إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع ظروف السكن والاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	اسم الطالب : ميساء كمال عثمان العبادلة
Signature:	التوقيع:
Date:	التاريخ: 2014/2/22

الجامعة الإسلامية – غـزة
عمــادة الدراسات العليـا
كـــلـــيـــة الآداب
قســـم الجـغــرافــيـا

واقع ظروف السكن والاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار

The Reality of Housing Condition and Housing Needs in the Province of Jericho and the Jordan Valley

إعـــداد الطـــالبة
ميــــساء كمال عثمان العبــــادلة

إشـــــــراف
الدكتور/ رائد أحمد طه صالحة

أستاذ جغرافيا العمران والتخطيط المساعد بكلية الآداب

قسم الجغرافيا – الجامعة الإسلامية

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا

بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية

1435هـ - 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا   هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref

التاريخ 2014/02/04م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **ميساء كمال عثمان العبادلة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الجغرافيا**، وموضوعها:

واقع ظروف السكن والاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 04 ربيع الآخر 1435هـ، الموافق 2014/02/04م الساعة الثانية مساءً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد أحمد صالحة	**مشرفاً ورئيساً**	....
د. فوزي سعيد الجدبة	**مناقشاً داخلياً**	....
د. محمد أنور الخطيب	**مناقشاً خارجيًا**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم الجغرافيا**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلاَلا
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ الْجِبَالِ أَكْنَاناً
وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ
وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ
نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾

[النحل: 81]

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى من تتسابق من أجلها الكلمات .. والينبوع الذي لا يمل
العطاء... وحاكــت سعــادتي بخيــوط منســوجة مــن قـلبهــا......أمي

إلى من كنت له الأمل ... وافتقدته في مواجهة الصعاب..وحلم أن
يراني في هذا اليوم.. ولكن قدرته سبحانه وتعالى حالت بين
ذلك ولــم تـمهـله الـدنـيـا لأرتـــوي مـــن حـنــانـــــــه......أبـــــي

إلى من أشرقت شمسك في سماء حياتي ....وأضاء لي
الطريق وساندنــــي... وتنـــــازل عـن حقـه لإرضائي... زوجي (سعيد)

إلـــى مــن حبـهـم يجـري فــي عـروقي ويلـهــج بذكراهم
فؤادي ... إخــوتـــي الأحـــــــبة (نضـــــال ..أيســـر..محمــد.. نائــل) **وزوجاتهم وأبنائـهم**

إلـــــى مــــــلاكـــــي الحـــــارس ... شقيقـــتـــــي نجـــــــــاة

إلــى مــن تقــاسموا الـدرب معــي... فلــذات كــبدي...
ونــــور صـــــدري... أبنــائــي... (نهيـــــل..محمـــد..أيســـر..تالين)

إلى مــن ضاقــت السطـور فــي ذكـرهم فـوسـعهـم قلبي
صـديقاتـــي.... (ريم..مها..وفاء..مريم..أسمهان..عزة..نور..ريهام..معالي)

إلى كـل مــن أضــاء بعلمه عقل غيره... فأظهر بسماحته تواضع
العلماء وبرحابته سماحة العارفين... أساتذتي الكرام ولاسيما
(الدكتور الفاضـل/ رائـد صالحة.. والأستــاذ الفاضــل/ عطيـــة أبـــونمـــر)

شكـــــر وعرفـــان

انطلاقاً من قول النبي صلَّ الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله " وبعد أن وفقني الله عز وجل ويسر لي إنجاز هذا البحث، يطيب لي وأنا أخط حروف رسالتي أن أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير، لمن غمرني بالفضل وتفضل علي بقبول الإشراف على هذا البحث، أستاذي الفاضل الدكتور/ **رائد أحمد صالحة،** فله الشكر على ما قدمه من توجيهات سديدة وإرشادات قيمة، مما مكني من إتمام رسالتي وإخراجها بصورتها البهية.

كما أتقدم بالشكر من الأستاذ الفاضل مدير عام الأوقاف في محافظة أريحا /**نوح محمد الزغاري،** والعاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد البحوث التطبيقية–أريج، الذين زودوني بالبيانات المتعلقة بموضوع البحث، فبارك الله فيهم.

وأتقدم بعظيم شكري ووافر امتناني من الأساتذة الكرام الذين تكرموا بمناقشة هذه الرسالة، الدكتور/**فوزي سعيد الجدبة،** والدكتور/**محمد أنور الخطيب** فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر من مشرف اللغة الانجليزية الأستاذ/**حيدر أبو شاويش،** والأخت الأستاذة/**فدوى عابد** على ما قدماه لي من مساعدة في إتمام هذه الدراسة.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان من أساتذتي في جامعة الأقصى كل من الدكتور/**أكرم الحلاق،** والأستاذ/**عبد الناصر السقا،** والدكتور/ **عبد القادر حماد،** والدكتور/ **وسام عيسى** ..الذين كان لهم دوراً مهماً في إكمال دراستي الجامعية .

والشكر موصول لكل من قدم وساعد وساند ولو بدعوة في ظهر الغيب فجزى الله الجميع خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

فهرس الملاحـق

المقدمة:

يسعى الإنسان جاهداً في تطويع بيئته لتلبية احتياجاته الأساسية، وفى مقدمتها إيجاد مسكن ملائم لطبيعته ويتناسب مع احتياجاته.(أبوعيانه،1989:ص17) وتعد دراسة واقع ظروف السكن وخصائصه ذات مفهوم واسع، يشمل جميع الحقائق المتعلقة بالسكان والمساكن التي يمكن قياسها. وغالباً ما تحدد طبيعة البيانات التي يمكن الحصول عليها من التعدادات في دراسة هذه الخصائص من زواياها المختلفة (الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية)، وغيرها من الخصائص التي تكسب المجتمع شخصيه تميزه عن غيره من المجتمعات، بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة الواقع السكني تفيد في معرفة ما يملكه المجتمع من وحدات سكنية تلبي حاجة السكان في المكان الذي يعيش فيه، ويعبر المسكن عن أهم الحاجات الأساسية للإنسان التي تلي حاجته للغذاء، ويكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات الديمغرافية والتي بدورها تؤثر على الظروف السكنية، إذ إن توزيع المساكن يحدد مدى تطور الامتداد العمراني للمحافظة، فهو يؤثر على كثافة المسكن ومساحات الأراضي الخاصة للبناء من جهة وبالتالي على إمكانية التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية التي ستؤثر بدورها على تقليص المساحات الزراعية من جهة أخرى، والاحتياج للمزيد من الوحدات السكنية في المستقبل.(السعدي،1980م:ص211)

ومن خلال المواثيق والقوانين التي أعدتها الجهات الدولية وأكدت عليها خلال العقود الماضية، أصبح الحق في المسكن الملائم أحد حقوق الإنسان الأساسية، لذا كان المسكن والكتلة السكانية الهدف الأفضل للمخططين من أجل توفير بيئة سكنية ملائمة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، كما ويشكل المسكن هدفاً جمالياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً ،وفى الوقت نفسه هو مسؤولية سياسية(صالحة،2003:ص1).

ولقد شهدت محافظة أريحا والأغوار سنوات إهمال طويلة أثناء فترة الاحتلال (1967م-1994م) في شتى مجالات الحياة، وكان جانب المسكن واحداً من هذه الجوانب، وترجع أهمية المحافظة لما لها من خصوصية حضارية وحدودية وموقع متميز، حيث تعد من أقدم مدن فلسطين، وتعتبر أريحا البوابة الشرقية لفلسطين مع الحدود الأردنية، مما جعلها منطقة عبور لقوافل التجارة العربية قديماً. فلذلك تحتاج لدراسة تفصيلية شاملة لمعرفة حقيقة الواقع السكني وظروف وخصائص المسكن في هذه المحافظة.

أولاً: موضوع الدراسة وإشكالية البحث:

يواجه واقع ظروف السكن والاحتياجات السكنية مشاكل عدة في المناطق الفلسطينية منذ حرب عام 1948م، حيث سيطر الاحتلال الاسرائيلي على أكثر من 77% من مساحة فلسطين

،وقام بتهجير ما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني من مدنه وقراه إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، والدول العربية المجاورة ،مما أدى إلى اختلال التوازن بين المتاح من المسكن وعدد السكان بالإضافة إلى التعقيدات التي واجهة الوضع الإسكاني والسكاني في الأراضي الفلسطينية عامة ومحافظة أريحا والأغوار خاصة، ولم تتوفر خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بيانات عن المساكن يمكن الاعتماد عليها في دراسة المساكن والظروف السكنية سوى بعض الإحصائيات التي كانت تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، والتي يتم التعامل معها بحذر. وكان أول تعداد سكاني للأراضي الفلسطينية الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997، ثم تبعه تعداد 2007م، وانطلاقاً من ذلك اختيرت هذه الدراسة لتبحث في واقع ظروف السكن لمحافظة أريحا والأغوار وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية، للوقوف على احتياجات السكان من المساكن، فالتطور في عدد الوحدات السكنية وتوزيع وكثافة المسكن في المحافظة بحاجة إلى دراسة تفصيلية، وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات المتوفرة في المسكن والحالة التعليمية والحالة الزواجية والاقتصادية لسكان المحافظة .

وكان لعدم توسيع المخططات الهيكلية للقرى والبلدات في محافظة أريحا خلال فترة الاحتلال أثره على النمو العمراني ولاسيما قطاع الإسكان، كما كان لتوسيع الاستيطان وزيادة مصادرة الأراضي والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري أثره البالغ على النسيج العمراني والسكاني في المحافظة، ولم يتم توسيع حدود البلديات إلا بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، ولكن هذا التوسع يخضع للاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال .

وبهذا ستجيب الدراسة على التساؤلات الآتية :

1. ما واقع ظروف السكن في محافظة أريحا والأغوار؟
2. هل العوامل الطبيعية المميزة لمحافظة أريحا والأغوار أثرت على السكن وخصائص المسكن؟
3. ما أثر النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية على مظاهر السكن والحاجة السكنية بالمحافظة؟
4. ما أهم خصائص التركيب السكاني والمتمثل في التركيب العمري والنوعي والزواجي والتعليمي والاقتصادي، وما التغيرات التي حدثت لهذه العناصر خلال الفترة من (1997م–2007م) وما علاقتها بالمتغيرات السكنية في المحافظة؟
5. ماهي مورفولوجية السكن من حيث العدد والتوزيع والكثافة والخصائص ومدى توفر الخدمات؟

6. ماهي المشكلات التي يعاني منها سكان المحافظة فيما يتعلق بالمسكن والخدمات المرتبطة به؟
7. كيف يمكن توفير الاحتياجات السكنية اللازمة لمختلف الطبقات الاجتماعية وخاصة الفئات من ذوى الدخل المحدود ؟
8. كيف يمكن الإفادة من الأهمية التاريخية والحضارية لهذه المحافظة نظراً لأهميتها الاستراتيجية لكل من السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والمملكة الأردنية الهاشمية؟
9. ما الخطط "الإسرائيلية" تجاه هذه المحافظة؟
10. ما استراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الاستيلاء على أراضي المحافظة من خلال الجدار العنصري المخطط له القيام على أجزاء من أراضي المحافظة .
11. ماهو مستقبل المحافظة في ظل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ،كونها محافظة حدودية وفي ضوء إنشاء قناة البحرين؟

ثانياً: منطقة الدراسة:

تعتبر محافظة أريحا من أقدم مدن فلسطين، إذ يرجع تاريخها إلى العصر الحجري القديم أي نحو 7000سنة قبل الميلاد، بل يذهب بعض الخبراء الأثريين أنها أقدم مدينة في العالم قائمة حتى اليوم.(مرعي،1989:ص17)

تقع محافظة أريحا في الطرف الغربي لغور الأردن، وهى أقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي منها إلى نهر الأردن تقع عند خط الانقطاع بين البيئة الجبلية إلى الغرب والبيئة الغورية في الشرق، وهى بذلك نقطة عبور مهمة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية التي كانت تتجه غرباً نحو القدس وشرقاً نحو عمان، وهى أيضاً الممر الغربي لنهر الأردن والبحر الميت، كما عبرتها كثير من الجماعات البشرية المهاجرة إلى فلسطين على مدى العصور(عبدالحق،2009م:ص56)، وتبلغ مساحة المحافظة 593 كم2 أي حوالي 10.5% من إجمالي مساحة أراضى الضفة الغربية (ج،م،ح،ف،1703،2010م:ص31)، وتنخفض عن مستوى سطح البحر بنحو 280م (موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م:ص27) وتضم المحافظة 14 تجمعاً حسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن ضمنها مخيمات اللاجئين. وتشير الاحصائيات بتزايد عدد سكان محافظة أريحا بشكل تدريجي قبل عام 1948م، حيث ارتفع من 300 نسمة عام 1912م إلى 1919نسمة عام 1922م (الدباغ، 1991م:ص545)

واستمر الارتفاع ليصل إلى 42320 نسمة عام 2007 و46718 نسمة عام 2011م (ج،م،ح،ف،1792،2011م:ص35).

يسود محافظة أريحا مناخ جاف حار صيفاً ومعتدل شتاءً، ويبلغ المعدل السنوي لدرجات الحرارة أكثر من 23 درجة مئوية، وتتساقط الأمطار في فصل الشتاء، ويتراوح معدل هطول الأمطار السنوي بين 150- 200 مليمتر باستثناء منطقة الجفتلك التي يصل معدل هطول الأمطار فيها 500 مليمتر، ويبلغ معدل الأيام الماطرة (20- 25) يوماً في السنة، أما المعدل السنوي للرطوبة فيبلغ حوالي 50%، ومستوى التبخر مرتفع جداً خاصة في الصيف لارتفاع عدد الأيام المشمسة ودرجات الحرارة، ويبلغ المعدل السنوي للتبخر حوالي 2100 ملليمتر(النجوم، 2006:ص25).

ثالثا : الحد الزمني للدراسة :

ستغطى هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام (1997م وحتى 2013م)، على اعتبار أن عام 1997م هو عام إعلان نتائج التعداد العام الأول للسكان والمسكن والمنشآت، والذي تم بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية كما سبق ذكره، وهذا الأمر سيجعل من الدراسة ونتائجها أكثر مصداقية وواقعية، وهذا لا يعني إهمال الفترة التاريخية السابقة أو أنها مقطوعة الصلة عن المجال الزمني لفترة الدراسة، ومن ثم فإن الدراسة سوف تتطرق إلى الفترة ما قبل التعداد الأول، بهدف التعرف على ظروف السكن وتطور الاستخدام السكنى والعوامل المؤثرة فيه، وقد بينت الدراسة هذا الإطار الزمني كي يتم تحديد تطورات واستراتيجيات ملائمة لتوفر الاحتياجات الحالية والمستقبلية حتى عام 2030م التي ترتبط بالتطور الديمغرافي والتزايد السكاني المضطرد في ضوء إمكانيات محافظة أريحا ،والواقع السكني والبيئي الحالي .

رابعاً: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأتي :

1. التعرف إلى واقع ظروف السكن في محافظة أريحا والأغوار.
2. تسليط الضوء على العوامل الطبيعية في المحافظة وأثرها على خصائص المسكن.
3. التعرف إلى تطور حجم السكان ومراحل النمو في المحافظة وعلاقته بالاحتياجات المستقبلية من السكن.
4. البحث في خصائص المسكن ومورفولوجية السكن بالمحافظة.
5. تحليل التوزيع الجغرافي للمساكن من حيث العدد والكثافة.

6. دراسة التركيب العمري والنوعي والاجتماعي والاقتصادي لسكان المحافظة وأثرهم على المسكن .
7. تسليط الضوء على أهم خصائص الأسرة في محافظة أريحا .
8. الوقوف على أهم الخدمات الأساسية والحيوية داخل المسكن .
9. تحديد أهم المشكلات السكنية التي يعاني منها سكان المحافظة.
10. تقدير الاحتياجات الحالية من الوحدات السكنية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية وفق معدلات الزيادة السكانية والتغيرات الديمغرافية لسكان المحافظة .
11. التعرف على أهم النتائج المتوقعة بعد إنشاء قناة البحرين.

خامساً: أهمية الدراسة:

1. تعد دراسة خصائص المسكن وظروفه والاحتياجات السكنية من الدراسات المهمة والحيوية التي تعكس صورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تمس جانباً أساسياً من حياة السكان، ومؤشراً حقيقياً لاحتياجاتهم المستقبلية.
2. تبين الأهمية التاريخية والحضارية لمحافظة أريحا والأغوار، ودورها المؤثر على النشاط العمراني في المحافظة .
3. توضح البعد الاستراتيجي للمحافظة بالنسبة للدول المحيطة بها .
4. تفيد هذه الدراسة الجهات المعنية وأصحاب القرار في المحافظة على وضع الخطط التنموية.
5. تضيف هذه الدراسة إلى المكتبة العربية موضوعاً جديداً في مجال واقع ظروف السكن وخصائص المسكن، ويمكن الإفادة منه في ظل الواقع الحالي والتقديرات المستقبلية.

سادساً : فرضيات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم صياغة الفرضيات الآتية :

1. تباين نمط الأسرة يؤثر على نوعية المسكن .
2. العوامل الطبيعية للمحافظة تؤثر على الاستخدام السكني وخصائص المسكن.
3. عدم إقامة مشاريع الإسكان سيجعل المحافظة تتأثر بالهجرة الداخلية وتصبح منطقة طاردة للسكان .

4. تأثر حجم الأسرة بمكونات الزيادة الطبيعية، والاتجاه العام نحو خفض متوسط حجم الأسرة.

5. الدور البارز في معاناة المحافظة من نقص الموارد الأساسية، والتي تشكل عصب الحياة لسكانها كالمياه والكهرباء وغيرها سببه الاحتلال الإسرائيلي.

6. وجود المستوطنات والبؤر الاستيطانية تؤثر على المخططات الهيكلية و تقف عائقاً أمام التوسع العمراني في المحافظة.

7. إقامة جدار الفصل العنصري والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة السكان والبناء لها أثر على مشاكل السكان والمسكن.

8. التطور العمراني وارتفاع مؤشر السياحة بعد تنفيذ مشروع قناة البحرين.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

1. وقع الاختيار على محافظة أريحا كمنطقة للدراسة، لأنها تمثل المحافظة ذات التاريخ الحضاري البعيد.

2. الامتداد الجغرافي لمحافظة أريحا شرقاً مع الحدود الأردنية لها دلالات مهمة وحيوية.

3. تنفرد هذه المحافظة بملامح طبيعية تختلف عن باقي أجزاء فلسطين.

خريطة (1) موقع محافظة أريحا والأغوار



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على الخريطة التي أعدتها وزارة التخطيط الدولي 1997م.

ثامناً : الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التي تناولت أو أشارت إلى موضوع السكن وخصائصه والاحتياجات السكنية، ومن أبرز تلك الدراسات:

➢ **دراسات سابقة لها علاقة بموضوع الدراسة مباشرة:**

1. **دراسة جمال عبد الحق، بعنوان :(توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح 2009م .**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا، وتحليل وتقييم الواقع الحالي للسياحة،في ظل الظروف القائمة ،وتحديد المعيقات والصعوبات التي تواجهها وفي ظل الأنماط العمرانية السائدة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود عناصر جذب سياحي ،ووجود نقص في الاهتمام بالخدمات الصحية في مجال السياحة، وأوصت الدراسة بضرورة صياغة خطة وطنية للسياحة في فلسطين عامة وأريحا خاصة.

2. **دارسة فايز فرجات، عصام الخطيب، بعنوان:(واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009م.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية باستخدام منهج DPSIR (الدوافع، الضغوط، الحالة، التأثير، الاستجابة) والذي يقوم على تحليل العلاقة بين السبب والمسبب وربط الظروف السكنية والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية في فلسطين. وتناولت الدراسة النمو الديمغرافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية ودورها في الضغط على الظروف السكنية (الدوافعDrivers) ،وفي الفصل الثالث تنظيم الأراضي السكنية واستنزاف الأراضي الزراعية وارتفاع الطلب على المساكن(الضغوطPressures)، أما في الفصل الرابع المخزون السكني والنمو السنوي لأعداد المباني والمساكن والأسر (الحالةStatus)، وفي الفصل الخامس الأوضاع الاقتصادية والاختلالات الهيكلية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي (التأثيرات Impacts)، وفي الفصل السادس تناول السياسة الاسكانية والانجازات في توفر السكن وتحسين البنية التحتية للمخيمات (الاستجاباتResponses)، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية يعاني من حالة العجز والضعف، وأن العديد من الأسر تعاني من الاكتظاظ في المساكن وكبر حجم الأسرة، وتركز البناء السكني في المناطق التي تقع تحت السيادة الفلسطينية وخاصة المنطقة (أ)، بالإضافة إلى ضعف المرافق والخدمات والبنية التحتية وتردي الأوضاع الاقتصادية. وقد أوصت الدراسة بإنشاء مجمعات سكنية جديدة في المناطق الحدودية،

مع المساواة بين المحافظات في مشاريع الإسكان، وتحسين قطاع الخدمات والمرافق، ولابد من تخفيض درجة التزاحم، وإعادة توزيع السكان بين المناطق الجغرافية وبين المدن والقرى.

3. دراسة راشد عبد العزيز حامد، بعنوان : (استراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح 2009م.

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الهيئات المحلية في فلسطين في الفترات السابقة، وتحليل وتقييم الواقع الحالي للهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار في ظل الظروف القائمة، وتحديد المعيقات والصعوبات التي تواجهها، ووضع مقترحات لاستراتيجية مستقبلية من أجل النهوض بمستوى الهيئات المحلية وتعزيز دورها ومساهمتها في عملية التنمية والتطوير لمنطقة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود مركزية في النظام الإداري للهيئات المحلية، وتعدد المستويات الإدارية ووجود عدد كبير للهيئات المحلية، وكذلك عجز الهيئات المحلية عن أداء دورها وتلبية احتياجات المواطنين، بالإضافة إلى عدم ملاءمة قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1997م للواقع الحالي في المنطقة. وقد أوصت الدراسة بالعمل على تقليص المركزية الإدارية للسلطة المركزية ومراجعة القوانين الحالية، وإمكانية صياغة قوانين ووضع لوائح تفسيرية وتشريعات جديدة، وإعادة التقسيم الإداري والجغرافي لمنطقة الدراسة، وتنفيذ مشاريع تطوير وتنمية في الإقليم .

4. دراسة محمد النجوم، بعنوان : (تحليل وتقييم أنماط استعمالات الأراضي في مدينة أريحا) رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة النجاح 2006م .

هدفت الدراسة إلى تحليل استعمالات الأراضي في مدينة أريحا من خلال تقييم المخططات الهيكلية المعدة في القرن العشرين، وتناولت الدراسة في الفصل الثاني مفهوم التخطيط العمراني وأهمية استعمالات الأراضي والعوامل التي تؤثر على استعمالات الأراضي والمخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتناقص استعمالات الأراضي، والخصائص الجغرافية لمدينة أريحا من حيث الموقع الفلكي والجغرافي والنمو السكاني واتجاهات السكان، وتطور استعمالات الأراضي من خلال المخططات الهيكلية لفترات الحكم المختلفة، وتحليل وتقييم استعمالات الأراضي والنمو العمراني في المدينة، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر الفترات تأثيراً على واقع ومستقبل استعمالات الأراضي في المدينة هي فترة الاحتلال والانتداب البريطاني، وقد تم إعداد وإقرار المخطط الهيكلي الأول لمدينة أريحا عام 1945م، وقد أوصت الدراسة بعمل قانون جديد للتنظيم والتخطيط والبناء، وضرورة إنجاز مخطط هيكلي لمدينة أريحا ضمن حدودها الجديدة المقررة عام 1967م، وإبراز الناحية السياحية والمحافظة على الطابع الزراعي للمدينة، والاهتمام بقطاع الخدمات والبنية التحتية بما يتناسب مع توزيع المناطق السكنية.

5. دراسة رائد صالحة، بعنوان :(التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 م.

تناولت الدراسة التوزيع الجغرافي للأسر في الأراضي الفلسطينية والخصائص السكانية للأسرة والواقع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية،والأسرة والمسكن والعوامل المؤثرة في التركيب الأسري. وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين واضح بين المناطق والمحافظات من حيث عدد الأسر والمساحة وعدد المراكز العمرانية وأنماطها، ولم يكن توزيع السكان وكثافتهم على المساحة في الضفة الغربية وقطاع غزة بدرجة متساوية، وإن تحويل الكثير من القرى إلى مراكز حضارية سيؤثر على خريطة استخدام الأرض، وبالرغم من سياسة الاحتلال الإسرائيلي وممارسة المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين فإن سكان مدينتي القدس والخليل لهما تفوق ديموغرافي ،وأن معدلات الخصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات الأطفال منخفضة وتسود الأراضي الفلسطينية الأسر الكبيرة، وأصبحت الأسرة النووية أكثر شيوعاً وأثرت الظروف الاقتصادية والسياسية في ظاهرة السكن الجماعي. وأوصت الدراسة بأهمية العمل على إيجاد سياسة فلسطينية واضحة تجاه الصراع السكاني مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة عدد الأسر يعزز الوجود الفلسطيني، ويتعين على المخططين مراعاة التباين بين المناطق والتجمعات والمحافظات من حيث عدد الأسر والمساحة . ولابد من فضح الممارسات الإسرائيلية حول تعطيل الإنجاب لدى الفلسطينيين بأساليب شتى ، ولابد من تحقيق نمو موازٍ في الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للسكان.

➢ **دراسات سابقة مشابهة لموضوع الدراسة :**

1. دراسة معين جاسر، بعنوان : (محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن) رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة 2011م.

هدفت الدراسة إلى تحليل التوزيع الجغرافي للسكان، من حيث توزيعهم العددي وكثافتهم، ودراسة التركيب العمري والنوعي والاجتماعي والاقتصادي وخصائص الأسرة لسكان المحافظة، وتناولت الدراسة في الفصل الأول السكان وخصائصهم في المحافظة من حيث التطور والنمو السكاني والتركيب البنائي للأسرة، أما الفصل الثاني فقد تناول مورفولوجية المسكن وتطور عدد الوحدات السكنية ومشكلة الإسكان، والخدمات المتوفرة في المسكن، والعوامل المؤثرة في التركيب السكاني، وخصائص المسكن ، وتناول الفصل الخامس مستقبل السكان واحتياجاتهم من المسكن، وتوصلت الدراسة إلى أن نمط الأسرة النووية هو النمط السائد في المحافظة، وإن توزيع المساكن على المساحة السكنية في تجمعات المحافظة غير متساوٍ، وحسب نوع الحيازة للمسكن فإن النسبة الأعظم تكون ملك، وإن غالبية رخص البناء الصادرة للأبنية السكنية الجديدة تعتمد على حجر البناء، وقد أوصت الدراسة أن مخيمات اللاجئين بحاجة ماسة إلى تطوير أوضاعها السكنية،

وضرورة بناء المساكن ودعم المناطق الريفية، وتشجيع التوسع الرأسي والأفقي المدروس في البناء، وإقامة مشاريع إسكانية ومدن جديدة وفق الاحتياجات.

2. عماد فرج جودة، بعنوان :(منطقة سلفيت – دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح،2001م .

تناولت الدراسة خصائص السكان والمسكن لمنطقة سلفيت التي تعانى من نقص حاد في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . وتوصلت الدراسة إلى أن التركيب السكاني لسكان المنطقة يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديمغرافي، وقد بلغ العمر الوسيط 19.9سنة، وهذا يؤكد أن مجتمع منطقة سلفيت مجتمعاً فتياً، وفيما يتعلق بالنوع فقد وصلت إلى (110.5) ذكراً لكل مائة أنثى .كما بينت الدراسة انخفاض نسبة الأمية للذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات مع ارتفاع هذه النسبة لدى الإناث والبالغة 10% مقارنة مع مثيلتها لدى الذكور، حيث وصلت نسبة الأمية لدى الذكور 3.1% وهذا دليل على ارتفاع نسبة التعليم في المنطقة، وفيما يتعلق بالتركيب الاقتصادي للسكان فقد بلغ النشاط الاقتصادي العام في منطقة سلفيت 31.5% ،ويشير ذلك إلى أن القوى العاملة تشكل ثلث السكان ،ومرد ذلك ارتفاع نسبة صغار السن وقلة مساهمة المرأة في سوق العمل، وبخصوص التركيب البنائي للأسرة فقد توصلت الدراسة إلى أن نمط الأسرة النووية هو السمة الغالبة وذلك بواقع 88%. وفيما يتعلق بخصائص المسكن فقد بلغت نسبة المساكن المملوكة لرب الأسرة 80.4%، وهذه النسبة أعلى من مثيلتها في المدن والمخيمات الفلسطينية، وهذا راجع إلى رخص أسعار الأرض في منطقة سلفيت وامتلاك غالبية سكانها للأرض .

3. دراسة ماهر أبو صالح،بعنوان :(مدينة نابلس –دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية،1998 م.

اشتملت الدراسة على سبعة فصول تعرضت لدراسة التركيب العمري والنوعي للسكان، والتركيب الاجتماعي والاقتصادي وتوزيع السكان حسب المراحل التعليمية، والتركيب البنائي للأسرة وخصائص السكن، ونمط البناء ودرجة التزاحم، والخدمات المتوفرة في المسكن والمرافق والتجهيزات. وتوصلت الدراسة إلى أن سكان مدينة نابلس يقعون ضمن مرحلة الشباب، وانخفضت نسبة الإعالة في المدينة بالنسبة إلى المناطق الفلسطينية الأخرى، وقلّت نسبة النوع في المدينة عنها في الضفة الغربية وارتفاع نسبة التعليم في الفئة العمرية 15 " سنة فأكثر "بشكل ملحوظ، وزادت نسبة الفرق بين الذكور عنها عند الإناث، وزاد متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الذكور والإناث عن مثله في الأراضي الفلسطينية، وشكل الذكور العاملون النسبة الأكبر من العمالة في المدينة. وزاد متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة في المدينة عن متوسط الدخل في الضفة الغربية،

ونمط الأسرة النووية هو النمط السائد. وألمحت الدراسة بتوصيات نحو خفض نسبة الأمية بين الإناث وزيادة خدمة الهاتف المنزلي.

4. دراسة بعنوان :(المخطط الإسكاني العام) الصادر عن وزارة الإسكان 1998 م.

تناولت الدراسة الأهداف العامة للمخطط الإسكاني والاتجاهات الديمغرافية للسكان، وما يتوفر من رصيد سكني وتقدير الاحتياجات المستقبلية حتى عام 2015 م .وتناولت الدراسة التوزيع الجغرافي للمشاريع السكنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاحتياجات السكنية لمحافظات غزة في تزايد مستمر مع التباين بين المحافظات وإن كانت أكثر إلحاحاً في محافظتي غزة والشمال. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعايير والسياسات الإسكانية عند إقامة مشاريع الإسكان العامة والخاصة، وأوصت كذلك بتوفير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية وفق التزايد السكاني.

5. دراسة جودت أبو عون، بعنوان :(تنمية قطاع الإسكان في الأراضي المحتلة)1994م.

تناولت الدراسة الأوامر العسكرية الصادرة من سلطة الاحتلال على صعيد الإسكان والبناء والتنظيم الهيكلي والطرقات، ومن خلالها نفذت مجموعة من الإجراءات للاستيلاء على ممتلكات المواطنين من أراض وعقارات وفرض القيود على البناء والأعمار. تعرضت الدراسة إلى جذور وأبعاد مشكلة الإسكان في الأراضي المحتلة والتي لخصها في الاحتلال وسياسته، وعدم توفر الأموال اللازمة للسكان وعامل النزوح والهجرة القسرية، بالإضافة إلى المخططات الهيكلية التي كانت تخدم مصالح الاحتلال الأمنية والاقتصادية، وكان من أبرز توصيات هذه الدراسة تشجيع الإسكان التعاوني والشعبي.

6. Study for Ahmad Hussein :(1989); The Demography Of The Arab Villages Of The West Bank. Doctoral Thesis, Durham University.

هدفت الدراسة إلى مقارنة الوضع في المناطق الريفية مع سكان الضفة الغربية، ككل من حيث النمو السكاني والتركيب السكاني والتقسيمات الإدارية بينهما، وتناولت الدراسة في الجزء الأول الخصائص العامة للقرى العربية في الضفة الغربية وظروف السكن ونمط الأسرة، والجزء الثاني تناول النمو السكاني ومعدل المواليد الخام، وأنماط ومعدل الخصوبة ومقارنتها بمعدلات الخصوبة في الضفة الغربية ككل، وأيضاً تناول النساء في سن الإنجاب واستراتيجية تنظيم النسل، والوفيات وأنماط الهجرة (الداخلية والخارجية)، أما الجزء الثالث فقد تناول التركيب السكاني من حيث التركيب العمري والنوعي، ومتوسط العمر، والحالة الزواجية، والحالة الاجتماعية، ومتوسط العمر عند الزواج الأول، والأمية ومستوى التعليم، والتركيب الاقتصادي.وتوصلت الدراسة بأن ثلثي سكان الضفة الغربية يعيشون في المناطق الريفية، وتعد محافظة نابلس من أكبر المحافظات في أعداد القرى ضمن تقسيمها الإداري، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق

الريفية في الضفة الغربية، وقلة عدد غرف النوم في المساكن القروية بالرغم من وجود مساحات واسعة، حيث بلغت نسبة الإشغال 16م2 للشخص الواحد، ويعد سن الإنجاب عند المرأة الريفية مبكراً.وأوصت الدراسة بالاهتمام بالسكان والمسكن داخل قرى الضفة الغربية، ودعم البنية التحتية والمرافق داخل القرى في الضفة الغربية.

7. Study for Wa'el Ennab :(1989);Population Geography Of The Refugee Camps In The West Bank. Doctoral Thesis, Durham University.

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع الديمغرافي داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتعرف إلى خصائص المسكن داخل المخيمات، وتناولت الدراسة في الفصل الأول السكان اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، وخصص الفصل الثاني للتطورات الجيوسياسية التي أدت إلى ظهور (مخيمات اللاجئين الفلسطينيين) ودراسة وتوزيع تطور ونمو السكان داخل المخيمات. أما الفصل الثالث فكرس لدراسة التوزيع المكاني لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وأصول سكانها والخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الذين يعيشون داخل المخيمات وظروف السكن فيها. أما الفصل الرابع فقد تضمن دراسة النمو والخصوبة والوفيات والهجرة الذين كان لهم الأثر الأكبر في تشكيل حجم ونمو ونمط السكان على مر السنيين. بينما تناول الفصل الخامس التركيب السكاني (النوعي والعمري) والحالة الزواجية والحالة الاقتصادية والتعليمية. وتوصلت الدراسة الى أن معظم سكان المخيمات في الضفة الغربية سكنوا في مناطق قريبة من موطنهم الأصلي، والوضع الاقتصادي متردٍ بشكل كبير، ولا تزال مشكلة الاكتظاظ تمثل واحدة من المشاكل الخطيرة في المخيمات، وتبين العجز السكني وضعف مادة البناء وضيق المساحة، وضعف البنية التحتية وعدم وجود الحمام والمطبخ وشبكة الصرف الصحي في كثير من مساكن المخيمات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المساكن في المخيمات الفلسطينية والاهتمام بوضع السكان بالمخيمات. ومن ثم إيجاد حلول مقترحة لحل مشكلة اللاجئين نهائياً.

➢ ملخص الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات السابقة إلى تحليل الواقع والأبعاد للظروف السكنية، وتوزيع وتخطيط الخدمات والمرافق في المدن والمخيمات والقرى، وتحليل استعمالات الأراضي في المحافظات، والتوزيع الجغرافي للأسر والمساكن في الأراضي الفلسطينية والعوامل المؤثرة في التركيب الأسري. وتناولت الدراسات السابقة النمو الديمغرافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية ودورها في الضغط على الظروف السكنية، بالإضافة إلى تنظيم الأراضي السكنية واستنزاف الأراضي الزراعية، وتناولت وضع البنية التحتية والمرافق والخدمات، وتحليل وتقييم استعمالات الأراضي والنمو العمراني في مناطق الدراسة، ومن ثم وضع استراتيجية مستقبلية من أجل حل مشكلة الإسكان والنهوض بالوضع السكني والاحتياجات السكنية. وتوصلت الدراسات السابقة إلى أن المحافظات

تعاني من تردي في الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر بدورها على الجانب الاجتماعي والسكني، وضعف البنية التحتية والمرافق والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى ضيق مساحة المسكن وارتفاع مؤشر الازدحام، وبالتالي تبين بأن توزيع المساكن على المساحة السكنية في تجمعات المحافظة غير متساوٍ، وأن القطاع السكني بحاجة إلى المزيد من الوحدات السكنية لتلبية احتياجات السكان.كما أوصت الدراسات السابقة بالعمل على إيجاد سياسة فلسطينية واضحة تجاه الصراع السكاني، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للسكان، وإن أكثر الفترات تأثيراً على واقع ومستقبل استعمالات الأراضي في المحافظات الفلسطينية هي فترة الاحتلال والانتداب البريطاني، وأوصت الدراسات بتحسين قطاع الخدمات والمرافق والبنية التحتية، حيث اشترك هذا البند في جميع الدراسات السابقة، وتشجيع التوسع الأفقي والرأسي المدروس في البناء، وتنفيذ مشاريع تطويرية وتنموية في المحافظات، وإقامة مشاريع إسكانية ومدن جديدة وفق الاحتياجات.

ومن حيث الاستفادة من الدراسات السابقة، كان للمنهج التاريخي نصيب في هذه الدراسة، حيث يوضح الأصول التاريخية للظاهرة، والمنهج الاستنتاجي وكيفية التحقق من الفرضيات وعلاقتها بالدراسة مع التحليل، من أجل التوصل لحلول مشكلة الدراسة، وبالإضافة إلى ذلك كيفية تناول الموضوعات داخل البحث.

أما ما يمكن إضافته من خلال هذه الدراسة استخدامها للمنهج التحليلي، الذي يتم من خلاله معالجة البيانات باستخدام الحاسب الآلي وبعض الأساليب الإحصائية كالتحليل العاملي (spss)، بالإضافة إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في رسم الخرائط، واستخدامها أيضاً للبرنامج الديمغرافي (Spectrum) الذي يعمل على تحديد الاحتياجات السكنية المستقبلية في المحافظة.

تاسعاً: مصادر البحث (طرق جمع المعلومات)

ستعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر للحصول على المعلومات، والتي ستوظف في هذا البحث، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

1. المصادر الإحصائية : والتي تتوفر لدى الجهات الحكومية خاصة وزارة الإسكان والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار تضارب بعض التقديرات واختلاف التعدادات السكانية مع التركيز على السنوات من (1997 إلى 2007 م).
2. المصادر المكتبية : وتشمل مجموعة الكتب والأبحاث والتقارير المختلفة التي لها علاقة بموضوع دراسة ظروف السكن وخصائص المسكن.
3. المؤسسات الحكومية : وتضم وزارة الحكم المحلي والبلديات ووزارة الإسكان ووزارة التخطيط ووزارة التعليم والصحة ،وهي مصادر مهمة للحصول على التقارير والأبحاث الصادرة عن هذه الوزارات والجهات الرسمية.

4. المقالات في الدوريات العربية والأجنبية التي لها علاقة مباشرة بخصائص المسكن والعمران.
5. الخرائط والأشكال والرسومات البيانية ذات العلاقة والتي تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم الحصول على مجموعة من الخرائط من خلال الأطلس الفني الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،ووزارة الحكم المحلي، ومعهد الأبحاث التطبيقية–أريج، ووزارة الزراعة.

عاشراً : منـهج الدراسة:

من المتوقع تعدد مناهج الدراسة لهذا البحث والذي يتعلق بموضوعات شاملة ومتكاملة نظراً للعلاقات التكاملية والترابط بين الموضوعات في هذا البحث .لذا يمكن للباحث الاعتماد على بعض المناهج وأهمها:

1. **المنـهج التاريخي** :استخدم ليضع تصوراً مبدئياً لظروف السكن وخصائص المسكن، ومعالجة البعدين السياسي والتاريخي ولاسيما أثر الأحداث السياسية على السكن في محافظة أريحا والأغوار، وكذلك دراسة التطور العمراني بجانب دراسة تطور عدد السكان خلال فترات زمنية مختلفة.
2. **المنـهج الوصفي** :من خلال هذا المنهج يمكن إظهار ووصف الخصائص العمرانية للمسكن في المدينة، مع إبراز العلاقة وارتباطها بظروف السكن بالمحافظة.
3. **المنـهج التحليلي:** سيتم استخدام هذا المنهج من خلال معالجة البيانات باستخدام الحاسب الآلي، واستخدام بعض الأساليب الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، واستخدام الدرجات العامليه (Factor scores) ، كالتحليل العاملي (Factor Analysis) وهي درجات معيارية تقيس مدى تكثيف خصائص العامل في الوحدات الجغرافية المختلفة.
4. **المنـهج الاستنتاجي** : من خلال توظيف هذا المنهج يمكن التحقق من صحة فرضيات البحث وعلاقاتها بالدراسة مع التحليل، من أجل التوصل إلى تعميمات صحيحة وواقعية وضع المقترحات والحلول المناسبة لذلك.
5. **المنـهج الإقليمي:** تم اتباع هذا المنهج لدراسة اقليم محافظة "أريحا والأغوار" من حيث العوامل الطبيعية والبشرية للإقليم وأثرها على السكن.

الحادي عشر: محتوى الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على ستة فصول، ومجموعة من الجداول والخرائط والرسومات البيانية والملاحق،كما تحتوي على ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

وتناول الفصل الأول: البيئة الطبيعية والمراكز العمرانية لمحافظة أريحا والأغوار.

بحيث تم استعراض لمحة تاريخية عن المحافظة والتبعية الإدارية وموقع محافظة أريحا والأغوار، من حيث الموقع النسبي والطبيعي والعمراني والموقع بالنسبة لفلسطين والضفة الغربية، وموضع محافظة أريحا والأغوار، ومظاهر السطح ،والتركيب الجيولوجي ،ونوعية الأراضي، والمناخ، وموارد المياه ،ثم المراكز والتجمعات العمرانية في أريحا والأغوار.

وتناول الفصل الثاني: السكان وخصائصهم في محافظة أريحا والأغوار .

وقد اشتمل على التطور والنمو السكاني من خلال مراحل النمو السكاني، ومكونات النمو السكاني، وتنقسم المكونات الى قسمين الزيادة الطبيعية والزيادة غير الطبيعية، ثم مستقبل النمو السكاني ،وتوزيع السكان وخصائصهم، وكثافة المسكن، والتركيب السكاني، والتركيب البنائي للأسرة.

وتناول الفصل الثالث: خصائص المسكن (مورفولوجية المسكن) .

بحيث تناول تطور عدد المباني و الوحدات السكنية وتوزيع وكثافة المسكن: المسكن وصفاته، ودراسة مساحة المسكن ،والاستخدام الحالي للمسكن،ودرجة التزاحم، وعدد الغرف في المسكن، وملكية المسكن ،وأخيراً مادة بناء المسكن، ومشكلة السكن في المحافظة.

أما الفصل الرابع:الخدمات المتوفرة في المسكن.

تم استعراض الخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن: من مياه الشرب ومصادرها ،والإضاءة والتدفئة، ونظام الصرف الصحي، والمرافق الأساسية والتجهيزات في المسكن ،وطرق التخلص من النفايات الصلبة ،ودراسة الأسر حسب توفر السلع المعمرة،ودراسة مدى توفر تكنولوجيا المعلومات للأسر في هذه المحافظة.

ويبحث الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في واقع ظروف السكن وخصائصه.

من خلال التحليل العاملي: يتم دراسة العوامل المؤثرة في خصائص المسكن اعتماداً على نتائج التحليل العاملي والتي تمثلت في العامل الديموغرافي وخصائص المسكن، وعامل الخدمات، وكثافة المسكن ،وملكية المسكن ،ومشكلة المياه إلى جانب العوامل الأخرى.

وتناول الفصل السادس: الاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار.

من خلال دراسة مستقبل كلٍ من الاحتياجات المستقبلية من المساكن، وقطاع الاسكان، والرصيد السكني، ومؤشرات العجز السكني، والوضع الاسكاني المستقبلي، واستراتيجية حل مشكلة الاسكان، والاولويات والاحتياجات التطويرية التقديرية في ضوء التزايد السكاني المتوقع لسكان المحافظة.

وفي نهاية البحث جاءت النتائج والتوصيات،أملاً أن تفيد هذه الدراسة المخططين والمعنيين ومتخذي القرار في عملية التخطيط للمساهمة في حل مشكلة السكان والإسكان في المستقبل.

ونسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير وأن ينفع به الآخرين.

الفصل الأول
البيئة الطبيعية والمراكز العمرانية في محافظة أريحا والأغوار

أولاً: لمحة تاريخية- تضم الاسم والمعنى والنشأة والتبعية الإدارية.

ثانياً: موقع محافظة أريحا والأغوار.

ثالثاً: موضع محافظة أريحا والأغوار.

رابعاً: المراكز العمرانية في محافظة أريحا والأغوار.

أولاً : لمحة تاريخية – (الاسم والمعنى والنشأة والتبعية الإدارية)

أريحا (Jericho) هي مدينة فلسطينية تاريخية قديمة تقع على الضفة الغربية لنهر الأردن، وعند شمال البحر الميت، ويعود تاريخها إلى 7000سنة قبل الميلاد، أي تعد أقدم مدينة في التاريخ. (الموسوعة الفلسطينية، 1984م:ص194).

ويعود أصل تسمية أريحا إلى الأصل السامي، وأريحا عند الكنعانيين تعني القمر والكلمة مشتقة من فعل(يرحو) أو(اليرح) في لغة جنوبي الجزيرة العربية وتعني شهر أو قمر. وفي العبرانية(يريحو) أقدم مدينة معروفة في التوراة اليهودية، و(أريحا) في السريانية معناها الرائحة أو الأريج .(الدباغ، 1991م:ص542)

إن الظروف الطبيعية في الغور كانت ملائمة للاستقرار والاستيطان البشري في منطقة أريحا كما أظهرت الاكتشافات الأثرية، فهذه المنطقة احتضنت أولى خطوات الجماعات البشرية للاستيطان والاستقرار التي اعتمدت على الزراعة، ثم على تطوير فنون البناء والحرف المختلفة (موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م:ص17)، لهذا فإن التحليل التاريخي وسيلة أساسية لتفهمه، وهذا التحليل يتيح الفرصة لرؤية الجوانب السلبية والإيجابية المؤثرة فيه، ويمكن تلخيص العصور التاريخية التي مرت بها مدينة أريحا على النحو الآتي :(النجوم، 2006م:ص29-36)

- زمن الكنعانيين ظهرت أول حكومة منظمة وكانت أريحا أهم مدنها.
- في أوائل القرن الثالث عشر غزا العبرانيون فلسطين، حيث خرجوا من مصر وعبروا وادي الأردن على الأقدام من تلال مؤاب (الأردن) واقترفوا في أريحا مجزرة بشعة .
- جرى ترميم مدينة أريحا بعد خرابها بـ 400 سنة على يد (أخاب بن عمري) من ملوك إسرائيل وحصنها (خيئيل البيتئيلي).
- في عهد الرومان ازدهرت أريحا فشقوا القنوات وصدروا التمر، واكتسبت أريحا أهمية كبيرة في عهد المسيح عليه السلام، حيث زار بها رجل من أغنياء اليهود في بيته يدعى " زكا العشار"، وانتشرت المسيحية في عهد قسطنطين الكبير (306-337)، أما في الحكم الإسلامي في القرن السابع عشر كان أهلها قوم من قيس وبها جماعة من قريش .
- رفعت أريحا من قرية إلى ناحية فترة الحكم العثماني، وكانت الناحية الخامسة التي يتألف منها قضاء القدس .
- وفي أواخر العهد العثماني و بداية عهد الانتداب البريطاني أنشئت مدينة أريحا الجديدة، وفي الفترة البريطانية أصبحت أريحا مركزاً للقضاء حتى ألغي القضاء وألحق بقضاء القدس في سنة 1944م .(الدباغ، 1991:ص545)

تأثرت المدينة عام 1948م بنكبة فلسطين، حيث ترتب على ذلك زيادة أعداد السكان فيها نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، علماً بأنه تشكل أول مجلس بلدي لأريحا عام 1951م، وكان الامتداد العمراني فيها باتجاه كل من عين السلطان والمدينة القديمة وعادت أريحا في تلك الفترة مركز القضاء. وفي شهر حزيران من عام 1967م وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبذلك عادت مدينة أريحا حدودية وفرضت إسرائيل شروطاً خاصة ومعيقة للحركة على معبر الأردن،وفرضت الخصوصية الأمنية الإسرائيلية شروطاً معيقة لتطور ونمو المدينة، مثل مصادرة الأراضي، أراضٍ مغلقة لأغراض عسكرية على طول الحدود الأردنية، المستوطنات، التحكم في السماح بالبناء، وقف توسيع المحافظة، وفي طول الفترة من 1967م وحتى 1994م يمكن القول أن زيادة المساحة المبنية بلغ 10% فقط. وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو 1993م وبسط سيادتها على محافظة أريحا والأغوار، دخلت المحافظة مرحلة جديدة تعد تحولاً نوعياً فبعد الإهمال الشديد فترة الاحتلال، أصبحت محل اهتمام كبير من السلطة الوطنية حيث تعززت أهميتها كمعبر لفلسطين، وأقيمت العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وأصبحت أريحا هدفاً لكثيرمن المستثمرين لممارسة نشاطهم الاستثماري في المحافظة.(النجوم، 2006م:ص33-37)

ثانياً : موقع محافظة أريحا والأغوار

1. الموقع الفلكي :astronomer location

محافظة أريحا جزء من فلسطين التي تقع غرب قارة آسيا بين درجتي عرض (30′ 29° و 15′ 33°) شمالاً وبين درجتي طول (15′ 34° و 40′ 35 ° شرقاً) (شراب، 2000م:ص495). أما الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة والمتمثلة في محافظة أريحا والأغوار فهي تقع بين درجتي عرض (59″ 44′ 31° – 24″ 14′ 32°) وبين درجتي طول (12″ 22′ 35° – 40″ 33′ 35°) (الموسوعة الفلسطينية، 1984م:ص193) ويؤثر الموقع الفلكي على كمية الإشعاع الشمسي المكتسبة حيث يصل طول النهار في الصيف 14ساعة، في حين يصل في الشتاء 10ساعات، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة صيفاً وعدم انخفاضها بشكل ملموس في الشتاء.(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997م:ص12)

2. الموقع النسبي :relative location

يقصد به الموقع المكاني ومدى ارتباطه بالمناطق المحيطة، والأجزاء المجاورة، وهو الذي يعطي مؤشرات عن مدى تأثيره على المظاهر البشرية والحضرية (صالحة، 1994م:ص8)،

ويعكس هذا المفهوم حالة تجاور الأشياء أو الظواهر الجغرافية في الحيز المكاني، وسوف يتم دراسته وفق مستويين الأول: الموقع الطبيعي، والثاني: الموقع العمراني.

أ. الموقع الطبيعي:

تعتبر محافظة أريحا والأغوار ذات موقع جغرافي مميز بسبب وقوعها في أخفض بقعة في العالم، فلقد أقيمت محافظة أريحا والأغوار على جزء من غور الأردن، من طوباس شمالاً ونهر الأردن شرقاً، والبحر الميت جنوباً وجبال رام الله – القدس غرباً (حامد، 2009م:ص62). وتقع على مسافة 30كم شرق مدينة القدس، و تصل أعلى نقطة ارتفاع فيها إلى 350م فوق سطح البحر، وأخفض نقطة تصل إلى 370م تحت مستوى سطح البحر، وتطل على ثاني أهم بحر لفلسطين وهو البحر الميت ذات الأهمية الاقتصادية والعلاجية والسياحية للمحافظة(فريجات، 2008م:ص7)، بالإضافة إلى أن البحر الميت يختزن في باطنه ثروة هائلة لمجموعة كبيرة من الأملاح والمعادن ذات القيمة الاقتصادية العالية لدخولها في العديد من الصناعات الحديثة (الأسمدة، موادالبناء، الأدوية، موادالتجميل وغيرها) (حبيب،الكيلاني،2007م:ص285). وبالرغم من ذلك لم يستغل الفلسطينيون هذه الثروات بسبب السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على البحر الميت، وبدأ في الآونة الأخيرة الحديث عن مشروع قناة البحرين الذي يصل بين(البحر الميت– البحر الأحمر) الموضح بالخريطة رقم (3)، وذلك بغرض تزويد الدول المشتركة في الحدود بمياه عذبة من خلال إقامة محطة تحليه مائية، وخاصة أن هذه الدول تعاني من تناقص مياه الشرب فيها، وأيضاً العمل على إقامة محطة توليد طاقة كهرومائية للاستفادة من الارتفاع الشاهق لسقوط المياه والبالغ ارتفاعها 507م، بالإضافة إلى بناء محطة للطاقة النووية الخاصة "بإسرائيل" (حبيب، الكيلاني، 2007م:ص308). وبالتالي فمن المتوقع أن تشهد المحافظة نشاطاً في الحركة السياحية والاقتصادية فيجعلها محافظة جاذبة للسكان، مما يترتب عليه تطوراً في الحركة العمرانية مع زيادة في أعداد المساكن والوحدات السكنية في المحافظة نتيجة لمشروع الربط. وبالرغم من أن المشروع يُسّوق على أنه مشروع بيئي يهدف إلى إنقاذ البحر الميت من الجفاف، واقتصادي لأنه سيوفر كميات كبيرة من المياه ستساعد في حل المشكلة المائية التي تعاني منها دول المنطقة، كما أنه ليس له أبعاد سياسية أو عسكرية أو أمنية كما يدعى الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن الخبراء والمتخصصين لا يخفون قلقهم من تنفيذ هذا المشروع ، وتشير كثير من الدراسات والآراء إلى وجود أثار سلبية كبيرة ستظهر إذا ما تم تنفيذه خصوصاً على الفلسطينيين: (حبيب،الكيلاني،2007م:ص310)

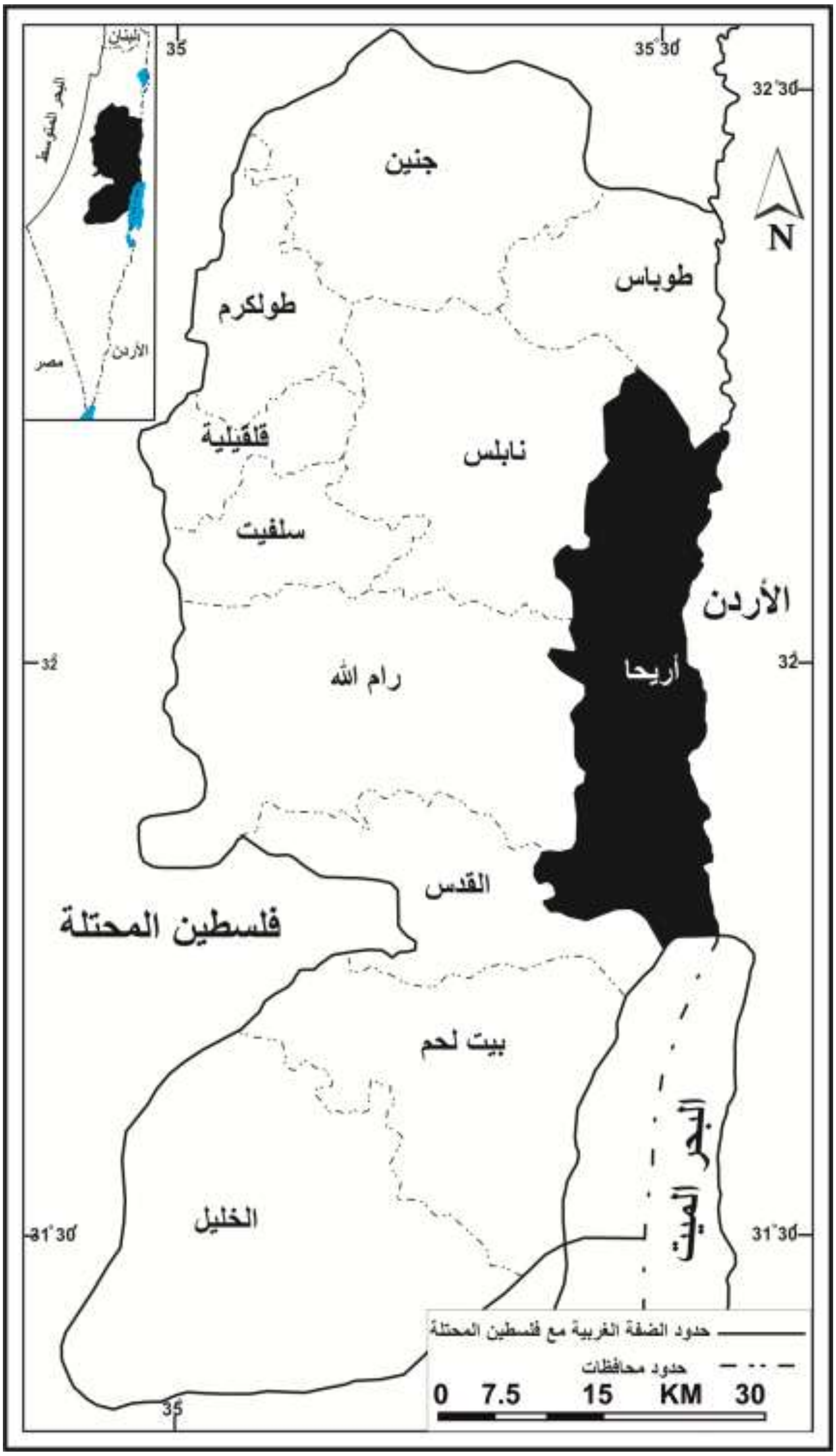
- لا يخفي الباحثون في علوم الأرض والبيئة قلقهم من تنفيذ المشروع الذي قد يسبب كارثة بيئية كبيرة يمكن أن تحل في المقام الأول بالبحر الميت؛ ولكنها تبقى في إطار التوقعات، ولا يوجد دراسة علمية جزمت بتلك الأثار.
- تحدث بعض الخبراء المصريين على أن تدفق مياه البحر الأحمر عبر خليج العقبة إلى البحر الميت سيؤثر سلباً على الأحياء المائية، والشعب المرجانية في الخليج، وسيؤدي هذا التدفق إلى تكون تيارات مائية كبيرة.
- أما آثار مشروع قناة البحرين على جيولوجية المنطقة فقد يؤدي هذا المشروع الى نتائج جيولوجية خطيرة، قد تسبب في استثارة منطقة الأخدود(Jordan Dead Sea Rift)، الأمر الذي سيؤدي إلى وقوع زلازل مستحثه(Induced Earthquakes) تصل شدتها من 5-6 درجات على سلم رختر، ويرجع ذلك لتنشيط الحركة التكتونيه على امتداد حفرة الانهدام الأردني؛ لأن المياه التي قد تتسرب إلى الشقوق والفوالق على امتداد قناة البحرين المقترحة قد تكون بمثابة المادة اللزجة التي تقلل الاحتكاك، وبالتالي تنشط حركة الفوالق على امتداد البحر الميت- وادي عربة خاصة في الأجزاء المفتوحة من القناة.
- تلوث الخزانات المائية الجوفية في وادي عربة، حيث إن رسوبيات المراوح الركامية النهرية الموجودة على أطراف وادي عربة تحتوى على كمية جيدة من المياه العذبة المستخدمة من قبل السكان وشركة البوتاس، ومن المرجح أن الخط الناقل لمياه البحر الأحمر سيعبر فوق هذه الخزانات، وهناك دائماً إمكانية تسرب المياه من مثل هذه الأنابيب، خاصة وأن هذه المنطقة نشطة زلزالياً، مما سوف يؤثر سلباً على نوعية المياه الجوفية في الخزانات.(أبوجابر،2005م:ص19)

ب . الموقع العمراني :

إن للموقع الجغرافي علاقة مترابطة ومباشرة مع الموقع العمراني، وهذا ما أكسبها أهمية الموقع العمراني بالنسبة للمحافظات الفلسطينية، وأيضاً كانت للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية دور متغير عبر الزمن أثر في الموقع العمراني للمحافظة.

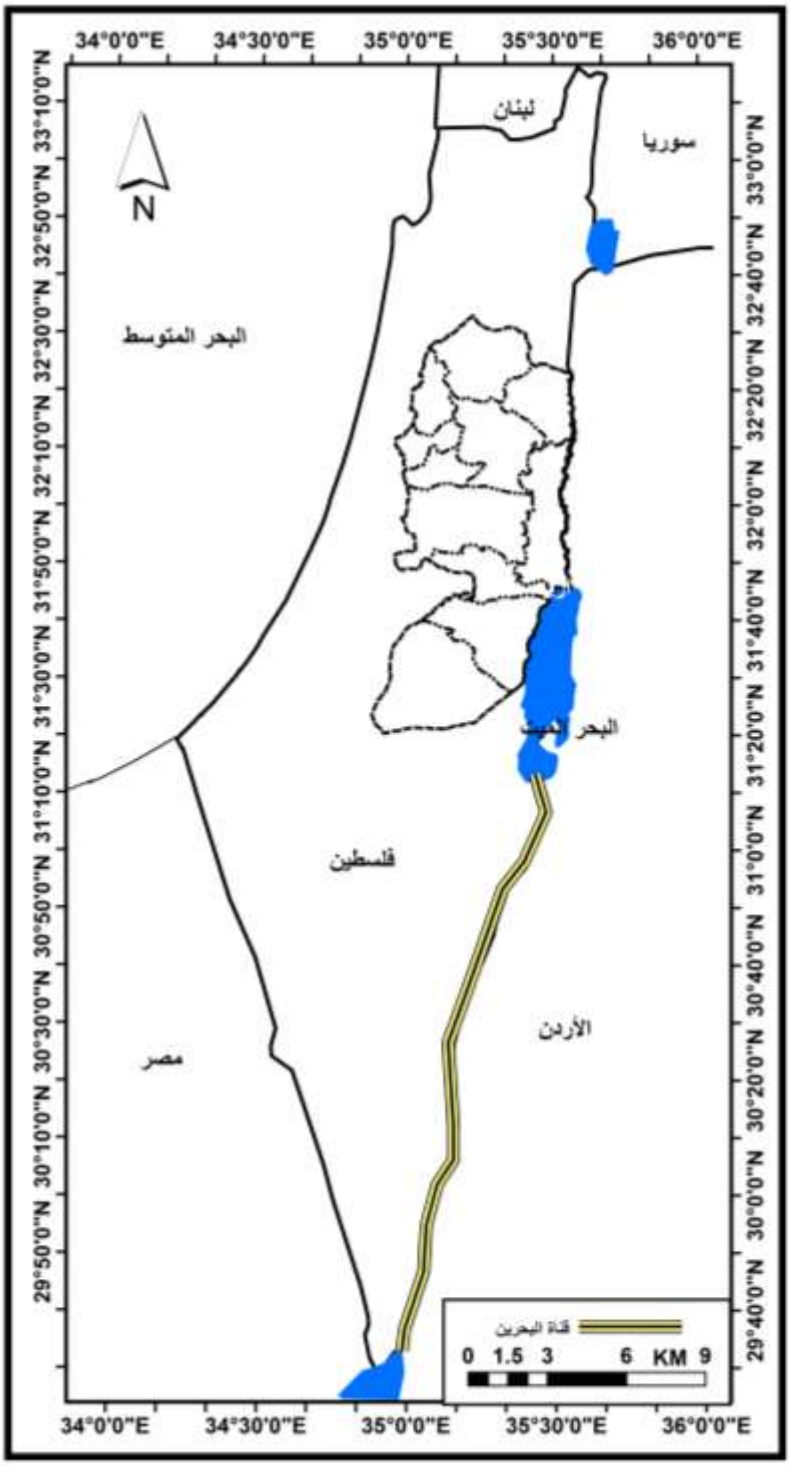
وسوف تتم دراسة الموقع العمراني وفق ثلاثة مستويات، الأول موقع المحافظة بالنسبة لفلسطين، والثاني موقع المحافظة بالنسبة للضفة الغربية، والثالث موقع المحافظة بالنسبة للأردن.

خريطة (2) موقع محافظة أريحا في الضفة الغربية



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على الخريطة التي أعدتها وزارة التخطيط الدولي 1997م.

خريطة (3) مشروع قناة البحرين (الميت-الأحمر)



(المصدر: حبيب،الكيلاني، 2007م، ص317)

1. الموقع العمراني بالنسبة لفلسطين :

لعبت الظروف السياسية المختلفة التي ألمت بمحافظة أريحا الكثير من التغيرات،فقد تعرضت علاقات المحافظة للتمدد والانكماش بسبب فترات الاحتلال التي تناوبت على فلسطين للسيطرة عليها، فأهمية المحافظة معروفة منذ القدم على المستوى الوطني والعالمي، إلا أنها في أعقاب حرب عام 1948م احتل اليهود فلسطين فأثر ذلك على أهميتها الحدودية، مما أدى إلى عقد مؤتمر أريحا وهو المؤتمر الذي ضم زعماء فلسطينيين عام 1949م، طالبوا بوحدة الضفة الغربية مع المملكة الأردنية الهاشمية، ويعتبر مؤتمر أريحا من أهم الأحداث بعد حرب 1948م، حيث تمت الوحدة عام 1950م وأجريت انتخابات مناصفة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية . وأصبح مواطنو الضفة الغربية يحملون الجنسية الأردنية واندمجوا في مؤسسات الدولة، ولم تعترف الدول العربية آنذاك بهذه الوحدة واعتبرتها احتلالاً، ومن الدول غير العربية التي اعترفت بها رسمياً بريطانيا والباكستان واستمر الأمر هكذا حتى عام 1967م، حتى خسرت الأردن الضفة الغربية في حرب الأيام الستة، إلا أن "إسرائيل" اعترفت بالعلاقات بين الضفتين وبجنسية سكان الضفة الغربية الأردنية، على أساس ما يسمى في إسرائيل "سياسة الجسور المفتوحة" وظل الأردن يعتبر الضفة جزءاً منه حتى قرر الملك حسين عام 1988م فك الارتباط بين الضفتين بناءً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية.(شفيق، 2011:ص6)

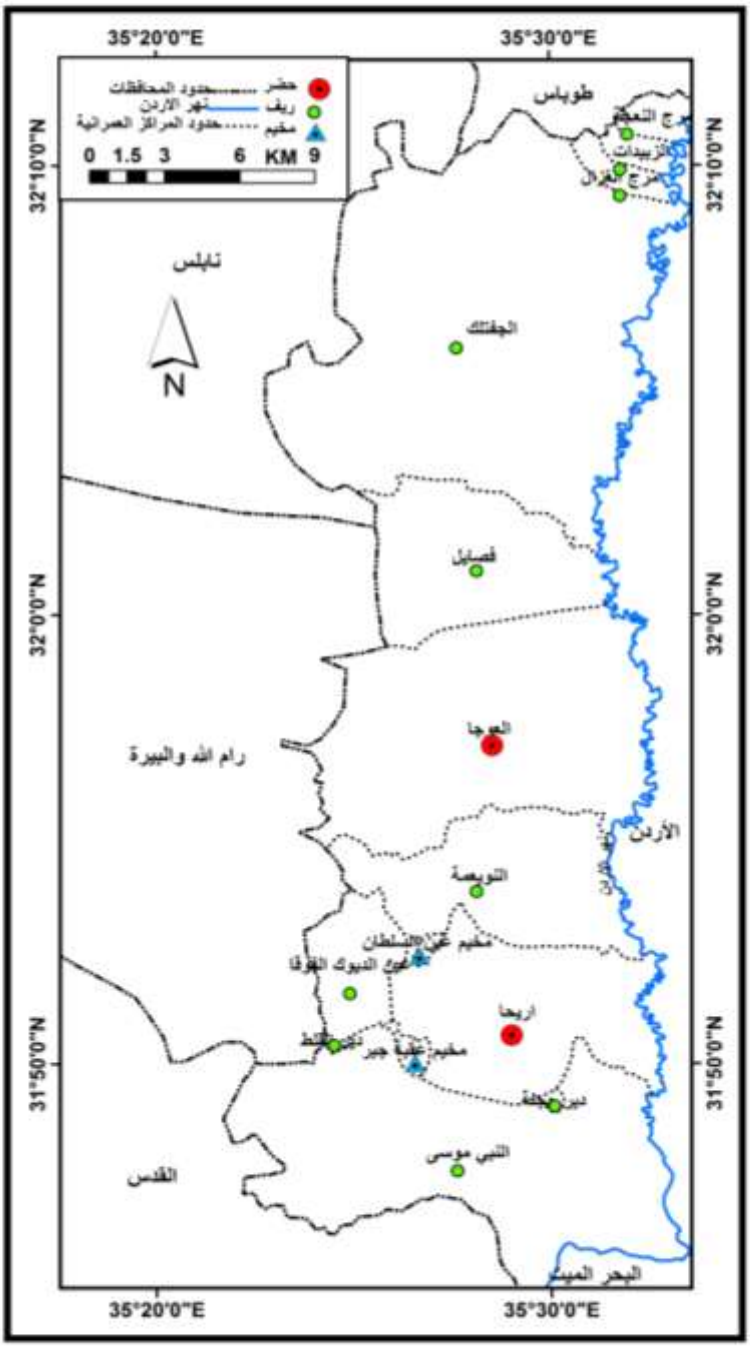
وفي ضوء اتفاقية أوسلو عام 1993م تم تطبيق نظام الحكم الذاتي على أريحا، وقسمت أريحا إلى ثلاث مناطق " أ"، "ب" و "ج" كباقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، والمنطقة "ج" هي التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية وتشكل 70% من مساحة محافظة أريحا، و تبلغ عدد التجمعات السكانية الواقعة في المنطقة "ج" في محافظة أريحا 6 تجمعات سكانية فقط (فريجات، 2008م:ص7)، فلذلك يعاني المواطنون الفلسطينيون في القرى الواقعة ضمن المنطقة "ج " من عدم توسيع المخططات الهيكلية لتلك القرى لتلبية احتياجاتهم العمرانية. كما ترتبط المحافظة بعلاقات مع الدول العربية من خلال نقطة برية وحيدة للعبور وهو معبر الكرامة بين فلسطين والأردن، ومن ثم إلى باقي الدول العربية والأوربية.

2. الموقع العمراني بالنسبة للضفة الغربية :

تضم محافظة أريحا والأغوار عدداً من المراكز العمرانية،وهي :المدن، القرى، المخيمات، و"المستعمرات الاستيطانية" كما في الخريطة (4)، أما المدن فتمثلها مدينتي أريحا والعوجا، بينما القرى عددها عشرة وهي مرج نعجة،الزبيدات،مرج الغزال،الجفتلك، فصايل، النويعمة،عين الديوك، دير القلط، دير حجلة والنبي موسى. ويمثل النمط الثالث المخيمات التي كانت نتاجاً للاحتلال

"الإسرائيلي" بعد حرب عام 1948م وطرد السكان الفلسطينيين من ديارهم، ويبلغ عددهم مخيمان وهما مخيم عين السلطان و عقبة جبر(معهد الأبحاث التطبيقية–أريج،2012م:ص14).

خريطة (4)التقسيمات الإدارية لمحافظة أريحا والأغوار



(المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية–أريج،2012م)

وأما المحافظات الفلسطينية التي تجاور محافظة أريحا فهي كما يلي : محافظة طوباس من الشمال – ومحافظة نابلس من الشمال الغربي – ومحافظة رام الله من الغرب – ومحافظة القدس من الجنوب الغربي – ومن الجنوب الشرقي البحر الميت كما هو مبين في الشكل السابق.

وقد غزا الاستيطان أراضي محافظة أريحا في وقت مبكر منذ الاحتلال عام 1967م، وذلك لاسباب عدة،منها أمنية حيث تقع أراضي المحافظة على طول الحدود مع الأردن، وكذلك لأسباب زراعية واقتصادية وسياحية، فقد بلغ عدد المستوطنات في المحافظة سبع عشرة مستوطنة وبؤرة، وقدر عدد المستوطنين سنة 2011م نحو 6400 مستوطن، حيث شكلت نسبة المستعمرين إلى السكان الفلسطينيين 13.5%، فيما يبلغ مجموع مساحة المستوطنات 2343 دونماً، ومجموع مساحة القواعد العسكرية الإسرائيلية 881 دونماً .(ج، م، ح، ف، 1993، 2013م:ص60)[*]

3. الموقع العمراني بالنسبة للأردن :

إن من أهم ما يميز محافظة أريحا والأغوار هو الموقع الحدودي للمحافظة، حيث تعد بوابة فلسطين بالنسبة للمملكة الأردنية، وتعد المملكة الأردنية الهاشمية المنفذ الوحيد لسكان الضفة الغربية، والتي يعبروا من خلالها إلى الدول العربية والأجنبية وذلك بحكم الحدود المشتركة فيما بينهما، مما أكسبها أهمية استراتيجية عظيمة، وطبيعة هذا التقارب أدى إلى الارتباط التاريخي والحضاري منذ القدم، فمنذ احتلال الصهاينة لفلسطين والشعب الأردني يخوض المعارك مع الفلسطينيين من أجل التحرير وإيقاف المذابح التي تقترفها العصابات الإرهابية الصهيونية ضد الإنسانية، فتعتبر الضفة الشرقية وهي جزء من الأراضي الأردنية الملجأ الوحيد لسكان الضفة الغربية في فترات الحروب التي تشنها العصابات اليهودية، إذ يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في الأردن نحو مليوني لاجئ حسب إحصائيات الأونروا (ملف المخيمات الأردنية، 2013م).

وقد ارتبطت الضفة الغربية ومن ضمنها محافظة أريحا والأغوار ارتباطاً إدارياً بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة مابين (1948م – 1967م)، حيث كانت تحت إشراف الإدارة الأردنية، وبالتالي توطدت العلاقة التجارية والتعليمية والصحية، وحصل العديد من أبناء الشعب الفلسطيني من سكان الضفة الغربية الذين لجأوا للمملكة على الجنسية الأردنية، واعتبروا على أنهم جزء لا يتجزأ منها، وتقلبوا في مناصب مؤسسات الدولة الأردنية، وبالتالي فإن هذا الارتباط أثر على التركيب والتوزيع السكاني داخل المملكة الهاشمية، وذلك من خلال فئة الشباب التي اتخذت الأردن مقصداً لها لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .(المسيري، 2003م:ص112) مما أثر على التركيب السكاني في المحافظة، والذي بدوره أثر على واقع ظروف السكن فيها.

(*) اختصار الطالبة(ج، م، ح، ف) اختصاراً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بغرض تقليل حيز الكتابة في المتن.

وتم كتابة رقم المطبوعة وهذا الرقم لا يتكرر في أي مطبوعة أخرى، ومن السهولة التعرف على المرجع من خلال هذا الرقم.

وبعد احتلال إسرائيل لباقي أجزاء فلسطين وانسحاب الجيش الأردني من الضفة الغربية عام 1967م استمرت المملكة في تقديم خدماتها في مجال التعليم حيث الإشراف على المناهج الدراسية وتطبيق المنهاج الأردني في المدارس، بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها للمواطنين في حركة التنقل عبر جسر الملك حسين، وبدأت تتقلص الخدمات التعليمية المقدمة من قبل المملكة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية التي قامت بإعداد منهاج فلسطيني طبق في المدارس الفلسطينية، ولكن بدأت العلاقات التجارية الاقتصادية بين البلدين وإن كانت محدودة النطاق، بالإضافة إلى أن الأردن يمثل سوقاً استهلاكياً أمام منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة من الخضروات والفواكه، كما تعد الأردن المحطة التي من خلالها يتم تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للدول العربية. (صالحة، 1994م:ص23)

ثالثاً : موضع محافظة أريحا والأغوار

إن الموضع لا يقل أهمية عن الموقع، و قد يكون أكثر تأثيراً في حياة بعض المدن، كما هو الحال في مدن التعدين والسياحة، وخاصة عندما يتدخل الموضع في تحديد محاور نموها في ماضيها وحاضرها ومستقبلها أيضاً (إبراهيم، 1994م:ص6)، فالإنسان كان يبحث عن المواضع التي تحقق له الحد الأقصى من الحماية، والحد الأدنى من الأخطار، فكانت الوظيفة الحربية للمدينة قديماً أهم من الوظائف الأخرى.(صالحة، 1994م:ص23) أما في محافظة أريحا والأغوار فإن هذين المتغيرين – الموقع والموضع – يتجاذبان الأهمية والتأثير على المدينة وإقليمها.

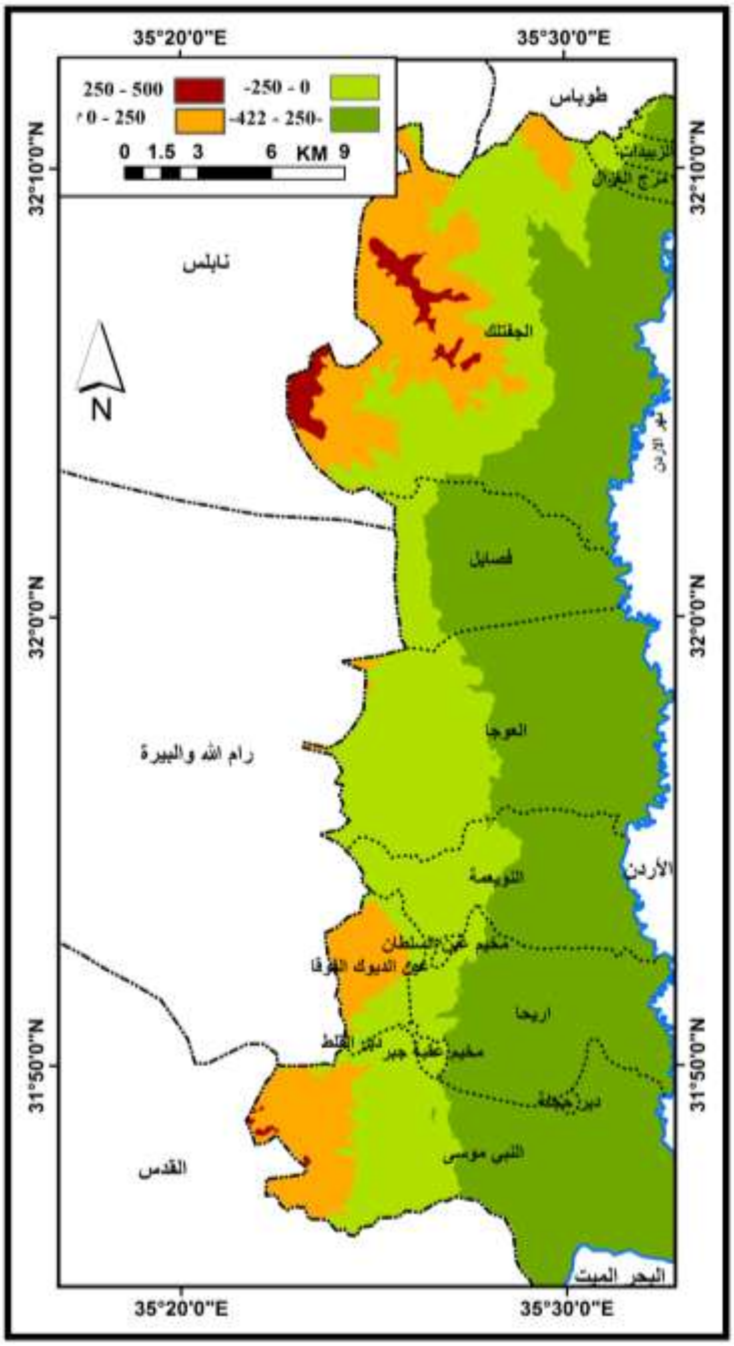
وتعتبر العوامل الطبيعية إحدى العوامل المهمة المؤثرة في الاستخدام السكني وخصائص المسكن، من حيث العامل الطبوغرافي والتركيب الجيولوجي والمناخ، وقد أثر الوضع الطبوغرافي على الامتداد العمراني لمجمل المراكز العمرانية في المحافظة، حيث تفاوتت خصائص المكان من منطقة لأخرى، وتقع معظم المراكز العمرانية في المحافظة على ارتفاع (–122 ، – 350 متراً) تحت مستوى سطح البحر المتوسط، وإن المراكز العمرانية اتخذت لنفسها موضعاً بجانب الأودية وممراتها وروافدها. وقد أثر اختلاف الارتفاعات على امتداد العمران بشكل منحدر، إلى أن ألقى ذلك أثره على اختلاف أسعار الأراضي، وقلة كميات الأمطار، وفقر التربة وتضرس السطح، ونتج عن ذلك أيضاً أن أصبحت تلك المناطق قليلة السكان وتحولت لمناطق رعوية، مما حدث خلل في الناحيتين العمرانية والبيئية.(موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م، ص:708–709). وفيما يأتي دراسة لعناصر موضع المدينة :

1. مظاهر السطح :

تبرز مظاهر السطح فاعلية المدينة وأهميتها منذ النشأة الأولى، إذ إن الموضع الممتاز عادة ما يكون في مناطق الشذوذ الفزيوغرافي، وذلك لتوفير الحماية للمدينة، كما أن طبيعة السطح تحكم شبكات الطرق في المحافظة، فكلما ازدادت هذه الطرق كلما زادت أهمية المدينة ونشاطها، وإن كان في الوقت الحاضر قد تم التغلب على بعض مظاهر السطح التي تقف عائقاً أمام طرق المواصلات، إلا أن لمظاهر السطح أثراً واضحاً على عمل شبكات الصرف الصحي، إذ إن الكلفة تختلف بحسب طبوغرافية المحافظة(صالحة، 1994م:ص23) بالإضافة إلى زيادة التكلفة في عملية البناء؛ وذلك بسبب عمليات التسوية التي تتم للأرض قبل إقامة البناء مما يؤثر على نشاط التطور العمراني في المحافظة، كما أن وقوع أريحا في منطقة أغوار بالإضافة إلى اعتبارها أخفض مدينة على اليابس أكسبها الموضع الاستراتيجي، حيث يتراوح انخفاض موقعها مابين (-350 120م) ويزداد الانخفاض عن سطح البحر ليصل إلى حوالي- 400م في منطقة البحر الميت(مرعي، 1989م:ص23-25)، فهي تقع في منطقة سهلة الميلان بالقطاع الثالث من الصدع الأردني الممتد من العقبة حتى الحرمون، ويمتد الغور من وادي حسبان جنوباً حتى طبريا شمالاً، ويقطع صدع الهضبة الأردنية من الشرق حيث يبلغ مداه 1000م في الجنوب و -600 500 م في الشمال، اذ تميل الطبقات من الغرب نحو مقعر المنخفض في الشرق بصورة منتظمة، ولا صدع هنا كما هو الحال في غرب البحر الميت، وهذا يعني أن المنخفض ليس حفرة انهدامية نموذجية وإنما هو مشكل من صدع شرقي ومن منحدر غربي وحيد الميل ، كما في الخريطة (5) والشكل (1-2)، والخلاصة أن الرأي مختلف على كون الغور خاصة والحفرة السورية عامة حفرة انهدامية. (مرعي، 1989م:ص18)

خريطة (5)

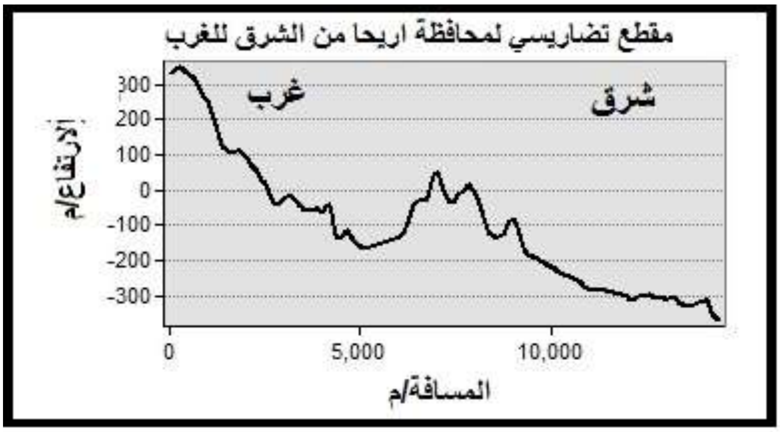
تضاريس سطح الأرض لمحافظة أريحا والأغوار



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نموذج الارتفاع الرقمي DEM من القمر الصناعي ASTER 2007م.

شكل (1)

مقطع تضاريسي عرضي لمحافظة أريحا والأغوار من الشرق-الغرب



المصدر: عمل الطالب باستخدام برنامج Arc GIS9.3 وذلك اعتماداً على DEM من البيانات التي رصدها القمر الصناعي SRTM3 سنة 2000م وتم إنتاجها سنة 2004م.

شكل (2)

مقطع تضاريسي طولي لمحافظة أريحا والأغوار من الشمال- الجنوب



المصدر: عمل الطالب باستخدام برنامج Arc GIS9.3 وذلك اعتماداً على DEM من البيانات التي رصدها القمر الصناعي SRTM3 سنة 2000م وتم إنتاجها سنة 2004م.

وتنقسم تضاريس محافظة أريحا والأغوار إلى قسمين، وهما كما يأتي :

أ. المنطقة المرتفعة عن سطح البحر (منطقة الجبال):

حيث إن خط مستوى سطح البحر الذي يفصل المنطقة الجبلية عن منطقة الغور يساير تقريباً الحد الإداري للقضاء، ويتوغل في الداخل عند وادي القلط والديوك، وتبلغ مساحة المنطقة المرتفعة 30 كم2 فقط . وتتدرج في الارتفاع نحو الغرب فتصل 950 م في الزاوية الشمالية الغربية

و700م في الزاوية الجنوبية الغربية، وترتفع نحو الشمال فتصل 1040م عند تل العاصور الواقع بين قريتي كفر مالك ونهر جرير في شمال غرب أريحا. (موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م:ص21) وقد أكسب الانحدار التدريجي من المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية في محافظة أريحا تلك المناطق الصفة الجمالية للمباني والوحدات السكنية.

ب. المنطقة المنخفضة عن مستوى سطح البحر (منطقة الغور) :

تقع في هذه المنطقة الأراضي الزراعية المروية، وتبلغ مساحتها 312كم2، وتوجد في هذه المنطقة الأراضي الرديئة التي لا تصلح للزراعة بسبب الملح .كما أن خطوط الارتفاعات المتساوية (0م – 100م – 200م)جميعها تتقارب كثيراً غرب أريحا وتشكل انحداراً، وتتقارب أيضاً من جهة الشمال، وأما في الوسط – في أراضي عرب العبيد– فتتباعد الخطوط، ولكن لا تأخذ المنطقة في الانحدار التدريجي، بل تظهر تلالاً عالية من مستوى المنطقة كالكتلة الواقعة شمال وادي النويعمة البالغ ارتفاعها 60م،بينما في شمال وادي العوجا يكون ارتفاعها (–109م).أما خط الارتفاع 300م فيبتعد عن الخط 200م بعداً متساوياً في جميع نقاطه، أي أن المنطقة تأخذ في الانحدار التدريجي وتستمر وصولاً إلى نهر الأردن حيث تصل 400م في انخفاضها تحت مستوى سطح البحر .(موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م:ص22)

ومن خلال دراسة مظاهر السطح، تبين أن السكان يتركزون في المناطق الأقل انخفاضاً عن مثيلاتها من المناطق ذات الانخفاض الشديد، بعيداً عن حر الأغوار صيفاً، ولكن لا تلعب مظاهر السطح دوراً رئيساً في تركز السكان بالمحافظة، وذلك لوجود سبب أقوى يمارس فيه كيفية تركز وتوزيع السكان داخل المحافظة وهو الاحتلال "الإسرائيلي".

2. التركيب الجيولوجي :

يؤثر التركيب الجيولوجي بشكل كبير في أنماط استعمالات الأراضي وذلك لعلاقته المباشرة مع الطبقة السطحية، واحتواء بعض الطبقات الصخرية على مصادر المياه الجوفية، ومستواها، ونوع الطبقات،ومدى صلاحيتها للبناء،وقدرتها على تحمل ضغط المباني(صالحة، 1994م:ص29).أما بالنسبة للتركيب الجيولوجي لمحافظة أريحا فقد تشكل جزءاً مهماً منها وهي منطقة الأغوار التي خسفت وانهدمت الحفرة في الميوسين والبليوسين، وتغطت المنطقة شمال البحر الميت حتى بيسان ببحر داخلي خلال البليستوسين الأدنى في الفترة المطيرة، حيث كان المناخ حاراً رطباً أو نصف جاف على الأقل، و قد تراكمت في هذه الحفرة البحيرية مشبكات وحجارة وحلية وكلس بحيرى. (أبوجابر،2005م:ص10)،وتتكون أراضي محافظة أريحا من مجموعة من الصخور الرسوبية المختلفة التي يعود تاريخها الجيولوجي إلى عصر الميوسين،

فليس في الغور صخور أقدم من عصر الميوسين، وهي فترة لا تزيد بدايتها عن 26 مليون سنة .(دوابشة، 2011م:ص54) والخريطة (6) توضح التكوينات الجيولوجية في محافظة أريحا والأغوار، وفيما يأتي وصف للخصائص التي تميز هذه التشكيلات الجيولوجية :(معهد الأبحاث التطبيقية –أريج، 1996م)

أ. تشكيل الطمي (Alluvium Formation):

يغطي هذا التشكيل المنطقة المجاورة لوادي الأردن بدءاً بعرض1 كم في الشمال و5 كم في الجنوب، حيث يتدرج من البلايستوسين حتى الهولوسين الحديث ، ويحد هيكلياً منطقة وادي الأردن صدعاً في الشرق وصدعاً آخراً من الغرب.

ب. تشكيل اللسان و السمرا (Lisan and Samra Formation):

يغطي هذا التشكيل الجزء الأكبر من منطقة أريحا، ويتدرج من البلايستوسين حتى الحديث، ويشمل هذا التشكيل ثلاثة صدوع محلية تصل إلى (3كم) يحد هذه المنطقة تشكيل الطمي في الشرق، وصدع كبير طوله (13كم) في الغرب. ويتألف هذا التشكيل بشكل رئيس من التراب الكلسي والطباشير والصخور الحصوية.

ج. تشكيل الطباشير و الصوان(Chalk and Chert Formation)(Ecoene):

ويحتل هذا التشكيل الجزء الغربي من منطقة أريحا،يتألف من(Senonian Chert) والطباشير (Chalk) وتتم تغطيته هيكلياً بصدوع طفيفة.

د. تشكيلات الصخور المتحولة من(Senonian) إلى (Neogene):

تتكون هذه التشكيلات من سيليكات الكالسيوم، وهناك بعض المناطق الصغيرة التي تحتوي على الطباشير وتشكيلات صوانيه.

هـ. تشكيلات الحجر الجيري – الدولوميتي(Dolomitic Limestone Formation):

يتألف هذا التكوين من الحجر الجيري والدولوميت والتراب الكلسي، ويتدرج في العمر من (السينومنيانCenomanian – التورونيانTuronian) ويحتل هذا التشكيل أجزاء صغيرة جدا من الجنوب الغربي والشمال الغربي لمنطقة أريحا، فنظام الصدوع الموزّعة في جميع أنحاء المنطقة هي المسؤولة عن ظهور الينابيع الرئيسة.

وتعتبر طبقات الملح السميكة أول صخور ترسبت في منطقة الأغوار، وهي تتكون بشكل عام من الملح الصخري مع بعض الطبقات الرقيقة نسبياً من الصخور الطينية أو المارلية أو الكارناليت منذ حوالي4000 ق. م ، حيث يطلق على هذه المرحلة (مرحلة اصدم)، ومن المراحل التي مرت بها المنطقة (مرحلة السّمرة) حيث أن رسوبياتها وصخورها الممثلة لها تقع بالقرب من خربة السّمرة على بعد (6كم) شمالي شرقي أريحا في إحدى المحاجر الكبيرة، وتتكون من حجارة رملية جيرية بسماكة من (6–10م) مع تعاقب طبقات مارلية جيرية رقيقة (0.5م) كما تعلوها طبقات جيرية أوليتيه ورمل صواني وقطع صوان وكونجلوميرات، وطبقات الأوليت مميزة لرسوبيات السّمرة، ويغطي هذه الرسوبيات مباشرة رسوبيات اللسان الطرية، وتقع هذه الرسوبيات على (250 م) تحت مستوى سطح البحر، وتساوي هذه الرسوبيات رسوبيات منطقة النبي موسى.(عابد، 1999م:ص110) ومن خلال دراسة التركيب الجيولوجي فقد تبين أثره على التوزيع السكاني وإقامة التجمعات السكنية بالقرب من مجاري الأودية على أساس تشكلات الطبقات الصخرية الرسوبية، وتأثرت مادة بناء المساكن بالطبيعة الجيولوجية للمنطقة التي غالبيتها من (الأسمنت والطوب).

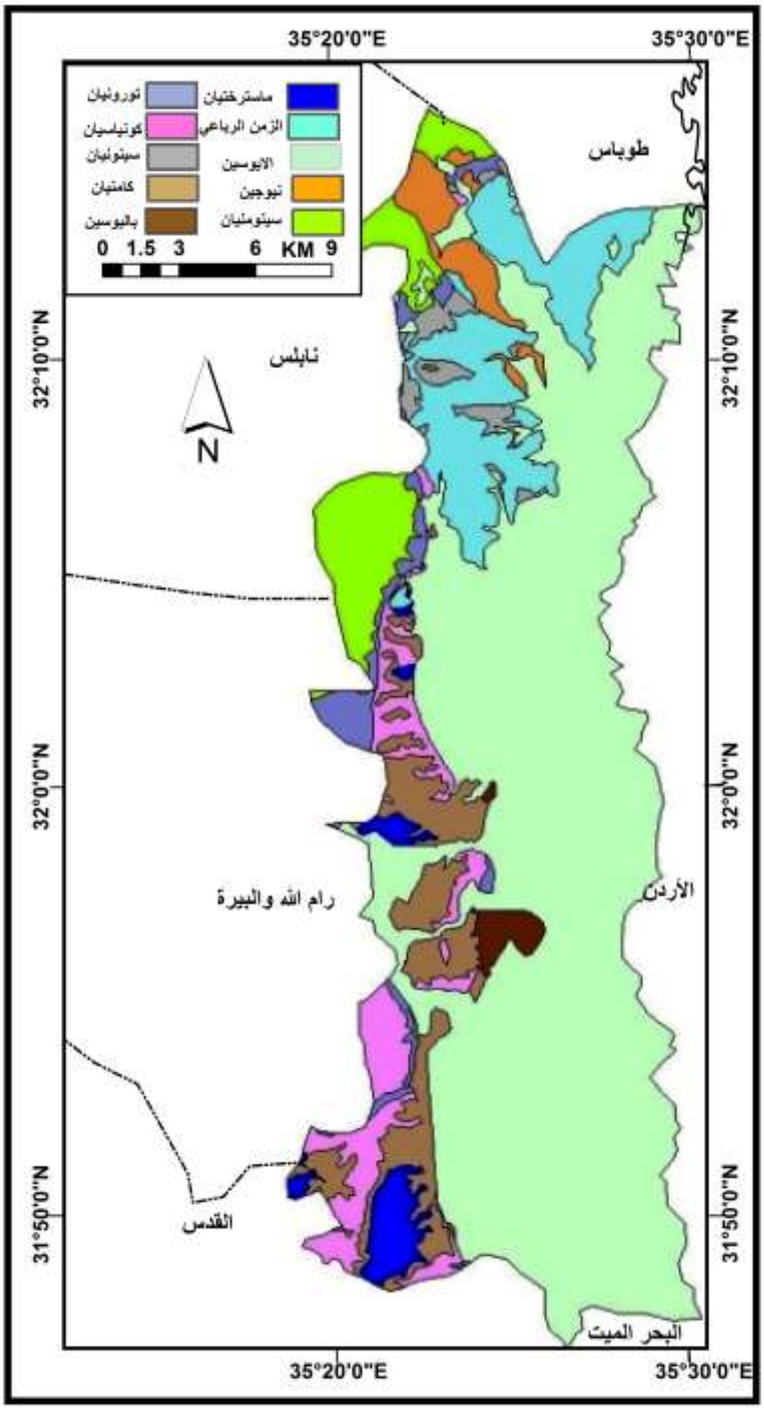
ومن خلال ما سبق ذكره أيضاً عن التركيب الجيولوجي للمحافظة، تبين وجود أنواع من الصخور (الطباشيرية والملحية)التي تعتبر الأم التي تنبثق منها التربة، حيث تعد التربة الملحية رديئة الاستخدام في الزراعة، فبالتالي على المختصين في المحافظة الاهتمام بهذه النوعية من الأراضي في استصلاحها، وتحويل جزء من الترب رديئة الاستخدام ضمن الأراضي السكنية لإقامة مشاريع ووحدات سكنية، تقلل من العجز السكني في المحافظة .

3. نوعية الأراضي "التربة" :

التربة هي الطبقة الرقيقة التي تغطي قشرة الأرض، كما أنها الوسط الطبيعي الذي تمد النباتات فيه جذورها وتتألف التربة من أربعة مكونات هي المواد المعدنية والعضوية والماء والهواء، وتعد التربة ثروة وطنيه ومورداً طبيعياً يسهم في الإنتاج النباتي والزراعي والغذائي.وتنشأ التربة من التكوينات الصخرية عن طريق عمليات التجوية الميكانيكية والتجوية الكيميائية التي تسهم في تفكك الصخور وتحطيمها وتفتتها إلى ماده أوليه تسبق نشأة التربة و تكوينها، وتتطور التربة وتنمو بعد نشأتها متأثرة بعوامل متعددة مثل نوع الصخر الأم الذي اشتقت منه التربة، والمواد الأولية و المناخ والطبوغرافيا والكائنات الحية والزمن، وتستغرق نشأة التربة عشرات السنين إذ تتعرض خصائصها الطبيعية والكيميائية إلى التغير مع مرور الزمن. (دوابشة، 2011م:ص60).

خريطة (6)

التركيب الجيولوجي لمحافظة أريحا والأغوار



(المصدر : وزارة الزراعة _ محافظة رام الله والبيرة، 2011 م)

وتؤثر نوعية الأراضي على بناء الوحدات السكنية، وقوة التحمل، والضغط، وطريقة البناء، وخاصة المباني ذات الطوابق المتعددة، إذ إن الأرض الصخرية تكون صالحة أكثر وذات كلفة أرخص، بينما تحتاج الأراضي الطينية أو الرملية إلى كلفة أكثر لأنها ذات قوة تحمل أقل من الأراضي الصخرية المندمجة(صالحة، 1994م:ص31) وبالنظر إلى خريطة "التربة" رقم(7) التي توضح توزيع نوعية الأراضي نجد أن المحافظة تحتوى على خمسة أنواع من الأراضي "الترب"، ولكل نوع منها مميزات تؤثر على النواحي العمرانية، والزراعية في المحافظة، فعلى سبيل المثال كانت التربة الطينية تستخدم لعمل الطوب في الماضي، حيث كان الطين المادة المتوفرة لعملية البناء.

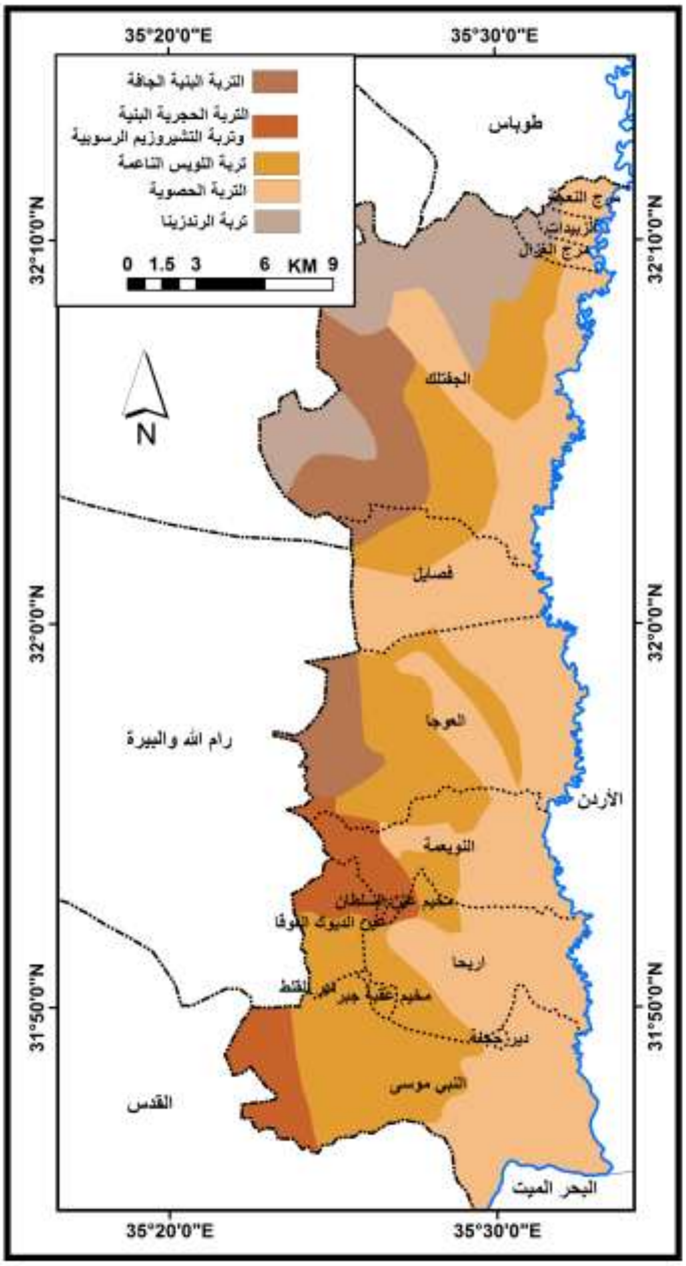
وتصنف التربة في محافظة أريحا والأغوار إلى ما يأتي : (معهد الأبحاث التطبيقية،أريج، 1996م)

- **التربة البنية الجافة:** تنتشر هذه التربة بشكل رئيسي في غرب محافظة أريحا والأغوار في كلٍ من العوجا والجفتلك، وتكونت نتيجة عمليات التعرية للصخور المارلية الطينية والمواد الصلصالية، والتي يكثر وجودها على المراوح الفيضية والسهول الفيضية، حيث يمتاز هذا النوع من التربة باستجابته الجيدة للري.
- **التربة الحجرية البنية وتربة التشيروزيم الرسوبية :** توجد في جنوب غرب المحافظة ويتمثل انتشارها في عين الديوك الفوقا والنبي موسى، وهي محدودة المساحة والانتشار، ويعود التكوين الأساسي لتلك التربة بشكل رئيسي الى مزيج من الصخور ورواسب الحياة النباتية،حيث يتواجد هذا النوع من التربة في الجهة الجنوبية لمنطقة الدراسة في مناطق السهول المنبسطة والمناطق السهلية المنخفضة،وهذه التربة عديمة الجدوى الاقتصادية للزراعة ،فهي فقيرة وتستخدم للرعي.
- **تربة اللوس الناعمة :** توجد على شكل تجمعات على طول المقطع الطولي للمحافظة.
- **التربة الحصوية :** تتكون هذه التربة من الرمال والطين ورواسب الرياح،حيث تنتشر على الاطراف الشرقية للمحافظة، وذلك في الاراضي الرديئة على امتداد مصاطب الجروف، حيث تنمو عليها بعض الأنواع من الشجيرات الطبيعية ،وتعد هذه المنطقة مراعي طبيعية.
- **تربة الرندزينا(الجيري):** تتشكل هذه التربة من الحجر الطباشيري القليل الصلابة ،وتحتوي هذه التربة على طبقة دباليه سطحية رقيقة سريعة الزوال ،ولون التربة رمادي باهت ،وأحياناً يكون بنياً مائل الى الرمادي ،وهي ذات سطح كلسي ، وتنتشر في شمال وشمال غرب محافظة أريحا والأغوار

وبالتالي تعتبر منطقة الأغوار ذات أهمية استراتيجية فلذلك يجب استغلالها، حيث إنها تحتوي على مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة نتيجة تنوع التربة وتوفر المياه الجوفية فيها ، مما يتيح الفرصة للتركز السكاني فيها، والتنوع العمراني، وبناء المساكن ذات الحدائق المستقلة والخاصة بالأفراد.

خريطة (7)

التوزيع الجغرافي للتربة في محافظة أريحا والأغوار



(المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية ،أريج،2011م)

4. المناخ :

تعد دراسة المناخ من أهم المعايير التي يأخذ بها المخطط، لتوفير الجو الصحي المناسب للوحدات السكنية، لكي تلائم الوظيفة السكنية. ويراعى في التخطيط وصول نسبة كافية من الإشعاع الشمسي والهواء إلى المساكن، وبالذات في المناطق المزدحمة بالسكان، كما أن اتجاه

الرياح يلعب دوراً بارزاً في اختيار المناطق الصناعية بالمحافظة، حتى لا تتأثر الأحياء السكنية بالهواء الملوث. وتحدَّث الرحالة الجغرافيون العرب عن مناخ أريحا، فقال ابن حوقل : أريحا مدينة حارة متصلة بالبادية، وذكر المقدسي إنها شديدة الحر وتكثر بها الحيات والعقارب، ووصف الإدريسي هواءها قائلاً بأنه وخيم حار جداً.(موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م:ص24)، فإن مناخ منطقة الأغوار مناخ صحراوي ولكن وجود الينابيع ومجاري الأودية التي يتدفق منها الماء معظم الشتاء أوجدت بيئة رطبة حارة حول هذه الينابيع ومجاري الأودية، مما جعلت منها واحات شبه استوائية،وخلق تداخلاً للمناخ السوداني داخل هذه المنطقة وهو الذي أوجد بعض الغابات الطبيعية سابقاً والأشجار الغابيه حالياً مثل السدر (النبق) Ziziphus spina-christi، وأنواع الأثل Tamarex spp الزقوم Palanites eagyptiaca، والطلح والسيال Acacia spp. (الدباغ، 1991م:ص552)

*** عناصر المناخ :**

أ. درجة الحرارة : Temperature

يعد مناخ محافظة أريحا والأغوار مناخاً حاراً، نتيجة لارتفاع درجة الحرارة فوق معدل 20 درجة مئوية على مدار العام بمدى واسع جداً، ويرجع السبب إلى انخفاض أريحا تحت مستوى سطح البحر كما ذكر آنفاً، مما جعل حرارتها عالية جداً في الصيف، إذ تبلغ أحيانا في يوليو 45 درجة مئوية، وقد بلغ معدل درجة حرارة الهواء عام 2012م بمقدار 24.4(ج.م.ح.ف، 1748، 2012م:ص35). وعند تصنيف معدل حرارة الهواء إلى الدنيا والعليا فقد سجل معدل حرارة الهواء الدنيا 18.0 و معدل حرارة الهواء العظمى 30.3. (النجوم، 2006م:ص25)

جدول (1) متوسط معدل درجات الحرارة الشهري لمحافظة أريحا خلال أشهر السنة من (1995م-2002م).

الشهر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل درجة الحرارة	13.6	14.7	18.1	22.2	26.8	29.8	31.8	31.8	29.8	25.8	19.9	15.1

(المصدر: النجوم، 2006م:ص26).

من خلال الجدول السابق يتضح ما يأتي :

- يبلغ المتوسط الشهري لدرجة الحرارة بالمحافظة خلال الفترة مابين عامي 1995-2002 م حوالي 23.3 درجة مئوية، وقد يعطي هذا المعدل صورة واضحة عن حالة حرارة الهواء في المحافظة، ونستدل على ذلك بالمقارنة بين أعلى شهور السنة حرارة، وأقلها لنجد أن الفرق بينهما نحو 18.2 درجة مئوية، فبذلك يتميز المنحنى بالارتفاع في شهور الصيف ويبلغ ذروته في شهري يوليو وأغسطس بمعدل 31.8 درجة مئوية، ثم يبدأ بالانخفاض التدريجي

حتى شهر يناير الذي يعد أخفض معدلات درجات الحرارة التي تتعرض لها المحافظة بمعدل 13.6درجة مئوية، وهذا التباين في درجات الحرارة يشعر السكان بالملل وخاصة في فترات الجفاف وارتفاع درجة الحرارة، مما يؤثر على كفاءة العمل لدى السكان .

جدول (2)المعدل العام لحرارة الهواء في محافظة أريحا والأغوار 1999م-2011م (مْ)

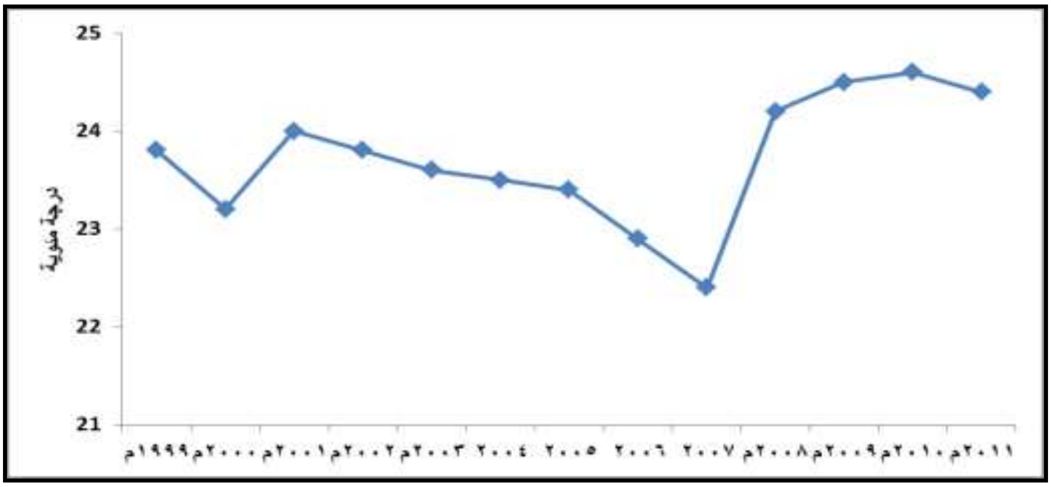
السنة	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
محافظة أريحا والأغوار	23.8	23.2	24.0	23.8	23.6	23.5	23.4	22.9	22.4	24.2	24.5	24.6	24.4

(المصدر: ج، م، ح، ف، 1949، 2012م:ص35).

يتضح من خلال الجدول السابق ما يأتي :

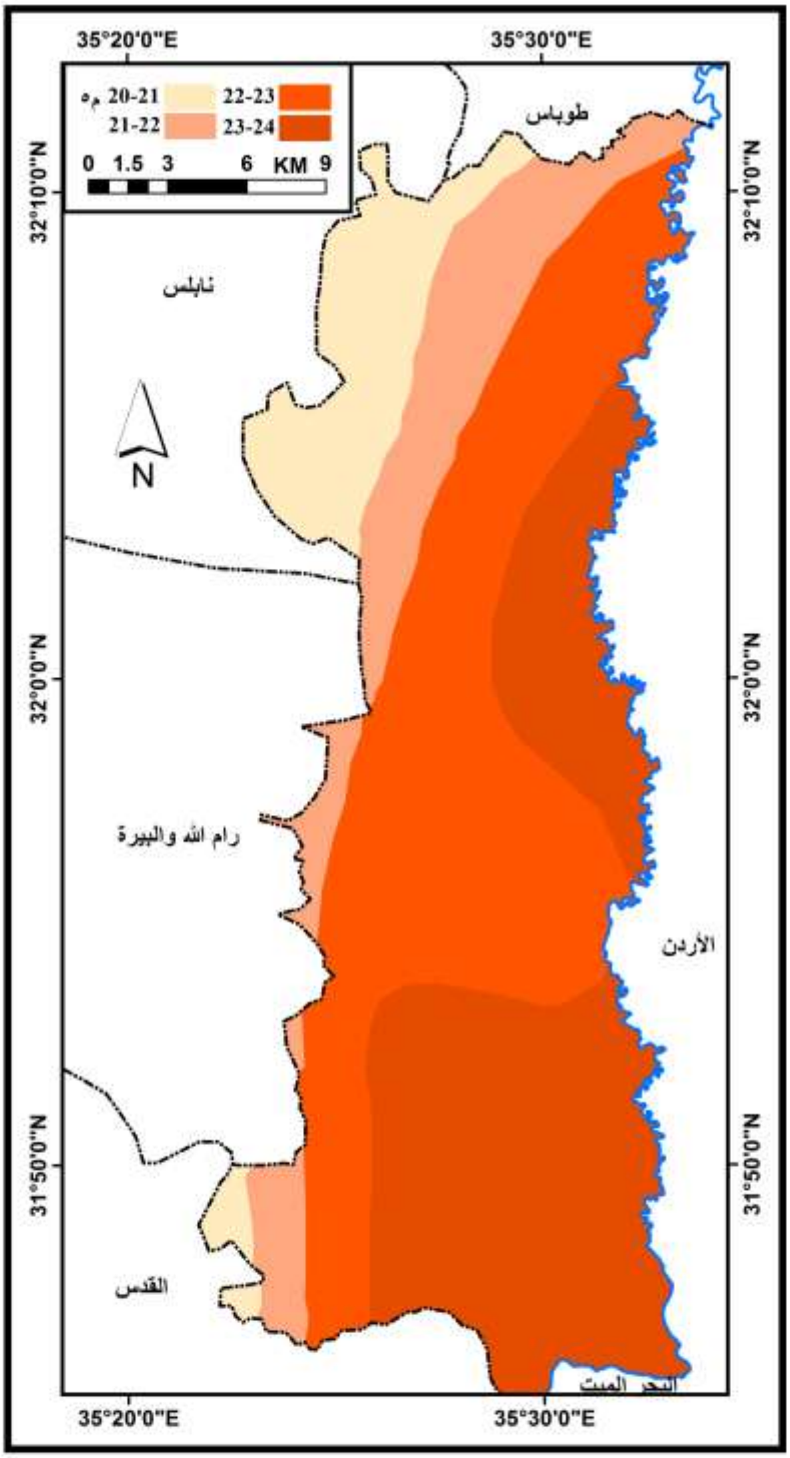
- المعدل العام لحرارة الهواء في محافظة أريحا والأغوار متقارب نسبياً، مابين عام (1999م-2011م).
- لوحظ انخفاض بسيط على المعدل العام لحرارة الهواء في المحافظة من عام 2002م حتى عام 2007م بمعدلات متساوية ،ولكن بفارق درجتين مئويتين عن عام 2001م.
- يعد عام 2007م من أدني معدلات درجة حرارة الهواء حيث سجل بمقدار (22.4) درجة مئوية، ومن ثم بدأ بالارتفاع التدريجي حتى عام 2010، ولكن عام 2011م انخفض معدل درجة الحرارة بشكل طفيف حيث سجل بمقدار(24.4) درجة .ويوضح ذلك كما في الشكل (3).

شكل(3) المعدل السنوي لحرارة الهواء في محافظة أريحا والأغوار 1999م-2011م.



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1949، 2012م:ص35).

خريطة (8)معدل درجات الحرارة السنوي لمحافظة أريحا والأغوار



(المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية ،أريج،2011م)

يلاحظ من الخريطة أن أعلى معدلات للحرارة تمثلت في الأجزاء الشرقية على طول المقطع الطولي لمحافظة أريحا والأغوار، وبلغ معدلها ما بين (23–24)درجة مئوية، بينما تتناقص معدلات درجات الحرارة كلما اتجهنا إلى الجهة الغربية من المحافظة حتى تصل في الأجزاء الشمالية الغربية إلى (20–21) درجة مئوية.

ب: الأمطار Precipitation :

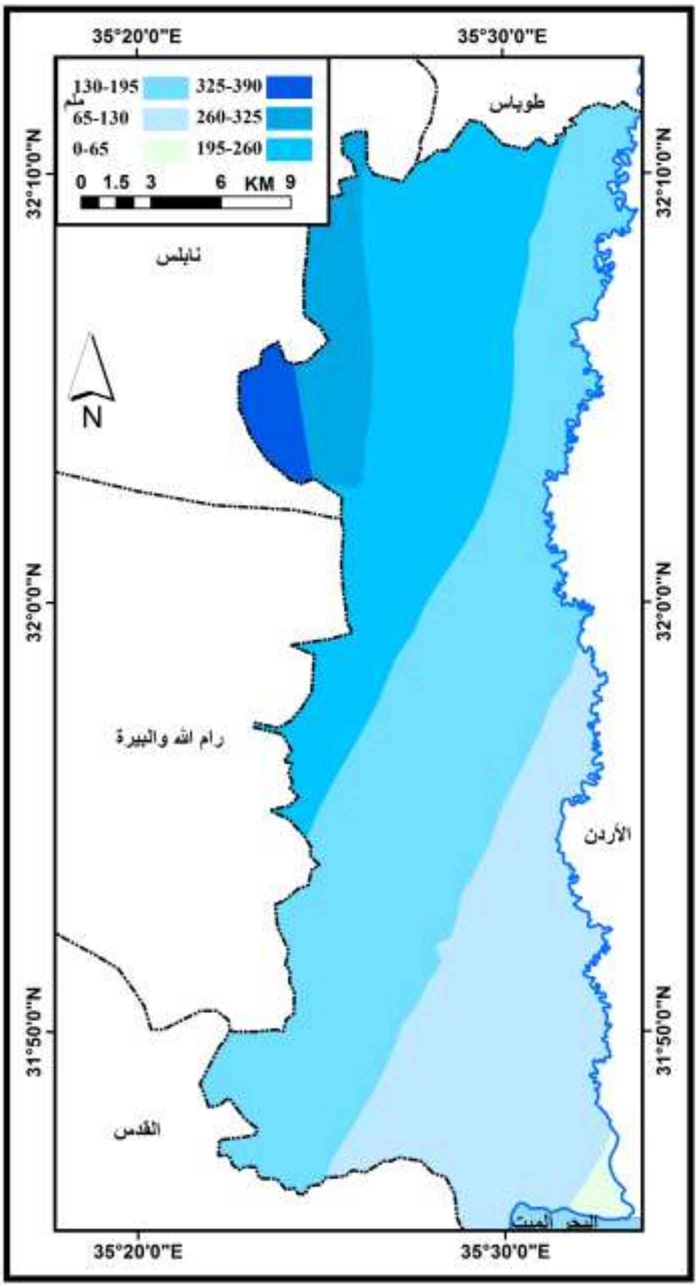
تمتاز محافظة أريحا والأغوار بقلة الأمطار الساقطة عليها، فقد بلغ معدل سقوط الأمطار السنوي من عام 1901م– 1940م (152.2ملم)، وبلغ معدل سقوط الأمطار السنوي في أريحا للفترة الواقعة ما بين 1931– 1960م (146ملم) فمن هنا نلاحظ أن متوسط الأمطار في المنطقة يبلغ حوالي 150 ملم سنوياً وهي كمية قليلة إذا تم مقارنتها بمنطقة الساحل والمنطقة الجبلية، حيث يصل المتوسط في الجبال إلى أكثر من 850 ملم في المواسم الجيدة، لذلك يعتمد سكان الغور في ري المزروعات والشرب على المياه الجوفية والينابيع، مثل عين السلطان التي تأتيها الإمدادات من منطقة (الطيبة – رام الله)، وعين العوجا التي تسوقها المياه الجوفية من منطقة البالوع في البيرة.(الدباغ، 1991م:ص554)

ويتضح من خريطة الأمطار رقم (9) وجود تباين في كمية الأمطار الساقطة داخل منطقة الدراسة رغم صغر مساحتها، ونلاحظ الاختلاف من الشمال إلى الجنوب حيث تبلغ كمية الأمطار 350ملم في المناطق الشمالية لتبدأ الكمية في الانخفاض التدريجي جنوبًا لتصل إلى أقل من 100ملم عند البحر الميت،متماشية مع تضاريس المنطقة التي تبدأ بالانخفاض التدريجي جنوباً، بالإضافة لوقوع المنطقة في ظل المطر على السفوح الشرقية لجبال فلسطين .

من خلال خريطة الأمطار يتضح مايأتي :

- أن أعلى كمية للأمطار تسقط في الجزء الجنوبي الغربي للجفتلك، ويبلغ معدل الهطول من (325–390) ملم.
- ترتفع معدلات الهطول في الجزء الشمالي الغربي لمحافظة أريحا بمعدلات من (325–195) ملم .
- يقل معدل هطول الأمطار في الأجزاء الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية بمعدل (130–65)ملم.
- تندر كمية الأمطار في الأجزاء الجنوبية الشرقية من المحافظة المطلة على البحر الميت بمعدل (0–65)ملم .

خريطة (9)المعدل السنوي لتوزيع كمية الأمطار الساقطة على محافظة أريحا والأغوار



(المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية ،أريج،2011م)

جدول (3) كمية المطر السنوي في محافظة أريحا من (1999م–2011م) ملم

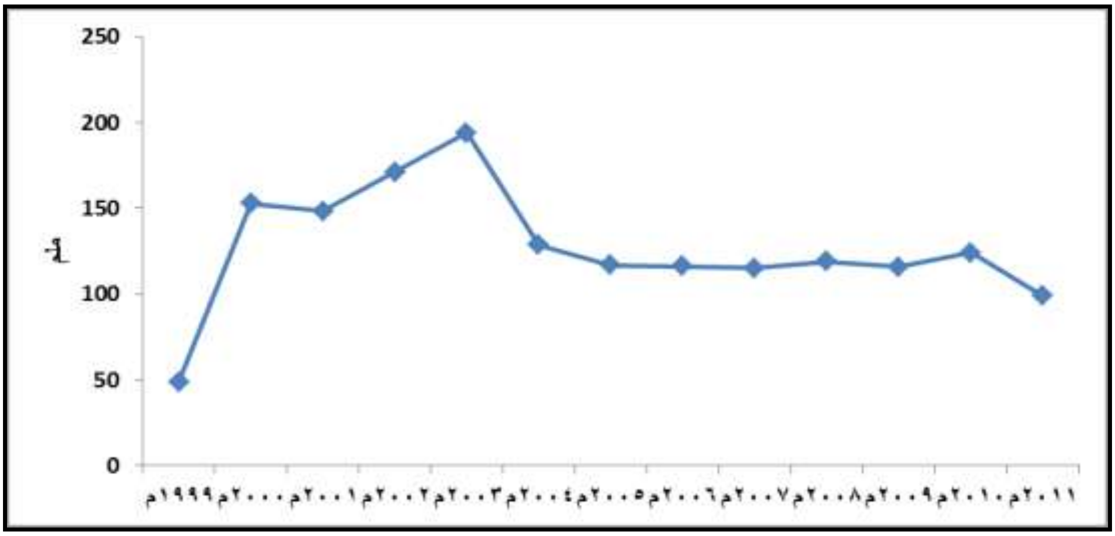
السنة	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
محافظة أريحا والأغوار	48.7	152.8	148.4	171.2	194.0	128.5	117.0	116.1	115.2	118.8	115.7	124.2	99.0

(المصدر : ج، م، ح، ف، 1949، 2012م:ص34).

ويلاحظ من الجدول السابق أن :

- هناك انخفاضاً واضحاً في تذبذب كمية الأمطار على محافظة أريحا والأغوار عام 1999م، حيث بلغت كمية المطر(48.7 ملم) بسبب موجة الجفاف التي تعرضت لها المنطقة. وبدأت كمية الأمطار تزداد بشكل واضح خلال الأعوام (2000م– 2003م) بمتوسط هطول لتلك السنوات مقداره (166.6ملم) .
- ثم بدأت كمية الأمطار بالانخفاض تدريجياً وبمعدل هطول متقارب نسبياً من عام (2004م حتى 2009م) بمتوسط مقداره (118.5ملم)، ولكن ارتفعت كمية الأمطار الساقطة عام 2010م عن السنوات السابقة لها بزيادة مقدارها 9 ملم تقريباً ،بينما كان الانخفاض الملحوظ واضحاً لكمية الأمطار الساقطة على المحافظة عام 2011 م،ويوضح الجدول بالشكل البياني الأتي :

شكل (4) كمية سقوط الأمطار على محافظة أريحا والأغوار (1999م–2011م)



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1949،2012م:ص34)

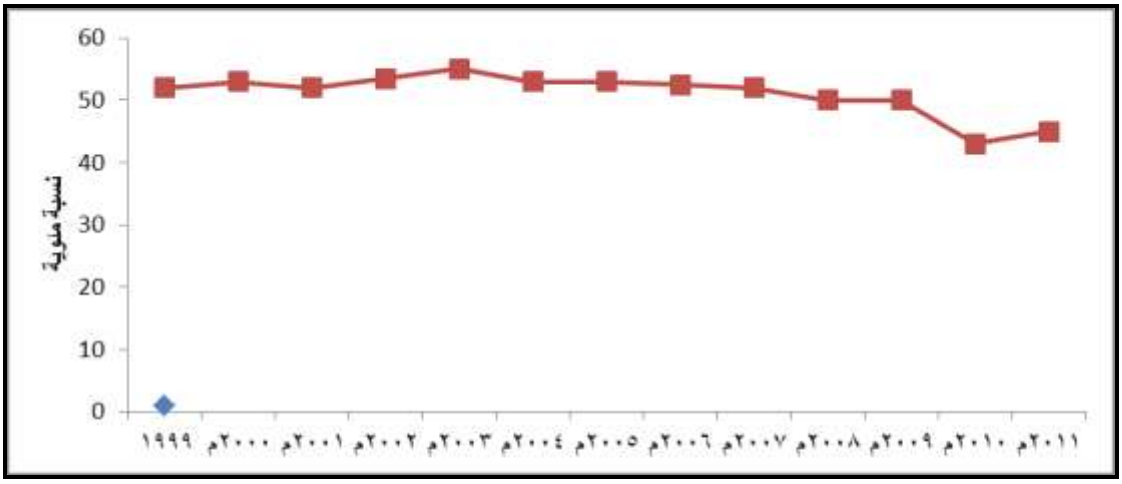
– وعلى الرغم من انخفاض معدل سقوط الأمطار على منطقة الأغوار في فصل الشتاء (150ملم سنوياً)غير أنه يوجد فيها مخزون وفير من المياه الجوفية الذي يعد موضوعاً استراتيجياً بالنسبة للفلسطينيين .غير أن "إسرائيل" المحتلة للأغوار تسيطر على غالبية هذه المصادر وتتحكم بها وتمنع الفلسطينيين من استغلالها بدون إذن وتنسيق مسبق .كما أن منطقة الأغوار تحتوي على أراضٍ زراعية واسعة تعتبر من أكثر الأراضي خصوبة،مما يمكنها من تغطية حاجات الضفة الغربية من المنتجات الزراعية ويكسبها القدرة على التصدير، عدا عن أنه يتم زراعة العديد من المحاصيل في غير موسمها مما يعطيها مزايا تنافسية قوية، مثل الموز، والخضروات بأنواعها المختلفة والحبوب.(حامد، 2009م:ص63) وبالتالي تحاول التجمعات السكنية الفلسطينية التركز حول ما تبقى من الينابيع والآبار بعد الهيمنة "الاسرائيلية" على المنطقة.

ج. الرطوبة النسبية Relative Humidity :

تساعد الرطوبة على تدفئة الجو لما لها من قدرة على امتصاص طاقة الشمس، ومن ثم إطلاقها إلى الجو ثانية إذا ما تكاثف بخار الماء، خصوصاً إذا تحول إلى مطر، كما تساعد على حجز معظم الإشعاع الأرضي، وعلى ذلك يمكن تناول الرطوبة الجوية كعامل مؤثر على الحرارة من حيث قدرتها على الاحتفاظ بحرارة الجو وتلطيفه.(أبوالليل، 2012م:ص89) حيث إن الرطوبة النسبية هي النسبة المئوية لمقدار بخار الماء الموجود فعلاً في الهواء في درجة حرارة معينة وضغط معين إلى مقدار ما يستطيع هذا الهواء حمله إذا ما وصل إلى درجة التشبع وهو في نفس درجة الحرارة والضغط.(شرف، 1985م:ص50) وإذا ما كانت الرطوبة النسبية مقرونة بارتفاع درجة الحرارة فإن ذلك يسبب الضيق والملل للإنسان، وازدياد العرق وعدم جفافه.

وتعد الرطوبة النسبية في محافظة أريحا قليلة بالمقارنة مع المناطق المناخية الأخرى في فلسطين مثل المناطق الساحلية، وقد تراوحت مابين 38–70% نسبة الرطوبة في محافظة أريحا والأغوار، وبمعدل 52.1% في مدينة أريحا، و 58.1% في الجفتلك، وسجلت نسبة الرطوبة عام 2012م في المحافظة 45% .(ج، م، ح، ف،1949،2012م:ص33)، وتراوحت معدلات التبخر فيها مابين 2047 ملم – 2411ملم في كلٍ من عامي (2000م) و (2010م) على التوالي،حيث يصل معدل التبخر في فصل الصيف إلى (11.8ملم) في اليوم،أما في فصل الشتاء فإن معدل التبخر يصل إلى (4.2ملم) في اليوم، ويعود هذا الارتفاع في المعدلات إلى العلاقة مابين الرطوبة ودرجة الحرارة وكمية التبخر الناتجة عن البحر الميت بسبب قربها منه، والذي يتعرض سطحه لعملية تبخر كبيرة.(دوابشة، 2011م:ص78)

شكل (5)معدل الرطوبة النسبية في محافظة أريحا والأغوار 1999م- 2011م



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1949،2012م:ص35).

- يلاحظ من الشكل السابق أن معدل الرطوبة النسبية في المحافظة متقارب نسبياً ما بين الأعوام (1999م حتى عام 2009م) بمتوسط لمعدلات الرطوبة النسبية مقداره 52.3% لتلك الأعوام . بينما بدأ الانخفاض على معدل الرطوبة النسبية وبلغت 43% عام 2010م .

د. الرياح Wend :

تتأثر فلسطين في فصل الشتاء بالرياح الجنوبية الغربية والرياح الشمالية، والرياح الجنوبية الغربية عادة رياح ماطرة، ولكون منطقة الدراسة جزء منها فتسود في فصل الشتاء الرياح الغربية التي ترافق المنخفضات الجوية، وتبلغ معدل سرعة الرياح في محافظة أريحا والأغوار 10,5 كم/ساعة وبمدى (7.6كم/ساعة-16.2 كم/ساعة) في مدينة أريحا، بينما في الجفتلك فتتراوح مابين (7.6-24.5كم/ساعة). (عناب، 1979م:ص68)، وفي فصل الصيف فتتأثر المنطقة بشكل عام بالرياح الشمالية والشمالية الغربية وهي لطيفة وغير ماطرة، كما تهب على المنطقة رياح شرقية أو جنوبية شرقية جافة حارة تأتي في فصل الربيع وأوائل فصل الصيف، وتسمى هذه الرياح برياح الخماسين (مرعي، 1989م:ص38).وللرياح في منطقة الدراسة دورها المؤثر على الزراعة والسكان وطبيعة العمران فيها، حيث يشتد ضرر هذه الرياح في فصل الصيف بشكل خاص عندما تكون النباتات في طور النمو، مما يؤدي إلى ضمورها وبالتالي قلة الإنتاج بشكل ملموس (جامعة القدس المفتوحة، 1995م:ص94) أما في فصل الشتاء تسبب الرياح الغربية في هطول الامطار وبالتالي توفر المياه اللازمة لنمو النبات بأنواعه المختلفة.ومن الناحية العمرانية تعاني المحافظة من هشاشة بعض مساكن المواطنين التي يغلب عليها طابع الطين أو الألواح المعدنية (الزينكو)أو

الخيام، مما يجعلهم عرضة للتنقل والارتحال وعدم الاستقرار والثبات بفعل الرياح والأمطار،ومما يشجع سلطات الاحتلال على ترحيلهم من جهة أخرى.(حامد، 2009م:ص64)

هـ. الضغط الجوي Air Pressure :

يعبر عنه بوزن عمود الهواء الواقع على وحدة المساحة، ويعادل عند مستوى سطح البحر 1013 مليباراً، ونتيجة لانخفاض المنطقة عن مستوى سطح البحر فالضغط الجوي مرتفع، ويسجل أعلى رقم للضغط الجوي الطبيعي على اليابسة بمعدل 1041.7 مليباراً ويتراوح مابين (1034-1048) مليبار ما بين شهري ديسمبر ويوليو.(دوابشة، 2011م:ص79) ومن خلال اتصال هاتفي مع مدير عام الاوقاف الشيخ نوح الزغاري ومن خلاله تم التواصل مع عينة من سكان المحافظة فقد تبين أنه لايوجد تأثير للضغط الجوي على تركز السكان والتجمعات السكنية في المحافظة.

5. موارد المياه :

المياه شريان الحياة، كما أنها عنصر مهم لحياة الإنسان والحيوان والنبات، فهي قوام الحياة واستمراريتها، وتتعرض المياه في وقتنا الحاضر لعدد من الأخطار كالتلوث والاستنزاف والتملح.وكان للوضع السياسي الذي عاشته المنطقة دور لا يمكن إهماله، وهو أن الدور"الإسرائيلي" هو المتحكم في جزء كبير من المياه من خلال الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها، بالإضافة إلى السيطرة على الأودية والعيون والطبقات الصخرية الحاملة للمياه.فموارد المياه لا تنحصر مع الحدود السياسية، بل تتأثر عوامل عدة تفوق حدود المحافظة، فالحوض المائي في محافظة أريحا والأغوار يتصل بمنطقة القدس والنقب جنوباً، وحوض بردلا وطوباس شمالاً(معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، 1996م).

- ويمكن تقسيم الموارد المائية في المحافظة إلى مايأتي :

أ. الأمطار :

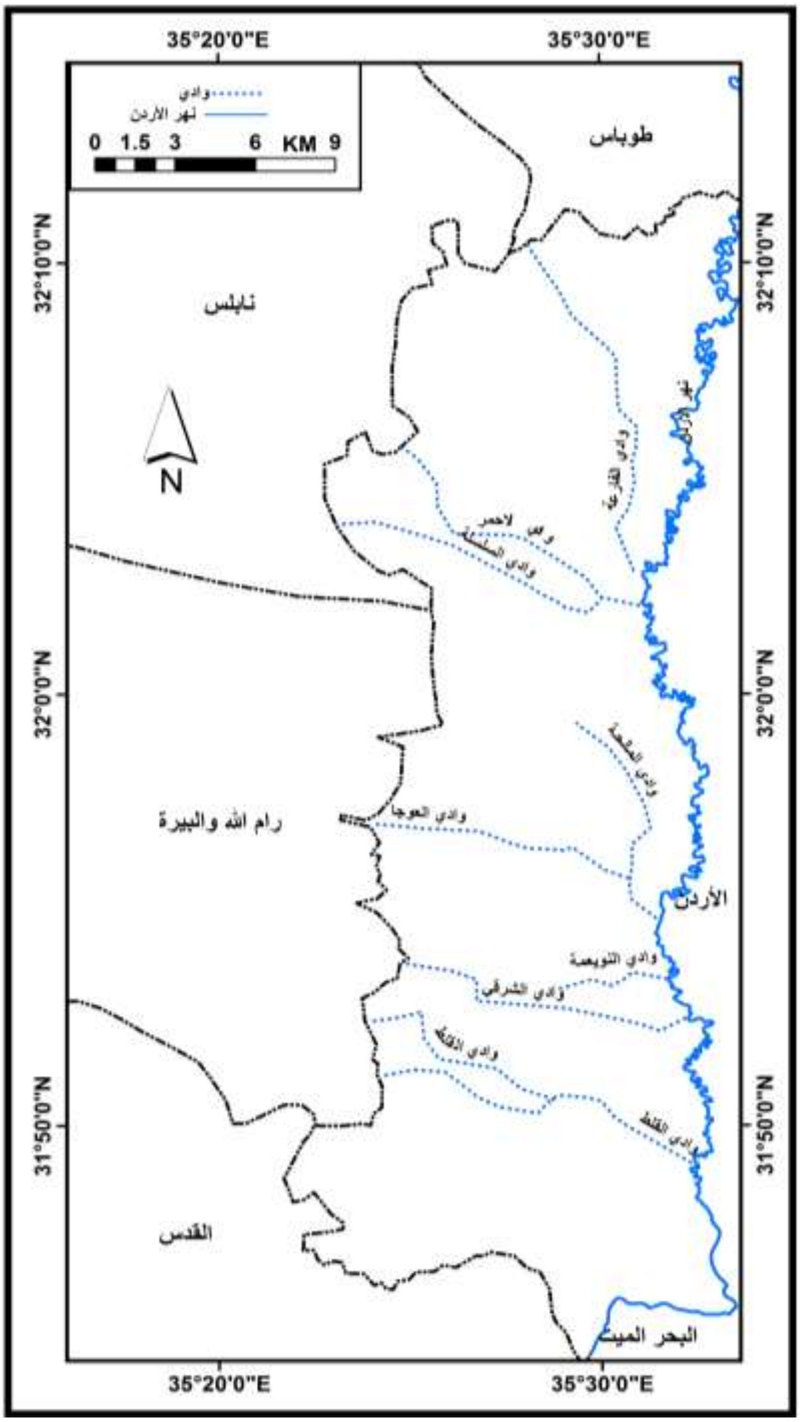
تتصف الأمطار بشحها وقلتها في محافظة أريحا مقارنة مع المناطق الأخرى من الضفة الغربية، حيث إن المعدل العام للأمطار يبلغ 150 ملم، وهي تتباين من الشمال إلى الجنوب ما بين 100 ملم في المناطق الجنوبية القريبة من البحر الميت إلى 350 ملم في المناطق الشمالية لمنطقة الدراسة.(دوابشة:2011م:ص82)

ب. المياه السطحية :

هي المياه دائمة الجريان على مدار العام من الينابيع والأنهار. إضافة إلى المياه الموسمية التي تجري في الأودية والأنهار على شكل فيضانات في فصل الشتاء، وهي كميات متأتية عن فائض استيعاب الأرض لمياه المطر، وتسيل هذه المياه وفقًا للخصائص الطبوغرافية ضمن أودية رئيسة. ويتصف التصريف المائي السطحي في منطقة الدراسة بانخفاض معدلات التصريف المائي وموسمية جريان غالبيتها العظمى، ومن أهم الأودية الموسمية التي تجري في محافظة أريحا ما يأتي :

1. **وادي القلط:** تنتهي فيه الأمطار الهابطة من الشمال من تلال البيرة وعناتا على بعد نحو 13كم إلى الشمال الشرقي من القدس وإلى الجنوب الشرقي من مخماس، وبعد التقاء هذه المياه تمر بعين الغور ثم بعين القلط، مارة بدير مارحريش ودير القلط ثم أريحا إلى أن تنتهي في نهر الأردن. ويقدر جريان وادي القلط بنحو 3ملايين من الأمتار المكعبة في السنة . (الدباغ، 1994م:ص529)
2. **وادي النويعمة :** يحمل هذا الوادي مياه الأمطار الهابطة من نواحي قرى الطيبة و رمّون ودير دبوان، ويصب عند جسر الملك حسين جنوبي أريحا. (الدباغ، 1994م:ص530)
3. **وادي العوجا :** تنتهي فيه مياه الأمطار من تلال قرية كفر مالك حامله اسم "السمنية" وبعد أن تلتقي بمياه "عين العوجا" تحمل اسم وادي العوجا ماراً بالعوجا، ثم يصب في نهر الأردن، هذا وتنتهي في وادي العوجا أيضاً مياه الأمطار المتساقطة على دير جرير والطيبة، وحول هذا الوادي استقرت جماعات البدو الرحّل المتنقلة من بدو الكعابنة حول مدينة أريحا،حيث بنوا المساكن وزرعوا الأرض بالمزروعات المتنوعة.(دوابشة، 2011م:ص83) ومن المتوقع من سكان محافظة أريحا أن يقيموا مساكنهم وتجمعاتهم حول مصادر المياه السطحية وخزانات المياه الجوفية مثل التجمعات السكانية في مناطق مختلفة من العالم، ولكن للمحافظة وضع استثنائي لأن سكانها يمكثون في مناطق محدودة المساحة من المحافظة، وذلك يرجع للسياسات والإجراءات التعسفية الإسرائيلية، وانتشار المستوطنات والبؤر العسكرية في المحافظة.

خريطة (10)الأودية المائية في محافظة أريحا والأغوار



(المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية –أريج، أطلس فلسطين، 1996م)

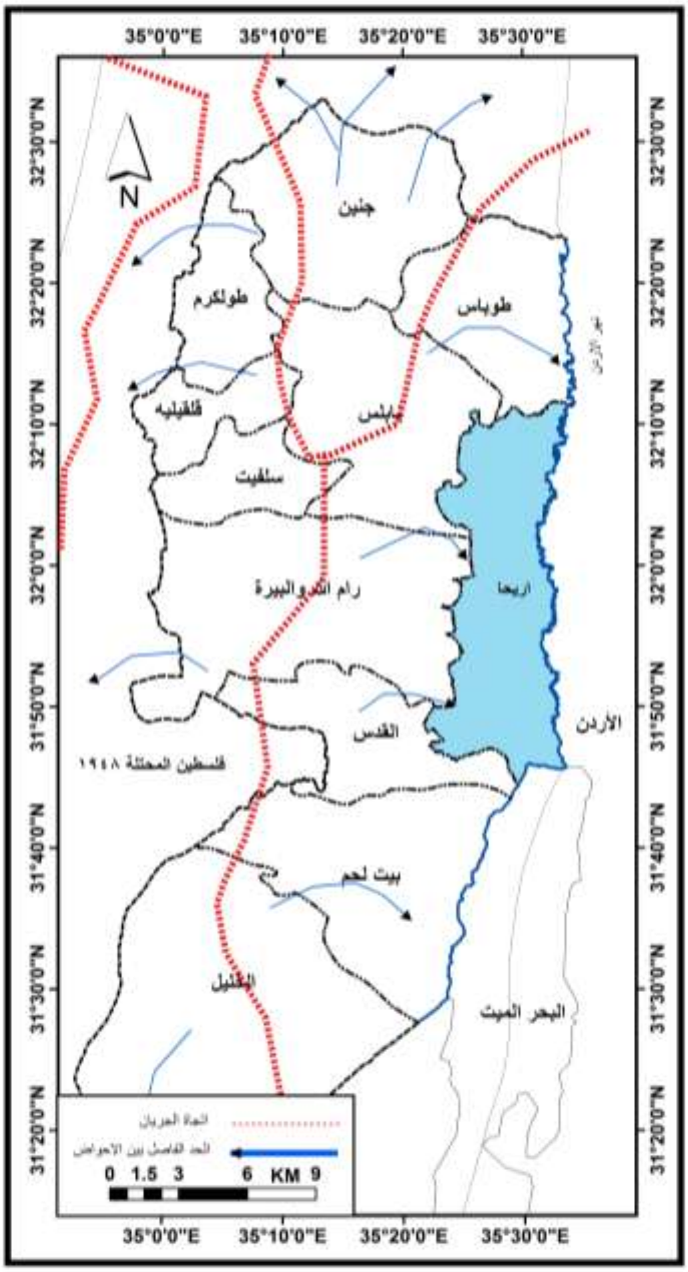
ج. المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية إحدى الموارد الرئيسة للمياه في الضفة الغربية، فعندما تهطل الأمطار يتسرب جزء من مياهها إلى باطن الأرض عبر التكوينات الجيولوجية،ويتجمع فيما يعرف بالخزانات

المائية الجوفية التي تشكل مصدراً للمياه، ويقوم الإنسان باستغلال هذه المياه التي تنبثق عبر الينابيع أو الآبار الارتوازية، وتتحرك المياه الجوفية في الضفة الغربية في اتجاهين رئيسين :الأول غربي والثاني شرقي يفصل بينهما خط وهمي وهو خط تقسيم المياه الذي يبدأ من جنوبي الخليل بالقرب من الظاهرية ماراً بجبال رام الله والمرتفعات الوسطى،لينتهي في شمال جنين. (دوابشة، 2011م:ص85)، ويمكن تقسيم الضفة الغربية إلى مجموعات رئيسة من الأحواض وهي :(معهد الابحاث التطبيقية-أريج، 1996م)

1. **الحوض الغربي** :الذي تذهب مياهه في اتجاه الغرب إلى البحر المتوسط بطاقة تبلغ 335مليون متر مكعب سنويًا.
2. **الحوض الشمالي الشرقي:** تتحرك المياه فيه نحو الشمال إلى وادي بيسان ووادي الفارعة من ناحية أخرى.
3. **الحوض الشرقي:** تتحرك المياه فيه باتجاه وادي الأردن والبحر الميت، حيث تبلغ الطاقة المائية المتجددة في الحوض نحو (105) مليون م3 ، ويغطي هذا الحوض الجانب الشرقي من الضفة الغربية الذي يشمل منطقة الدراسة ويضم ستة أحواض مائية صغيره هي : حوض بردلا وحوض البقعة /وادي المالح، والفارعة، وحوض رام الله– القدس، وحوض صحراء جنوب القدس/ النقب، وحوض فصايل والعوجا وهذا الحوض يقع داخل منطقة الدراسة ومساحته 610 كم2، ويستخرج منه ما بين 9-10مليون م3، وتزيد معدل تغذيته لتصل مابين 9-15مليون م3. (عابد، 1999م:ص386)

خريطة (11) الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية.



(المصدر :معهد الأبحاث التطبيقيّة – أريج، أطلس فلسطين، 1996 م)

ويغذي محافظة أريحا والأغوار عدد من الينابيع الرئيسة موزعة على مختلف المناطق، والخريطة رقم (12) تبين هذه الينابيع والعيون التي تجري في المحافظة كما يأتي: (موسوعة المدن الفلسطينية، 1990م:ص24)

أ. **عين السلطان:** تصرف (650م3) في الساعة ومنسوبها (55)ملم، هذا المعدل الثابت موزع على مدار السنة وتقع إلى الغرب من مدينة أريحا وتروي حوالي (7000) دونم تقريبًا.

ب. **عين القلط** : تقع بمنتصف الطريق بين القدس وأريحا وتنبع من جبال القدس وتسير في مجرى وادي القلط حيث تصرف (200م3/ساعة)، وتنتهي هذه القناة التي تسير في وادي القلط بمسافة (12كم) في منطقة تسمى السيح، الواقعة بين أريحا والبحر الميت، وتبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي (70000) دونم.

ج. **عين الديوك** : تقع شمال غرب عين السلطان وأريحا.وتبلغ كمية المياه التي تنبع من العين (450)م3 في الساعة، وتروي هذه العين أراضي الديوك السفلى والعليا بقناة يبلغ طولها أربع كيلو مترات .

د. **عين النويعمة** : تقع غرب عين الديوك بعشرة أمتار، وتبلغ كمية مياهها(250- 300)م3 في الساعة وتروي أراضي النويعمة العليا والسفلى.

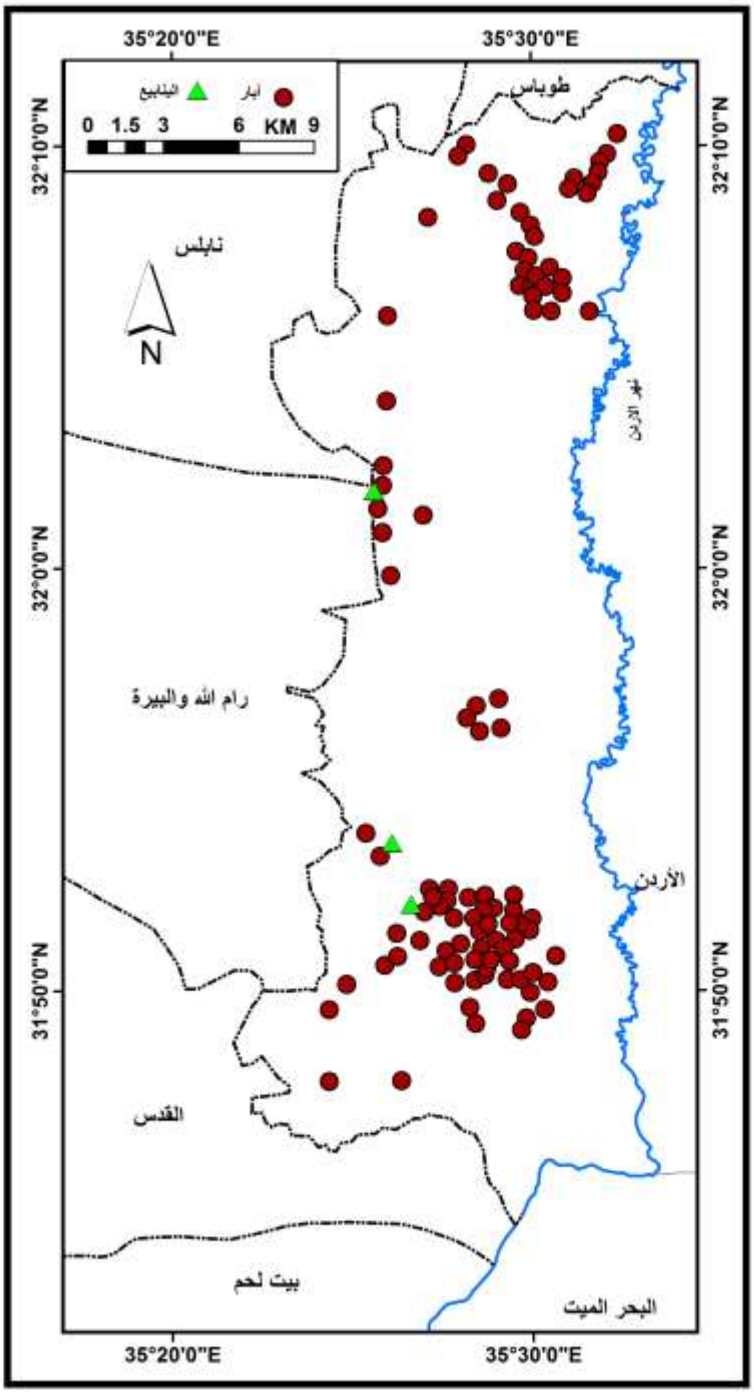
هـ. **عين العوجا** : تقع عين العوجا الفوقا قرب مخرج وادي اللسان، وتبعد 8كم عن الطريق العام أريحا نابلس، اتساعها متر مربع وكمية مياهها1500م3 في الساعة وتجري في قناة يبلغ طولها8م.

- الآبار الارتوازية:

يوجد في منطقة أريحا والأغوار حوالي(140) بئرًا، حفرت معظمها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لأغراض الري والأغراض المنزلية، وهي آبار يتراوح عمقها ما بين 50-100م، والآبار العاملة فيها تبلغ 88 بئراً فقط، أما الطاقة الإنتاجية لهذه الآبار فتتراوح ما بين 12-14متراً مكعباً في الساعة.(مديرية الزراعة، أريحا، 2007م)

والخلاصة إن للبيئة الطبيعية في محافظة أريحا والأغوار أثراً كبيراً في الإعمار البشري، سواء من حيث فئات السكان أو من حيث التوزيع والتملك للمساكن، فالمناخ القاسي في الصيف أوجد نموذجاً بشرياً مميزاً، والدفء في فصل الشتاء ووفرة المياه أوجد اندفاعاً من قبل الوافدين على المنطقة، وأوجد إنتاجاً زراعيًا متميزًا في النوع وموعد الإنتاج، وأما الانخفاض عن مستوى سطح البحر فقد أوجد خزاناً من المياه في الجبال الغربية.(النجوم، 2006م:ص86) وبالرغم من تنوع مصادر المياه في محافظة أريحا والأغوار، إلا أن الاحتلال يسيطر على معظم مصادر المياه في الأحواض الجوفية، وقام بتحويل مستوطنات الغور إلى مستوطنات صناعية ومناطق زراعية مرتبطة بالصناعة، مع إنشاء ما يسمى بالصناعات العلاجية عند البحر الميت. (دوابشة، 2011م:ص87) ونتيجة لذلك كان له التأثير المباشر في إعاقة النمو العمراني والتجمعات السكانية للفلسطينيين داخل المحافظة، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الاقتصاد الفلسطيني .

خريطة(12) توزيع الينابيع والآبار في محافظة أريحا والأغوار.



(المصدر : وزارة الزراعة _محافظة رام الله والبيرة، 2008م)

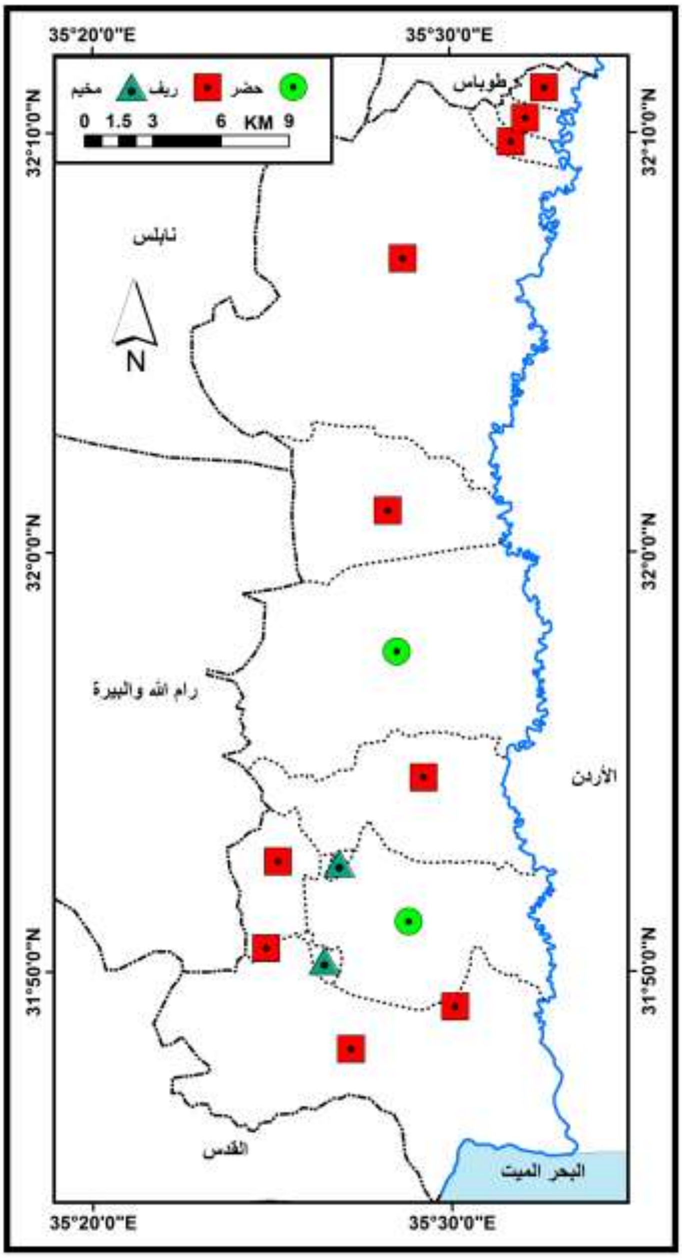
رابعاً: المراكز العمرانية في محافظة أريحا والأغوار

تختلف صور التجمعات العمرانية في محافظة أريحا حسب نوع التجمع، خريطة رقم (13)، والتي أهمها الحضر والريف والمخيمات وذلك اعتماداً على تصنيفات الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني. فقد بلغ عدد تجمعات الحضر في هذه المحافظة تجمعين حضاريين، وتعتبر مدينة أريحا أكبر التجمعات السكانية الحضرية حيث بلغ عدد السكان (20253)نسمة عام 2007م، يليها بلدة العوجا (4548) نسمة. بينما بلغ عدد التجمعات السكانية الريفية نحو عشرة تجمعات ريفية ، وأكبر هذه التجمعات سكاناً الجفتلك حيث بلغ عدد سكانها (4100) نسمة، يليها الزبيدات(1569)نسمة، ثم النويعمة (1374) نسمة،ثم بقية التجمعات الريفية الأخرى. في حين بلغ عدد مخيمات المحافظة مخيمين أكبرهما سكاناً مخيم عقبة جبر حيث بلغ عدد سكانه (7922) نسمة،ثم مخيم عين السلطان (3488) نسمة.(ج، م، ح، ف، 1703، 2010م:ص63)

أما على مستوى نوع التجمع، يتوزع عدد السكان في محافظة أريحا والأغوار حسب تعداد 2007م، بواقع 21449 فرداً مقيماً في المناطق الحضارية من مجمل السكان في المحافظة، وهذا ما يفسر أن المناطق الحضارية مازالت جاذبة للسكان لتوفر كافة الخدمات فيها، و9086 فرداً مقيماً في المناطق الريفية، و9868 فرداً مقيماً في المخيمات من مجمل السكان في المحافظة. أما تعداد 1997م فكانت أعلى نسبة للسكان في المحافظة المقيمين في المناطق الحضارية، حيث شكلت 46.8%، في حين بلغت نسبة المقيمين في المناطق الريفية حوالي 34%، أما السكان المقيمون في المخيمات فبلغت نسبتهم 19.2% من إجمالي السكان المقيمين في المحافظة. (ج،م،ح، ف،1521،2007،ص35) ونستنتج من التعدادين(1997م–2007م) ارتفاع نسبة السكان المقيمين في كل من المناطق الحضرية والمخيمات عام2007م، بينما انخفاض نسبة السكان المقيمين في المناطق الريفية في نفس العام، وذلك يفسر بعوامل الجذب في المناطق الحضرية .

خريطة (13) التجمعات السكانية في محافظة أريحا حسب نوع التجمع 2007م.



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،2011م)

ملخص الفصل الأول

- تقع محافظة أريحا والأغوار في الغور الفلسطيني غرب نهر الأردن، وتبلغ مساحتها 593كم^2، وتقع على ارتفاع 280م تحت مستوى سطح البحر.
- تشكلت حفرة الانهدام في الميوسين والبليوسين، وتغطت المنطقة شمال البحر الميت حتى بيسان ببحر داخلي، خلال البليوستين الأدنى .
- تضاريس محافظة أريحا والأغوار تنقسم إلى قسمين : المنطقة الجبلية المرتفعة عن مستوى سطح البحر، ومنطقة الغور التي تنخفض عن مستوى سطح البحر .
- يعد مناخ محافظة أريحا والأغوار مناخاً حاراً، نتيجة إلى ارتفاع درجة الحرارة فوق معدل 20درجة مئوية على مدار العام بمدى واسع جداً .
- تمتاز محافظة أريحا والأغوار بقلة الأمطار الساقطة عليها، حيث يبلغ معدل الأمطار 150ملم سنوياً .
- الرطوبة النسبية قليلة بالمقارنة مع المناطق المناخية الأخرى بمتوسط لمعدلات الرطوبة النسبية 52.3%.
- الضغط الجوي مرتفع ويسجل أعلى رقم للضغط الجوي الطبيعي على الكرة الأرضية بمعدل 1041.7مليباراً .
- تتعرض محافظة أريحا والأغوار لسرعة رياح تهب من الشمال الى الجنوب، بلغ متوسطها 10.3 كم /ساعة .
- بلغ عدد المراكز العمرانية في محافظة أريحا والأغوار 14تجمعاً، منهم تجمعان حضريان و مخيمان للاجئين، وعشرة تجمعات ريفية.

الفصل الثاني
السكان وخصائصهم في محافظة أريحا والأغوار

أولاً : التطور والنمو السكاني.

ثانياً : توزيع السكان وخصائصهم.

ثالثاً : التركيب السكاني .

رابعاً : التركيب البنائي للأسرة.

مقدمة

تهتم الدراسات السكانية بالتجمعات البشرية من حيث نموها وزيادة عددها وهجرتها وتوزيعها وارتبط هذا التوزيع بالضوابط الجغرافية المختلفة (الصقار،1999م،ص285).وإن الاهتمام بدراسة السكان قديم حيث يعود الفضل في هذا المجال إلى علماء الأحياء والاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والمشتغلون بالعلوم السياسية (غلاب،1975م،ص176). ويبرز دور الجغرافي بدراسة العنصر البشرى داخل المراكز الحضرية نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الإنسان، فهو العنصر الأساسي والموجه للاقتصاد الحضري وهو المنتج والمستهلك في آن واحد. فالتغير في حجم السكان يخلق أوضاعاً يجب الاهتمام بها لأن الزيادة في مجتمع حضري تعني الحاجة إلى مزيد من المرافق والخدمات العامة، كما أن دراسة اختلاف نمط توزيع السكان له أثره وأهميته في مختلف المجالات، ويشكل حجر الزاوية في عمليات التخطيط والعمران وتحقيق المشروعات المستقبلية المهمة للسكان.

أولاً : التطور والنمو السكاني :

إن احتلال فلسطين وتعرضها للعديد من الأحداث التاريخية وتغير الوضع السياسي بها، قد أحدث تغيراً ديمغرافياً أثر على نمو السكان في محافظات فلسطين بشكل عام ومحافظة أريحا بشكل خاص، وذلك لموقع المحافظة الاستراتيجي وقربها من الحدود الأردنية. ويمكن تقسيم تطور حجم السكان ونموهم في هذه المحافظة إلى ثلاث مراحل كما هو في الشكل رقم (6) وهى :

1. مراحل النمو السكاني :

المرحلة الأولى : الفترة ما قبل عام 1967م:

اختلف الوضع الإداري لهذه المحافظة كما تقدم،ولكن يمكن تتبع النمو السكاني في هذه المرحلة، فقد قدر عدد السكان فيها عام 1912م بنحو 300نسمة، وفى عام 1922م إلى 1919 نسمة، ثم إلى 3483 نسمة عام 1931م، ثم ارتفع عددهم إلى 4586 نسمة عام 1942م، وبعد ذلك خضعت أراضي الضفة الغربية بما في ذلك محافظة أريحا للإدارة الأردنية والتي مرت بمرحلة حساسة حيث بدأت فيها الحرب بين العرب واليهود عام 1948م، وفى عام 1962م بلغ عدد سكان المحافظة نحو 10166نسمة (ج،م،ح، ف،1529،2007م:ص31)، مما يظهر أن الزيادة الكلية المطلقة بلغت 9866 نسمة، ومن الملاحظ تأثر السكان بالتغير الإداري والوضع السياسي التي مرت به المحافظة، لذلك لا يعتمد على هذه الأرقام بشكل مطلق ويبدو أن الأمر استمر على نحو من الاستقرار السكاني في ظل الإدارة الأردنية حتى حرب حزيران عام 1967م.

المرحلة الثانية : مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967م-1994م) :

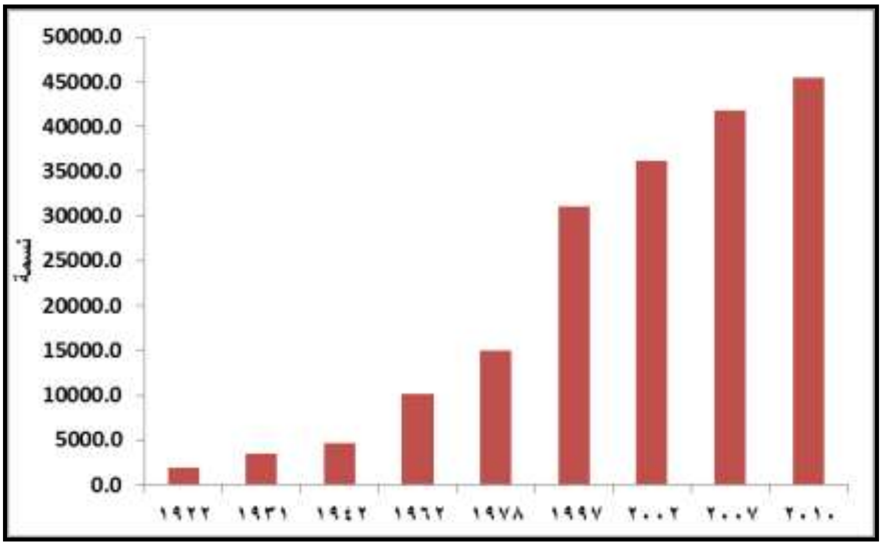
شهدت هذه الفترة انخفاضاً في عدد سكان محافظة أريحا، حيث قدر عدد سكانها بنحو 5300نسمة، ويعزى ذلك الانخفاض إلى حرب حزيران (يوليو 1967م) وما نتج عنها احتلال الضفة الغربية وما تبعها من هجرات قسرية خارج الوطن، حيث بلغ ميزان الهجرة نحو 12.3% عام 1968م ونحو 32.3 % عام 1969م .(النجوم، 2006م:ص41) وشهدت هذه الفترة هجرة سكانية كبيرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، وفى عام 1978م ارتفع عدد سكان أريحا ليصل نحو 15000نسمة بفضل حركة السكان وتغير الحدود الإدارية والزيادة الطبيعية، التي استطاعت أن تعوض النقص الناتج عن الهجرة خلال السنوات السابقة .واستمرت الزيادة السكانية في المحافظة بشكل واضح ليصل عدد السكان نحو 20795 نسمة عام 1992م، وذلك حسب التقديرات الأولية التي وضعها مركز الإحصاء الفلسطيني . ومن الملاحظ خلال هذه المرحلة زيادة حجم السكان حوالي 4 مرات، وكانت الزيادة الكلية للسكان 15495نسمة عن عام 1967م.(ج، م، ح، ف، 1521، 2007م:ص36)

المرحلة الثالثة : مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية (1994م - 2007م):

انعكست الأحوال السياسية خلال هذه الفترة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل إيجابي على زيادة أعداد السكان،وبناءً على نتائج التعداد السكاني عام 1997م بلغ عدد سكان محافظة أريحا 31089 نسمة، وهذا الرقم يعد أول رقم إحصائي رسمي يمكن الاعتماد عليه،أما بقية الإحصائيات السابقة فكانت من مصادر إسرائيلية أو تقديرات لذلك تحتاج إلى دقة ويجب أن تؤخذ بشئ من التحفظ . وارتفع عدد السكان في المحافظة إلى 41776 نسمة عام 2007م، حسب تعدادات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة من 1997م وحتى 2007 م.وبذلك زاد حجم عدد السكان نحو 1.3 مرة خلال هذه المرحلة وبلغت الزيادة الكلية 10687نسمة.(ج، م، ح، ف، 1521، 2008م:ص38)

ويبدو أن الاتجاه واضح نحو استمرار ارتفاع معدل الزيادة السكانية السنوية في هذه المحافظة، ويمكن تعليل ذلك بتبني السكان الفلسطينيين سياسة ديمغرافيه تكاثرية لأسباب اجتماعية وسياسية.

شكل (6) تطور عدد السكان في محافظة أريحا والأغوار من 1922م- 2010م



المصدر : - من 1922-1980، (الدباغ 1991م:ص545)

- ومن 1997- 2010 (م، ج، م، ح، ف،1521،2008،م:ص38)

2- مكونات النمو السكاني :

هناك ارتباط وثيق بين معدلات النمو السكاني ومعدلات التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، حيث تعد دراسة النمو السكاني إحدى الدعائم الأساسية في الدراسات الجغرافية السكانية، والتي تحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها (العيسوي، 2009م:ص121) ويرتبط مفهوم النمو السكاني (population growth) بعاملين:الزيادة الطبيعية وصافى الهجرة.(الصقار، 1999م:ص289) وإن النمو السكاني الطبيعي يرتكز على عنصرين هما: المواليد والوفيات، فإن استمرار المواليد أعلى من الوفيات يؤدي إلى تزايد السكان، وكلما زادت الهوة بين هذين العنصرين كلما زاد معدل النمو السكاني (Chia,1949;p125)، دون إغفال تأثير عامل الهجرة في النمو السكاني، والواقع أن هناك عوامل اقتصادية ودينية وسياسية متشابكة ومعقدة تتفاعل في النهاية لتحديد مستوى المواليد والوفيات في المجتمع (أبوعيانه، 1996م:ص103). وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر كما أنها تختلف من مكان لأخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية (أبوعيانه، 1993م:ص103) .ولقد أصبح الاتجاه العالمي للنمو السكاني هو التزايد المستمر والمطرد في عدد السكان، ولكن بنسب متفاوتة ومن دوله لأخرى تبعاً لتطورها ومرورها في أي مرحلة من مراحل الدورة الديمغرافيه (صالح، 1996م:ص17). كما أن التقديرات السكانية المستقبلية للنمو السكاني مطلوبة من قبل الحكومات والمؤسسات والشركات (Clarke,1972:p65) وهى ضرورية لكل عمليات التخطيط للمستقبل. (الحمدان، 1999م:ص73).

أ. الزيادة الطبيعية :Natural Increase

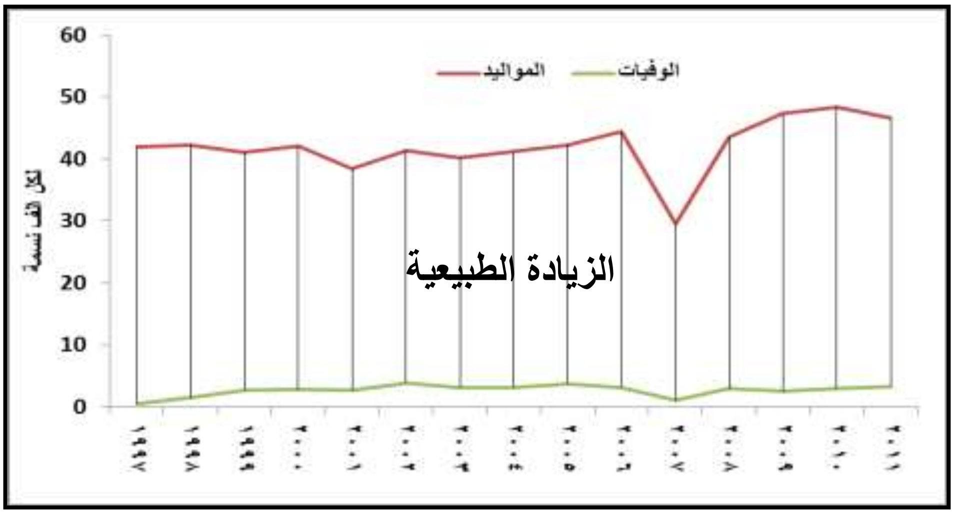
يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية – وهى الفرق بين المواليد والوفيات، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما، يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها .فإذا كان معدل الزيادة الطبيعية في دولة ما 1% فإن عدد سكان هذه الدولة يتضاعف في مدى70عاما فقط، إذا استمر هذا المعدل ثابتاً (أبوعيانه، 1993م:ص171) . ويلاحظ من الجدول رقم (4) تطور عدد المواليد والوفيات في المحافظة خلال الفترة الممتدة من(1997م –2011م) .

جدول (4) معدل المواليد والوفيات في محافظة أريحا والأغوار (1997م–2011م)

السنوات	عدد السكان	عدد المواليد	معدل المواليد بالألف	عدد الوفيات	معدل الوفيات بالألف
1997	31089	1307	42.0	19	**0.6**
1998	32105	1358	41.3	47	**1.5**
1999	33145	1361	41.1	91	**2.7**
2000	34188	1441	42.1	99	**2.8**
2001	35162	1352	38.5	97	**2.7**
2002	36154	1495	41.4	144	**3.9**
2003	37173	1493	40.2	119	**3.2**
2004	38232	1577	41.2	124	**3.2**
2005	39378	1667	42.3	152	**3.8**
2006	40559	1802	44.4	128	**3.2**
2007	41776	1236	29.6	46	**1.1**
2008	42964	1871	43.5	129	**3.0**
2009	44183	2091	47.3	113	**2.5**
2010	45433	2199	48.4	144	**3.0**
2011	**46718**	**2188**	**46.6**	**140**	**3.3**

(المصدر: ج،م،ح،ف، 2013م، سجل السكان، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة)

شكل (7) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في محافظة أريحا والأغوار (1997م– 2011م)



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف، 2013م: بيانات غير منشورة)

ومن خلال بيانات الجدول يتضح في الشكل (7) أن الاتجاه العام آخذ بالارتفاع التدريجي في معدلات الزيادة الطبيعية لسكان محافظة أريحا والأغوار. بينما كان هناك انخفاض في الزيادة الطبيعية عام 2007م والسبب في ذلك يعود لتراجع العاملين في قطاع الزراعة ، حيث عملت اسرائيل على أحكام غلق المياه في المحافظة مما أثر على النشاط الاقتصادي للمزارعين، فبدأ الحديث عن هجرة داخلية من محافظة أريحا والأغوار إلى محافظة رام الله والبيرة ،مما نتج عنه تناقص في عدد السكان داخل المحافظة مما أثر على الزيادة الطبيعية فيها، ثم بدأ منحنى الزيادة الطبيعية بالارتفاع من عام 2008م ويرجع ذلك إلى السياسة التعسفية والممنهجة من قبل الاحتلال "الاسرائيلي" للسكان المقدسين حيث يعمل على تفريغ سكان القدس من المدينة وذلك من خلال ممارسته لشتى أساليب التهجير،التى منها تضيق الخناق على السكان، وإرتفاع أسعار الأراضي في مدينة القدس مقارنة بأسعار الأراضي في محافظة أريحا والأغوار، مما يطر سكان مدينة القدس للهجرة الداخلية صوب محافظة أريحا، مما كان له الدور في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في محافظة أريحا والأغوار، ويعود الارتفاع والانخفاض في معدلات الزيادة الطبيعية للارتفاع التدريجي في معدلات المواليد والانخفاض في معدلات الوفيات، حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية على مستوى الأراضي الفلسطينية 3.3 %، وعلى مستوى الضفة الغربية 3.0%، في حين بلغ متوسط الزيادة الطبيعية في محافظة أريحا والأغوار خلال الفترة (1997م– 2011م) نحو3.3%(ج،م،ح،ف،1748،2010م:ص31)، وبذلك يمكن استنتاج أن سكان محافظة أريحا والأغوار يتضاعف عددهم خلال 24 سنة حسب جدول Thomposn عام 1965م(جاسر،2011م:ص19)، وهذا يتطلب زيادة احتياجات السكان من الحاجات الأولية والمساكن والمرافق والخدمات المتعددة، وفق التزايد السكاني المتوقع في المستقبل.

- **مكونات الزيادة الطبيعية :**

تعد الخصوبة من العناصر المهمة في دراسة السكان، فهي المسئوولة عن نمو السكان (مقلد، 2002:ص51) كما وتقاس الخصوبة السكانية Fertility بعدة مقاييس حسابية تختلف فيما بينها من حيث طريقة الحساب ومميزات وعيوب كل مقياس (الحسانين، 2011م :ص41) ويعد معدل المواليد الخام Crude Birth Rateمن أكثر مؤشرات الخصوبة شيوعاً، كما يعد الخطوة الأولى في مقياس الخصوبة (أبو عيانة، 1980م:ص278) .

- **المواليد** : تعد المواليد العامل الحيوي الأول المؤثر في نمو السكان، ويذكر أن معدلات المواليد ترتبط بمستوى التغذية والصحة من ناحية، والخصوبة من ناحية أخرى (أبو عيانة، 1996م:ص121). ومدى اتباع العديد من النساء وسائل تنظيم الأسرة، ويؤثر تأخر سن الزواج عند الذكور والإناث على حد سواء في معدلات الخصوبة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ومستوى التعليم لكلا الجنسين، ومن الملاحظ أن معدلات المواليد في تغير بنسب متفاوتة،حيث انخفض معدل المواليد الخام من 42.0 مولود لكل 1000 من السكان في عام 1997م إلى 38.5مولود لكل 1000 من السكان في 2001م، واستمر الانخفاض في المعدلات حتى عام 2007م حيث بلغ 29.6(في الألف) ومن ثم ارتفعت معدلات المواليد في محافظة أريحا والأغوار حتى بلغت عام 2010م إلى 48.4 (في الألف)، وعند مقارنة معدلات المواليد مابين عامي (1997م– 2011م) نلاحظ هناك ارتفاع لمعدلات المواليد بزيادة مقدارها 4.6 (في الألف) في المحافظة، ويعود هذا الارتفاع لطبيعة النظام الاجتماعي كونها محافظة يغلب عليها الطابع الريفي الذي يشجع على الإنجاب لزيادة أعداد أفراد الأسرة، بالإضافة إلى أنه يسود عند البعض فكر التفوق الديمغرافي على اليهود.(ج، م، ح، ف، 1521، 2011م:ص48)

- **النساء في سن الإنجاب :**

تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث والرغبة في الإنجاب، بالإضافة للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هناك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من هذا القرن الماضي. فاستناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية إلي 4.6 مولوداً مقارنة مع 6.0 مولوداً عام 1997م، بواقع 4.1 مولوداً في الضفة الغربية و5.3 مولوداً في قطاع غزة، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار

ارتفاع معدل الخصوبة في بعض المحافظات الفلسطينية ومنها محافظة أريحا والأغوار بواقع 4.5مولوداً، وأما عند دراسة عدد النساء اللواتي في سن الإنجاب فنلاحظ انخفاض في معدلات الخصوبة التفصيلية خاصة في المراحل الإنجابية المبكرة والممتدة في الفئة العمرية من(15- 24) سنة، ومن المؤكد أن تتأثر عملية المواليد بعدد النساء اللواتي في سن الإنجاب، حسب الفئات العمرية.(ج، م، ح، ف، 546، 2007، ص44)

جدول (5) عدد النساء اللواتي في سن الإنجاب في محافظة أريحا حسب الفئات العمرية 2007م

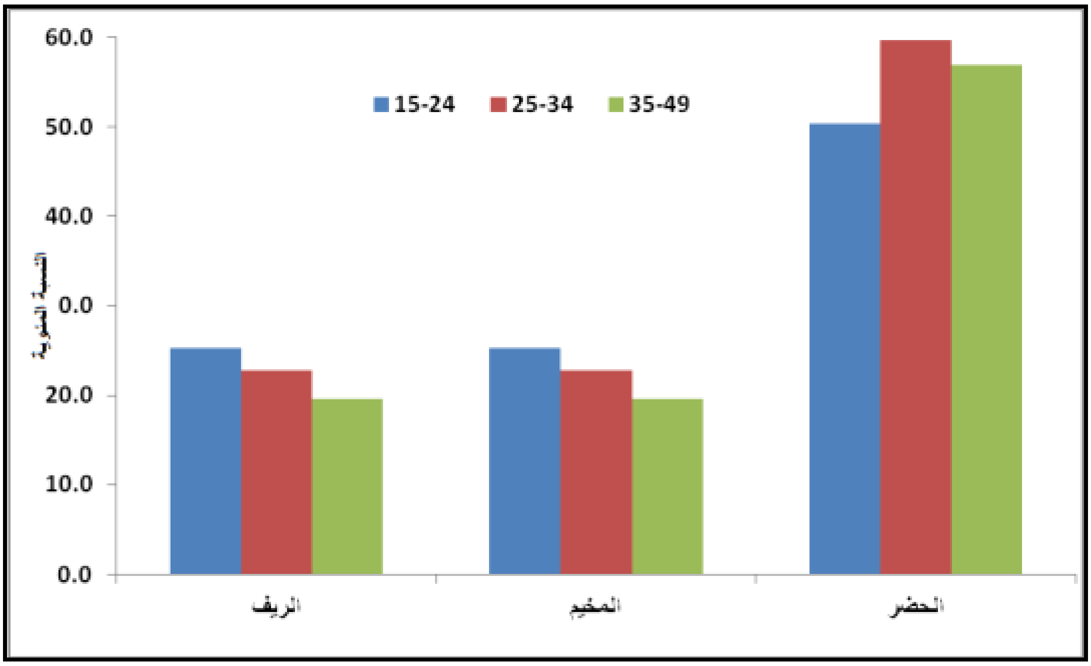
فئات السن	المحافظة	الريف	المخيمات	الحضر
19-15	2112	545	530	1037
24 -20	1647	408	383	856
29-25	1500	316	348	836
34-30	1408	301	327	780
39-35	1176	225	293	658
44-40	995	217	214	564
49-45	744	131	156	437
المجموع	9582	2143	2251	5168
النسبة المئوية	%100	%22.3	%24	%53.7

(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1562،2007م:ص44-46).

ويتضح من الجدول السابق الآتي :

- عند دراسة النساء اللواتي في سن الإنجاب من(15-49) سنة في محافظة أريحا، والذي بلغ عددهن 9582 نسمة، يمثلن ما نسبته 47% من مجموع عدد النساء الكلي في المحافظة، وهى نسبة كبيرة تعبر عن خصوبة عالية في هذا المجتمع .
- وعند دراسة عدد النساء اللواتي في سن الإنجاب في نفس الفئة العمرية، يتضح أن هذه الفئات تتوزع على التجمعات السكانية في المحافظة بنسبة 53.7% للمناطق الحضرية، وبنسبة 22.3%للمناطق الريفية، بينما وصلت النسبة إلى 24% في مخيمات المحافظة، وهذا ما يفسر أن التجمعات الحضرية في المحافظة ما زالت تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان، يليها تجمعات المخيمات الفلسطينية، ثم التجمعات الريفية في هذه المحافظة، كما هو مبين من معطيات الجدول السابق .

شكل(8)الإناث في سن الإنجاب حسب نوع التجمع 2007م



(المصدر : ج،م،ح،ف،1562،2007م:ص44-46)

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في نسبة الفئة العمرية (15-24) سنة في كل من التجمعات الريفية والمخيمات، وانخفاضاً بسيطاً لها في التجمعات الحضرية مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى وهي التي تمثل المراحل الإنجابية المبكرة، وعلى ما يبدو هذا مؤشر نحو نجاح مشاريع تنظيم الأسرة وتقليل الإنجاب في التجمعات الحضرية في محافظة أريحا .ويمكن القول أن تعليم المرأة عامل مؤثر في خصوبتها،إذ إن خصوبة المرأة تتناقص بمعدل مولود كلما ارتفع مستوى تحصيلها العلمي (إبراهيم،2001م:ص319)،وذلك لأن المرأة المتعلمة قد تكون أكثر قدرة على تحديد عدد الأبناء وأكثر قدرة على إقناع الآخرين بالعدد الذي تريد إنجابه، كما أنها أكثر اطلاعاً ومعرفه بوسائل تنظيم الأسرة واستخدامها، بالإضافة إلى أن تعليم المرأة غالباً يؤدى إلى تأخر سن الزواج، وكذلك إلى إشراك المرأة بسوق العمل وهذه العوامل تساعد على خفض معدلات الخصوبة للمرأة الأكثر تعليماً، وعليه فمن المتوقع استمرار انخفاض معدلات الخصوبة للمرأة في محافظة أريحا ولاسيما التجمعات الحضرية منها، وهذا يحتاج إلى المزيد من الدراسة والموضوعية في اتخاذ القرار المناسب .

- **الوفيات :**

تعد الوفيات العامل الحيوي الثاني المؤثر في نمو السكان (زيادة ونقصاً)، ولا يقتصر تأثيرها على نمو السكان من حيث العدد فقط، بل تؤثر في تكوين السكان من حيث فئات السن والنوع(عبد الحكيم وغلاب، 1984م:ص53)، وتعطى مؤشراً لمدى تقدم الخدمات الصحية في

الدولة، والوفيات وصفها ظاهرة بيولوجية واجتماعية وديمغرافيه وجغرافية (Hussein,1989:p42) ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم كذلك، خاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائماً بمستوى التعمير(Ageing) ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولاً أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة (أبوعيانة، 1993م:ص147) ويمكن الحصول على معدل الوفيات الخام Crude Death Rate بقسمة العدد الإجمالي لحالات الوفاة خلال عام معين على عدد السكان في منتصف نفس العام، ويضرب الناتج في (1000)، وتختلف معدلات الوفيات حسب فئات السن، وتعد وفيات كبار السن (65 سنة فأكثر) بمثابة الوفيات الديمغرافية الصرفة، حيث ينسحب السكان من الحياة بفعل تقدم العمر وحدوث الشيخوخة (الحسناوي،2007م:ص96)، وقد شهدت معدلات الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً حيث بلغ معدل الوفيات عام 1997م(4.9) بالألف ثم وصل المعدل مؤخراً عام 2010م (4.1 بالألف).(ج،م،ح،ف،1703، 2010م:ص31)، وبلغ معدل الوفيات في محافظة أريحا والأغوار عام 2011م (3.3) في الألف، وهو ما يؤكد أن المعدل في تحسن مستمر مقارنةً بأعوام 2002م، 2005م التي بلغت بهم معدلات الوفيات 3.9، 3.8 بالألف على التوالي، ويعزى ذلك للتقدم الصحي وتوفر الخدمات الطبية، وبهذا يكون قد وصل إلى مستويات متدنية كما هو الحال في الدول المتقدمة، والتي يتراوح معدل الوفيات فيها من 5.1 – 11.6(في الألف)، أما الدول العربية فيتراوح المعدل فيها من 2.1 –21(في الألف).(جاسر، 2011م:ص23) ويعود الانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات للانخفاض في معدلات وفيات الرضع الذين يتلقون الرعاية و التطعيمات المناسبة منذ الولادة، كما وتشير بعض الدراسات إلى أن حوالي ربع الوفيات تحدث خلال السنة الأولى من العمر(الشلقاني، 1981م:ص75). وهى فترة حساسة عند الأطفال الرضع وغالباً ما يكون الطفل في هذه الفترة بحاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام .

ب.الزيادة غير الطبيعية (صافي الهجرة):

تعتبر الهجرة العنصر الثالث من عناصر النمو السكاني، وقد اكتسبت الهجرة أهمية متزايدة خلال السنوات الماضية نتيجة لزيادة معدلاتها بشكل ملحوظ، فضلاً عن تأثيرات الهجرات التي تطال التركيبات المختلفة للسكان كالتركيب العمري والنوعي، والتركيب الزواجي، وحتى الثقافي والديني في كل من المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة. وتعد الهجرة عنصراً رئيساً من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغيير حجم السكان، ومع هذا فإن دراستها ليست ميسرة مثل دراسة المواليد والوفيات، وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافاً جوهرياً، وإذا كانت الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو السكان فإنها تؤثر بالتالي في خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية . حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلاً نتاجاً مهماً من نتائج

الهجرة من الإقليم أو إليه (أبوعيانه،1993م:ص201). وعلى ذلك فإن الدوافع للهجرة قد تكون واحدة في الغالب،والعامل المشترك الأعظم هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين (أبوعيانة، 1984م:ص68)، مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملاءمة، فالهجرة بطبيعتها ظاهرة نوعية انتخابية (أبو عيانه، 1978م:ص400). ولعل من أبرز التغيرات التي طرأت على فلسطين هي تلك التغيرات المرتبطة بالهجرة الإجبارية أو القسريه Forced migration، فالسياسة الصهيونية اعتمدت على هجرة يهود العالم إلى فلسطين وتهويد الأراضي الفلسطينية، وتفريغها من سكانها،وإقامة المستعمرات الاستيطانية عليها، والعديد من البؤر الاستيطانية الأخرى في سبيل تحقيق تفوق لأعداد السكان اليهود،وقد اتخذت الهجرة في الضفة الغربية اتجاهات مختلفة، فهناك الهجرة القسرية من فلسطين المحتلة عام 1948م إلى محافظات الضفة نفسها، والهجرة القسرية من محافظات الضفة الغربية إلى خارج فلسطين، ثم الهجرة الاختيارية من محافظات الضفة الغربية إلى خارج فلسطين، بالإضافة إلى الانتقال القسري داخل محافظات الضفة نفسها بعد طرد السكان وإقامة المستعمرات الاستيطانية، وسياسة هدم البيوت، وبناء جدار الفصل العنصري وغيرها من الإجراءات التعسفية التي تجبر السكان على الانتقال إلى مناطق أخرى، وأخيراً الانتقال السكاني الاختياري بين المراكز العمرانية داخل المحافظة نفسها. بالإضافة إلى ما تقدم يمكن أن نميز بين الهجرة الحرة الطوعية والهجرة القسرية، كما يمكن أن نميز بين الهجرة الجماعية والهجرة الفردية (رونج دنيس،1963 م:ص128).

- **الهجرة الداخلية :Internal Migration "الانتقال الداخلي"**

تبدأ الهجرة الداخلية أساساً من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظيف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فإن النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصادياً بالدرجة الأولى، ومن الملاحظ أن معظم خصائص المجموعات المهاجرة تتغير، وذلك لأن السكان يغيرون بصفة مستمرة من نشاطهم الاقتصادي وحالتهم المدنية والتعليمية، وتنشط حركة الهجرة مع توفر عوامل الجذب التي تكون السبب الرئيس للهجرة من الريف والبادية إلى قطاع المدن(Clarke,1972:p236). وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر Rural–UrbanMigration أهم مظاهر الهجرة الداخلية (أبوعيانة، 1984م:ص68). ولقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997م أن كافة المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يسكنها أفراد مهاجرون هجرة داخلية، وإن كانت الأرقام تظهر محدوديتها (المالكي وشبلي،1997م:ص30). حيث إن ارتفاع نسبة اللاجئين بين المهاجرين هجرة داخلية تتعلق بعدم توفر الملكية لأرض أو عقار في التجمعات السكانية، ويكون اتساع حجم الأسرة سبباً

في انتقالهم أو انتقال بعض أفرادها للعيش في مسكن أوسع وفي تجمع سكاني جديد، وقد يكون أحد الأسباب أيضاً هو التحسن في الأوضاع المعيشية للعديد من اللاجئين، وخروجهم من المخيمات للسكن في الأحياء التابعة للمدن .(المالكي وشبلي،1997م:ص34-35) .

- **اتجاهات الهجرة الداخلية :**

تعد نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعاً في تحليل الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الهجرة. وتقوم النظرية ببساطة على أن الناس تهاجر لأن هناك عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي،أو أن هناك عوامل جاذبة لهم في المنطقة المضيفة، ولقد وضع فكرة النظرية رافنشتاين عام 1889 الذي قام بتحليل بيانات الهجرة في إنجلترا وويلز والذي استنتج أن عوامل الجذب عادة ما تكون أكثر أهمية من عوامل الطرد في تحديد قرار الهجرة، إذ إن الرغبة في تحسين المستوى المادي للفرد تكون أقوى من الرغبة في الهروب من وضع سيء في الموطن الأصلي للمهاجر.ولعلنا الآن نتذكر ما قاله ديفز في معرض حديثه عن أسباب انخفاض الخصوبة في أن الرغبة في الارتقاء بالمستوى المادي للفرد وليس الرغبة في الهروب من الفقر، هي التي تدفع بالفرد إلى تحديد مستوى الخصوبة،وتتعدد أسباب الطرد Push وأسباب الجذب Pull في مجال الهجرة، وقد حدد (بونج) Bong خمسة وعشرين عاملا مؤثرا في الهجرة منها خمسة عشر عاملاً مرتبطاً باختيار مكان الهجرة، وعشرة عوامل اجتماعية واقتصادية(Chia,1949;p23). وقد يكون للهجرة نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية على المجتمع المرسل أو المستقبل أو كليهما معاً(أبو عيانه، 1993م:ص270). ويتوقف ذلك على خصائص السكان في كل من المجتمعين وعلى خصائص المهاجرين، ومن ناحية أخرى فقد يترتب على الهجرة نتائج سلبية ترتبط بانتقال سكان الريف إلى الحضر، وما ينتج عن ذلك من زيادة الأعباء على البيئة المستقبلة من إنشاء المساكن الكافية وتوفير الخدمات المختلفة اللازمة .وكما أن للهجرة نتائج واضحة في حجم وتوزيع وتركيب السكان في منطقة الأصل والوصول. ومن خلال البيانات التي وفرها تعداد 1997م بالإضافة لمسح الإجراءات "الإسرائيلية" 2006م أن الدوافع الرئيسة للهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية هي الزواج والمرافقة، وإن كان الدافع الأول وفق بيانات 2006م-2007م وهو الزواج تصل نسبته إلى نحو 35% من إجمالي المهاجرين داخلياً في كلا المصدرين، تليه المرافقة بنسبة 32.6%، في حين كان الدافع الأول للهجرة الداخلية وفق تعداد 1997م نسبة 50.4% من إجمالي المهاجرين داخلياً لعام 1997م، تليها من حيث الترتيب الأفراد الذين هاجروا داخلياً بدافع المرافقة بنسبة26%من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية (ج، م، ح، ف،1734،2009م:ص18). وعند دراسة التوزيع العمري للمهاجرين داخلياً يلاحظ ارتفاع نسبة المهاجرين داخلياً من الفئة العمرية (15-29) سنة وبنسبة 33.4% والفئة العمرية(30-44) سنة وبنسبة 30%، وهذا يعود

لأن هذه الفئات هي الأكثر حركة بالنظر إلى أسباب الهجرة والزواج . وتشير النتائج إلى أن معظم الهجرات الداخلية للسكان تكون داخل المحافظة الواحدة، ومن ثم المحافظات القريبة. فلذلك أظهرت التعدادات أن النسبة الأعلى من القادمين للعيش في محافظة أريحا والأغوار هم من محافظة القدس، وبلغت نسبتهم 20%،كما بلغت نسبة المهاجرين داخلياً بدافع العمل في محافظة أريحا والأغوار 10.7%،حيث تبدو هذه المحافظة أكثر جذباً للباحثين عن فرص عمل. (ج،م،ح،ف،1734،2010م:ص21).

ويمكن حساب صافى الهجرة عن طريق طرح الزيادة الطبيعية (المواليد – الوفيات) الحاصلة بين التعدادين من التغير السكاني (عدد السكان اللاحق– عددهم السابق)، ويطلق على هذه الطريقة معادلة الموازنة Balancing Equation وتستخدم هذه الطريقة لتقدير صافى الهجرة فقط دون معرفة مكان قدوم أو وصول المهاجرين.(United Nations,1970,p:34)، وتكون قيمة الهجرة الصافية موجبة عندما تفوق أعداد الوافدين مثيلتها للمغادرين، وتكون قيمتها سالبة إذا فاقت أعداد المغادرين مثيلتها للوافدين(العيسوي، 2009م:ص259). وحسب إحصاءات 1997م جاءت محافظة أريحا في المرتبة الثانية كأكثر محافظة جذباً للمهاجرين داخلياً من بين محافظات الضفة الغربية بصافي هجرة داخلية مقدارها 864 فردا بنسبة 2.9 % من سكانها، ويعود السبب الرئيس لاستقطابها المهاجرين داخلياً، كونها المحافظة التي شهدت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في بدايتها وهو ما دفع الفلسطينيين للهجرة والعمل في مؤسسات السلطة التي بدأت عملها أولاً في محافظة أريحا، مما ترتب عليه زيادة الطلب على المساكن داخل المحافظة. بينما كانت أقل المحافظات استقطاباً للعائدين من الخارج إذ بلغت النسبة 1.7% من مجمل العائدين إلى الضفة الغربية. ولكن الأمر تناقض حسب احصائيات 2007م حيث تعتبر محافظة أريحا الأقل استقطاباً للمهاجرين داخلياً (صافي الهجرة الداخلية سالباً) حيث بلغ صافي الهجرة(–3.37)، ويعود السبب في ذلك لانتقال المؤسسات الرئيسة من تلك المحافظة إلى محافظة رام الله والبيرة، وترتب عليها مغادرة عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين للإقامة في محافظة رام الله والبيرة وضواحيها،كما أن الحرارة صيفاً في محافظة أريحا تؤثر سلباً في جذب المهاجرين داخلياً.(ج،م،ح، ف،1592،2009م:ص34)

3. مستقبل النمو السكاني :

إن للتقديرات السكانية المستقبلية أهمية بالغة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها كونها عناصر مؤثرة في هذه التغيرات، ودائماً هدف الخطة هو الإنسان وإشباع حاجاته الأولية ورفع مستوى معيشته وتحقيق الرفاهية له، والسكان هم هدف الخطة ووسيلة تحقيقها، فمن الضروري معرفة المتوقع من حجم وتركيب هؤلاء السكان(Lesthaeghe,1971;p:421) ، كما

أن الموارد القومية لا يمكن تقديرها بشكل مقبول دون الأخذ في الاعتبار حجم العمالة الذي يعتمد على حجم السكان وتركيبهم، فإذا لم تتوافر تقديرات مبنية على تحليل منظم للاتجاهات السكانية، فإنه لا سبيل أمام المخططين إلا العمل على أساس افتراضات أو آراء غامضة فيما يتعلق بحجم الاحتياجات والموارد.(خواجة، 1995م:ص4).

وتقديرات السكان في المستقبل أو(الإسقاطات السكانية) Population projection هي مجرد عمل امتداد لنمط معقول معين للنمو في الماضي إلى المستقبل،مبني على افتراضات محددة للإحصائيات الحيوية(المواليد والوفيات) في ضوء المشاهد منها والمتوقع لها.(أبوعيانه، 1993م: ص194)، ومن المعروف ديموغرافياً أن الاطمئنان إلى نتائج التقدير السكاني تتناقص بتزايد الفترة التي يمتد إليها التقدير، وتعتبر الفترة التقديرية من 20إلى 25 سنة كافية لمواجهة متطلبات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.(جاسر، 2011م:ص129)

أ. اتجاهات النمو السكاني :

تعد محافظة أريحا والأغوار من المحافظات التي تتميز بنمو سكاني مرتفع نسبياً مقارنة مع المحافظات الفلسطينية الأخرى، وذلك ناجم عن الحرفة الأساسية في المحافظة وهو النشاط الزراعي الذي يحتاج لقوى عاملة مما يشجع على الإنجاب وبالتالي يزيد من النمو السكاني، وتؤكد بيانات السكان خلال السنوات السابقة إلى أن معدل النمو السكاني السنوي بلغ 2.4% وبناءً على ذلك فقد تضاعف عدد السكان عدة مرات لارتفاع معدل الخصوبة الذي بلغ 4.1 مولود عام 2007م في المحافظة ، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل مقارنة بعام 1997م والبالغ 6.0 مولوداً فإن معدل الخصوبة في المحافظة لا يزال مرتفعاً. (ج،م،ح،ف،1634،2009م:ص29)، فالمتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ 2.8 مولوداً وفي الدول المتقدمة ما بين (1.7-1.8)، وتمثل خصوبة المرأة أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في السكان بشكل عام من حيث النمو والتركيب العمري، ويعتبر متغير الخصوبة العامل الأكثر فاعلية في نمو سكان المجتمع إلى جانب الوفاة والهجرة.(لطفي، 2008م:ص111)

ولقد بلغ عدد سكان محافظة أريحا والأغوار عام 2007م حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 41776 نسمة (ج،م،ح،ف،1521،2007:ص41)، وبناءً على هذا التعداد تم إعداد إحصاء لتنبؤات مستقبلية ترتبط بالسكان والمساكن، ويبين جدول (6) وشكل (9) الإسقاطات السكانية الخاصة بحجم السكان .

جدول(6)عدد السكان المتوقع لمحافظة أريحا والأغوار حسب الجنس من (2012–2030)م .

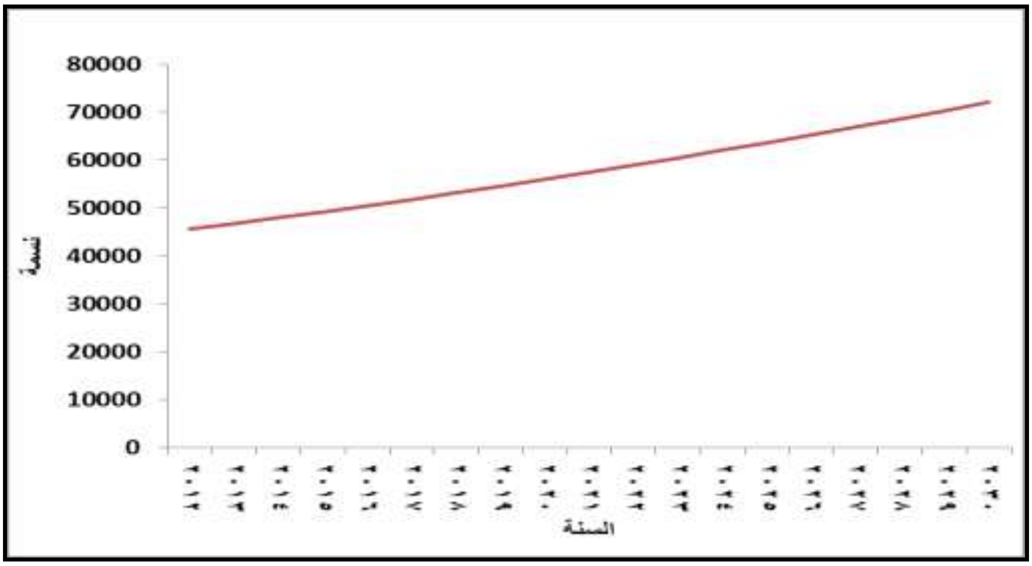
السنة	عدد السكان	ذكر	أنثى	متوسط حجم الأسرة المتوقع
2012	45,709	22,857	22,852	5.6
2013	46,871	23,434	23,437	5.6
2014	48,070	24,031	24,040	5.1
2015	49,307	24,646	24,662	5.1
2016	50,583	25,280	25,303	5.1
2017	51,897	25,934	25,963	5.1
2018	53,250	26,606	26,644	5.1
2019	54,642	27,298	27,343	4.6
2020	56,071	28,009	28,063	4.6
2021	57,538	28,737	28,801	4.6
2022	59,040	29,483	29,557	4.6
2023	60,578	30,246	30,332	4.1
2024	62,149	31,025	31,124	4.1
2025	63,753	31,819	31,933	4.1
2026	65,386	32,628	32,758	4
2027	67,048	33,451	33,597	4
2028	68,733	34,284	34,449	4
2029	70,438	35,127	35,311	4
2030	72,163	35,980	36,184	4

(المصدر :ج،م،ح،ف،2013م، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة)

ومن معطيات الجدول السابق، أظهرت نتائج الإسقاطات السكانية أن حجم سكان محافظة أريحا والأغوار سيرتفع من 45709 نسمة في عام 2012م إلى 72163 نسمة في عام 2030م، أي بزيادة مقدار 26454 نسمة، ويتضح من حجم الزيادة في أعداد السكان بين عامي (2007م–2030م) أن حجم الزيادة في سكان المحافظة مقداره (1392) نسمة سنوياً، وأن هناك زيادة في أعداد السكان بشكل ملحوظ وواضح عام 2017م،حيث سيبلغ عدد سكان المحافظة 51897نسمة، ويلاحظ وجود تقارب في أعداد الذكور والإناث مع تفوق لأعداد الإناث عن الذكور بفارق 29 نسمة للإناث من نفس العام. كما يتبين من الجدول بأن حجم الأسرة بلغ عام 2012م (5.6) فرداً، وهذا يدلل على ارتفاع معدلات الخصوبة بالمحافظة، ولكن من الملاحظ وسط التنبؤات والإسقاطات السكانية وجود انخفاض تدريجي في حجم الأسرة المتوقع، حيث يتوقع أن يبلغ حجم

الأسرة 4 أفراد عام 2030م .ويوضح الشكل (9) الارتفاع والزيادة في تطور أعداد السكان المتوقع لمحافظة أريحا والأغوار للفترة (2012–2030) م .

شكل (9) تطور أعداد السكان المتوقع لمحافظة أريحا والأغوار للفترة (2012–2030) م



(المصدر :ج،م،ح،ف،2013م، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة)

ب. توقعات المواليد والوفيات المستقبلية :

تعتبر الإحصاءات الحيوية أحد الأركان الأساسية للاحصائيات السكانية، ويعتبر التحليل الديمغرافي أحد أهم الاستخدامات التي تعتبر ضرورية للقيام بتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتماداً على الإحصائيات الحيوية يمكن التوصل إلى مؤشرات عن معدل واتجاه النمو السكاني، بالإضافة إلى التعرف على الخصائص والسلوك الديمغرافي للمجتمع بشكل عام. هذا وتستخدم المؤشرات التي توفرها الإحصاءات الحيوية كمعالم لبلوغ الأهداف القصيرة و البعيدة لتحقيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكافة أفراد المجتمع (خواجة، 1995م:ص21) وتعتبر الخصوبة Fertility أهم عناصر النمو السكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر وقد تختلف داخل المجتمع الواحد؛ وذلك لعوامل اجتماعية وبيئية واقتصادية وغيرها (أبوعيانة، 1993م:ص103)، بالإضافة إلى ذلك فإن الوفاة – التي تحدث في أي مرحلة عمرية – تختلف عن الخصوبة من حيث إن النساء يلدن في فترة زمنية محددة من أعمارهن دون سن اليأس، ومن ثم فإن زيادة عدد المواليد في عام لا يعني أنه ستعقبه زيادة مماثلة في العام التالي، وتبعاً لذلك فإن الخصوبة تتعرض لتغيرات على مدى قصير أكثر مما تتعرض له الوفيات(أبوعيانه، 1993م:ص104).

ولقد بينت نتائج الإسقاطات لمحافظة أريحا والأغوار كما في الجدول (7) ارتفاع في معدل المواليد، حيث بلغ عام 2012م المعدل 29.1 بالألف، وسيستمر الارتفاع حسب نتائج الإسقاطات حتى عام 2024م ويصل إلى معدل 30.1 بالألف، ومن ثم يبدأ بالانخفاض التدريجي ليبلغ معدل المواليد عام 2030م مقدار 29.1 بالألف.

ومن المفارق بأنه سوف يكون هناك ارتفاع في معدلات الوفيات، حيث بلغ معدل الوفيات عام 2012م (4.5) بالألف، وسوف تستمر الزيادة في معدلات الوفيات بشكل تدريجي وملحوظ حتى عام 2030م حيث ستبلغ 5.1 بالألف؛ ويرجع ذلك إلى الزيادة في أعداد السكان بالمحافظة .

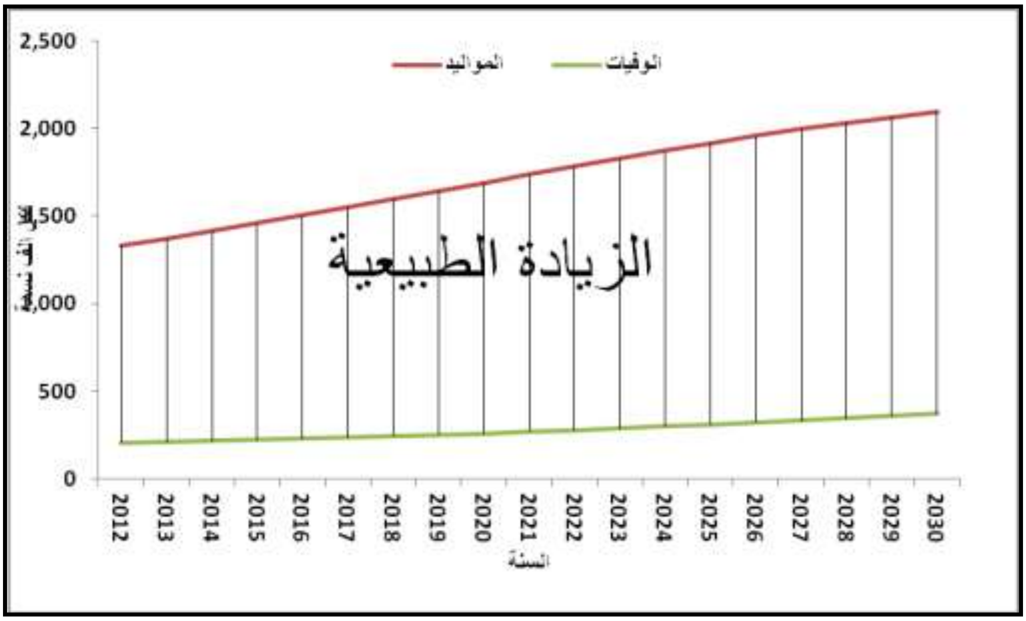
جدول (7) الإسقاطات السكانية لمحافظة أريحا والأغوار للفترة (2012م-2030م)

السنة	عدد المواليد	عدد الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	معدل النمو السنوي
2012	1,332	206	29.1	4.5	24.6	2.46
2013	1,373	211	29.3	4.5	24.8	2.48
2014	1,416	217	29.5	4.5	24.9	2.49
2015	1,460	223	29.6	4.5	25.1	2.51
2016	1,505	229	29.8	4.5	25.2	2.52
2017	1,550	236	29.9	4.6	25.3	2.53
2018	1,597	244	30	4.6	25.4	2.54
2019	1,643	252	30.1	4.6	25.5	2.55
2020	1,690	260	30.1	4.6	25.5	2.55
2021	1,736	270	30.2	4.7	25.5	2.55
2022	1,782	279	30.2	4.7	25.4	2.54
2023	1,827	289	30.2	4.8	25.4	2.54
2024	1,872	300	30.1	4.8	25.3	2.53
2025	1,915	311	30	4.9	25.2	2.52
2026	1,956	323	29.9	4.9	25	2.5
2027	1,996	334	29.8	5	24.8	2.48
2028	2,032	346	29.6	5	24.5	2.45
2029	2,064	359	29.3	5.1	24.2	2.42
2030	2,097	372	29.1	5.1	23.9	2.39

(المصدر:ج،م،ح،ف، 2013م، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة)

أما الزيادة الطبيعية في أعداد السكان فقد بلغت عام 2012م (24.6%) وسيكون هناك ارتفاع تدريجي حتى عام 2021م حيث ستبلغ (25.5)%؛ ويرجع ذلك لارتفاع معدل المواليد على معدل الوفيات، ومن ثم بعد ذلك ستبدأ الزيادة الطبيعية بالانخفاض البسيط حتى تبلغ(23.9)% عام 2030م؛ وذلك نتيجة للعلاقة الطردية ما بين أعداد المواليد والوفيات لتلك السنوات المتوقعة والذي يوضحه الشكل الآتي.

شكل(10) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية المتوقعة للسنوات (2012م–2030م)

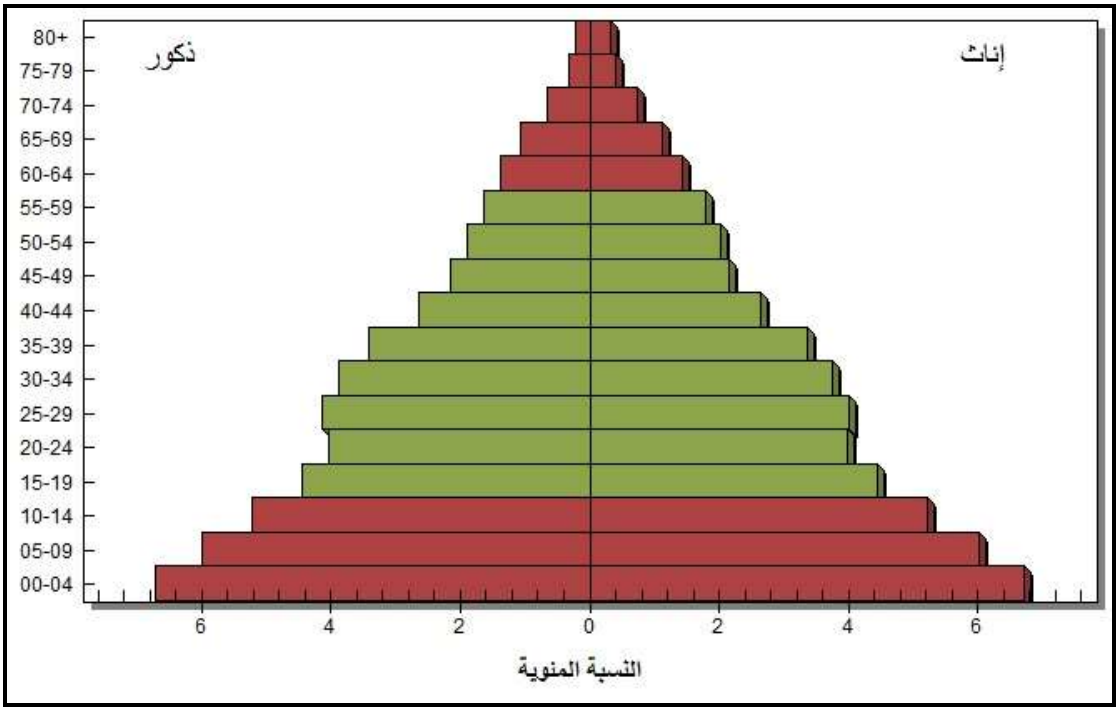


(المصدر: ج،م،ح،ف، 2013م، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة)

كما بينت نتائج الإسقاطات ارتفاعاً في معدل النمو السنوي السكاني ضمن الفترة المشمولة بالإسقاطات ليصل إلى (2.55%) عام 2021م، مما يشير إلى ارتفاع بسيط في المعدل مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ حسب تعداد (2012م) إلى(2.46%)، ثم سيبدأ معدل النمو السنوي السكاني بالانخفاض البسيط والتدريجي وصولاً لعام 2030م بنسبة مقدارها 2.39% . وبناءً على ما سبق، فإن هذه الزيادة في أعداد المواليد وارتفاع معدل النمو السكاني والزيادة الطبيعية لها علاقة مباشرة بدراسة المساكن والاحتياجات السكنية في المحافظة، حيث تتشكل علاقة طردية فيما بينهم وسيزداد الطلب على الوحدات السكنية ومساحات الأراضي المخصصة للبناء بزيادة أعداد السكان. ويوضح الشكل (11) الهرم السكاني المستقبلي لمحافظة أريحا والأغوار لعام 2030م، ويتبين من خلاله تفوق أعداد الإناث على أعداد الذكور في بعض الفئات العمرية .

شكل (11)

الهرم السكاني المستقبلي لمحافظة أريحا والأغوار لعام 2030م



(المصدر: ج،م،ح،ف، 2013م، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة)

ويلاحظ من خلال الهرم السكاني السابق ما يأتي:

- انخفاض في أعداد الشباب الذكور فئة (20–24سنة) مقارنةً بأعداد الإناث، ويمكن إرجاع ذلك إلى عامل الالتحاق بالتعليم في جامعات محافظات الوطن أو في جامعات دول أخرى أو عامل الهجرة من أجل البحث عن فرص عمل.
- ازدياد أعداد الإناث في الفئة العمرية من 60 عاماً فما فوق مقارنةً بالذكور، ويرجح أن يعود ذلك إلى مخاطر العمل التي يتعرض لها الذكور بشكل أكبر من الإناث خلال فترة الحياة، والإدمان على التدخين، وتعرضهم لحوادث الطرق مقارنة بالإناث.

ج. الكثافة والتوزيع السكاني المستقبلي :

إن استمرار النمو السكاني وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة على الرغم من توقع انخفاضها عما هي عليه في الوقت الحاضر، يعطي مؤشراً على أن الواقع السكاني في محافظة أريحا والأغوار يتجه نحو الزيادة السريعة، وتلك الزيادة السكانية ستكون على حساب الموارد الاقتصادية والخدمات العامة، وفرص العمل والتعليم والصحة والمياه والإسكان، ويشكل تزايد السكان مع سوء توزيعهم بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي عائقاً خطيراً يحول دون الانطلاق نحو طريق

التنمية وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع، وكذلك فإن الزيادة السكانية دون أن يقابلها زيادة في المساحة السكنية ستعمل على ارتفاع الكثافة السكانية.(جاسر، 2011م:ص135)

جدول (8) عدد السكان و الكثافة والعمر الوسيط والوقت اللازم للتضاعف في محافظة أريحا والأغوار حتى عام 2030م.

السنة	السكان	الكثافة المتوقعة نسمة/كم2	الوقت اللازم للتضاعف
2012	45,709	77	28.5
2013	46,871	79	28.3
2014	48,070	81	28.1
2015	49,307	83	28
2016	50,583	85	27.8
2017	51,897	88	27.7
2018	53,250	90	27.6
2019	54,642	92	27.6
2020	56,071	95	27.5
2021	57,538	97	27.5
2022	59,040	100	27.6
2023	60,578	102	27.7
2024	62,149	105	27.8
2025	63,753	108	27.9
2026	65,386	110	28.1
2027	67,048	113	28.3
2028	68,733	116	28.6
2029	70,438	119	29
2030	72,163	122	29.3

(المصدر : ج،م،ح،ف،1886،2012م:ص42)

يلاحظ من الجدول السابق أن الزيادة في أعداد السكان يرافقه زيادة في الكثافة المتوقعة للسكان، فلقد بلغت عام 2012م الكثافة السكانية 77نسمة/كم2، وسوف تستمر الزيادة بشكل واضح في الكثافة حسب التقديرات المستقبلية للسكان، حيث ستبلغ الزيادة عام 2021م 97نسمة/كم2 أي بزيادة للكثافة السكانية مقدارها 20نسمة/كم2، وصولاً إلى 122نسمة/كم2 لعام 2030م حسب التقديرات المستقبلية للكثافة وبفارق 45نسمة/كم2عن عام 2012م .

أما الوقت اللازم لتضاعف السكان سوف يتناقص بشكل تدريجي حتى عام 2021م، حيث بلغ عام 2012م 28.5سنة، ومن ثم سوف يأخذ بالتناقص حتى عام 2021م لتقدر مدة التضاعف ب 27.5سنة، ومن ثم تبدأ بالزيادة التدريجية وصولاً لعام 2030م حيث ستبلغ المدة 29.3سنة، وهذه الإسقاطات السكانية تشكل أهمية لصانعي القرار بالمحافظة، حيث تبين مقدار احتياجات المحافظة من المباني والوحدات السكنية على المدى القريب والبعيد، وبالتالي تتيح الفرصة للتخطيط الجيد وتحد من عنصر المفاجأة في الازدحام السكاني.

ثانياً : توزيع السكان وخصائصهم :

1. توزيع السكان على المراكز العمرانية :

إن توزيع السكان على سطح الأرض يتباين بشدة من إقليم لآخر ومن منطقة لأخرى داخل الدولة، نتيجة العديد من العوامل الطبيعية والبشرية التي تعكس في النهاية مناطق عالية الكثافة السكانية، وأخرى قليلة الكثافة، وثالثة تخلو أو تكاد تخلو من السكان (أبو عيانه، 1996م: ص171). وعند دراسة توزيع السكان لأي مجتمع يؤخذ بعين الاعتبار نسبة الحضر ونسبة ساكني الريف، مما يعطي مؤشراً ذا دلالات اجتماعية. ومن خلال جدول (9) يتبين أن توزيع السكان على مساحة المراكز العمرانية لم يكن بدرجات متساوية في منطقة الدراسة، فقد اختلف توزيع سكان المحافظة حسب نوع التجمع، فنجد زيادة أعداد السكان في المناطق الحضرية مقارنةً بالتجمعات الريفية والمخيمات في المحافظة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (9)التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة أريحا حسب نوع التجمع (2007)م .

م	نوع التجمع	عدد المراكز	العدد	النسبة المئوية
1	حضر	2	22.466	53.1
2	ريف	10	9.518	22.5
3	مخيمات	2	10.336	24.4
4	المجموع	14	42.320	100

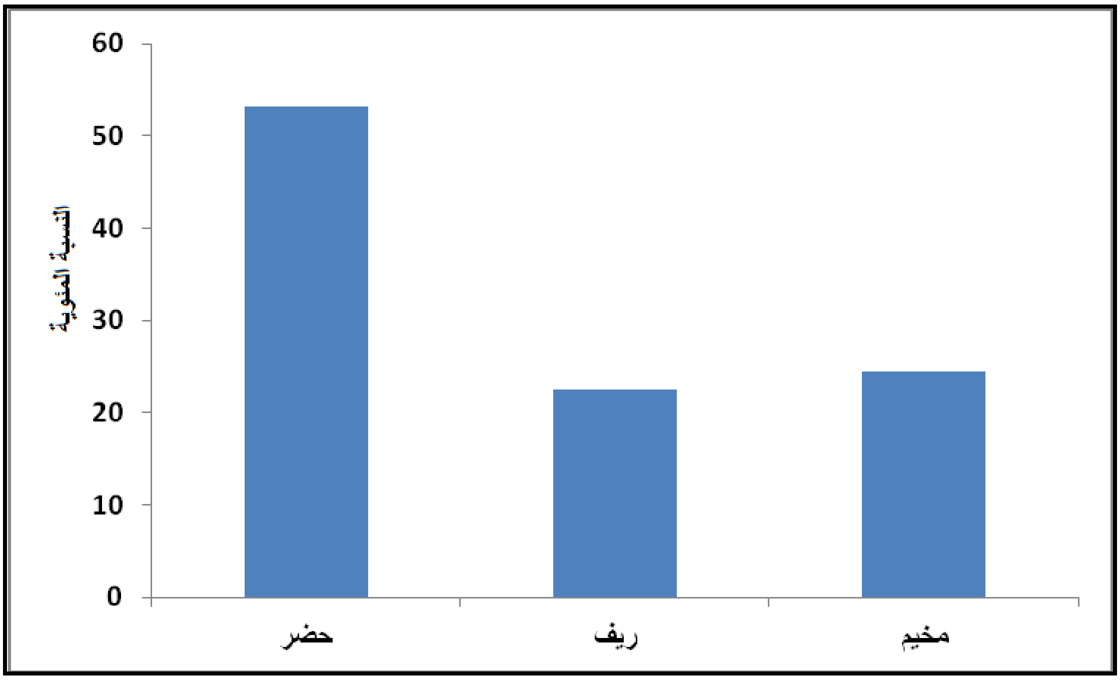
(المصدر: ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص63).

من الجدول السابق يتبين أن:

أعلى نسبة لتوزيع السكان كانت في الحضر، حيث بلغت نحو 53.1% من سكان المحافظة، وهي التي تقتصر على مدينتي أريحا و العوجا، ويلي ذلك المخيمات حيث بلغت النسبة نحو 24.4% من سكان المحافظة في كل من مخيم عين السلطان ومخيم عقبة جبر، وأخيراً

سكان الريف في المحافظة بلغت نسبتهم 22.5 % من سكان محافظة أريحا كما هو موضح بالشكل البياني رقم (12)، ويمكن تعليل ارتفاع نسبة سكان الحضر بهذا الشكل الذي يزيد كثيراً عن سكان الريف بسبب هجرة السكان إلى المناطق الحضرية لتوفر عوامل الجذب والبحث عن الخدمات، مع العلم أن نسبة سكان الريف في الضفة الغربية كانت أعلى من نسبة سكان المدن، حيث بلغت 57% عام 1995م، في حين بلغت نسبة سكان المدن نحو 34% في نفس العام. (جامعة بيرزيت، 1996م)

شكل (12) التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة أريحا حسب نوع التجمع (2007)م .



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص63)

– ويهتم الجغرافيون عند دراستهم لتوزيع سكان أي منطقة بالتعرف إلى نمط هذا التوزيع، ومدى ميل السكان إلى التركز أو التبعثر في حدود الوحدة المكانية، ويقاس التركز السكاني باستخدام عدة طرق إحصائية وبيانية أهمها نسبة التركز ومنحنى لورنس.

أولاً : حساب تركز سكان محافظة أريحا والأغوار باستخدام (نسبة التركز):

وهي تستخدم لقياس مدى العلاقة بين توزيع السكان على مساحة النفوذ في مدن المحافظة وقراها ومخيماتها، لمعرفة ما اذا كان التوزيع متساوياً أم مركزاً أم مشتتاً، وتحسب نسبة التركز باستخدام بعض الطرق الإحصائية من أهمها ما يعرف بنسبة التركز= $1/_2$ مجموع (س– ص)

حيث إن:

* س= النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية.

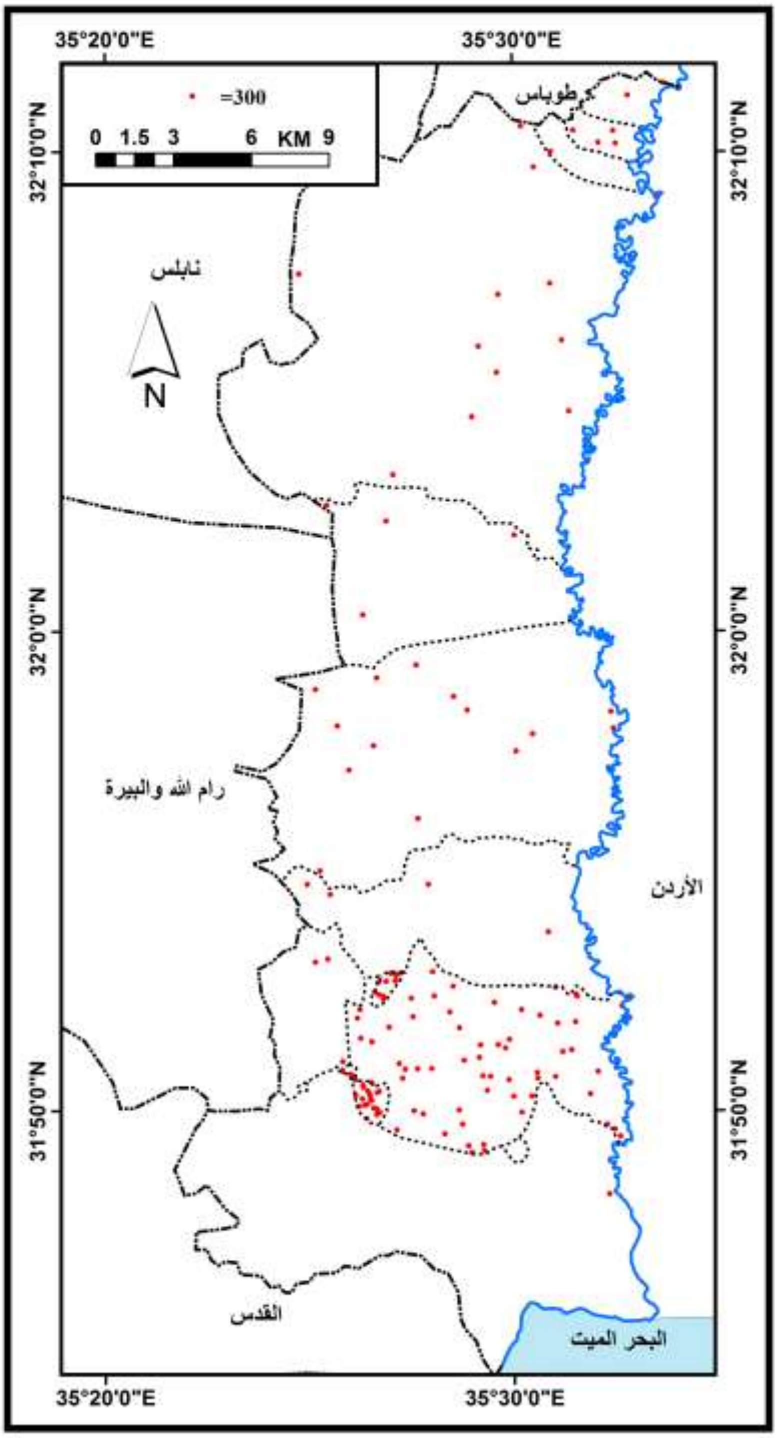
*ص= النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية.

*مجموع (س – ص)= مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها البعض.

ويتبين من نتيجة المعادلة أن نسبة التركز بلغت 61.64%، مما يدل على أن التوزيع غير مثالي، حيث إنه يكون مثالياً إذا كانت النسبة تساوي صفراً، وكلما ازدادت كان ذلك قرينة التوزيع غير المتساوي، فيتجه التوزيع السكاني نحو التركز وليس نحو التشتت (أبوعيانه، 1993م:ص-43 42)، وكلما قلت فإن التركز يقل ويتشتت السكان، وكانت أعلى نسبة تركز في مدينة أريحا 16.9%، ويليها الجفتلك 15.1%، ثم مخيم عقبة جبر بنسبة 8.3%، بينما كانت نسبة التركز أقل من ذلك في المناطق الآتية: دير الحجلة، ودير القلط، والنبي موسى، و مرج نعجة، ومرج الغزال، وغيرها من المناطق في المحافظة ويعود ذلك لسببين أحداهما: انخفاض أعداد السكان واتساع المساحة في بعض المناطق السابقة، والسبب الآخر وقوعها ضمن تصنيف مناطق C سابقة الذكر.

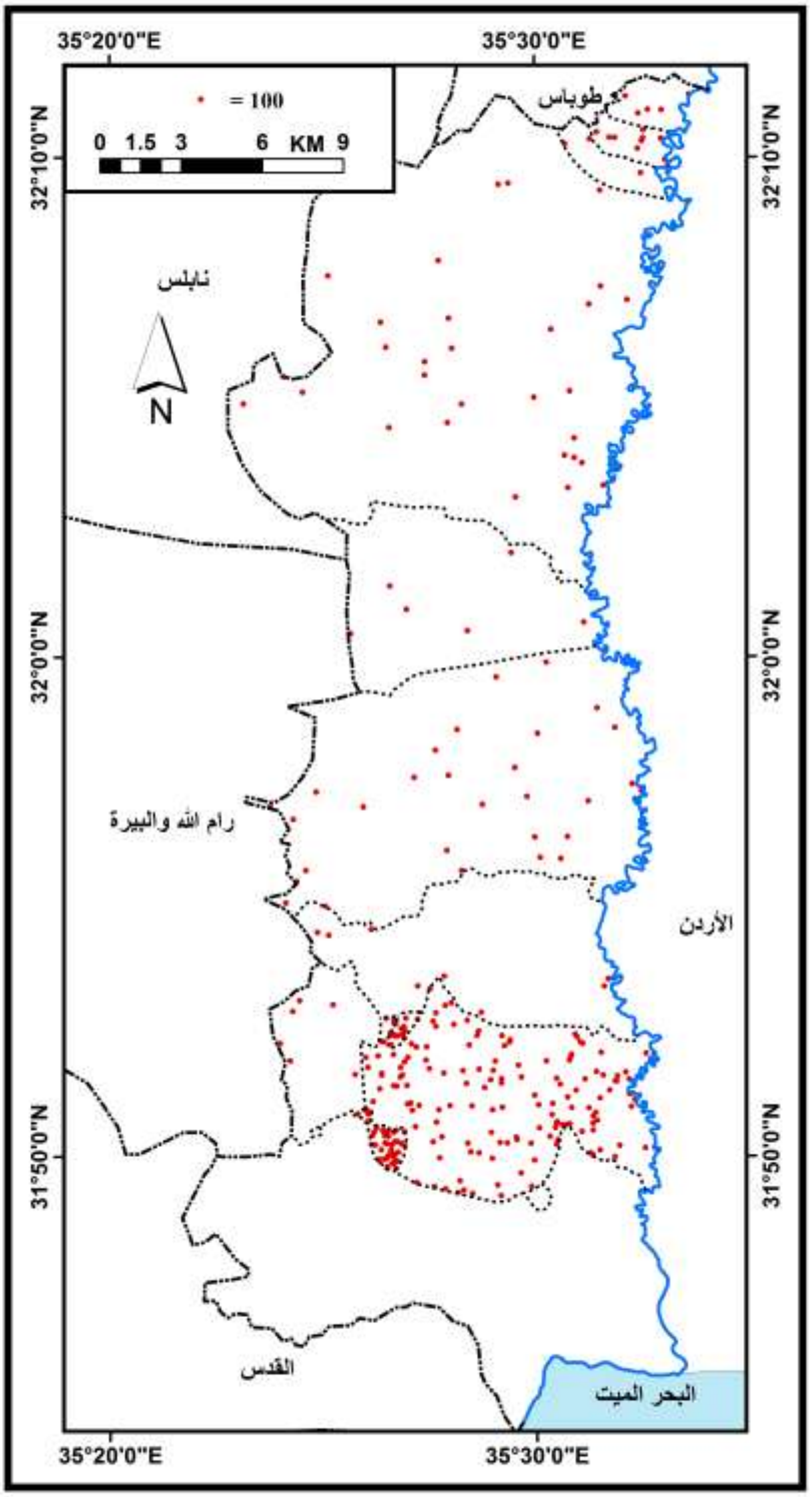
وعند مقارنة خرائط توزيع السكان في محافظة أريحا والأغوار لعامي 1997م- 2007م يتبين من الخريطة رقم (14)، (15) أنه يوجد تركز سكاني في مدينة أريحا مقارنة بالعوجا والمخيمات والقرى في المحافظة، مع ندرة للسكان بمناطق (عين الديوك الفوقا – النبي موسى – دير القلط – دير حجلة...وغيرها من المناطق). بينما حسب إحصائيات التعداد لعام 2007م هناك زيادة في أعداد السكان حسب التجمعات السابقة. بسبب زيادة معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات والإجراءات التي تتبعها الجهات المختصة في الحفاظ على المعدلات السكانية، مع ازدياد تركز السكان في الشمال الغربي والجنوب الغربي لمدينة أريحا، وهذا يعود كما سبق ذكره في موضوع الهجرة الداخلية ،حيث أصبحت محافظة أريحا والأغوار مقصداً للمقدسيين بداية عام 2007م جراء الممارسات التعسفية من قبل الاحتلال "الأسرائيلي" .

خريطة (14) توزيع سكان محافظة أريحا والأغوار لعام 1997م



(المصدر: اعتماداً على بيانات ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص63)

خريطة (15) توزيع سكان محافظة أريحا والأغوار لعام 2007



(المصدر: اعتماداً على بيانات ج،م،ح،ف، 2007م:ص63)

ثانياً : حساب تركز سكان محافظة أريحا والأغوار باستخدام (منحنى لورنس):

عند تطبيق منحنى لورنس شكل (13) كإحدى الطرق الإحصائية المهمة في توزيع السكان، تبين أن التوزيع السكاني على المساحة غير متساوٍ؛ وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل.

شكل (13)العلاقة بين السكان والمساحة في محافظة أريحا والأغوار 2007م(منحنى لورنس).



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1521، 2007م.)

من خلال الشكل السابق نجد أن بالمحافظة تركزاً سكانياً بلغت نسبته 0.68، بينما درجة الانتظام بلغت 0.32 حيث إن :

- درجة التركز = B مقسوماً على مجموع نصف أعداد المربعات، وB عدد المربعات داخل منطقة عدم التوازن 50/34= 0.68

- درجة الانتظام= A مقسوماً على مجموع نصف أعداد المربعات، وA عدد المربعات خارج منطقة عدم التوازن 50/16=0.32 [1]

2- توزيع السكان اللاجئين :

تأثر توزيع السكان اللاجئين بالعامل السياسي والنزوح وخاصة في أعقاب حربي عام 1948 وعام 1967م، فظهرت المخيمات الفلسطينية في الداخل والشتات، وفي محافظة أريحا والأغوار تركز السكان اللاجئين في مخيمين وهما: مخيم عين السلطان ومخيم عقبة جبر، وعند دراسة توزيع السكان اللاجئين حسب نوع التجمع يتضح من الجدول رقم (10) ما يأتي:

جدول (10) السكان الفلسطينيون حسب نوع التجمع وحالة اللجوء في محافظة أريحا 2007م .

نوع التجمع	لاجئ مسجل[2]	النسبة المئوية %	لاجئ غير مسجل[3]	النسبة المئوية %	ليس لاجئ	النسبة المئوية	غير مبين	النسبة المئوية%
الحضر	7063	36.92	1081	69.62	12389	67.39	830	67.37
الريف	3909	20.42	174	11.20	4877	26.54	116	9.42
المخيمات	8165	42.66	298	19.18	1117	6.07	286	23.21
المجموع	19137	100	1553	100	18383	100	1232	100

(المصدر: ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص58-64)

إن نسبة السكان اللاجئين المسجلين الذين يسكنون الحضر نحو 36.9%، ونسبة الساكنين منهم الريف نحو 20.4% بينما نسبتهم في المخيمات نحو 42.6%. وعند جمع نسبة السكان اللاجئين المسجلين (36.9%) وغير المسجلين (69.6%) ترتفع هذه النسبة بشكل واضح في الحضر، مما يؤكد على أن المناطق الحضرية جاذبة للسكان وخاصة اللاجئين منهم، وحتى سكان القرى الذين يبحثون عن خدمات المدينة بعد تحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي لهم. والتغير في

---

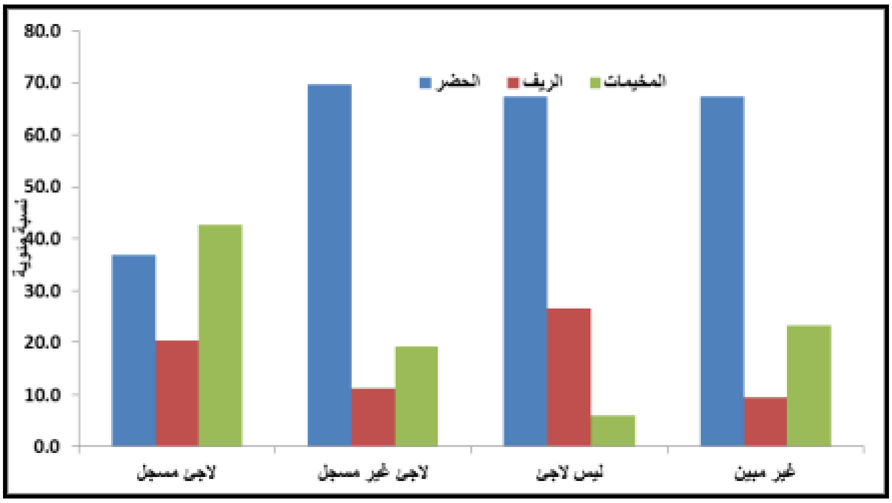
(1) أخذت فلسفة هذا القانون على أساس النسب المئوية الجزئية التي تتراوح من (1- 0) فتزداد درجة التركز كلما اقتربنا من الصفر والعكس بدرجة الانتظام أما إذا كانت النتيجة (0.5) فيكون التوزيع متوسط بين التركز والانتظام.

(2) لاجئ مسجل:إذا كان الفرد لاجئاً وله اسم مسجل في بطاقة التسجيل (المؤن)الصادرة عن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا).

(3) لاجئ غير مسجل:إذا كان الفرد لاجئاً إلا انه غير مسجل في بطاقة وكالة الغوث (المؤن)لأي سبب كان /المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م:ص98.

حجم الأسرة كما ذكر Rossi قد يكون وراء معظم التحركات السكانية، بالإضافة إلى أحوال المسكن والحي، التي تعتبر من العناصر المهمة المفسرة للانتقال الأسري. (الحمدان، 2003م: ص84)

شكل (14)التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيون حسب نوع التجمع وحالة اللجوء في محافظة أريحا 2007م



(المصدر: ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:58-64)

3. كثافة السكان :

تعرف الكثافة السكانية Crude Density بأنها عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد أو في وحدة مساحة معينة، سواء كانت في مستوى الدولة ككل أو حسب المحافظة والمنطقة. وتعبر الكثافة السكانية عن مدى التركز السكاني في المجتمع وتحدد الأماكن الأكثر ازدحاماً بالسكان، وبالتالي تسهل على المخططين وواضعي السياسات اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتخفيف كثافة السكان في المناطق ذات الكثافة المرتفعة، ومحاولة توفير الإمكانات والحاجات من خدمات تعليمية وصحية أخرى بما يتناسب ومقدار الكثافة أو التركز.(جاسر، 2011م:ص32)

وتعتبر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية من أعلى الكثافات في العالم إذ تبلغ (456.9 شخص/كم2)، أما في البلدان العربية فقد بلغت الكثافة السكانية في عام 1997م حوالي (19شخص/كم2) .وبذلك نجد أن الكثافة في الأراضي الفلسطينية تحظى بالمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم(Microsot, Encarta,1995-1997)، والثالثة على مستوى الدول العربية، ويلاحظ أن الكثافة الحسابية في الضفة الغربية (626 نسمة/كم2) أقل من نظيرتها في قطاع غزة (3881 نسمة/كم2) والتي تعتبر من أعلى الكثافات السكانية بالعالم .(ج، م، ح، ف،1634، 1997-2007م:ص27).بينما وصلت الكثافة السكانية (53 شخص/كم2) في محافظة أريحا في

عام 1997م، وارتفعت الكثافة فيها لتصل إلى (71شخص/كم2) في عام 2007م. وإذا ما أخذت المساحة المصادرة من قبل الاحتلال والتي تقدر بحوالي ثلاثة آلاف كم2 من أراضي الضفة الغربية فإن الكثافة السكانية بالضفة الغربية ستتضاعف لتبلغ تقريباً 913 شخص/كم2(أريج، 1998م:وزارة الإعلام 1997م). وتزداد الكثافة السكانية في محافظة أريحا إذا علمنا أن مساحة الأراضي المبنية في المواقع الاستعمارية 22.9 كم2 ويشغل ما نسبته 3.9%، وتشكل نسبة المستعمرين للسكان الفلسطينيين 13.5% (ج،م،ح،ف،1913،2012م:ص26).

تطور الكثافة السكانية :

من الضروري عند دراسة التوزيع السكاني، التعرف على الكثافة السكانية، والتي تعكس إلى حد كبير الحالة التي تكون عليها المراكز العمرانية، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وكذلك تعد مؤشراً للمخططين لتقييم الخدمات المتوفرة،هل تتناسب مع الكثافة السكانية، ثم العمل على توفيرها بشكل متوازن مع تطور الكثافة السكانية(جاسر،2011م:ص33).

جدول (11) تطور الكثافة السكانية في محافظة أريحا والأغوار.(1922 –2011م)نسمة/كم2.

السنوات	1922	1931	1942	1961	1978	1997	2000	2002	2005	2008	2011	2012
الكثافة الحسابية	3.2	5.9	7.7	17.1	25.3	53	59.6	60.9	71.3	73	78.8	81

مصدر البيانات : من سنة 1922–1978م، (الدباغ، 1991م:ص545).

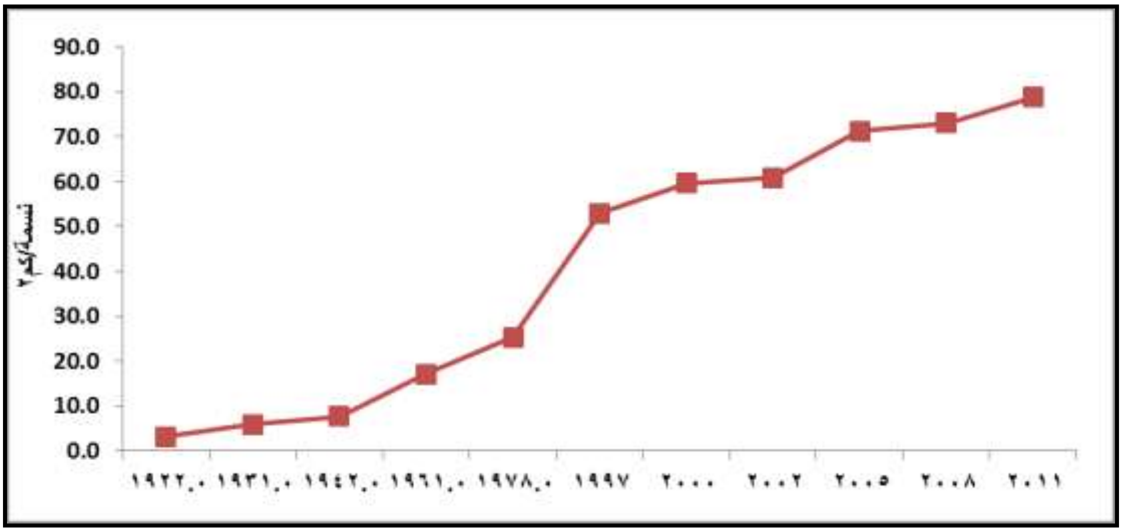
من سنة 1997–2011م، (ج، م، ح، ف، عدد السكان المقدر في منتصف العام :ص42).

من خلال الجدول (11) الذي يوضح تطور الكثافة السكانية في محافظة أريحا والأغوار يتبين ما يأتي:

- قدرت الكثافة السكانية عام 1922م بنحو 3.2نسمة/كم2، وازدادت بنسبة5.9 نسمة/كم2 عام 1931م، ثم ارتفعت عام 1942 م لتصل إلى 7.7نسمة /كم2 في ظل الانتداب البريطاني .
- تضاعفت تقريباً لتصل إلى 17.1 نسمة/كم2 في عام 1961م، ثم ازدادت لتصل إلى 25.3 نسمة/كم2 عام 1978م .
- بلغت الكثافة السكانية عام 1997م 53 نسمة /كم2(حسب عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة أريحا والأغوار)،بينما بلغت هذه الكثافة 59.6نسمة/كم2 في عام 2000م

لتصل إلى 71.3نسمة/كم2 عام 2005م، واستمر الازدياد حتى عام 2012م حيث بلغت الكثافة السكانية لمحافظة أريحا والأغوار 81 نسمة/كم2 .

شكل (15) تطور الكثافة السكانية في محافظة أريحا والأغوار.(1922 –2011م).



مصدر البيانات : من سنة 1922–1978م، (الدباغ، 1991م:ص545).

من سنة 1997–2011م، (ج، م، ح، ف، عدد السكان المقدر في منتصف العام :ص42).

وكان متوسط الكثافة السكانية خلال الفترة (1997–2012م) نحو 68.2 نسمة/كم2، وبالتالي فإنه مع ارتفاع الكثافة السكانية ينخفض نصيب الفرد من مساحة الأرض وهذا سيؤدي إلى عدم التوازن بين استعمالات الأرض.

ثالثاً : التركيب السكاني :

عند دراسة السكان من زاوية ديمغرافيه فإن للتركيب السكاني علاقة مباشرة بتوزيع السكان ونموهم،فالتركيب النوعي والعمري يكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات الديمغرافية، إذ إن توزيع السكان حسب فئات الأعمار والنوع يحدد تطورهم (السعدي، 1980م:ص211). ومن أهم الخصائص الكمية للسكان (Quantitive) والتي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، التركيب العمري والنوعي والحالة المدنية وحجم تكوين الأسرة،والتركيب الاقتصادي،والتركيب العرقي،واللغوي،والديني، وبعض هذه الخصائص بيولوجي مثل النوع والسن والسلالة وبعضها الأخر مكتسب مثل الحالة المدنية واللغة والدين والمهنة (أبوعيانة، 1993:ص289). ويقصد بالتركيب السكاني :تقسيم السكان إلى فئات أو مجموعات وفق عنصر ديمغرافي معين، مثل السن، النوع،اللغة،الديانة، أو البناء الاقتصادي.(أبوعيانه، 1996م: ص157)

1.التركيب النوعي والعمري :

يتأثر التركيب العمري والنوعي Age Sex Composition للسكان بالعديد من الخصائص الديمغرافية كالخصوبة والوفيات والهجرة، ويستفاد من دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان في معرفة حجم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك من خلال معرفة نسب السكان في فئات الأعمار المختلفة،وهذا يساعد المخططين في رسم الخطط التنموية اللازمة(جاسر، 2011م:ص36). وهي تهيئ وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفاة ومدى تأثيرها على حركة السكان في المستقبل.(Ennab,1989:p56)

أ. التركيب النوعي :Sex Composition

يقصد به النسبة بين الذكور والإناث في المجتمع السكاني، ويحسب إما كنسبة بين الذكور لكل مائة أنثى ،أو عدد الإناث لكل مائة من الذكور، ومن الحقائق الديمغرافية أن هناك توازناً بين أعداد الذكور وأعداد الإناث داخل المجتمعات البشرية (أبوعيانه، 1996م:ص160).ولمعرفة التركيب النوعي أهمية كبيرة حيث يبين حجم القوة المنتجة من كلا الجنسين في ذلك المجتمع وبخاصة في المجتمعات التي تدخل في حسابها المرأة كعنصر منتج إلى جانب الرجل(Hussien,1989:p72) . وقد أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2007م أن عدد السكان الكلي في محافظة أريحا والأغوار بلغ 42320نسمة، منهم 21187 ذكراً، 21133 أنثى، وقد بلغت نسبة الجنس 100.3ذكراً لكل مائة أنثى.(ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص 35)

ب. التركيب العمري :

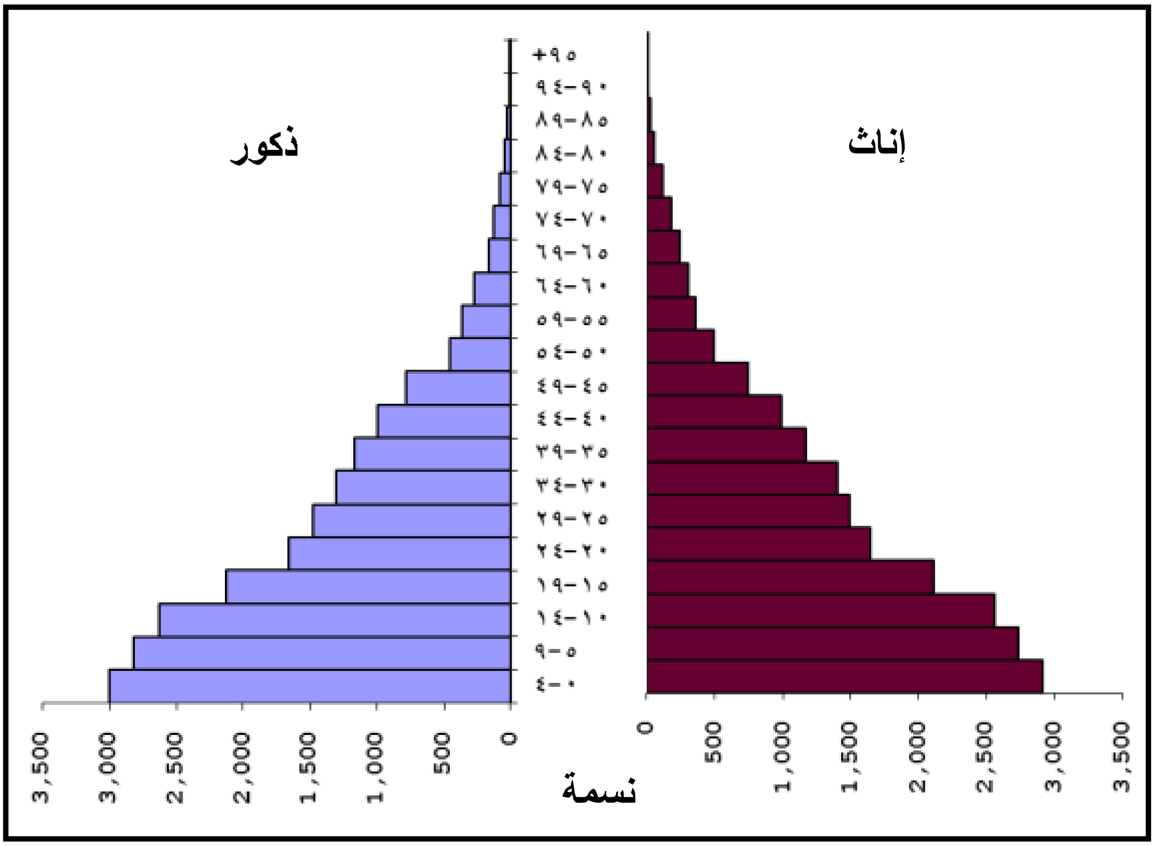
لدراسة التركيب العمري أهمية كبيرة في الدراسات السكانية .إذ تفيد في توضيح تأثير بعض العمليات الديمغرافية الحيوية والهجرة على الفئات العمرية المختلفة المنتجة منها، والفئات التي تقع عالة عليها وعلى نسبة النوع،مما يؤثر في مجمل الإنتاج القومي.(أبوعيانه، 1987م:ص83).وكما تساعد دراسة التركيب العمري للسكان على فهم الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي بعد فهم نسبة الفئات المنتجة اقتصادياً، وكذلك معرفة حجم الفئات غير المنتجة في المجتمع، وهذا بدوره يوضح مستوى الشيوخ والعجزة وصغار السن، فمشاكل الدول الفتية غير مشاكل الدول الهرمة، كما أن دراسة التركيب العمري للسكان تساعد المخططين في الدولة على رسم السياسات السكانية والتعليمية والحربية والاجتماعية وغيرها.(وهيبة، 1972م :ص120)،وتعد بيانات التعدادات السكانية المصدر الرئيس لدراسة التركيب العمري، غير أن هذه البيانات لا تمثل الحقيقة الكاملة، وذلك راجع للخطأ في ذكر الأعمار بدقة جراء التعداد، لعوامل وأسباب مختلفة.(الحسانين، 2011م:ص173)، ويمكن توضيح التركيب العمري – النوعي للسكان بيانياً عن طريق ما يعرف بأهرام السكان، وهي تمثيل بياني نسبي أو عددي لكل فئة من فئات السن للذكور والإناث في آن معاً . ويمكن النظر

إلى الهرم السكاني على أنه صورة تاريخ ديمغرافي لمجتمع ما، أي نتيجة مائة عام تقريباً من المواليد والوفيات والهجرة الوافدة أو النازحة.(Thomspson.s.1965,p;102)

ويظهر الهرم السكاني لمحافظة أريحا والأغوار شكل رقم (16) مايأتي :

- تشير البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في محافظة أريحا والأغوار مازال فتياً، حيث يبلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0–14سنة في المحافظة 16658فرداً، ويشكلون ما نسبته 41.2% من مجمل سكان المحافظة عام 2007م، فقد بلغت نسبة سكان المحافظة عام 1997م من نفس الفئة 44.0%،وهذا الانخفاض يشير إلى السياسات الممارسة من قبل الجهات المختصة مثل طرق اتباع تنظيم النسل وغيرها.

شكل (16) الهرم السكاني – محافظة أريحا والأغوار 2007م



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1521،2007م:ص 44–48).

يتضح من الهرم السكاني لمحافظة أريحا والأغوار مايأتي :

- ترتفع نسبة فئات صغار السن في كافة التجمعات السكانية داخل المحافظة، وإن كانت هي أكثر ارتفاعاً في المخيمات والريف من الحضر(ملحق4) .

- تفوق نسبة الذكور على الإناث في كافة الفئات العمرية، ويظهر ذلك بشكل واضح في فئات كبار السن 85سنة فما فوق، وفي كافة تجمعات المحافظات الريفية والحضرية والمخيمات .
- إن فئة السن المتوسطة من(15-64) سنة والتي تمثل الشباب والبالغين، بلغ عددهم 21417 فرداً، ويشكلون ما نسبته 54.7% من مجمل سكان المحافظة، وبمقارنة بعام 1997م بلغت النسبة 52.9%، وهذه الزيادة تفسر بارتفاع عدد الوافدين إلى المحافظة.(ج،م،ح،ف،1521،2007م:ص29-35)
- أما فئة كبار السن والذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، فهي تمثل قمة الهرم السكاني وبلغ عددهم 1100 فرداً وتشكل ما نسبته 2.8% من مجمل السكان في المحافظة .

2.التركيب الاقتصادي والاجتماعي :

أ.التركيب الاقتصادي : تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان من العناصر المهمة للتعرف على ملامح النشاط الاقتصادي للسكان،والذي يؤثر في نوع النشاط السكاني وفي مدى توفر الاحتياجات الفردية والجماعية للسكان،من مسكن ومرافق وخدمات وغيرها . ويعتبر التركيب الاقتصادي لسكان الدولة انعكاساً لمختلف العناصر الديمغرافية الأخرى، وخاصة الخصوبة بالإضافة إلى التركيب العمري والنوعي، وذلك من حيث الدخول في سن العمل، وكذلك العقبات التي تواجه عمل الإناث ومدي تقبل هذا العمل في المجتمع. (أحمد، الشامي، 1995م:ص 107). وتشمل دراسة التركيب الاقتصادي، الأنشطة الاقتصادية واتجاهاتها من خلال الهيكل الاقتصادي الذي يشمل الاستثمار، والادخار، والإنفاق، وتكوين رؤوس الأموال. (علام وآخرون،1997م :ص68) . كما يشمل دراسة الفقر، والبطالة، والاستهلاك، ومستوى المعيشة. ويعطي معدل النشاط الاقتصادي الخام (معدل المساهمة في القوى العاملة) صورة واضحة للحالة العملية للسكان،لأنه يبين نسبة العاملين فعلاً والباحثين عن عمل من مجموع السكان.(مكتب اليونسكو،1992م:ص120)

1.التركيب السكاني حسب النشاط الاقتصادي :

تتعدد صور النشاط الاقتصادي في محافظة أريحا والأغوار، ويتبين من الجدول(12) أن :

- حرفة الزراعة استأثرت على أكثر من ثلث حجم النشاط الاقتصادي في محافظة أريحا والأغوار خلال عام1997م حيث بلغت (40.7%). وهي مازالت تمثل المرتبة الأولى بالرغم من انخفاضها قليلاً عام 2007م حيث وصلت إلى (34.2%) من حجم النشاط الاقتصادي كما هو مبين بالشكل(17).

- يلي قطاع الزراعة،الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (15.6%) عام 1997م، وانخفضت نسبتها (14.6%) عام 2007م .

جدول (12) السكان (10سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي 1997–2007م

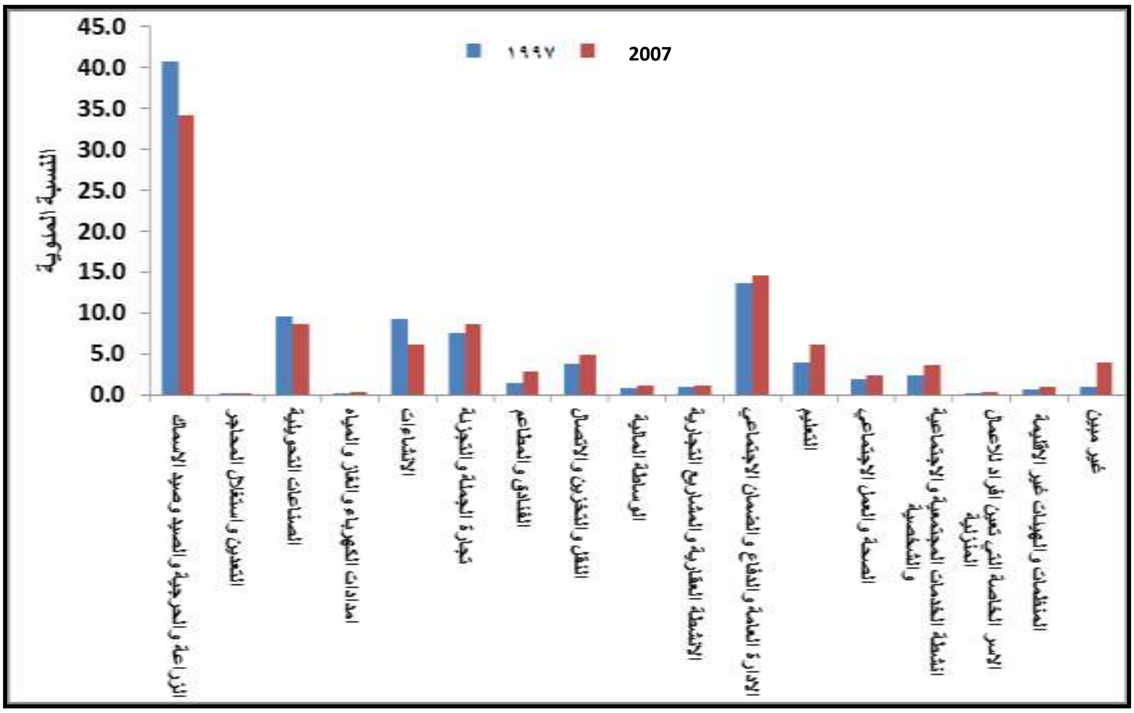
المؤشر	1997م		2007م	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة
الزراعة والصيد والحراجة	3844	40.7	3474	34.2
صيد الأسماك	--	--	--	--
التعدين واستغلال المحاجر	15	0.2	13	0.1
الصناعات التحويلية	898	9.5	866	8.7
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	16	0.2	34	0.3
الإنشاءات	869	9.2	623	6.1
تجارة الجملة والتجزئة	714	7.6	871	8.6
الفنادق والمطاعم	138	1.5	298	2.9
النقل والتخزين والاتصالات	362	3.8	506	4.9
الوساطة المالية	75	0.8	112	1.1
الأنشطة العقارية والمشاريع التجارية	99	1.0	121	1.1
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	1475	15.6	1486	14.6
التعليم	367	3.9	625	6.2
الصحة والعمل الاجتماعي	177	1.9	235	2.3
أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	224	2.4	369	3.6
الأسر الخاصة التي تعين أفراد للأعمال المنزلية	17	0.2	22	0.3
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	56	0.6	99	1.0
غير مبين	93	1.0	397	4.0
المجموع	9439	100	10151	100

(المصدر: ج،م،ح،ف،1521،2007م:ص41).

- وتحتل الصناعات التحويلية و تجارة الجملة والتجزئة المرتبة الثالثة بالرغم من وجود التفاوت البسيط بين القطاعين،حيث بلغت نسبتهم على التوالي (9.5%)، (7.6%) عام 1997م، بينما كان هناك انخفاض في الصناعات التحويلية بلغ (8.7%)، وارتفاع طفيف في تجارة الجملة والتجزئة (8.6%) عام 2007م .
- يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في نشاط الفنادق والمطاعم عام 1997م، حيث بلغ(1.5%)، بينما كان هناك ارتفاع طفيف عام 2007م بنسبة (2.9%)، لارتباط هذا النشاط بعملية السياحة التي تضررت بسبب الوضع السياسي والأمني، حيث ذكر سابقاً أهمية محافظة أريحا والأغوار من الناحية التاريخية والدينية والمظاهر الطبيعية .

- من الملاحظ انعدام نشاط صيد الأسماك في المحافظة، على اعتبار ندرة المسطحات المائية في الضفة الغربية بشكل عام وانعدام الكائنات البحرية في البحر الميت، بالإضافة إلى ممارسة سياسة الاحتلال التعسفية التي تمنع من الوصول لسواحل البحر المتوسط في فلسطين التاريخية لممارسة نشاط الصيد .

شكل (17) السكان (10سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي في محافظة أريحا والأغوار 1997-2007م



(المصدر: ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص41).

2.مستوى المعيشة :

أظهرت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007م، أن نحو 27.5% من إجمالي الأسر تعاني من مستوى معيشي منخفض، وتراوحت هذه النسبة حسب المناطق من (22.8% - 31%). أما الفئة ذات المستوى المعيشي المتوسط، فشكلت نحو نصف السكان تقريباً، وتراوحت النسبة حسب المناطق من (43.2% -52.6%)، أما الأسر التي تتمتع بمستوى معيشي أفضل من المتوسط فشكلت نحو (23%)، وتراوحت هذه النسبة حسب المناطق من (18%- 26%)، وإن 58.3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر، بواقع 46.4% في الضفة الغربية و 79.3% في قطاع غزة، وهذا ما سببه الاحتلال الإسرائيلي وما ينتج عنه من سياسات وإجراءات وممارسات أدت إلى تشوه الاقتصاد الفلسطيني، ونهب موارده الطبيعية،وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي (ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص32) ومن هنا يرتبط

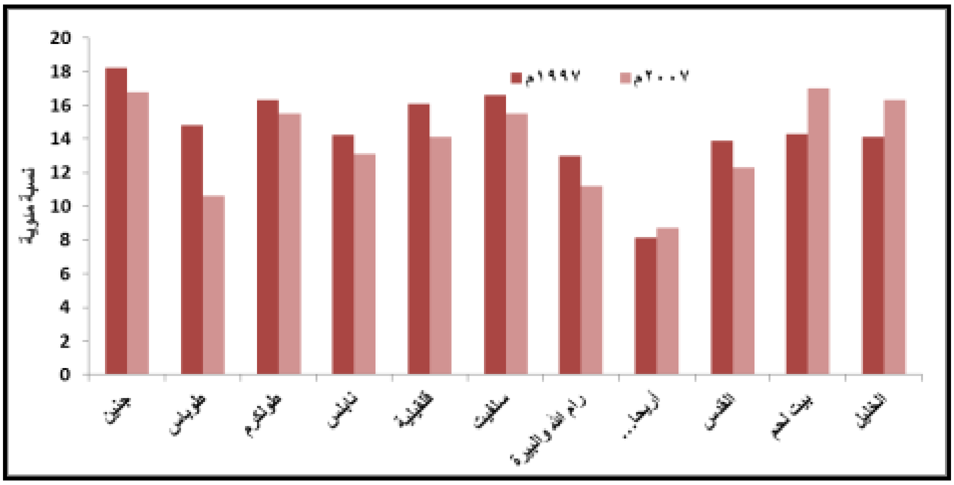
مفهوم حيازة المسكن ونمط وخصائص المسكن بالمستوى المعيشي للأسرة ،الذي يؤثر في واقع ظروف السكن بمحافظة أريحا والأغوار.

3.البطالة :

ينقسم الأفراد في قوة العمل إلى عاملين وعاطلين عن العمل. كما يتم تقسيم العاطلين عن العمل إلى متعطلين سبق لهم العمل، ومتعطلين لم يسبق لهم العمل، وبلغت نسبة العاطلين عن العمل من إجمالي القوة العاملة (معدل البطالة) في الأراضي الفلسطينية 17.9% في العام 1997م . ولا يزال التفاوت في نسبة البطالة بين محافظات الضفة الغربية ومحافظات غزة واضحاً في تعداد 2007م،إلا أن نتائج التعداد العام 2007م تظهر انخفاضاً في نسبة البطالة في محافظات الضفة الغربية في المقابل هناك ارتفاع واضح في نسب البطالة في محافظات أريحا والأغوار وبيت لحم والخليل في الضفة الغربية .(ج، م، ح، ف،1487،2007م:ص49). وبلغ عدد السكان العاطلين عن العمل في محافظة أريحا والأغوار والذين يبلغون من العمر 10 سنوات فأكثر 1405 أفرد وبلغت نسبة البطالة 8.7% من مجموع السكان النشطين اقتصاديا عام 2007م، في حين بلغت نسبة البطالة للذين يبلغون من العمر 10سنوات فأكثر 8.1% من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في تعداد عام 1997م (ج، م، ح، ف،1521، 2007م:ص74).

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة البطالة بشكل بسيط خلال الفترة (1997م– 2007م)بين سكان المحافظة بنحو0.6%،مما يزيد من نسبة الفقر في المحافظة. وعند مقارنة نسبة البطالة في محافظة أريحا والأغوار مع بقية محافظات الضفة الغربية، لوحظ أن أعلى نسبة للبطالة كانت في محافظة بيت لحم، حيث بلغت 17% عام2007م كما يظهر في الشكل(18)،ويعود ذلك إلى اعتماد نسبة كبيرة من سكان المحافظة على نشاط السياحة والصناعات المرتبطة فيها، بينما كانت منخفضة في تعداد عام 1997حيث بلغت 14.1%.(جاسر،2011م:ص42). بينما يعد معدل البطالة في محافظة أريحا والأغوار من أقل المعدلات ما بين المحافظات الفلسطينية، ويرجع تفسير ذلك إلى كون المحافظة يغلب عليها الطابع الريفي مما يوفر فرص عمل لأبنائها في المجال الزراعي.

شكل (18) نسبة البطالة في الضفة الغربية حسب المحافظة لعامي 1997م-2007م



(المصدر: ج،م،ح،ف،1487، 2007م:ص46)

4.الفقر :

يدُلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة،غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر(Kearns,2012;p415)، وعلى سبيل المثال فقد ورد تعريف للفقر ضمن تقرير صادر عن هيئة الفقر الوطنية في العام 1998م يصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.(مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة،2000م:ص5-6)

وإن تعرض فلسطين التاريخية وشعبها للنكبة عام 1948م وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على غالبية أراضيها (77%) من مساحتها، أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين، ونتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية عانى الاقتصاد الفلسطيني ومازال يعاني من تشوهات عميقة وتدهور في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وإن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية عام 2007م قدر بنحو 31.5%، بواقع (20.4%) في الضفة الغربية و(51.4%) في قطاع غزة.(جاسر، 2011م :ص43). وعند المقارنة مابين الفقر في قطاع غزة والضفة الغربية فإنه يمثل في قطاع غزة (33% من الأسر تحت خط الفقر،21.6% تحت خط الفقر المدقع) وبذلك يعد أوسع انتشاراً وأكثر حدة منه في الضفة الغربية، التي يمثل الفقر ما نسبته (16.1%،9.4% على التوالي)، حيث يزداد الفقر في الأراضي الفلسطينية كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.وتقدر نسب الفقر حسب نوع التجمع في المدن 33%، والمخيمات 27%، والمناطق الريفية تأوي النسبة الأكبر من الفقراء 40%. ونستنتج من النسب السابقة أن الفقر ينتشر في كافة

المناطق السكنية،إلا أنه أكثر انتشاراً في القرى ثم المدن، فالمخيمات. (المدهون، 2006م:ص5). وحسب إحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني لمحافظة أريحا والأغوار عام 2009م بلغت نسبة الفقر 29.1% بينما شدة الفقر 1.9% و الفقر المدقع نسبته 14.8% . وبالمقارنة مع إحصائيات عام 2010م فإن نسبة الفقر انخفضت إلى 26.4%، ولكن كان هناك ارتفاع في نسبة شدة الفقر والفقر المدقع بمعدل 2.4%، 16.4% على التوالي.(ج، م، ح، ف، 2010م:ص37)

ب. التركيب الاجتماعي :

يقصد به في الدراسات الديمغرافية، تقسيم السكان وفق خصائص شخصية مكتسبة مثل الحالة الزواجية والدين واللغة والجنسية، وكذلك حسب الخصائص الثقافية مثل التقسيم الطبقي والصحة والاتجاهات السياسية .(أبو عيانه، 1996م:ص166)

1. الحالة الزواجية :

يقصد بالحالة الزواجية معرفة حالة الفرد الشخصية الذي يبلغ من العمر (15سنة فأكثر) وقد تكون حالة الفرد متزوج أو أعزب أو مطلق أو أرمل، وما من شك في أن نقص أو زيادة حالات الزواج له تأثير على معدلات الخصوبة السكانية. (جودة، 2001م:ص67). وتتأثر الحالة الزواجية تأثراً مباشراً بالتركيب العمري والنوعي للسكان، وبالنظم الاجتماعية السائدة، والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وكذلك تعمل على تغير بنيان المجتمع الاقتصادي، وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية.(National Statistics,2011;p7)

حالات الزواج : إن ظاهرة الزواج في أي مجتمع لها أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية، لذا تستوجب الاهتمام، وتؤثر بطريقة مباشرة على الاحتياجات السكنية، وما يترتب عليه من زيادة الطلب على المساكن والخدمات والمرافق، وتختلف المجتمعات البشرية من حيث الحالة الزواجية، بل قد يكون الاختلاف داخل المجتمع الواحد، فهناك مجموعات يكون فيها الزواج مبكرا، وأخري يكون عند سن متأخرة، وفي مجتمعات يكثر فيها حالات الطلاق، وأخري يكثر فيها الأرامل، والعزوف عن الزواج، ويرجع ذلك لأسباب عدة، منها العادات والتقاليد، والدين، والظروف الاقتصادية، والحروب وغيرها.(جاسر، 2011م:ص44) .

وبشكل عام فإن مجتمع الضفة الغربية يميل نحو الزوجة الواحدة حيث بلغت النسبة 97%، بينما أكثر من زوجة كانت النسبة 3%، ويظهر تعدد الزوجات في فئات العمر المتأخرة من المتزوجين (ج،م،ح،ف،1487، 2007م:ص293) . وقد أظهرت نتائج تعداد 2007م، أن عدد السكان 12سنة فأكثر المتزوجين في محافظة أريحا والأغوار بلغ 13062فرداً، ويشكلون ما نسبته 51.2% من مجمل السكان فئة 12سنة فأكثر في المحافظة،وحسب الجنس فقد بلغ عدد

المتزوجين من الذكور 6420 فرداً وبنسبة 50.6%، وعدد المتزوجات من الإناث 6642 فرداً، ويشكلن ما نسبته 51.6%.

جدول (13)عقود الزواج المسجلة في محافظة أريحا والأغوار (2002م-2010م)

السنة	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
العدد	234	268	242	271	307	259	306	314	293

(المصدر :ج،م،ح،ف،1792، 2011م:ص59).

ويوضح الجدول رقم (13) ما يأتي :

- أدنى السنوات في حالات الزواج سجلت عام 2002م، حيث بلغت نحو 234 حالة زواج، بينما سجلت سنة 2009م أعلى حالات عقود الزواج، وبلغ عددها 314حالة زواج، وبلغ متوسط عدد عقود الزواج خلال هذه الفترة (2002م- 2010م) نحو(277.1) عقداً سنوياً، وهذا يعني أن المطلوب للأسر الجديدة سنوياً أكثر من 277 وحدة سكنية، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى .
- وبلغ عدد العقود المسجلة في المحاكم الشرعية والكنسية خلال العام 2008م، في محافظة أريحا والأغوار 306عقداً، أي ما نسبته 1.6% من مجموع عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية والتي بلغت 19006عقداً خلال العام ذاته (ج،م،ح،ف،1562،2009م:ص24).

جدول (14) السكان (12سنة فأكثر) في محافظة أريحا والأغوار حسب الحالة الزواجية ونوع التجمع 2007م

نوع التجمع	لم يتزوج	عقد القران	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل	غير مبين	الإجمالي
الحضر	5921	122	7035	149	475	31	141	13874
الريف	2473	84	2810	40	134	14	56	5611
المخيمات	2450	59	3217	69	211	17	27	6050
المجموع	10844	265	13062	258	820	62	224	25535

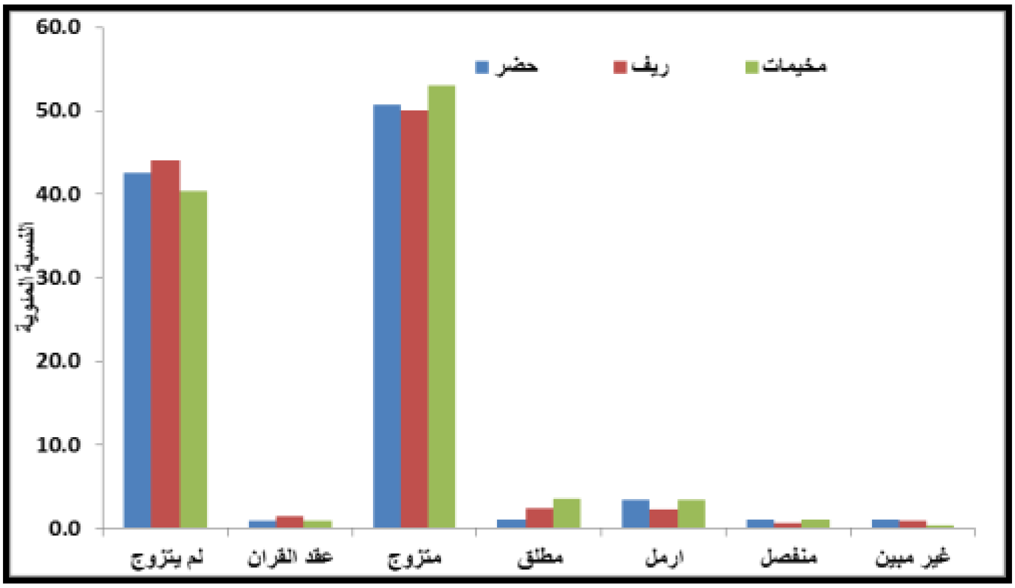
(المصدر:ج، م، ح، ف، 1521، 2007م:ص81-88).

من معطيات الجدول السابق يتضح الآتي :

- أن نسبة الذين لم يتزوجوا حسب نوع التجمع، قد تقاربت بشكل كبير بين سكان الريف والحضر، بينما انخفضت بشكل طفيف عند سكان المخيمات، وكانت النسب 42.6% في الحضر، و44.1% في الريف، و40.4% في المخيمات .

- أما بالنسبة للمتزوجين بلغت النسبة في الحضر 50.7%، و50.1% في الريف، حيث تأثرت النسبة بدوافع الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية، بينما ارتفعت النسبة قليلا لتصل 53.1% في المخيمات .
- بلغت نسبة حالات الزواج على مستوى المحافظة 51.2% وهي تعبر عن الوحدات السكنية التي يحتاجها السكان على مستوى المحافظة، وتكون مؤشراً للمخططين في توزيع مشاريع الإسكان حسب أنواع التجمعات في المحافظة .
- تعد معدلات الزواج مهمة لقياس مدى التغيرات التي تطرأ على المجتمع، واتجاهات الزواج، وكلما زاد هذا المعدل يزيد الطلب على الوحدات السكنية، وبخصوص علاقة الحالة الزواجية بالحاجة السكنية، فيوجد ارتباط كبير، فالأسر التي تتكون حديثاً تحتاج إلى مسكن مناسب مع مستوي الدخل، وفي الشكل رقم (19) فقد بلغت نسبة حالات عقد القران على مستوى المحافظة 1.0%، 0.9% في الحضر، 1.5% في الريف، و 0.9% في المخيمات .
- من حيث حالات الانفصال بلغت النسبة 1.0% على مستوى المحافظة، وتقاربت بالتساوي مابين المخيمات والحضر حيث بلغت النسبة 1.1 %في المخيمات، و1.0% في الحضر، وكانت أقل من ذلك في الريف فبلغت النسبة 0.7% .
- وبلغت نسبة حالات الأرامل 3.2% على مستوى المحافظة، موزعة 3.4% للحضر، 2.3% للريف، 3.4% في المخيمات .

شكل (19)السكان (12سنة فأكثر) في محافظة أريحا والأغوار حسب الحالة الزواجية ونوع التجمع 2007م



(المصدر:ج، م، ح، ف،1521، 2007م:ص81-88)

2. **العمر الوسيط عند الزواج الأول :**

من الجوانب المهمة التي يجب دراستها عند دراسة الحالة الزواجيه للسكان هي معرفة العمر عند الزواج الأول، فهو يعد مؤشراً لمفاهيم اجتماعية سائدة، كما أن له تأثير على الخصوبة في ذلك المجتمع .(أبو صالح، 1998م:ص57)،ويعتبر سن الخامسة عشرة من العمر سن الزواج القانوني في الضفة الغربية، ولقد عدل مؤخراً ليصبح سن السادسة عشرة (سمحة وآخرون، 1999م :ص 75).

جدول (15)العمر الوسيط عند الزواج الأول لسكان محافظة أريحا والأغوار(سنوات مختارة)

النوع	1997م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011 م
ذكور	24.0	24.0	25.1	25.9	24.9	24.6
إناث	19.0	19.0	20.1	20.6	19.6	19.1

(المصدر :ج،م،ح،ف،1792 ، 2011م، ص: 60)

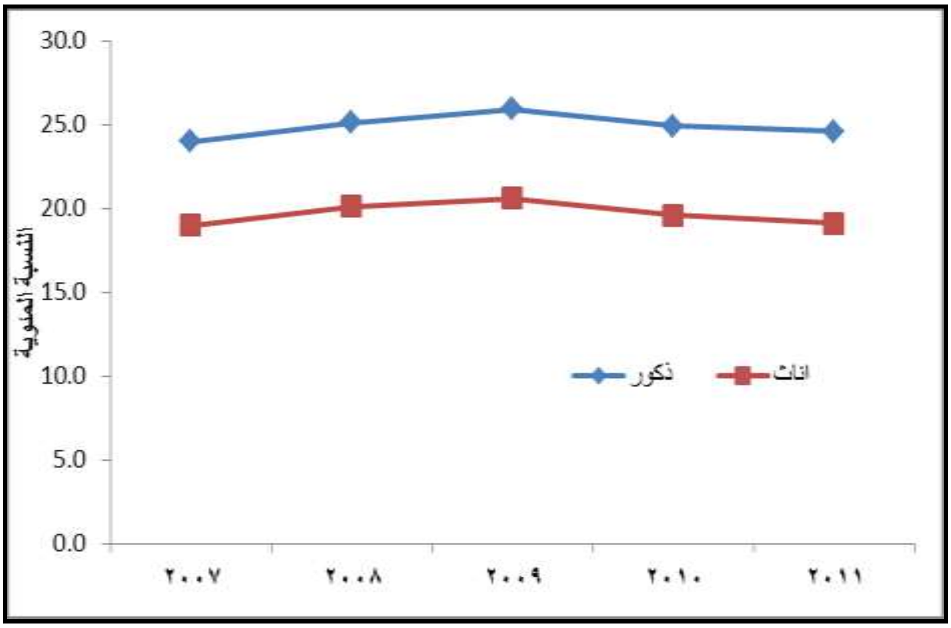
يتضح من الجدول السابق أن :

- متوسط العمر الوسيط عند الزواج الأول منذ عام (1997م – 2007م) في محافظة أريحا والأغوار لم يطرأ عليه تغيرات، بمعدل (24.0) سنة للذكور، و (19.0) سنة للإناث .
- متوسط العمر عند الزواج الأول ارتفع عامي (2008م–2009م) ليصل عند الذكور (25.1) سنة، (25.9) سنة على التوالي، وكذلك رافقته زيادة عند الإناث وبلغ (20.1) سنة عام 2008م، و(20.6) سنة عام 2009م، وذلك يرجع لارتفاع المستوى التعليمي للسكان .
- وانخفض خلال العام 2010م ليصل إلى(24.9) سنة عند الذكور، و(19.6)سنة للإناث، كما هو مبين في الشكل رقم (20) .ويعود ارتفاع نسبة العازبين إلى الإقبال المتزايد على التعليم، الذي يؤدي إلى ارتفاع سن الزواج .(سمحة وآخرون 1999م، ص:75).

3.حالات الطلاق :

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية المهمة التي تؤثر في التركيب الديمغرافي للسكان حيث يؤدي إلى توقف الحياة الزواجية، ويرتبط الطلاق بعوامل عدة أبرزها العوامل الدينية والتشريعية التي تؤثر فيه تأثيراً واضحاً، وعوامل أخرى مثل الحالة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها(السعدي، 1980م:ص242). وبالتالي يرتبط ارتفاع معدلات الطلاق بارتفاع الطلب على الوحدات السكنية ، الأمر الذي يؤخذ الاهتمام به عند التخطيط للمتطلبات السكنية في المستقبل ، وغالباً ما ترتفع حالات الطلاق في الحضر أكثر من الريف، ويعود هذا إلى صعوبة حياة الحضر وتعقيداتها، وضعف الترابط الأسري كما هو في القرى والمخيمات .

شكل (20) العمر الوسيط عند الزواج الأول لسكان محافظة أريحا والأغوار



(المصدر :ج،م،ح،ف،1792،2011م ،ص: 60).

- سجلت وقوعات الطلاق خلال (2005م-2010م) تبايناً نسبياً، فبلغت وقوعات الطلاق 54 حالة خلال عام 2005م، وانخفضت في عام 2006م لتسجل 45 حالة، واستمرت حالات الطلاق في الانخفاض عام 2007م حيث سجلت 43 حالة، وارتفعت مرة أخرى عام 2008م لتصل إلى 56 حالة، بينما كان الارتفاع الملحوظ عام 2010م حيث سجل 91حالة طلاق .

- وبذلك تمثل حالات الطلاق عام 2010م أعلى من المتوسط العام لوقوعات الطلاق في المحاكم الشرعية (2005م-2010م) والذي بلغ نحو 57 حالة، وقد ارتفع معدل الطلاق الخام حتى وصل عام 2010م إلى 2.00(في الألف)، ومما سبق يمكن القول بأن زيادة حالات الطلاق يتولد عنها زيادة في الطلب على الوحدات السكنية، لأن أحد الزوجين يلجأ للبحث عن مسكن جديد للإقامة به بعد الانفصال، فلذلك على المخططين عند تقدير الاحتياجات من الوحدات السكنية مراعاة عدد حالات الطلاق بجانب الزيادة الطبيعية والنمو السكاني في المحافظة.

جدول (16) وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في محافظة أريحا (2005م-2010م)

السنة	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
العدد	54	45	43	56	51	91
المعدل بالألف	1.37	1.10	1.02	1.30	1.15	2.00

(المصدر : ج، م، ح، ف، 1792، 2010م :ص65).

3. التركيب حسب الحالة التعليمية :Educational Status

تتضمن التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشر فأكثر حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (Literacy)، وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع، حتى يسهل حسابها للذكور والإناث كل على حده، وفقاً للفئات العمرية المختلفة، ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تعد مؤشراً لمستوى المعيشة، ومقياساً للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقاً للخطط الموضوعة. وعليه فإن للتركيب التعليمي أهمية كبيرة لتوضيح التفاوت بين الذكور والإناث، وتوضيح الفرص الاقتصادية ومدى إمكانيات المجتمع للإفادة منها، وتحديد أثر عامل التعليم في كثير من مشاكل الأسرة.(السعدي، 1980م:ص243). وتؤكد بعض الإحصائيات أن نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية (الأفراد 15سنة فأكثر) في انخفاض واضح ومستمر خلال السنوات من عام 1997م وحتى 2007م. حيث بلغت نسبتها 13.9% عام 1997م، وانخفضت إلى 7.7% عام 2004م، واستمر الانخفاض عام 2005م إلى 7.1%، ووصلت إلى 6.5% عام 2006م، ثم انخفضت إلى 6.1% عام 2007م(ج،م،ح، ف،1562،2007م:ص321)، ويعود هذا الانخفاض بفضل برامج محو الأمية وكذلك إلزامية التعليم وزيادة خدمات التعليم في الأراضي الفلسطينية وإنشاء رياض الأطفال والمدارس.

أما حول انتشار الأمية في محافظة أريحا والأغوار، فقد أشارت النتائج إلى أن عدد الأميين من بين السكان (15سنوات فأكثر) في المحافظة بلغ 2051فرداً ،وهذا يشكل ما نسبته 9.1% من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15سنة فأكثر في المحافظة، حيث تنتشر الأمية بين الإناث أكثر من الذكور، وبلغ عدد الذكور، الأميين 538 فرداً ويشكلون ما نسبته 4.8%، و 1513 فلسطينية أمية يشكلن ما نسبته 13.3% من مجمل الإناث 15سنة فأكثر في المحافظة .وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية 15.1%، تليها للأفراد المقيمين في المخيمات 9.1%، وأدناها للأفراد في المناطق الحضرية 6.8%.(ج، م، ح، ف،1562،2007م:ص36)، ومقارنة مع تعداد 1997م حول انتشار الأمية في محافظة أريحا

والأغوار،والذي يوضح تراجع نسب الأمية بشكل واضح للعام 2007م، حيث انخفضت نسبة الأمية للفلسطينيين من 16.1% من إجمالي السكان الفلسطينيين 15سنة فأكثر عام 1997م لتصبح 9.1% عام 2007م، بينما في تعداد 1997م بلغت نسبة الذكور الأميين 8.9% و 23.3% للإناث الأميات، أما توزيعهم حسب نوع التجمع فكانت 10.9% في الحضر و22.4% في المناطق الريفية و19.3% في المخيمات.(ج، م، ح، ف1634،2009م:ص36)

جدول (17) السكان (5سنوات فأكثر) في محافظة أريحا والأغوار حسب الالتحاق بالتعليم ونوع التجمع 2007م

نوع التجمع	ملتحقون	النسبة	غير الملتحقون	النسبة	غير مبين	النسبة
الحضر	6783	52.1	10714	53.6	119	71.7
الريف	2984	22.9	4497	22.5	17	10.2
المخيمات	3256	25.0	4798	23.9	30	18.1
المجموع	13023	100	20009	100	166	100

(المصدر: ج،م،ح،ف، 1562 ،2007م:ص132-134)

من الجدول السابق رقم (17) يتبين أن :

- التقارب الكبير في نسبة السكان الملتحقين وغير الملتحقين بالتعليم في كل من الحضر والريف والمخيمات، حيث إن الفارق بينهم أقل من 1%، وقد يكون السبب عدم الاهتمام الكبير بإلحاق السكان أطفالهم من خمس سنوات فأقل في تعليم مرحلة البستان والتمهيدي، ورغم ذلك فإن نسبتهم في الحضر أكبر منها في الريف والمخيمات .
- ارتفاع نسبة غير الملتحقين بالتعليم عن نسبة الملتحقين في الحضر والريف والمخيمات، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة محافظة أريحا والأغوار كمنطقة زراعية أكثر منها كمنطقة صناعية .
- نسبة الملتحقين بالتعليم في سكان الحضر بلغت 52.1% وهي أعلى ارتفاعاً من الريف والمخيمات، وذلك لانتقال أعداد من سكان الريف والمخيمات للعيش في التجمعات السكنية الحضرية، ونتيجة لذلك يزداد الطلب على الوحدات السكنية في المناطق الحضرية، وبالتالي تتجه المحافظة نحو الزيادة في عدد المساكن والتطور العمراني.
- تعبر نسبة التحاق السكان بالتعليم (5سنوات فأكثر) في المحافظة عن طبيعة التركيب السكاني فيها حيث ارتفعت نسبة فئات صغار السن .

جدول (18)

السكان (10سنوات فأكثر) الملتحقون حالياً بالتعليم في محافظة أريحا والأغوار لكلا الجنسين 2007م حسب المرحلة التعليمية

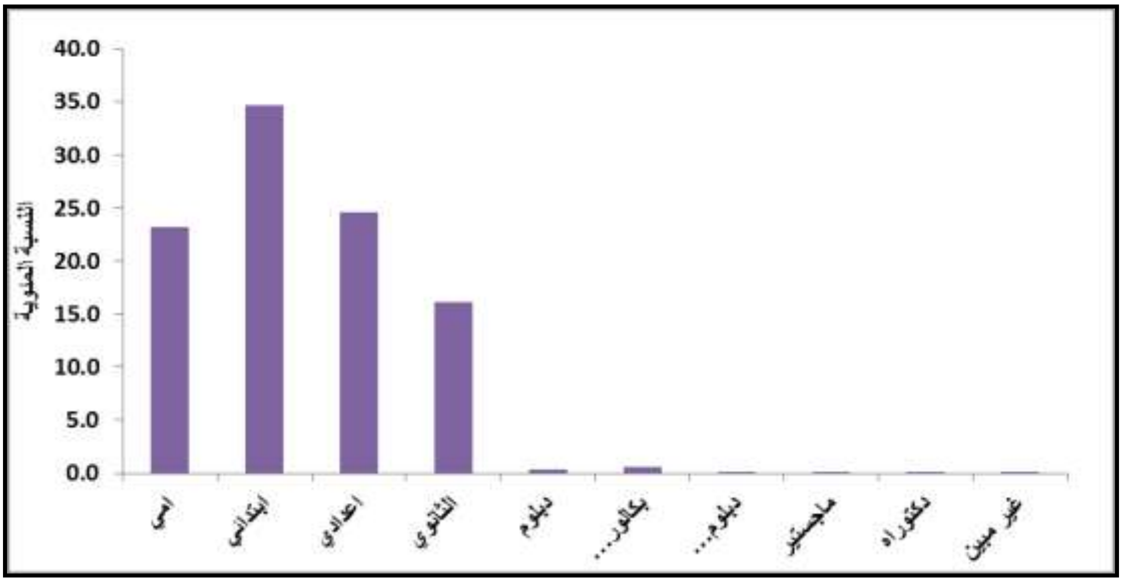
الحالة التعليمية	أمي	(ملم)	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	غير مبين
العدد	-	1969	2944	2092	1371	30	55	4	4	1	6
النسبة	-	23.2	34.7	24.6	16.1	0.35	0.64	0.04	0.04	0.01	0.07

(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1562،2007م:ص 137)

عند دراسة الجدول (18) الموضح لتوزيع سكان محافظة أريحا والأغوار والملتحقين حالياً بالتعليم حسب المرحلة التعليمية تبين الأتي :

- تعبر نسبة الالتحاق بالتعليم عن طبيعة التركيب السكاني وفئات السن، حيث تأثرت النسبة بارتفاع نسبة فئات صغار السن .
- أعلى نسبة كانت للمرحلة الابتدائية حيث بلغت 34.7%، ويلي ذلك نسبة المرحلة الإعدادية ونسبتها 24.6%، وثم الملم بنسبة 23.2% وهي تعبر عن الحالات الضعيفة لمستوى الدراسة في المحافظة، ثم المرحلة الثانوية التي تشكل نسبتها 16.1% .
- أما نسبة المستوى التعليمي ما بعد المرحلة الثانوية العامة بدأ بالانخفاض، حيث شكل كلٌ من الدبلوم المتوسط، البكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير والدكتوراه أقل من 1% وهي نسبة منخفضة كما يوضح الشكل (21).
- من الملاحظ أن الأرقام والنسب الخاصة بالمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية منطقية، بينما الأرقام الخاصة بالمعاهد والجامعات كانت قليلة جداً، ويمكن تفسير ذلك بالتحاق طلاب الثانوية العامة فقط والقادرين على مواصلة الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا داخل المحافظة أو خارجها، تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بالمحافظة .

شكل (21) السكان (10سنوات فأكثر) الملتحقون حالياً بالتعليم في محافظة أريحا والأغوار لكلا الجنسين 2007م حسب المرحلة التعليمية



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1562، 2007م:ص 137)

– تشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (18) إلى أن نسبة دراسة الدبلوم العالي مساوية لنسبة دراسة الماجستير، حيث شكلت النسبة (0.04%) على اعتبار أن الحاصل على هذا المستوى العلمي من الدراسة غالباً ما يواصل دراسته للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. وهذا شيء طبيعي يعبر عن طموح الفئة المتعلمة والتي تسعى لتحقيق ذاتها.

4. التركيب الديني :Religious Composition

تتباين أقاليم العالم في توزيع الأديان بها، وينعكس هذا التباين للتركيب الديني على بعض المشكلات في العالم، وعلى الرغم من أن السكان يختلفون حسب عقائدهم الدينية، فإن التركيب الديني قد لا تشمله بعض التعدادات السكانية، لصعوبة الحصول على بياناته بدقه إذا ما قورنت بالخصائص السكانية الأخرى، ومن الصعب للغاية قياس المعتقدات الدينية والسلوك قياسا إحصائيا عن طريق جمع بيانات عنها، لذا فإن هناك دولاً كثيرة لا يتضمن تعدادها مثل هذه البيانات كما هو الحال في بريطانيا(Bhalotra,2013;P12).

جدول (19)السكان الفلسطينيون في محافظة أريحا والأغوار حسب الديانة 2007م

المؤشر	الإسلام	المسيحية	أخرى	غير مبين	المجموع
العدد	38993	291	4	1017	40305
النسبة المئوية	96.74	0.72	0.02	2.52	100

(المصدر:ج،م،ح،ف،1562،2007م:ص97).

- تشير الأرقام في الجدول (19) أن معظم سكان محافظة أريحا والأغوار من المسلمين، بنسبة %96.74 .
- سجلت أعداد السكان المسيحيين في المحافظة والأغوار 291 شخصاً، أقل من 1% من نسبة سكان المحافظة .
- والديانات الأخرى وغير المبين لا تتجاوز 3%، فهي أقل من ذلك .
- ويؤثر التركيب الديني لسكان المحافظة في زيادة معدلات الخصوبة خاصة عند المسلمين، لما له من خصوصية دينية، وبالتالي يؤثر على ظروف السكن لأن الإسلام أقر حرمة المسكن في إطار إقراره للحريات الفردية في الإسلام، وذلك تحقيقاً للأمن الذاتي للمسلم، فلذلك نلاحظ انتشار نمط الأسرة النووية حيث لكل أسرة نووية واحدة مسكن، مما يؤدي لزيادة الطلب على الوحدات السكنية وبالتالي زيادة أعداد المساكن في المحافظة.

رابعاً. التركيب البنائي للأسرة :

تشكل الأسرة اللبنة الأولى، في بناء المجتمع الإنساني، ولهذا يجب أن تحظى في كافة المجتمعات الإنسانية باهتمام كبير وعلى كافة المستويات، ابتداءً من رب الأسرة ومروراً بكافة المؤسسات المجتمعية على اختلاف أنشطتها، وانتهاءً بأصحاب القرار النافذ في تنمية المجتمع، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية انتشاراً، ويصفها عدد من الباحثين على أنها عبارة عن مؤسسة اجتماعية أساسية ودائمة بمقتضى الوظائف التربوية التي تؤديها، والتي لا يمكن لغيرها القيام بها (نادية،1990م،ص11).ويعتبرها البعض صورة مصغرة عن المجتمع(شرابي، 1975م:ص38). وإن حياة الأسرة تتغير وتتطور عبر التاريخ لمسايرة التغير في المجتمع، والذي يحدث نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .وتواجه الأسرة الفلسطينية مأزقاً حاداً منذ عام 1948م، وازدادت حدة هذه المشكلة بعد حرب عام 1967م حيث احتلت بقية أرض فلسطين، وبالتالي تعرض السكان إلى التهجير القسري الذي أحدث بدوره تحولات في هيكلية و وظيفة الأسرة مما انعكس على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسكنية.(جاسر، 2011م:ص52)

1. حجم الأسرة :

يعد حجم الأسرة أحد المحاور الأساسية في التركيب الأسري، وإن حجم الأسرة نسبي يخضع للمعايير الثقافية والعادات والدين والتعليم ومستوى المعيشة والظروف السياسية. وإن العلاقة بين تحسن مستوى المعيشة ومعدل التزايد السكاني تكون غالباً في البداية ذات طبيعة طردية قبل أن تنقلب في مرحلة لاحقة إلى علاقة عكسية، بعد أن يكون ارتفاع مستوى المعيشة قد أعطى أثره

الكلي على سلوك الناس بشكل يؤثر على نظرتهم للزواج وحجم الأسرة ونوعية تربية الأطفال (كرم، 1980م:ص86). ولدراسة حجم الأسرة أهمية كبيرة في معرفة نسبة الإعالة، فهي تعد عنصراً مهماً في تقدير العبء الذي يتحمله رب الأسرة، كما أنها تعتبر انعكاساً لمستويات الخصوبة السكانية في المجتمع، ويسهم حجم الأسرة كذلك في معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة.(أبو صالح، 1998م:ص84)

ويفيد التعرف إلى حجم الأسرة في اتخاذ القرارات التخطيطية بشأن مساحة المسكن ليتناسب مع حجم الأسرة ونوعياتها ومستوياتها . وتشير نتائج التعداد السكاني والمسوحات الأخرى أن متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية يعتبر كبيراً إذا ما قورن بالدول الأخرى . وقد قدر متوسط حجم الأسرة عام 1992م (7.5)أفراد/أسرة، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة حسب نتائج التعداد العام 1997م (6.4)أفراد/أسرة، ثم انخفض إلى (6.1) أفراد/أسرة عام 2003م.

وعموماً بالرغم من الانخفاض في متوسط حجم الأسرة خلال السنوات (1997م-2003م) إلا أنه يعتبر مرتفعاً، ولم يقل عن (6) أفراد/أسرة.(ج، م، ح، ف،1634، 2007م: ص64) في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الدول الصناعية (3.7) أفراد/أسرة، وفي الدول النامية (5) أفراد/أسرة (علام وغيث، 1995م:ص22). ويعد ارتفاع حجم الأسرة انعكاساً لارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض الوفيات، والرغبة في الإنجاب خاصة من الذكور على اعتبار ذلك عزوة للعائلة ومصدراً للتباهي والتفاخر، كما وأن قضية الصراع الديمغرافي مع الاحتلال أثرت في سيادة الأسر كبيرة الحجم لدى السكان.(جاسر، 2011م:ص76)

جدول (20) الأسر الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار حسب حجم الأسرة والنوع، 2007م

حجم الأسرة	أسرة نووية	النسبة %	أسرة ممتدة	النسبة %	أسرة مركبة	النسبة %	المجموع	النسبة %
أسرة صغيرة (4أفراد فأقل)	2052	39.22	258	24.32	5	27.77	2315	36.68
أسرة متوسطة(5-6أفراد)	1777	33.97	216	20.36	4	22.23	1997	31.64
أسرة كبيرة (7أفراد فأكثر)	1402	26.81	587	55.32	9	50.00	1998	31.68
المجموع	5231	100	1061	100	18	100	6310	100

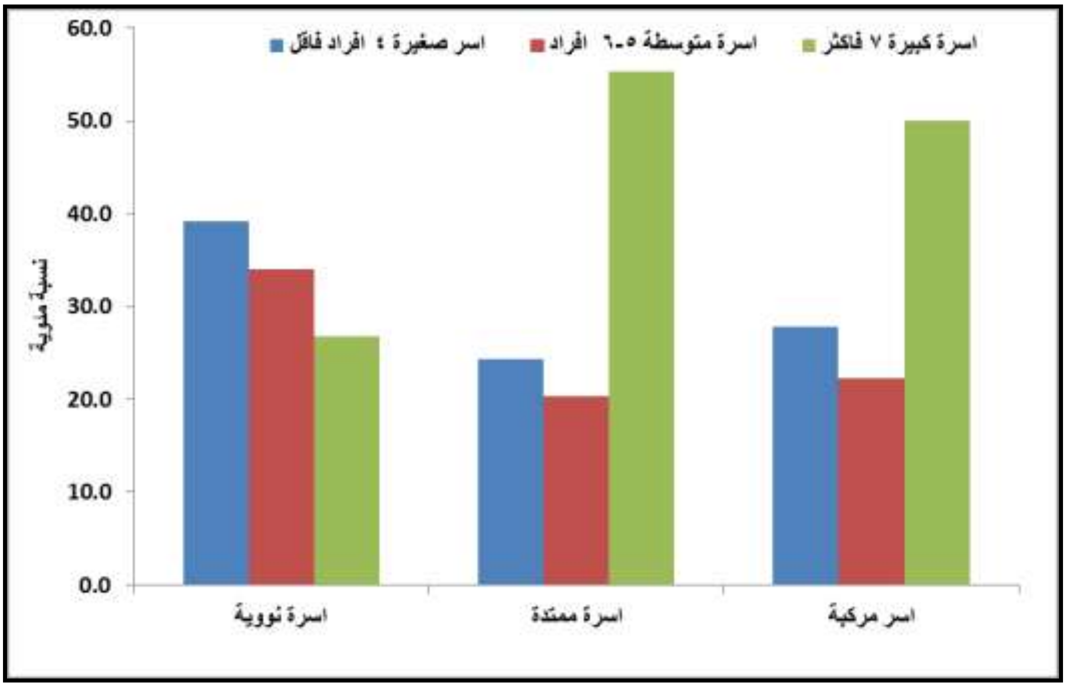
(المصدر :ج،م،ح،ف،1562، 2007م:ص64).

لم يتم اعتماد الأسر المكونة من شخص واحد فقط .

تم تقسيم الأسر الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، كما في الشكل رقم (22) وهي: الأسر الصغيرة والتي تتكون من4أفراد فأقل، والأسر المتوسطة تتكون من 5-6 أفراد، والأسر الكبيرة تتكون من 7 أفراد فأكثر، وقد يكون هذا التصنيف غير مناسب للدول الأخرى ولاسيما المتقدمة منها، ولكنه يتناسب مع الواقع الفلسطيني إلى حد كبير. وعند دراسة حجم الأسرة ونوعها كما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نجد أن عدد الأسر الخاصة في محافظة أريحا والأغوار7262أسرة، وقد بلغ متوسط حجم الأسرة 5.6 فرداً، كما بلغت عدد الأسر النووية الفلسطينية في المحافظة 5710 أسرة تشكل ما نسبته 78.7% من مجموع الأسر الفلسطينية الخاصة.(ج،م،ح،ف،1639، 2009م:ص37) ومن خلال جدول (20) نجد مايأتي:

- إن الأسر الصغيرة تشكل حوالي 39% من الأسر النووية، مقابل نحو 25% للأسر الممتدة، ونحو 28% للأسر المركبة .أما الأسر المتوسطة فبلغت نحو 34% للأسر النووية مقابل نحو 21% للأسر الممتدة،و22% للأسر المركبة، أما الأسر كبيرة الحجم فشكلت الأسر النووية نسبة أقل من الأسر الممتدة والمركبة، حيث بلغت النسبة نحو 27% للأسر النووية، مقابل نسبة عالية (55.3%) للأسر الممتدة، ونحو (50%) للأسر المركبة، وهذا يرتبط بعدد أفراد الأسرة كبيرة الحجم في المجتمع الفلسطيني، والتي غالباً ما تتوفر في الأسر الممتدة والمركبة .
- ويلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين نسب مجموع الأسر حسب نوع وحجم الأسر، وإن كانت نسبة الأسر صغيرة الحجم أعلى قليلاً من الأسر متوسطة وكبيرة الحجم كما في الجدول(20).
- لذا الاتجاه العام في المجتمع نحو الأسر صغيرة الحجم وهذا الانخفاض يعود لعملية التمدن وخروج المرأة للعمل، وزيادة نسبة الأسر النووية الشابة، وتأخر سن الزواج.(خمايسى، 2001م:ص40)
- ويلاحظ أيضا أن الأسر الممتدة والأسر المركبة تمثلان نسبة كبيرة من الأسر كبيرة الحجم (7أفراد فأكثر)،فبالتالي عند حدوث انفصال لهذه الأسر الممتدة والمركبة تحتاج المزيد من المساكن والوحدات السكنية .

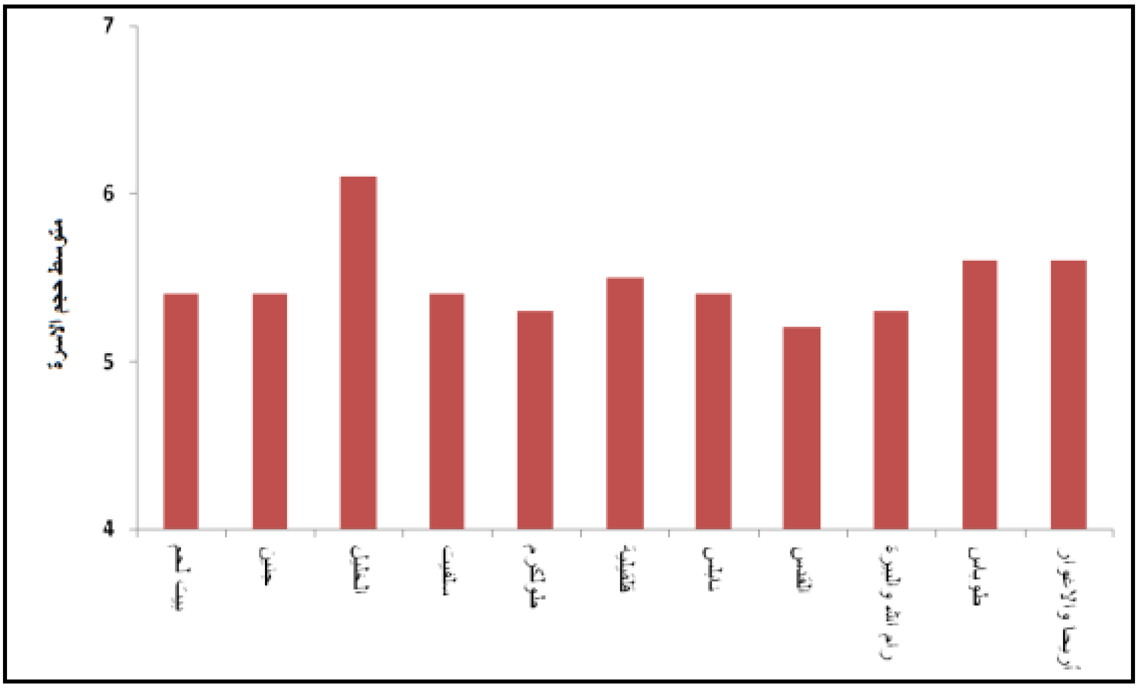
شكل (22)الأسر الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار حسب حجم الأسرة والنوع، 2007م



(المصدر :ج،م،ح،ف،1562، 2007م:ص64).

- في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية 5.5 فرداً في نفس العام، وكان هناك محافظات أكثر ارتفاعاً في متوسط حجم الأسرة مثل محافظة الخليل 6.1 فرداً وهي أعلى معدل في محافظات الضفة الغربية، بينما سجلت محافظة القدس أقل المحافظات الفلسطينية في متوسط حجم الأسرة حيث بلغت 5.2فرداً،وتساوت كل من جنين ونابلس وسلفيت مع محافظة بيت لحم والتي بلغت 5.4% فرداً لكل منهم، وتساوت كل من طوباس ومحافظة أريحا والأغوار حيث بلغت 5.6 فرداً (ج، م، ح، ف،1853، 2011م:ص47).ويعود انخفاض حجم الأسرة الفلسطينية في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع مستوى التعليم وما صاحبه من مفاهيم متعلقة بالسلوك الإنجابي للأسرة، وإن ارتفاع الأسعار مع ثبات مصدر الدخل وتدني الأجور جعل الأسرة تحاول الحفاظ على مستوى معيشتها، والتفكير نظرياً في الإقلال وتحديد عدد الأفراد، كما أسهمت وسائل الإعلام ونجاح برامج تنظيم الأسرة ودعمها هي الأخرى في خفض عدد أفراد الأسرة .والشكل (23) يوضح متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية حسب المناطق لعام 2007م.

شكل (23) متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2007م



(مصدر البيانات : ج، م، ح، ف،1853، 2011م:ص47)

2. نمط الأسر :

يعتبر نمط الأسرة نووية كانت أم ممتدة من الأمور المهمة في بيان التغيرات الاجتماعية في المجتمع، وعادة ما تصنف الأسر بأنها على ثلاثة أنماط ،الأسر النووية التي تتكون من الزوج والزوجة مع أبنائها غير المتزوجين، والأسر الممتدة المكونة من زوج وزوجة مع وجود ابن أو أكثر من المتزوجين إضافة إلى وجود بعض الأقارب الآخرين، والأسرة المركبة وهي الأسرة التي تتكون من نواة أسرية أو أكثر من نواة مع وجود شخص أو أكثر من غير الأقارب، أو تتكون من شخصين أو أكثر بدون وجود صلة بينهما. ولقد كان نمط الأسرة الممتدة هي السمة الغالبة في المجتمع العربي، إلا أنه ومع مرور الزمن أخذ نمط الأسرة الممتدة بالتراجع مقابل زيادة في نمط الأسرة النووية، وقد تم في هذه الدراسة تعريف الأسرة الممتدة بناءً على تعريف التعداد العام 1997م والذي عرفها بأنها تلك الأسرة التي تتكون من أسرة نووية أو أكثر مع وجود أفراد آخرين معهم تجمعهم صلة قرابة مع تلك الأسرة. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1997م:ص32). وغالبية الأسر الفلسطينية يرتبط أفرادها بعلاقة قرابة فيما بينها، وأكثر من ثلثي الأسر الفلسطينية هي أسر نووية (69%)، وأن (28%) هي أسر ممتدة، وما تبقى منها تمثل أسر مركبة، أو من فرد واحد . (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1998م :ص33) والجدول (21) يوضح نوع الأسرة حسب نوع التجمع في محافظة أريحا 2007م .

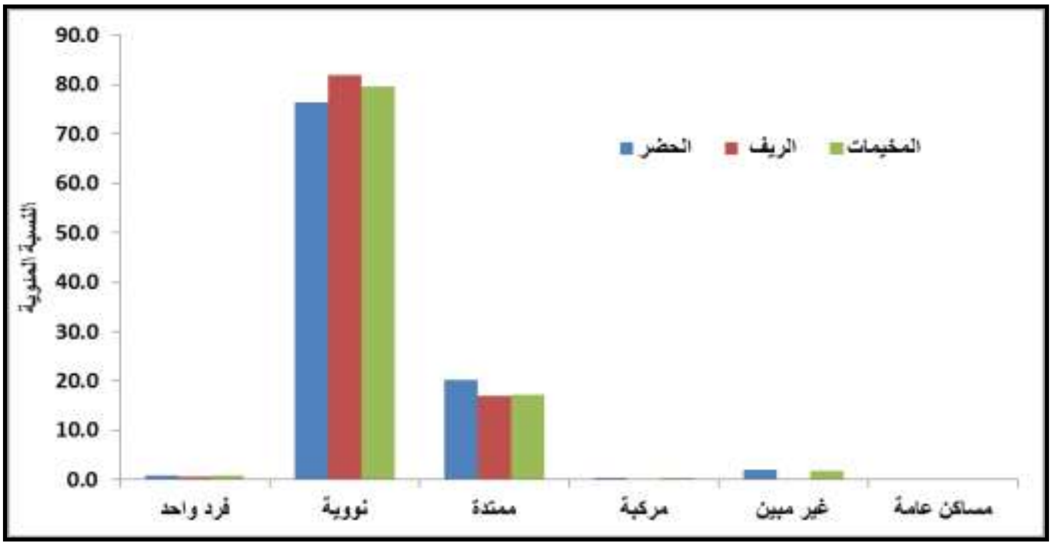
جدول (21) الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع الأسرة ونوع التجمع 2007م

نوع الأسرة	الحضر	النسبة	الريف	النسبة	المخيمات	النسبة	المجموع	النسبة
فرد واحد	187	0.87	54	0.59	95	0.96	336	0.83
نووية	16,317	76,37	7,442	81,99	7,859	79.65	31,618	78.46
ممتدة	4,308	20,16	1,536	16.92	1,695	17.18	7,539	18.70
مركبة	63	0.29	18	0.19	32	0.34	113	0.28
غير مبين	428	2,03	22	0,24	185	1.87	635	1.57
مساكن عامة	60	0.28	4	0.07	-	-	64	0.16
المجموع	21,363	100	9,076	100	9,866	100	40,305	100

(المصدر: ج،م،ح،ف 1521، 2007م:ص55-61).

عند مقارنة نسبة نوع الأسرة حسب نوع التجمع في المحافظة، نجد أن الفروقات ليست كبيرة بين التجمعات الحضرية والمخيمات فيما يتعلق بالأسر النووية وكذلك الأسر الممتدة، بينما كان الاختلاف وإن كان بسيطاً في التجمعات الريفية، شكل (24)، إذ نجد تفوقاً للأسرة النووية عن أنواع الأسر الأخرى، وانخفاض نسبة الأسر الممتدة، ويعزى ذلك إلى انتقال الأفراد والأزواج الشابة للعيش في الحضر بحثاً عن فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وكذلك سكان الريف الذين يعانون من تردي الأوضاع الاقتصادية فينتقلون من المناطق الريفية إلى الحضرية، وينطبق القول على المخيمات داخل المحافظة في انخفاض نسبة الأسر الممتدة نتيجة لضيق مساحة المسكن، أما الأسر المركبة والتي تشكل نسبة قليلة في المحافظة فكانت نسبتها متقاربة جداً في جميع التجمعات، وإن كانت أعدادها تزيد قليلاً في التجمعات الحضرية بسبب استئجار طلبة الجامعات والعمال للمساكن بالقرب من مكان الدراسة والعمل، وتنخفض بشكل عام نسبة المساكن العامة في المحافظة.

شكل (24) الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع الأسرة ونوع التجمع 2007م



(المصدر: ج،م،ح،ف1521، 2007م:ص55-61)

ملخص الفصل الثاني

- إن تغير الوضع السياسي والأحداث التاريخية التي مرت بها فلسطين، أحدثت تغيراً ديموغرافياً أثر على نمو السكان في محافظاتها بشكل عام ومحافظة أريحا بشكل خاص.
- تبين أن المجتمع السكاني في محافظة أريحا والأغوار من خلال دراسة النمو السكاني يعيش مرحلة التزايد السكاني المتأخر، رغم الانخفاض التدريجي في معدلات المواليد والوفيات، وقد تأثر سكان المحافظة بالانتقال الداخلي للسكان، وكانت المحافظة جاذبة للسكان في بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية .
- من الأهمية تقدير حجم السكان في المستقبل، والذي يرتبط بمعدلات النمو السكاني وضوابط النمو وخاصة المواليد، والوفيات، وحركة السكان وانتقالهم، وحجم الأسرة، وحسب الإسقاطات السكانية من المتوقع أن يزيد عدد سكان المحافظة عن 72163نسمة عام 2030م، وهذا ينعكس على الكثافة وتوزيع السكان. كما تبين الإسقاطات السكانية أن متوسط حجم الأسرة في المحافظة في انخفاض مستمر حتى عام 2030م، حيث سيبلغ 4فرداً/أسرة.
- عند دراسة التوزيع السكاني، نجد أن تركز سكان المحافظة ظهر بشكل عام في التجمعات السكانية الواقعة في جنوب شرق محافظة أريحا والأغوار، وخاصة شمال غرب و جنوب شرق مدينة أريحا، مع ازدياد في أعداد السكان في التجمعات السكانية داخل المحافظة، بينما يندر تواجد السكان في كل من (عين الديوك، النبي موسى، دير القلط، دير حجلة) لأنها ذات سيطرة "اسرائيلية" أمنية وادارية.
- يقدر التوزيع النسبي للمراكز الحضرية 53.1%، والمراكز الريفية بنسبة 22.5%، وأخيراً المخيمات 24.4%.
- سجل أعلى تركز للاجئ المسجل في المخيمات بنسبة42.6%، بينما اللاجئ غير المسجل في الحضر بنسبة 69.6%.
- أما الكثافة فهي مرتفعة نسبياً حيث بلغت عام 2012م (81) نسمة/كم2، وقد ازدادت بعد مصادرة مساحات من أراضي المحافظة لحساب المستعمرات الإسرائيلية .
- تشير البيانات إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام (6.5) فرداً/أسرة، وفي محافظة أريحا والأغوار(5.6) فرداً/أسرة سنة 2012م، ورغم هذا الانخفاض مازال متوسط حجم الأسرة مرتفعاً بالنسبة للدول المتقدمة.

- من خلال دراسة التركيب السكاني، نستنتج أن المجتمع في هذه المحافظة مازال فتياً، وهذا بدوره يؤثر على مستوى الدخل، وبالتالي يلقي عبئاً كبيراً على الفئات العمرية العاملة، كما وتفوق نسبة الذكور على نسبة الإناث في كافة فئات السن .
- ارتفعت نسبة البطالة في المحافظة بحيث بلغت 8.7% عام 2007م، وسجل نشاط الزراعة أعلى نسبة في النشاط الاقتصادي، يليه نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، ثم تجارة الجملة والتجزئة .
- الحالة الزواجية للسكان تقاربت بشكل كبير بنسبة السكان المتزوجين فيما بين الحضر والريف، وارتفعت بشكل طفيف في مخيمات المحافظة، وقد بلغ عدد عقود الزواج 259حالة زواج عام 2007م، وهذا يعني المزيد من الوحدات السكنية وفق تزايد عدد الأسر سنوياً.
- تشكل نسبة السكان الملتحقين بالتعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية أرقاماً منطقية جداً، بينما تقل النسبة في المرحلة الجامعية بشكل واضح بسبب التحاق طلاب الثانوية العامة فقط بالجامعات والمعاهد العليا داخل المحافظة وخارجها، مع ملاحظة انخفاض نسبة الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في المحافظة .
- من حيث التركيب الديني فإن معظم سكان المحافظة من المسلمين، بينما تقل وقلت أعداد السكان المسيحيين والديانات الأخرى في المحافظة .
- تفيد دراسة التركيب الأسري بتفوق الأسر النووية في أنواع التجمعات السكانية كافة، مع انخفاض نسبة الأسر الممتدة فيها، وقد بلغ متوسط حجم الأسرة 5.6 فرداً عام 2007م، لتتقارب بشكل كبير مع بقية محافظات الضفة الغربية .

الفصل الثالث
خصائص المسكن
(مورفولوجية السكن)

أولاً : تطور عدد المباني و الوحدات السكنية .

ثانياً : توزيع وكثافة المسكن.

ثالثاً :المسكن وصفاته.

رابعاً : مشكلة السكن في المحافظة.

مقدمة:

إن الإنسان في كافة مستوياته الحضارية لايستغني عن السكن، فالسكن يعتبر الصيغة الأولى التي يتمكن فيها الإنسان من أن يكيف نفسه مع البيئة، ويعتبر السكن من أهم المظاهر الحضرية التي تحدد مورفولوجية المحافظة، ومن خلال دراسة السكن يمكن التعرف إلى مظاهر عديدة لحالة السكان الاجتماعية، والاقتصادية والصحية. ولقد قطعت دراسة السكن مرحلة مهمة عندما بدأت الجغرافية تتناول السكن مكانياً في البحث والتحليل من حيث الأنماط والكثافة والتباين على المستويين الريفي والحضري، ويأتي كتاب جغرافية السكن والنقل لـ Richtoien عام 1908م لتلك المرحلة (المظفر، يوسف، 2010م :ص149) .

ويقصد بالمسكن هو المكان الذي يجد فيه الإنسان الراحة بعد يومه الحافل بالعناء والتعب، وعرفه فاروق حيدر أنه الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء منه مخصص لسكن عائلة واحدة سواء كان هذا المبنى من دور واحد أو عدة أدوار، بشرط أن يكون في مجموعه متمم لبعضه البعض ليكون سكناً واحداً مستقلاً (حيدر،1994م:ص68)، وتطورت فكرة السكن عند الإنسان عبر التاريخ مع تطور الإنسان ودخول عناصر كثيرة أثرت على الطراز المعماري والتعامل الإنساني مع هذا المسكن (صلاح،2006م:ص93)، فقد غدا في وقتنا الحاضر على أشكال متنوعة ومختلفة لا تقتصر في كونها ملاذاً ومأوى يلجأ إليه بعد ساعات العمل الطويلة، ومهرباً يحتمي به من أخطار الطبيعة، ولكن باتت هذه المساكن تحمل بين ثناياها وفي مضمونها أكثر من ذلك، فلقد غدت ذات مضمون يحمل على جدرانه وفي داخله شخصية وطبيعة وثقافة ساكنه.

إن الاستعمال السكني يمثل مركز الصدارة في نسبة ما يشغله من مساحة، ولا توجد مدينة بدون مسكن، وهكذا يمثل الاستعمال السكني أوسع مساحة في جميع مدن العالم بالمقارنة مع ما تشغله الاستعمالات الأخرى، وتختلف المساحة التي تشغلها الوظيفة السكنية من مدينة إلى أخرى، ومن وقت لآخر داخل المدينة الواحدة، إلا أن الدراسات التي أجريت أفادت بأن هذا الاستعمال يمثل في المعدل ما بين 30−40% من المساحة المعمورة للمدينة(الهيتي، 2002م :ص117).وقد تزيد النسبة لتتراوح ما بين 30−50% من مجموع المساحة الكلية للمدينة وقد تزيد أحياناً(العشاوي، 2008م:ص56) .وغالباً ما تحتل المساكن الجزء الأكبر من مساحة المنطقة الحضرية وتقوم في كل مكان تقريباً ولكن بأعداد متفاوتة، وعادة ما تكون متراصة في الضواحي السكنية، ونجدها قليلة في قلب المدن وخاصة التجارية منها، وإن كانت المراكز العمرانية في نشأتها الأولى تهتم بالوظيفة السكنية إلا أن متطلبات السكان تفرض وظائف أخرى تتعلق بالتجارة والصناعة ...الخ (عصفور والبدوي، 1983م:ص74).

أولاً :تطور عدد المباني و الوحدات السكنية

هناك أهمية لدراسة تطور أعداد المباني والوحدات السكانية بالقياس مع الزيادة السكانية، لأن مشكلة الإسكان هي حصيلة سنوات عديدة من الإهمال وعدم التخطيط السليم، وهي ليست مشكله حياتية فقط، ولكنها حضارية.(صبري، 1978م: ص53)، ويرى Jan Warnken أن المتغيرات التي تطرأ على التطورات السكنية سببه المستوى الاقتصادي للسكان، بجانب متغيرات أخرى.(Warnken,2003;p156) ، وإن كانت معظم المدن والمناطق الحضرية في العالم تعاني من نقص في عدد الوحدات السكانية المناسبة، إلا أن مشكلة الإسكان تأخذ صوراً عدة، منها ما بين المعروض من الوحدات السكنية وحجم الطلب عليها الذي يحدده سوق الإسكان،أو قد تكون المشكلة في توزيع الوحدات السكنية، أو تكون عدم توافر مساحات لإقامة مشاريع الإسكان عليها. (الفرحان وآخرون، 2007م:ص242)

وبناءً على ذلك فإن دراسة خصائص المسكن بحاجة إلى دراسة شاملة لكل جوانب الموضوع، وهذا يتم من خلال دراسة ملكية المسكن ونمط بنائه ومادة البناء ومساحة المسكن ودرجة التزاحم وكثافة المسكن ومساحة الأراضي التي بني عليها المسكن . ويعتبر توفر المسكن بدرجة مناسبة، وتوافر شروط المسكن الملائم للمعيشة، فإنه يحقق نوعاً من الاستقرار الأسري في الحياة.

1. تطور عدد المباني و الوحدات السكنية :

تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن سنة 2007م إلى أن عدد المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار قد بلغ 7262 مسكناً، وبالمقارنة مع تعداد عام 1997م، فقد بلغ عدد المساكن في محافظة أريحا والأغوار 5022 مسكناً، حيث كان الفرق في تعداد المساكن المأهولة في المحافظة خلال العشر سنوات (1997م، 2007م) بزيادة مقدارها 44%عن تعداد 1997م، وتشير النتائج أيضاً إلى أن عدد المباني التي تم حصرها عام 2007 في المحافظة 7359مبنى، مع العلم أن عدد المباني المكتملة التي تم حصرها وفق بيانات تعداد عام 1997م في المحافظة 5143مبنى(ج،م،ح،ف،1592،2007م:ص33-34). كما هو مبين في الجدول(22)

جدول (22) عدد المساكن المأهولة في المحافظة (1997م – 2007م)

السنوات	عدد الأفراد	عدد المساكن	عدد المباني
1997	31501	5022	5143
2007	40403	7262	7359

(المصدر: ج،م،ح،ف 1592، 2007م:ص33-34)

ومن ناحية أخرى بينت نتائج التعداد أن عدد الأفراد في مساكن محافظة أريحا والأغوار بلغ 40403 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 95.5% من مجموع السكان . وفقاً لنتائج تعداد 2007م، وبالمقارنة مع تعداد عام 1997م فإن عدد السكان الذين تم عدهم فعلاً في محافظة أريحا والأغوار بلغ 31501 فرداً. ومن هنا فإن نسبة التغير في عدد السكان بين التعدادين في محافظة أريحا والأغوار بزيادة مقدارها 28.3% عن تعداد عام 1997م .(ج، م، ح، ف،1521، 2007م :ص33)، ونستنتج من الجدول أيضاً أن الفرق في عدد سكان المحافظة خلال العشر سنوات (1997م – 2007م) كانت 8902 نسمة بمتوسط نحو 809 نسمة سنوياً، في حين كان الفرق في عدد المساكن المأهولة في المحافظة خلال العشر سنوات (1997م – 2007م)كانت 2240 مسكناً، كما هو مبين في معطيات الجدول (22)، بمتوسط 204 مسكن خلال العام .وهو ما يشير إلى أن الزيادة السنوية في عدد المساكن مناسباً للزيادة السنوية في عدد سكان المحافظة، وبمتوسط عام 3.96 فرداً/مسكن. مع الأخذ بعين الاعتبار أن أحد الجوانب التي تهم المخططين أيضاً فيما يتعلق بنمو السكان معرفة زيادة عدد الأسر لارتباط ذلك بمشروعات الإسكان، حيث إن كل أسرة جديدة تتطلب مسكناً خاصاً ويختلف عدد المساكن باختلاف حجم الأسرة.(بحيرى، 1998م :ص92)

2. الاستخدام الحالي للمبنى :

يتعدد استخدام المبنى وفق احتياجات السكان، فقد يخصص للسكن أو العمل أو للسكن والعمل معاً أو غير ذلك من الاستخدامات المختلفة،ويوضح الجدول(23) الاستخدام الحالي للمباني المكتملة في المحافظة.

جدول رقم (23) المباني المكتملة في محافظة أريحا والأغوار حسب الاستخدام الحالي للمبنى (2007م)

المؤشر	للسكن	للسكن والعمل	للعمل	مغلق	خالي	مهجور	غير مبين
العدد	5442	206	725	679	202	96	9
النسبة %	%73.9	%2.8	%9.8	%9.2	%2.8	%1.4	%0.1

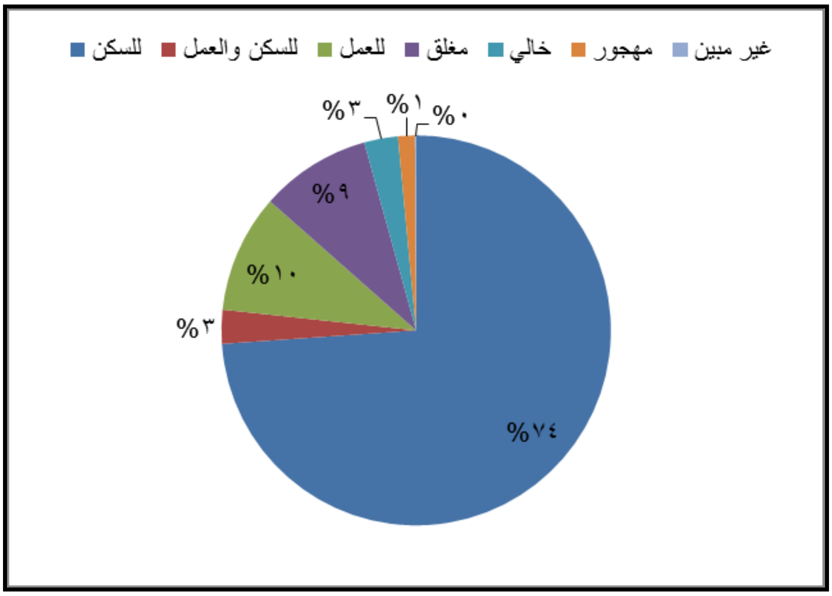
(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م :ص 60).

ويظهر من الجدول السابق ما يأتي :

- إجمالي عدد المباني المكتملة في محافظة أريحا والأغوار وصل عددها 7359مبنى حسب إحصائية عام 2007م، ومنها ما يستخدم لأغراض السكن حيث بلغ عددها 5442مبنى، أي ما نسبته 73.9% من المباني المكتملة في المحافظة، وهذا ما يدلل على أن أعلى نسبة من المباني المكتملة في المحافظة كانت لأغراض السكن .

- تأتي في المرتبة الثانية المباني المخصصة للعمل، وهذا يرتبط بالنشاط الاقتصادي داخل المحافظة، حيث بلغ عددها 725مبنى وما نسبته 9.5% من المباني المكتملة في المحافظة، وهي مرتفعة نسبياً عن نظيرتها من المباني المخصصة للسكن والعمل معاً.
- وأما المباني المغلقة فشكلت 9.2%، والمباني المخصصة للسكن والعمل 2.8%، والخالية 2.8%، والمهجورة 1.4% من مجموع المباني المكتملة في محافظة أريحا والأغوار.

شكل (25)المباني المكتملة في محافظة أريحا والأغوار حسب الاستخدام الحالي للمبنى (2007م)



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592،2007م :ص 60).

ثانياً: توزيع وكثافة المسكن :

تساعد دراسة توزيع المسكن وكثافته في إعطاء صورة عن نسبة تزاحم المساكن داخل المدينة، والتي تتأثر باختلاف الأبنية من حيث تصميمها وارتفاعها ومدى التصاقها ببعضها البعض، كما يستفاد منها في الدراسات الصحية والبيئية والسكنية، وبالتالي رسم سياسات الإسكان الحديثة، من خلال التخفيف من تكدس المباني، ومن ثم العمل على توفير الضوء والتهوية بشكل مناسب،وتعد هذه الدراسة إحدى أسس التخطيط التي تبحث في العلاقة الوظيفية بين الأرض والاستخدامات المختلفة،وبالتالي تعد مؤشراً للتحكم في الكثافة وإعادة التوزيع بما يتناسب مع النشاطات الأخرى(صالحة، 2003م، ص:179) .

1. توزيع المساكن :

أ- توزيع المساكن حسب نوع التجمع:

عند دراسة توزيع المساكن في المحافظة حسب نوع التجمع كما يوضحه الجدول (24)

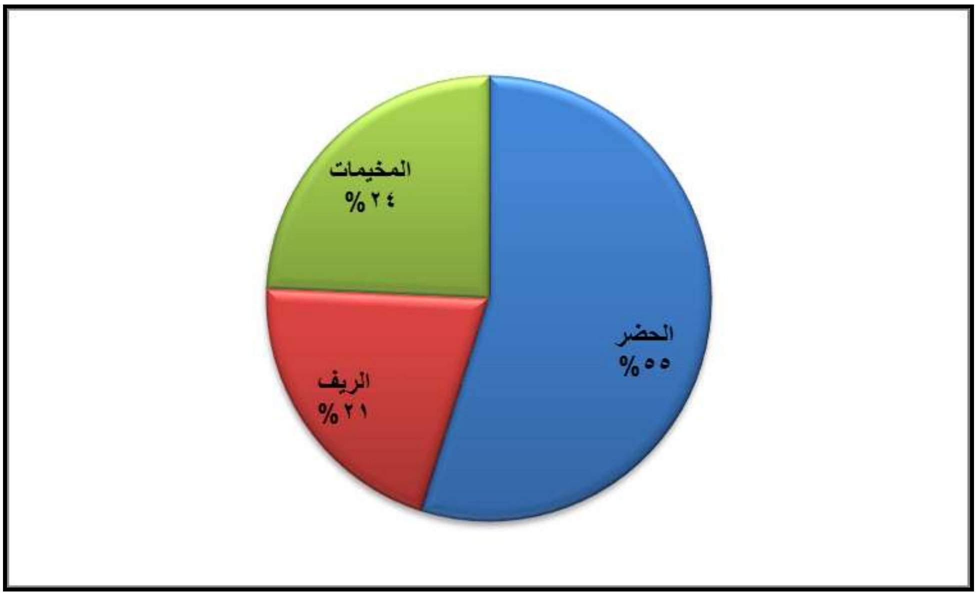
جدول(24)المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع (2007م)

مسلسل	نوع التجمع	عدد المساكن	النسبة المئوية
1	الحضر	3988	54.9
2	الريف	1473	20.8
3	المخيمات	1801	24.3
4	المحافظة	7262	%100

(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف، 1592 :2007م:ص56).

يتضح من الجدول أن غالبية المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار، تتركز في الحضر، حيث بلغت نسبتها 55% من المساكن المأهولة في المحافظة، ويأتي في المرتبة الثانية المساكن المأهولة في مخيمات المحافظة، حيث بلغت نسبة المساكن المأهولة فيه 24.3% من مساكن المحافظة، ويعتبر هذا المؤشر طبيعياً عن تركز المساكن المأهولة في الحضر، بينما بلغت نسبة المساكن المأهولة في ريف المحافظة 20.8% من المساكن في المحافظة .

شكل (26)المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع (2007م)



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف، 1592 :2007م:ص56).

ب-توزيع المساكن حسب نسبة التركز:

يقصد بتوزيع المساكن حسب نسبة التركز هو شكل توزيع المباني على مساحة الاستخدام السكني، فهل هو مركز، أم مشتت، أم منتظم .(جاسر، 2011م، ص:67) وعند تطبيق مقياس نسبة التركز للمساكن في محافظة أريحا والأغوار تبين أن نسبة التركز بلغت 65%*، وهذا يعني

أن التوزيع غير متساوٍ، كما أن التوزيع يدل على شدة التركز، وقد اختلفت درجة تركز المساكن من مركز إلى آخر، وعلى ذلك يمكن تقسيمها إلى فئات عدة:

الفئة الأولى :(أقل من 3%)

سجلت هذه الفئة سبعة مراكز عمرانية، وهي مراكز ريفية التجمع، وشملت كلاً من مرج نعجة، والزبيدات، ومرج الغزال ودير القلط، ودير حجلة والنبي موسى وعين الديوك الفوقا .

الفئة الثانية :(3-9 %)

وتحظى هذه الفئة بثلاثة مراكز عمرانية مختلفة، مخيم عين السلطان و مركزان ريفيان هما فصايل و النويعمة.

الفئة الثالثة :(أكثر من9%)

تضم هذه الفئة أربعة مراكز عمرانية مختلفة، منها المركز الحضاري الرئيس أريحا والعوجا، ومخيم عقبة جبر، ومراكز ريفية أخرى مثل الجفتلك .

ج- توزيع المساكن باستخدام منحنى لورنس :

عند تطبيق منحنى لورنس كإحدى الطرق الإحصائية المهمة في توزيع المساكن، يتبين أن التوزيع السكاني على المساحة غير متساو، وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل كما في الشكل (27).

---

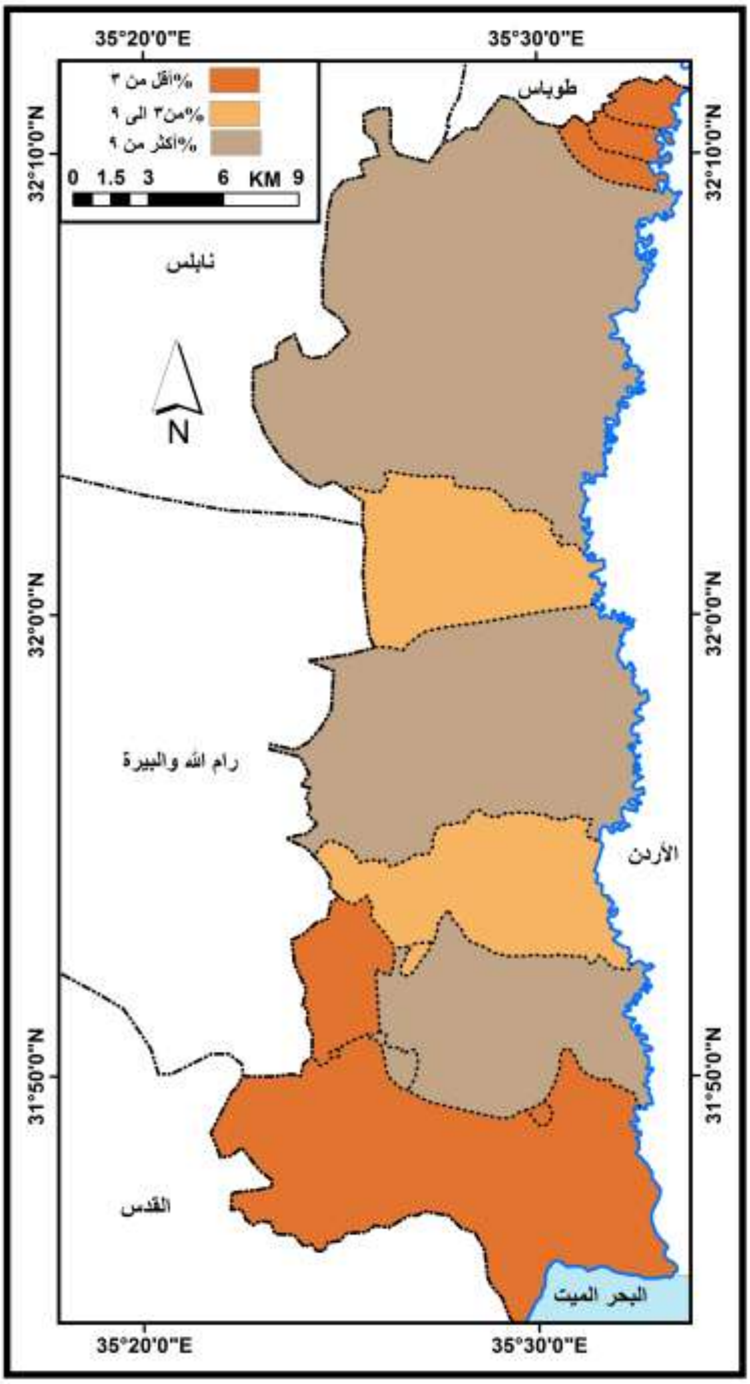
* تم حساب نسبة التركز بالمعادلة التالية :

نسبة التركز= 2/1 مج(س_ص) وتساوي 2/1 ×130.32=65%

* يكون التوزيع مثالياً إذا كانت نسبة التركز تساوي صفراً، وكلما كبرت النسبة كلما دل ذلك على شدة التركز والعكس كلما قلت النسبة.

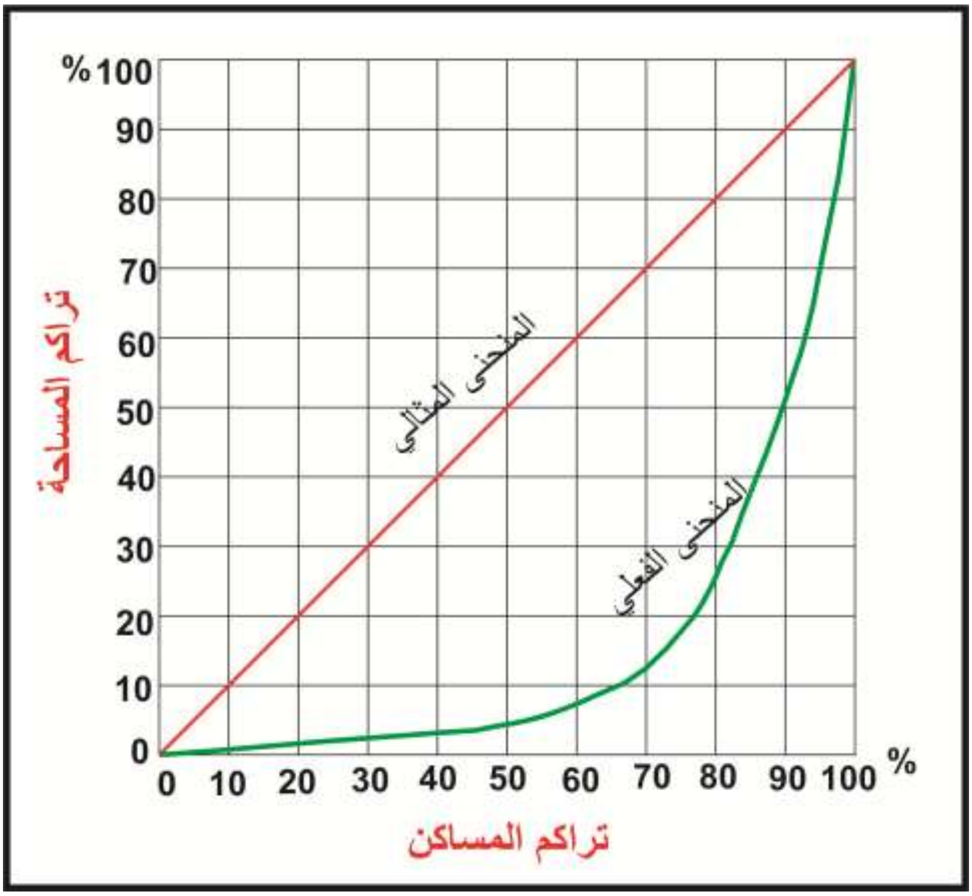
المصدر :أبوعيانه، 1987م:ص206.

خريطة (16) درجة تركز الوحدات السكنية على الكتلة السكنية 2007م



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1521، 2007م:ص72)

شكل(27) العلاقة بين عدد المساكن والمساحة باستخدام منحنى لورنس



(مصدر البيانات: ج،ح،م،ف، 1521، 2007م)

ونجد أن بالمحافظات تركزاً سكانياً بلغت نسبته 0.68 ، بينما درجة الانتظام بلغت 0.32 حيث إن :

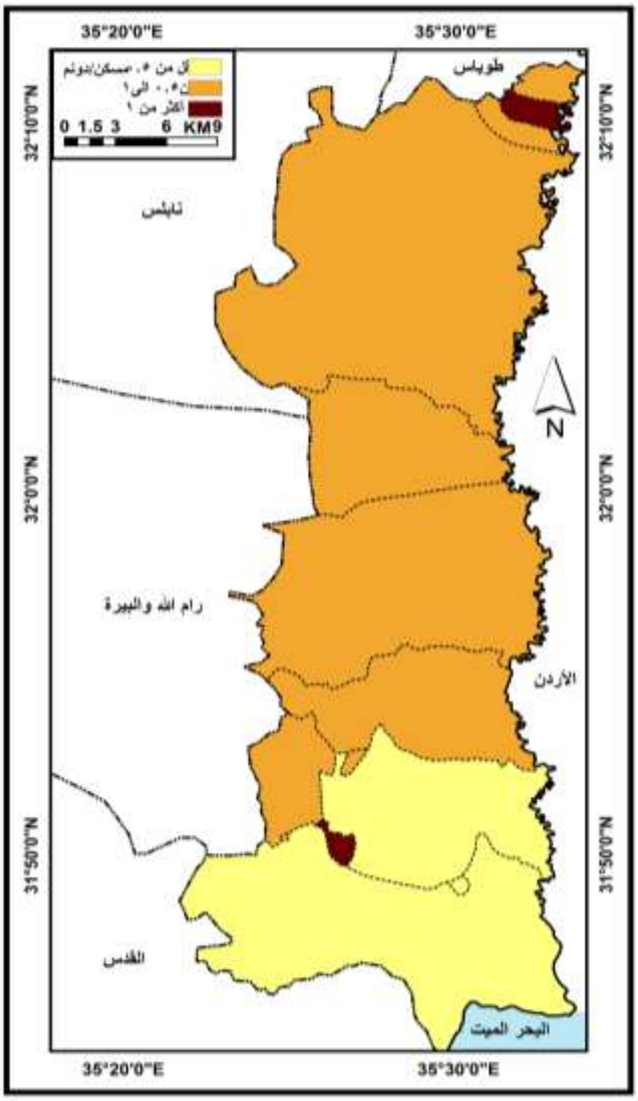
- درجة التركز = B مقسوماً على مجموع نصف أعداد المربعات، وB عدد المربعات داخل منطقة عدم التوازن 34/50= 0.68.
- درجة الانتظام= A مقسوماً على مجموع نصف أعداد المربعات، وA عدد المربعات خارج منطقة عدم التوازن 16/50=0.32. [1]

(1) أخذت فلسفة هذا القانون على أساس النسب المئوية الجزئية التي تتراوح من (1–0) ، فتزداد درجة التركز كلما اقتربنا من الصفر والعكس بدرجة الانتظام، أما إذا كانت النتيجة (0.5) فيكون التوزيع متوسط بين التركز والانتظام.

2. كثافة المسكن :

يعبر عن كثافة المسكن بالعلاقة بين عدد المباني السكنية ومساحة الاستخدام السكني، أي نصيب دونم الاستخدام السكني من عدد المباني.(الهيتي، 2002م، ص:118) وتعد دراسة كثافة المسكن أحد أسس التخطيط التي تبحث في العلاقة الوظيفية بين الأرض والاستخدامات المختلفة، وتصنف كثافة المسكن في محافظة أريحا بالكثافة المنخفضة، إذ لا يتجاوز أكثر من 1.5مسكن /دونم ويرجع ذلك لأسباب عدة منها حدودية المنطقة، وبالتالي معظم محافظة أريحا والأغوار تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى تباعد المساكن، بالإضافة إلى أن غالبية المراكز العمرانية في المحافظة ريفية وبالتالي بعيدة عن مقصد وطموح الشباب في المحافظة.

خريطة (17)كثافة المسكن في المراكز العمرانية.



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف، 1521، 2007م:ص72).

ثالثاً : المسكن وصفاته :

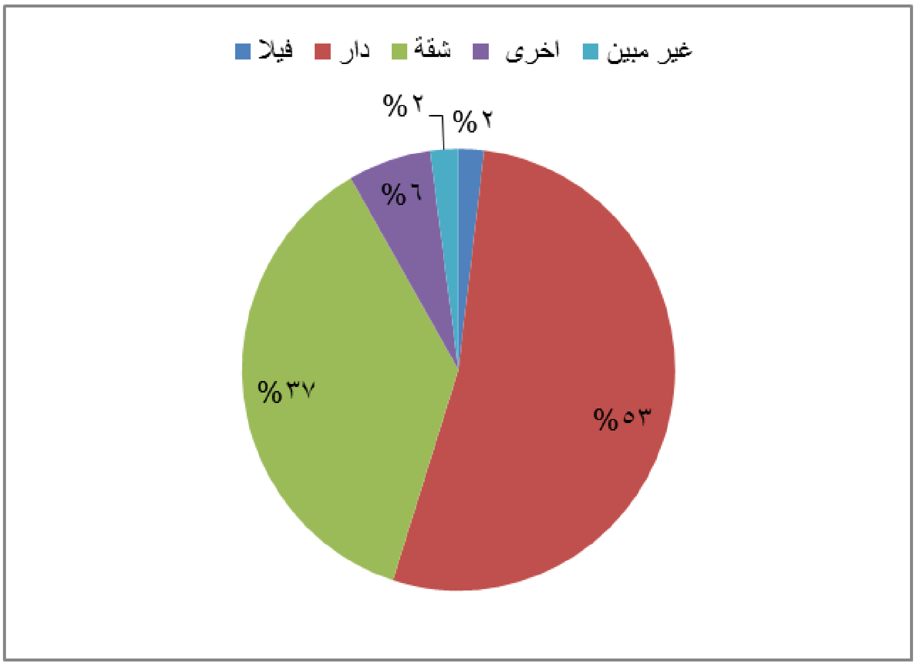
1. نوع المسكن :

تتعدد أشكال المساكن وتتنوع أنماطها، فإما أن تكون على شكل عمارة سكنية تحتوي على عدد من الشقق السكنية أو على نمط فيلا، أو دار أو أي نوع آخر من أنماط البناء المتعددة، وتختلف مساكن القرية عن مساكن المدينة، فالوحدات السكنية في المدينة أكبر ضخامة وارتفاعاً وتعدداً وتبايناً في خصائصها عن مثيلاتها في القرية التي تبدو في الغالب على شكل وحدات سكنية منفردة ذات أنماط غير متميزة، قلما يزيد ارتفاعها عن طابق واحد أو طابقين على الأكثر . (الزوكة، 1980م، ص140)

وتتنوع الأنماط السكنية في محافظة أريحا والأغوار، كما هو الحال في بقية مدن العالم، كما أنها تعكس أثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وقد تختلف أنماط المساكن تبعاً لعوامل عدة منها العامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتطور مواد البناء وأسعار الأراضي، ويعتبر الدخل من العوامل الأساسية التي تؤثر في القسيمة السكنية من حيث الأبعاد، فالعلاقة طردية بينهما، بمعنى كلما زاد الدخل زادت مساحة القطعة المخصصة لإقامة مسكن عليها. (جاسر،2011م،ص80).

وقد أظهرت النتائج أن معظم المساكن المأهولة في منطقة الدراسة جاءت على نمط (دار) وبلغت 53% من إجمالي المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار؛ ويرجع سبب الارتفاع إلى أن السكان يفضلون نمط الدار للانفراد بالخصوصية، وأن 36.8% من إجمالي المساكن المأهولة من نوع (شقة)، و1.9% من مساكن المحافظة على نمط(فيلا)، في حين بلغت النسبة 6.2% لـ (أخرى)، وكانت نسبة 2.1% لنوع (غير مبين). وأما على مستوى نوع التجمع أشارت بيانات التعداد إلى أن نسبة السكان المأهولة على نمط(دار) في حضر المحافظة 42.7% مقابل 60.4% في الريف و 69.6% في المخيمات، بينما نسبة المساكن على شكل(شقة) بلغت أعلى نسبة في حضر المحافظة حيث بلغت 48.9%، ويرجع هذا الارتفاع إلى عوامل الجذب في المناطق الحضرية، بينما بلغت 25.4% في المخيمات مقابل 18.1% في الريف. (ج،م،ح،ف،1592، 2007م، ص:55)

شكل (28) نوع المسكن في محافظة أريحا والأغوار 2007م



(المصدر :ج،م،ح،ف،1592، 2007م، ص:55).

2. مساحة المسكن :

لمساحة المسكن دور كبير في بيان عدد الغرف ومساحتها التي تتكون منها الشقة، ولها أثر كبير على المرافق المتوفرة فيه، ويظهر مدلول مساحة المسكن في مدى توفر الحيز المكاني المناسب للتجهيزات الداخلية للمسكن كالأثاث وغيره، مما ينعكس بدوره على السكان المقيمين بداخله ودرجة الراحة التي يتمتعون بها من خلال تلك المساحة، وتعتبر مساحة المسكن من المؤشرات الرئيسة في توضيح الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمالك المسكن أو المستأجر على حدٍ سواء (داود، 2003م، ص:192)، ولذلك هناك العديد من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند وضع السياسات الإسكانية، بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والديمغرافية، والتكنولوجية، والإمكانيات المتوفرة، ومساحة الأرض، وغيرها من الاعتبارات .

ولقد حددت منظمة الصحة العالمية المساحة الإجمالية المناسبة لسكن أسرة تتألف من3-5 أفراد بنحو 260.3 متراً مربعاً يشكل البناء منها مساحة قدرها 123.3متراً مربعاً .أما البقية الباقية من الأرض التي تبلغ مساحتها 137متراً مربعاً، فيجب أن تترك خالية لأغراض الزراعة ولهو الأطفال، وهذه تشكل في المتوسط نسبة تبلغ 53% من جملة المساحة.(الجرداوي،1977م، ص:32) وتعتبر بيانات عدد رخص الأبنية من المؤشرات المهمة على نشاط قطاع الإنشاءات، والذي يؤثر بدوره على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن خلال تحليل نتائج الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني حول عدد الرخص الممنوحة وتصنيف المباني السكنية حسب فئة المساحة المرخصة كما في الجدول الأتي :

جدول (25) عدد الرخص والوحدات السكنية الجديدة حسب فئة المساحة المرخصة في محافظة أريحا الربع الرابع عام 2012م

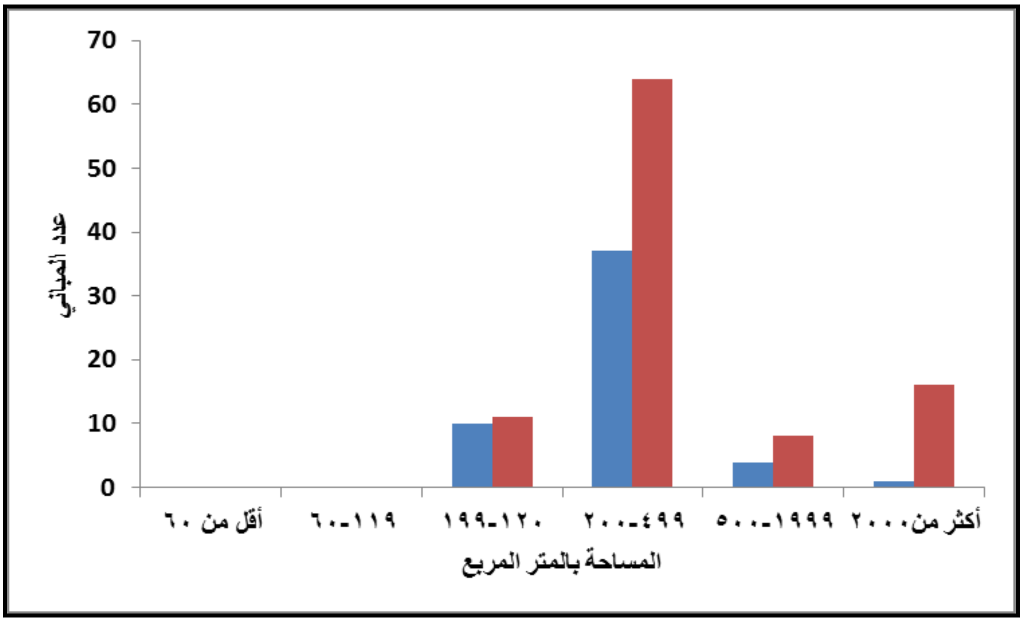
المساحة بالمتر المربع	الأبنية السكنية				الأبنية غير السكنية	
	عدد الرخص	مجموع عدد المباني السكنية	متوسط عدد المباني السكنية	متوسط عدد الطوابق	عدد الرخص	متوسط عدد الطوابق
أقل من 60	0	0	0.0	0.0	1	0.0
119-60	0	0	0.0	0.0	0	0.0
120-199	10	11	1.1	1.7	0	0.0
499-200	37	64	1.7	1.9	1	1.0
1999-500	4	8	2.0	2.0	1	3.0
أكثر من2000	1	16	16.0	4.0	0	0.0

(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1959،2013م:ص37)

من الجدول السابق رقم (25) يتضح أن :

- فئة المساحة (200-499م2) قد استحوذت على النصيب الأكبر من عدد الرخص الصادرة في عام 2012م، كما أن هذه الفئة من المساحة أيضاً استحوذت على العدد الأكبر من مجموع عدد الوحدات السكنية، ويفسر ذلك توجه السكان نحو الوحدات السكنية صغيرة المساحة نسبياً، وربما يناسب ذلك مستوى دخل الأسرة وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- كما يلاحظ من الجدول انعدام عدد الرخص للأبنية السكنية ذات المساحة الأقل من 119م2، ويرجع ذلك إلى طبيعة متوسط حجم الأسرة وعدد أفرادها في محافظة أريحا والأغوار.
- ارتفاع متوسط عدد الطوابق وخاصة لفئة المساحة (أكثر من 2000م2) حيث وصل إلى 4 طوابق، في حين بلغ متوسط عدد المباني السكنية (16) وحده لنفس فئة المساحة، مما يوحي بأن التوجه العام لدى السكان نحو امتلاك وحدة سكنية في مبنى سكنى.

شكل (28)عدد الرخص وعدد المباني السكنية حسب فئة المساحة المرخصة في محافظة أريحا والأغوار الربع الرابع 2012م



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1959، 2013م:ص37).

جدول (26) تطور مساحة الأبنية المرخصة لوحدات سكنية كاملة للفترة (2007–2012م)

السنة	عدد الرخص الصادرة					المساحات المرخصة (ألف م^2)	
	أبنية جديدة	إضافات جديدة لمباني مرخصة	إضافات جديدة +أجزاء قائمة	أبنية قائمة	إضافات قائمة	مساحات جديدة	مساحات قائمة
2007	53	0	2	19	0	10.8	3.4
2008	65	6	0	30	0	41.3	3.3
2009	66	24	0	0	0	24.6	0.0
2010	183	18	0	0	1	0.3	41.8
2011	149	0	0	3	0	21.2	28.8
2012	117	10	0	9	0	42.7	2.1

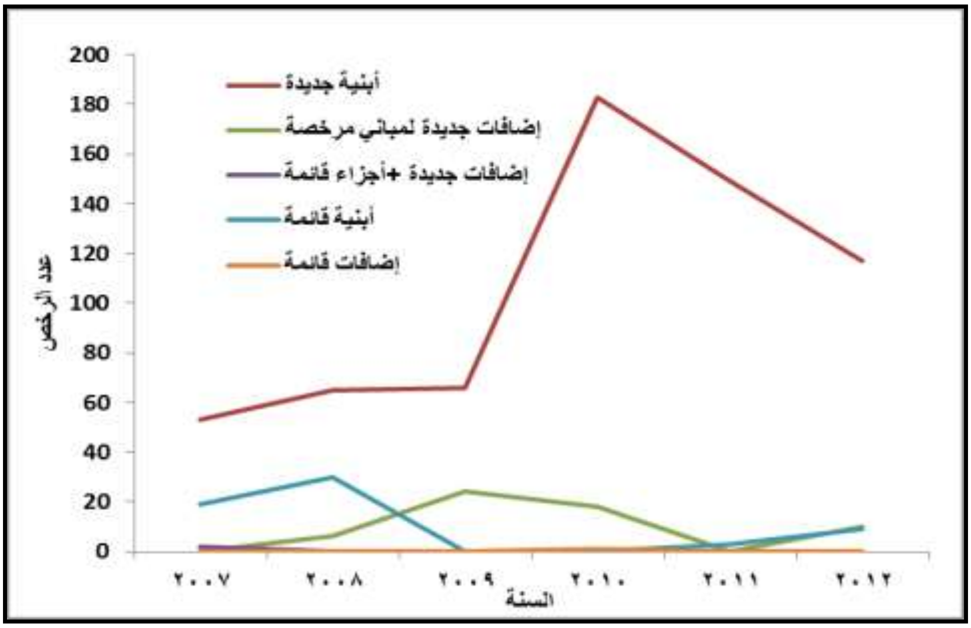
(المصدر : ج،م،ح،ف، 2007–2012م:ص77).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

– يوجد توافق مابين عدد الوحدات وعدد الرخص الصادرة لها بشكل منتظم خلال الفترة (2007م–2012م)، وذلك يعود لعامل القانون وتنظيم البناء .

- ارتفاع عدد الرخص الصادرة عن السلطات المحلية والتنظيم المحلي في محافظة أريحا والأغوار لأبنية جديدة بشكل تدريجي وملحوظ من عام 2007م حتى عام 2012م، حيث بلغت عدد الرخص 74 رخصة للأبنية الجديدة عام 2007م،ثم ارتفعت عدد الرخص الصادرة عام 2009م في المحافظة إلى 90 رخصة بناء، واستمرت عدد الرخص بالارتفاع حتى عام 2010م حيث بلغت عددها 202 رخصة بناء، بينما بدأت عدد الرخص بالانخفاض في عامي (2011م-2012م) ويلاحظ أن عدد الرخص عام 2010م ارتفع بنسبة 124.4% مقارنة مع العام 2009م.
- يتضح أن عدد الرخص الصادرة خلال هذه الفترة (2007-2010م) أكثر ما يكون للأبنية الجديدة، يليها إضافات جديدة لمبانٍ مرخصة، ومن ثم إضافات قائمة وهو ما يشير إلى التطور العمراني الذي شهدته المحافظة خلال هذه الفترة .

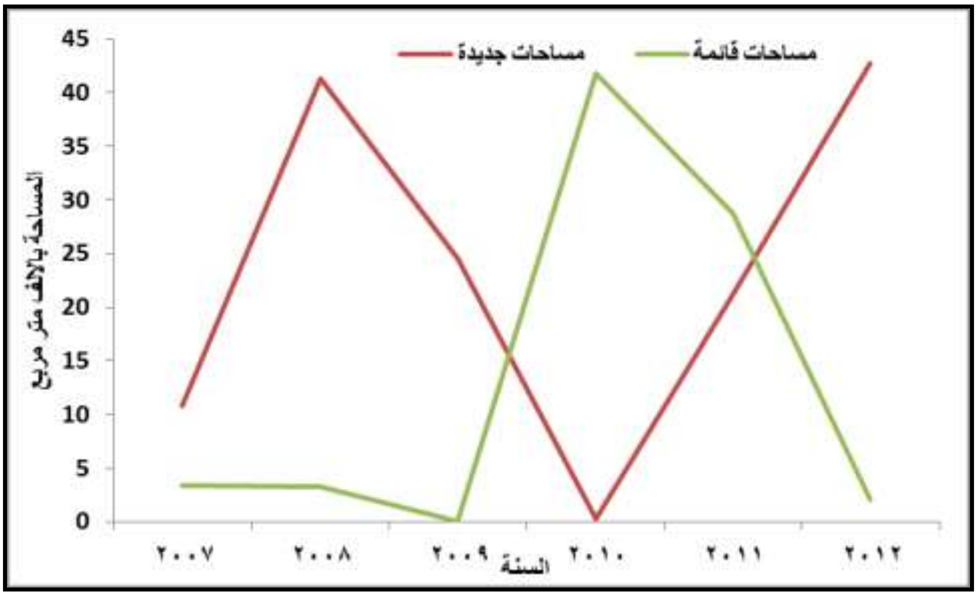
شكل (29) تطور عدد الأبنية المرخصة لوحدات سكنية كاملة للفترة (2007-2012م)



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف، 2007-2012م:ص77).

- ومن حيث تطور المساحة فقد بلغ إجمالي المساحة المرخصة (المساحات الجديدة) خلال هذه الفترة بنحو 140.9ألف م2، بمتوسط حوالي 23.5 ألف م2 سنوياً، في حين بلغ إجمالي المساحات المرخصة (المساحة القائمة) خلال هذه الفترة بنحو 79.4ألف م2، بمتوسط حوالي 13.2ألف م2 سنوياً، شكل رقم (30)،وهذه دلالة على زيادة المساحة المرخصة، وإضافة مساحات جديدة لمساحات الأراضي السكنية في المحافظة، ويعود ذلك للطلب المستمر على الوحدات السكنية.

شكل (30) تطور مساحات الابنية المرخصة لوحدات سكنية للفترة (2007-2012م)



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف، 2007-2012م:ص77).

3. مادة بناء المسكن :

تعد مواد البناء من الأمور المهمة التي أثرت في تركيب المسكن وصفاته، ولاشك أن مواد البناء مرت بمراحل تطويريه، فالمنزل القديم تعددت مواد بنائه، فكان يستخدم الحجر الرملي المنحوت والطوب اللبن، إلا أن المنزل الحديث سواء كان العربي أو الفيلا أو العمارة السكنية فإن الطوب الأسمنتي هي مادة البناء الرئيسة بالإضافة إلى بعض المواد الثانوية كالحجر الصخري وحجر الخفاف (صالحة، 1994م:ص172). كما أن تنوع مواد البناء الداخلة في بناء الوحدات السكنية مرتبط بمجموعة من العوامل منها توفر مادة البناء نفسها، فحيث يكثر البناء بالحجر، فإن ذلك يعني وجود الحجر في المنطقة، ولا يتوقف بناء المسكن على توفر مادة البناء نفسها، وإنما يؤثر في ذلك أيضاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك طبيعة المناخ والتضاريس في المنطقة.(جودة،2001م:ص102) وتتوفر في الضفة الغربية مناطق متعددة يتم فيها استخراج الحجارة التي تستخدم في بناء المساكن، حيث تشتهر بهذه المحاجر منطقة الخليل ومنطقة جماعين وعجبة و قباطية وغيرها، مما دفع بالكثير من السكان لاستخدام الحجر في بناء مساكنهم بنسبة عالية،بحيث شملت 40% من مساكن مدن الضفة الغربية.(أبو صالح، 1998م:ص105)، وتعتبر محافظة أريحا كبقية المدن الفلسطينية، حيث يمثل(الحجر) مادة البناء الأعلى استخداماً من بين مواد البناء المستخدمة في محافظة أريحا والأغوار، ولايمكن تجاهل الأنواع الأخرى المستخدمة في مادة بناء المسكن في المحافظة، فقد استخدمت مواد بناء متعددة مثل (حجر نظيف – حجر

اسمنت – اسمنت مسلح – اسمنت – لبن طيني – حجر قديم) ولكن تفاوتت في نسب الاستخدام حسب نوع التجمع، كما يوضحها الجدول (27) لعام 1997م.

جدول(27) النسبة المئوية للمساكن حسب مادة البناء ونوع التجمع لعام1997م.

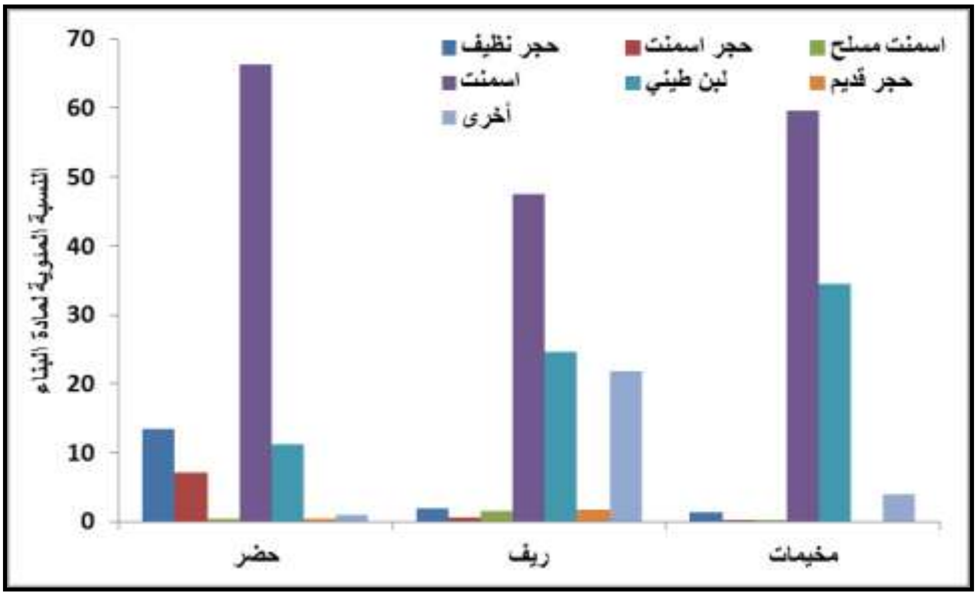
المحافظة	حجر نظيف	حجر اسمنت	اسمنت مسلح	اسمنت	لبن طيني	حجر قديم	أخرى
حضر	13.5	7.1	0.5	66.3	11.3	0.4	0.9
ريف	2.0	0.7	1.5	47.5	24.7	1.7	21.9
مخيمات	1.3	0.3	0.3	59.6	34.5	–	4.0

(مصدر البيانات :دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997م:ص14).

يلاحظ من الجدول السابق :

- النسبة الأكبر لمادة البناء المستخدمة بمختلف أنواعها، تمثلت في التجمع الحضري، ويعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية والحضرية التي يعيشها السكان.
- أعلى نسبة استخدام لمادة بناء حجر نظيف كانت في التجمع الحضري وبلغت 13.5%، بينما كانت متدنية في المخيمات ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية التي يعيشها سكان المخيمات.
- شكلت نسبة استخدام الأسمنت في المناطق الحضرية 66.3% ويعود السبب للطراز المعماري الحديث، بينما شكل 47.5% في الريف، وارتفعت النسبة في مخيمات المحافظة حيث بلغت 59.6%.
- بينما استحوذت مخيمات المحافظة على النصيب الأكبر من نسبة مادة بناء (لبن طيني)، فبلغت نسبة المادة 34.5%، وعلى النقيض كانت النسبة منخفضة في المناطق الحضرية فشكلت ما نسبته 11.3%، ووقع التجمع الريفي مابين التجمعين السابقين من مادة البناء بنسبة 24.7%. ويعتبر هذا النوع من مادة البناء رخيص التكاليف، ولا يحتمل بناء أكثر من طابق بالإضافة الى تأثره بالأمطار، فلابد لصاحب المسكن أن يرمم منزله قبل قدوم فصل الشتاء، ويستخدم هذا النوع من مادة البناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة .وجدير بالذكر أن معظم المساكن المبنية بالطوب اللبن قد هدمت واستبدلت بعد أن توفر الطوب الأسمنتي وتحسنت الظروف الاقتصادية، ولم يبق منها إلا القليل جداً .

شكل (31) النسبة المئوية للمساكن حسب مادة البناء ونوع التجمع لعام1997م.



(مصدر البيانات :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997م:ص14)

جدول(28) رخص الأبنية السكنية الجديدة حسب مادة البناء لعام 2012م

النوع	عدد الرخص	المساحة المرخصة (ألف م2)	مجموع عدد الوحدات السكنية	متوسط عدد الوحدات السكنية	متوسط عدد الطوابق
حجر	78	29.4	159	6.3	5.6
طوب إسمنتي	39	10.2	58	4.2	4.9

(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1959، 2013م:ص41)

نستنتج من الجدول ما يأتي :

- شكلت عدد الرخص للأبنية السكنية الجديدة من نوع (حجر)لمادة البناء المستخدم أعلى من نسبة الطوب الأسمنتي، فبلغ عددها (78) رخصة بناء.
- ارتفاع المساحة المرخصة لمادة بناء الحجر فقدرت بـ 29.4 ألف م2، بينما كانت المساحة المرخصة لمادة بناء طوب أسمنتي أقل من مادة الحجر فبلغت 10.2ألف م2.
- يعد متوسط عدد الطوابق لمادة البناء من نوع حجر مرتفع عن مادة البناء من نوع طوب إسمنتي وكان الفرق واضح مابين متوسط عدد الوحدات السكنية من نوع (حجر) و(طوب إسمنتي) بفارق 2 وحدة سكنية .

- استحوذ مجموع عدد الوحدات السكنية من نوع مادة البناء(حجر)على مقدار بلغ 159وحدة سكنية وهو يمثل نسبة عالية بالمقارنة مع البناء من نوع طوب أسمنتي .

4. ملكية المسكن :

يقصد بملكية المسكن أن يكون المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها، ويكون للأسرة أو الشخص حق التصرف في المسكن كالبيع والتأجير، ولا شك في أن امتلاك الشخص للمسكن انعكاسٌ للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمالك، ويحاول رب الأسرة العيش في مسكن يملكه، وذلك للتخلص من أعباء الأجرة ،ولما له من أثر على نفسه .(جودة، 2001م:ص100)

والأحوال السكنية السائدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تبعث على القلق لدى الكثير من أبناء هذا المجتمع، لأنها تخلق مشكلة تمس حياة الأغلبية الساحقة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بدخل العائلة ودرجة الازدحام في البيت، وكذلك بمستوى الخدمات وجودة البيئة، ومشكلة الإسكان هي حصيلة سنوات عديدة من الإهمال وعدم التخطيط السليم. وبلغت نسبة المساكن التي يمتلكها سكانها في الضفة الغربية 83.3%، والمساكن المؤجرة 12.9%، والمساكن التابعة لوكالة الغوث 3.8% من مجموع المساكن في الضفة الغربية .(ج، م، ح، ف،2007،1487م:ص22)، ويعود ارتفاع نسبة المساكن المملوكة إلى أن معظم السكان يفضلون بناء بيت خاص بهم على استئجار المساكن، أما البيوت المؤجرة فتنحصر غالبيتها في المدن حيث يستأجرها المهاجرون من الريف ومن مناطق أخرى، كما أن نسبة لا بأس بها من لاجئي 1948م قد تركت المخيمات وقامت باستئجار بيوت في المدن، حيث تتوافر فرص العمل فيها، أما المساكن التابعة لوكالة الغوث الدولية فهي قليلة جداً، ولا تتواجد إلا في المخيمات وأكبر نسبة لتواجدها في محافظة نابلس، حيث تتركز فيها العديد من مخيمات اللاجئين.(سمحة وآخرون، 1999م:ص68-69) ومن الجدير بالذكر وجود اختلاف في أنواع حيازة المسكن ناجم عن الزيادة في أعداد المساكن المأهولة مابين التعدادين عام 1997-2007م كما في الجدول (29).

جدول (29) نسبة المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب حيازة المسكن في العامين 1997م-2007م

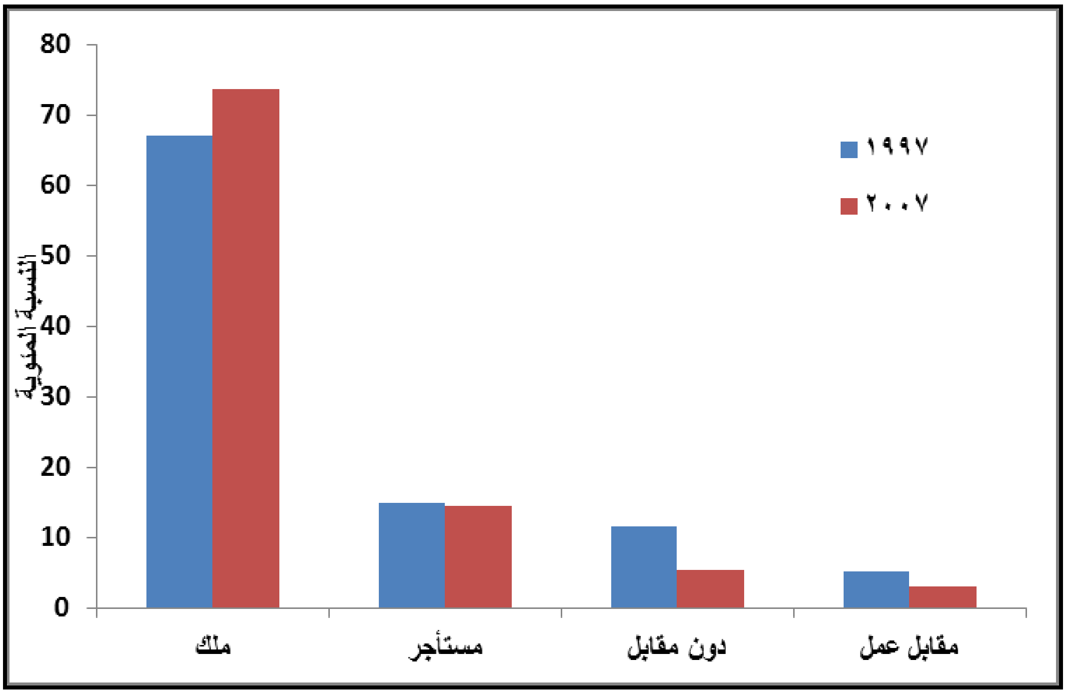
السنة	ملك	مستأجر	دون مقابل	مقابل عمل
1997	67.1	15.0	11.6	5.2
2007	73.6	14.6	5.4	3.1

(مصدر البيانات:ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص36)

من خلال الجدول السابق يتبين الأتي :

- زيادة نسبة أعداد المساكن المأهولة من نوع حيازة "ملك" عام 2007م مقارنة بعام 1997م بنسبة زيادة مقدارها 6.5% وترتب على هذه الزيادة انخفاض نسبة الحيازة "دون مقابل"، وعلى العكس من ذلك تعد نسبة المساكن المستأجرة منخفضة، وهذا يرجع لأسباب عدة منها الإجراءات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل على الحد من حركة السياحة والسائحين في الانتقال للمحافظة، بالإضافة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المحافظة بسبب الاحتلال.

شكل (32)المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب حيازة المسكن في العامين 1997م-2007م



(مصدر البيانات: ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص36)

- انخفاض واضح على نسبة حيازة المسكن دون مقابل ومقابل عمل عام 2007م بالمقارنة مع عام 1997م، ويفسر ذلك بأن معظم السكان يفضلون بناء بيت خاص بهم، وخاصةً في محافظة أريحا والأغوار، حيث يغلب على معظم تقسيماتها الإدارية النمط الريفي، وتأثير العادات والتقاليد على طبيعة حيازة المسكن.

وإن لقيمة الدخل تأثير على ملكية الشخص للمسكن، ومما لاشك فيه أنه كلما زادت قيمة دخل الفرد، كلما كانت الفرصة لديه أكبر لامتلاك المسكن، كما أنه بات من المعروف أن رب الأسرة يعمل ما بوسعه لامتلاك المسكن، كي يتجنب تكاليف أعباء الأجرة. ويوضح الجدول (30) طبيعة المساكن المأهولة وعدد الأفراد المالكين لتلك المساكن، ونوع حيازة المسكن لعام 2007م.

جدول(30) المساكن المأهولة والأفراد في محافظة أريحا والأغوار حسب حيازة المسكن 2007م

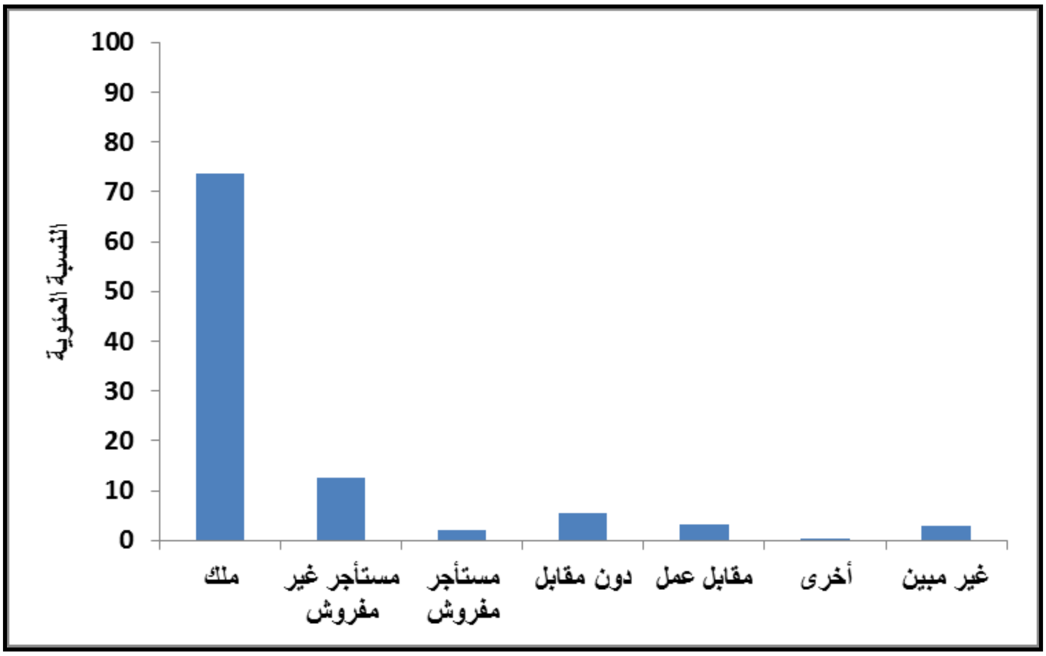
حيازة المسكن								
نوع الحيازة	ملك	مستأجر غير مفروش	مستأجر مفروش	دون مقابل	مقابل عمل	أخرى	غير مبين	المجموع
مساكن	5342	908	149	394	227	25	217	7262
النسبة	73.6	12.5	2.1	5.4	3.1	0.3	3.0	100
أفراد	30110	4729	898	2053	1379	135	982	40286

(المصدر: ج،م،ح،ف،1592، 2009م:ص74)

ويلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الغالبة من المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار هي مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة، حيث بلغ عددها 5342 مسكناً، وتشكل ما نسبته 73.6% من إجمالي عدد المساكن المأهولة، وعدد المساكن المأهولة التي حيازتها مستأجر غير مفروشة بلغت 908 مسكناً أي ما نسبته 12.5%، وعدد المساكن المأهولة والتي حيازتها مستأجرة مفروشة بلغت 149مسكناً بما نسبته 2.1%، ويرجع انخفاض نسبتها عن مثيلاتها من الحيازات لارتفاع أسعارها بحكم أنها مفروشة، والمساكن المأهولة التي حيازتها دون مقابل بلغت 394مسكناً بنسبة 5.4%، وأما المساكن المأهولة مقابل عمل بلغت 227 مسكناً ونسبتها 3.1%.

وهذا ما يشار له من خلال شكل رقم (33) حيث يدل على وجود استثمار للمسكن والانتفاع به في صور متعددة من خلال تأجيره مقابل مال أو عمل أو دون مقابل والذي يعبر عن الترابط الاجتماعي والأسري بين سكان المحافظة، ومن باب المحافظة على مساكن المغتربين خشية من سيطرة المستوطنين عليها أو العبث بها.(جاسر، 2011م:ص83)

شكل(33) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب حيازة المسكن2007م



(المصدر: ج،م،ح،ف،1592، 2009م:ص74)

5. درجة التزاحم :

يقصد بدرجة التزاحم ما يخص الحجرة من الأفراد، ويعتبر من المقاييس المهمة في دراسة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وترتبط درجة التزاحم بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالجانب الديمغرافي، ويرى الباحثون أن درجة التزاحم المثالية تكون عندما تصل إلى فرد واحد في الغرفة، وبذلك يكون المستوى الصحي والاقتصادي مرتفعاً، بينما يذهب المعهد الدولي للإحصاء إلى أن درجة التزاحم السكني يبدأ عند وجود أكثر من فرديين بالغين في حجرة واحدة، ولكن درجة التزاحم اصطلاح نسبي يختلف قياسه من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ففي إنجلترا نجد المقياس هو عدد الأفراد / سرير، ويوجد مقياس يضم ثلاثة أمور: عدد الأفراد، وعدد غرف النوم، ومساحة المسكن، أما في مصر فتعرف مصلحة الإحصاء التزاحم بأنه جملة أفراد الأسرة /عدد غرف المسكن.(بارود، 2005م:ص26)، وقد أظهرت النتائج أن درجة التزاحم في محافظة أريحا عام 1997م بلغت 36.5% لأقل من 2 فرد/غرفة،و63.5% لأكثر من 2 فرد/غرفة. بينما بلغت درجة التزاحم 1.7 فرد/غرفة في المحافظة حسب تعداد 2007م، وتشير البيانات إلى أن حوالي 18.1% من الأسر في المحافظة تسكن وحدات سكنية ذات درجة تزاحم 3 أفراد أو أكثر للغرفة، حيث شكلت أعلى نسبة في ريف المحافظة بنسبة 36.3% مقابل 14.6% في المخيمات، وتنخفض إلى 12.7% في الحضر. وتشير بيانات

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010م أن متوسط كثافة المسكن بلغت 1.9 فرد/غرفة(ج، م، ح، ف، 1703، 2010م:ص74).

جدول (31) التوزيع النسبي للأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب درجة التزاحم 2010م

درجة التزاحم فرد/غرفة	أقل من 1	1.00-1.99	2.00-2.99	3+
	7.9	43.8	29.5	18.8

(المصدر: ج،م،ح،ف، 1703، 2010م:ص76)

ويستنتج من الجدول وجود انخفاض في نسبة إقامة فرد واحد في الغرفة، حيث بلغت نسبته 7.9% من سكان محافظة أريحا والأغوار، بينما كانت الأغلبية الكبرى من نسبة سكان المحافظة يقيمون من شخص إلى شخصين في الغرفة الواحدة بنسبة 43.8%، ولكن من 2-3 فرد /غرفة بنسبة 29.5%، وتنخفض النسبة عند إقامة أكثر من 3 فرد/غرفة وشكلت ما نسبته 18.8% من سكان محافظة أريحا والأغوار .

6. عدد الغرف في المسكن :

الغرفة هي أي مساحة تساوي أو تزيد عن 4 م2 فأكثر، محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين وتعتبر الشرفات (الفرندات)المقززة غرفة، إذا كانت مساحتها مساوية أو تزيد على أربعة أمتار مربعة، ومستخدمة لغرض من الأغراض المعيشية وتعتبر الصالة غرفة، ولا يعتبر من ضمن الغرف تلك كل من المطبخ والحمام والمرحاض والممرات، وكما لا تعتبر من ضمن الغرف تلك المخصصة للحيوانات والدواجن، وكذلك الغرف المستخدمة للعمل فقط .(ج، م، ح، ف، 2007م:ص101) . وتشير النتائج النهائية للإحصاء الفلسطيني إلى أن متوسط عدد الغرف في المسكن في محافظة أريحا والأغوار هو 3.2غرفة عام 2010م،كما هو موضح في الجدول رقم (32) .

جدول (32)التوزيع النسبي للأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب عدد الغرف في المسكن 2010م

عدد الغرف	1	2	3	4	+5	متوسط عدد الغرف في المسكن
النسبة المئوية	6	16.9	39.7	26.4	11.0	3.2

(المصدر :ج،م،ح،ف،1703، 2010م:ص69).

أظهرت نتائج الجدول السابق أن أعلى نسبة شكلت لأعداد الغرف هي ثلاث غرف في المسكن، وكانت النسبة 39.7% من إجمالي مساكن المحافظة، يليها المساكن التي تحتوي على

4 غرف في المسكن بنسبة 26.4%، وأشار التعداد أن أقل نسبة شكلتها المساكن التي تحتوي على غرفة واحدة بنسبة مقدارها 6%، ولكن كانت النسبة أعلى للمساكن التي تمتلك أكثر من 5غرف في المسكن بنسبة 11%. وعند دراسة توزيع متوسط عدد غرف المسكن في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع في عام 2007م تبين الآتي :

جدول (33)متوسط عدد غرف المسكن في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع (2007م)

المؤشر	المحافظة	الحضر	الريف	المخيمات
متوسط عدد الغرف/المسكن	3.2	3.4	2.7	3.3
النسبة المئوية للفئة (1–2) غرفة	25.9	19.3	45.5	24.3

(المصدر :ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص35)

قد تتقارب نسبة كل من الحضر والمخيمات في متوسط عدد الغرف للمسكن، وذلك بواقع (3.4–3.3) على التوالي، وتشير بيانات التعداد إلى أن 25.9% من مساكن المحافظة تحتوي على(1–2)غرفة، بحيث تتوزع هذه النسبة بواقع 19.3% في المناطق الحضرية، وترتفع في المناطق الريفية إلى 45.5% حيث يبلغ متوسط عدد الغرف/المسكن في التجمعات الريفية (2.7) وذلك بسبب استخدام الغرف لأغراض أخرى مثل تربية المواشي وأدوات الزراعة والآلات، وبينما تصل النسبة إلى 24.3% في المخيمات، ويفسر ذلك صغر مساحة المساكن في مخيمات المحافظة، حيث يشير إلى أن المخيمات أكثر معاناة ليس فقط من حيث متوسط مساحة المسكن، ولكن أيضاً من حيث قلة الارتدادات ومساحة الفضاء التي تحيط بالمسكن، ويختلف الأمر في صورة مساكن الحضر، وقد يرجع ذلك إلى كبر مساحة قطعة الأرض المخصصة للبناء، وعادة الالتزام بقواعد التنظيم والبناء في المناطق الحضرية.(جاسر، 2011م:ص42)

7.ارتفاع المباني :

مع تزايد متطلبات العصر وارتفاع تكاليف البناء والأسعار، ونقصان مساحات الأراضي، والعراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال على الفلسطينيين، من مصادرة الأراضي وجدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى النمو السكاني جعل السكان مضطرين إلى البناء الرأسي، إلا أنه من النادر أن يزيد متوسط عدد الطوابق عن طابقين في محافظة أريحا والأغوار، والغالبية العظمة من مباني المحافظة تتراوح ما بين الطابق الأرضي والطابق الثاني، ولكن يمكن أن يزداد متوسط عدد الطوابق عند الحاجة لذلك حيث يصل إلى 4–5 طوابق في المحافظة، وأيضاً مع تزايد السكان واحتياج المزيد من الوحدات السكنية في المستقبل. (ج، م، ح، ف،1521،2007م:ص48)

رابعاً: مشكلة الإسكان في المحافظة :

يعتبر الإسكان من متطلبات الحياة العصرية، وهي متطلبات لم تتمكن أي دولة من دول العالم الوصول لحل قاطع لمشكلتها، وهي من أكثر المشكلات تفاقماً بسبب الطلب المتزايد عليه من السكان، والإسكان مشكله متحركة تتحرك مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للشعوب ليس فقط لسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكانية ولكن لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة. (Soliman,1988;p67)،والتوازن بين الاستخدام السكني، الذي يشمل المباني السكنية والاستخدامات الأخرى من حيث مدى توفرها وكفاءتها، مع العلم أن المبنى السكني يجب أن يصاحبه تخطيط مماثل ومواز للخدمات المختلفة، وفي الأراضي الفلسطينية خصوصية أخرى، حيث تكمن في مشكلة بقاء اللاجئين في أماكن وجودهم المؤقتة منذ عام 1948م،ورفض الاحتلال عودتهم إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها بناءً على فلسفتهم الاستيطانية الخطيرة.(صالحة، 2003م:ص339)

1. ملامح المشكلة السكنية :

من خلال الدراسات التي تناولت هذا الجانب يتضح جلياً بأن هناك ملامح للمشكلة السكنية التي بدأت ظاهرة من خلال زيادة الضغط على الموارد المتاحة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً من خلال النمو السكاني المتزايد، والذي يعمل على إعاقة حركة التنمية واستنزاف الموارد المتاحة وزيادة معدلات البطالة وارتفاع مؤشر الفقر في المجتمع، ومن الملاحظ توفر العديد من المؤشرات التي تؤكد أن السكان في محافظة أريحا والأغوار يعانون من مشكلة الإسكان، ومن المفيد في هذا السياق استعراض أهم هذه المؤشرات بإيجاز ، منها :

- تطور مساحة الاستخدام السكني بشكل ملحوظ منذ الهجرة عام 1948م، فبعد أن كانت مساحته عام 1945م نحو 686.3 دونماً بنسبة 0.1% من المساحة الإجمالية للمحافظة، أصبحت عام 1994م نحو 7245دونماً بنسبة 1.5% من المساحة الإجمالية للمحافظة (النجوم، 2006م:ص119)، وإذا استمرت هذه الزيادة ستؤدي إلى استهلاك الأراضي الزراعية في المحافظة وما يترتب عليه من مخاطر بيئية واقتصادية.
- وشهدت أيضاً محافظة أريحا والأغوار تطوراً ملحوظاً في مساحة البناء في بداية سنوات الانتفاضة الأولى، والتي ازدادت من 1378دونماً سنة 1989م إلى 2695 دونماً سنة 2000م بنسبة زيادة كلية مقدارها 95.7%، ولقد كان التغير السنوي في زيادة منطقة البناء يعادل 137دونماً/سنة فقط للفترة ما بين (1989م-1995م)، بينما انخفضت هذه القيمة إلى 99دونماً/سنة خلال الفترة 1995م إلى 2000م بسبب الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق

المواطنين الفلسطينيين من خلال منع تصاريح البناء في المناطق الواقعة ضمن النفوذ الإسرائيلي"ب"، "ج"، ومصادرة الأراضي من أجل تنفيذ جدار الفصل العنصري الذي أقره الاحتلال الإسرائيلي عام 2002م(فريجات، 2008م:ص18).

- ومن دراسة مكونات النمو السكاني وطبيعة تركيب الهرم السكاني في هذه المحافظة، تبين أن المجتمع المقيم فيها مجتمع شاب وفتي ويشكلون 41.2%، وهذا يتطلب استمرار توفر المزيد من المساكن والمرافق والخدمات، ولكن هذا يصطدم بالظروف الاقتصادية المتردية، حيث بلغت نسبة البطالة في المحافظة 8.7%، ونسبة الفقر 29.1% عام 2009م، بينما بلغت نسبة شدة الفقر2.4%، والفقر المدقع 16.4% عام 2010م، فالعامل الاقتصادي يعد الركيزة الأولى لامتلاك المسكن، فمستوى الدخل هو الذي يحدد قدرة المواطن على امتلاك المسكن ونمطه، ومساحته،وموقعه وكفاءة الخدمات والمرافق داخل المسكن(ج،م،ح،ف،1792، 2011:ص46).
- بلغ نمو عدد السكان الكلي من 22187نسمة سنة 1989م إلى 35352نسمة سنة 2000م، وبذلك فإن الكثافة السكانية في محافظة أريحا والأغوار بلغت 66فرد/كم2 خلال هذه الأعوام.
- بلغ نصيب الفرد من المساحة الإجمالية لمحافظة أريحا عام 2001م 356م2، وانخفض إلى 341م2 عام 2002م، وفي عام 2004م بلغت الكثافة السكانية فيها حوالي 71فرد/كم2، فيما تراجعت حصة الفرد من المساحة الإجمالية إلى 316.9م2، وأما في عام 2005م ازداد التراجع في نصيب الفرد من المساحة الإجمالية من مساحة المحافظة 305.1م2/فرد، وإن هذه الأرقام تعبر بوضوح خطورة التعدي على الأراضي الزراعية التي تشكل السلة الغذائية الرئيسة لسكان محافظة أريحا والأغوار (فريجات، 2008م:ص18) .
- أظهرت الدراسة التي أعدها فريجات أن التوسع العمراني حدث معظمه في المنطقة "أ" ليشكل 3.7% من مساحة المحافظة، بينما كان التوسع في منطقة "ب"و"ج" محدوداً جداً ،أي أن مجمل الزيادة العمرانية وقعت في مدينة أريحا التي تقع ضمن المنطقة "أ".
- بالرغم من أن المخططين لا يعتبرون أن كل الأسر التي تستأجر مسكناً، تعاني من مشكلة سكن، فإن هذا الرأي قد لا يكون مقبولاً لدى جميع الأسر، لأن معظم الأسر المستأجرة ترغب في امتلاك مسكنٍ خاصٍ مستقلٍ بها.(جاسر، 2011م:ص66) وتشير إحصائية الجهاز المركزي بأن نحو12.5% من الأسر في المحافظة مستأجرة مساكن غير مفروشة.
- تعاني محافظة أريحا والأغوار من التزاحم السكاني، فقد بلغت درجة التزاحم 2.3فرد/غرفة عام 1997م، ومن ثم انخفض عام 2007م إلى 1.7فرد/غرفة، إذ تشير الإحصائيات أن نحو 7.9% من الغرف تحتوي على فرد واحد، ونحو43.8% من نسبة سكان المحافظة يقيمون من

(شخص إلى شخصين) في الغرفة الواحدة وبنسبة 48.3% لأكثر من شخصين في الغرفة، ومعنى ذلك أن نحو 92.1% من الغرف تحتوي على أكثر من فرد، بالإضافة إلى أنه يتعارض وجود أكثر من شخصين في الغرفة مع العدد المتعارف عليه عالمياً حسب إحصائيات المنظمة العالمية لشؤون الأسرة(الطاهر، 1984م) .

- بالرغم من الاتجاه نحو زيادة متوسط عدد الغرف بالمسكن من 2.6غرفة/مسكن لسنة 1997م إلى 3.2غرفة/مسكن عام 2007م، إلا أن 6% من الوحدات السكنية تحتوي على غرفة واحدة، و16.9% تحتوي على غرفتين، و39.7%تحتوي على ثلاث غرف، و 11% تحتوى على أكثر من خمس غرف.
- إن العديد من المساكن المتوفرة في المحافظة بحاجة إلى إعادة هيكلية وتنظيم، وخاصة القديم منها، ومن نوع البراكية، والخيمة، أو حتى المكونة من غرفة واحدة التي شكلت في المحافظة ما نسبته 6.3% .
- تشكل العمارة السكنية 36.8%، فيما تشكل الدار(المساكن الشعبية) 53%، وهذا ما يؤكد أن ظاهرة الامتداد الأفقي هي السائدة في المحافظة عن غيرها من نوع المسكن، وهذا ما يؤدي إلى فقدان مساحة كبيرة من الأراضي .
- تباين نوعية الأسر في المحافظة، فقد بلغت نسبة الأسر النووية في المحافظة 78%، والأسر الممتدة شكلت ما نسبته18.7%.
- تشكل مساكن مخيمات اللاجئين نحو 24.3% من مساكن هذه المحافظة، بالإضافة إلى المساكن المغلقة والمهجورة، والخالية التي بلغت 13.2%، ومساكن الأحياء الشعبية التي تعاني من أزمة سكنية حقيقية.
- هدم عدة آلاف من المساكن الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي كإجراء عقابي، وهذا يزيد عدد المساكن التالفة.

2. أسباب المشكلة السكنية :

تؤكد المؤشرات السابقة على وجود مشكلة سكنية في محافظة أريحا والأغوار، كبقية المحافظات الفلسطينية، ويمكن إجمال العوامل التي أدت إلى مشكلة الإسكان بالأتي:

- التهجير الإجباري لأعداد كبيرة من سكان فلسطين خلال حرب عام 1948م، 1967م.
- التطور الاجتماعي وازدياد عدد الأسر وانفصالها عن بعضها لتكوين عائلات جديدة، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على المسكن، مع الرغبة الحقيقية في امتلاك مسكن مستقل.

- النقص في الوحدات السكنية مقابل النمو المتزايد في عدد السكان .
- الانتقال الداخلي فيما بين التجمعات السكانية، لاسيما إلى المناطق الحضرية والذي يفسر بعوامل الجذب والطرد السكاني .
- الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، هي السبب الرئيس في المشاكل الاجتماعية والتي يعتبر الإسكان جزءاً منها، فالاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول الأول عن هذه المشكلة، حيث الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والتهجير القسري، وبناء الجدار العازل، والقيود العسكرية التي تعيق حركة البناء.
- سوء التخطيط، والإدارة، وغياب آلية لتنفيذ قانون تخطيط المناطق السكنية، حيث تنتشر ظاهرة البناء العشوائي الشرعي وغير الشرعي، والتعديات على أملاك الدولة، بالإضافة إلى غياب خطة للإسكان تحدد أولويات حاجات السكان، ولاسيما لذوى الدخل المحدود والأزواج الشابة، ويرجع ذلك إلى أن الإسكان يحتاج إلى نسبة توظيف عالية لرأس المال، لتحقيق زيادة في إنتاج الوحدات السكنية، ونتيجة طول فترة استرداد رأس المال المستثمر فإنه يعتبر قطاعاً غير مربح.(صالحة، 2003م:ص343)
- حب التملك للأرض، والمسكن الخاص، مما يقلل فرص نجاح مشاريع الإسكان الحكومية، والخاصة، والتعاونية، وهذا يؤدي إلى استنزاف مساحة كبيرة من الأرض لعدد قليل من السكان.

وبعد أن تم استعراض المؤشرات التي تؤكد على وجود أزمة إسكان، وذكر الأسباب المتعددة التي أدت إلى وجود هذه المشكلة، فإن هذا سيساعد في التغلب على أسباب المشكلة، وبالتالي التوصل إلى حلول، ولحل هذه المشكلة لابد من الأخذ بالاعتبار مجموعة من الافتراضات على النحو الآتي:

- لا يمكن حل مشكلة الإسكان بكل أبعادها بعيداً عن الاستقلال السياسي، وقيام السيادة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية .
- تنفيذ برامج ومخططات وطنية لمواجهة مشكلة الإسكان، وتضييق خناق المشكلة .
- وإن تأهيل مخيمات اللاجئين يتطلب قراراً سياسياً، بحيث تكون عملية التأهيل وتقديم الخدمات بشكل مناسب لا يضر بقضية اللاجئين وحق العودة، ولا يعني إلغاء للمخيمات،أو تغييراً لصورتها، فمن اللاجئين من يسكن داخل المخيمات، ومنهم من يسكن خارجها، فقضية اللاجئين غير مرتبطة بالمخيمات فقط. (صالحة، 2003م:ص306)

- ويكمن حل مشكلة الإسكان بالتنمية العمرانية الشاملة على أساس توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من مسكن، وخدمات، ومرافق، على أن تتوفر هذه الاحتياجات بشكل متوازٍ وقائم على أسس علمية، وتخطيط سليم تتفق والمعايير الدولية، وعلى أن تراعي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسة والجغرافية، وهذا يتطلب دعماً دولياً وعربياً وغربياً لعدم توفر الإمكانيات لدى الشعب الفلسطيني، بسبب الظلم التاريخي من جراء الاحتلال، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني أكثر من مشكلة الإسكان.(جاسر، 2011م:ص67)
- سيستمر الطلب على الإسكان بشكل يفوق الموارد المتوفرة ،لذلك من الصعب التنبؤ بمدى العجز في الإسكان.

ملخص الفصل الثالث

- تبين أن أعداد المباني والوحدات السكنية قد بلغ 7359مبنى، 7262مسكناً على التوالي، وأن متوسط الزيادة السنوية من المساكن خلال الفترة (1997–2007م) بلغ 204مسكناً، مما يشير إلى أن هذه الزيادة مناسبة للزيادة السنوية في عدد سكان المحافظة .
- يتعدد الاستخدام الحالي للمباني السكنية المكتملة، لنجد تفوقاً في استخدامها للسكن بنسبة 73.9%، يليه في المرتبة الثانية المباني المخصصة للعمل ما نسبته 9.8%، ثم مغلق بنسبة 9.2%، ثم للسكن والعمل 2.8%، وبقية النسبة للاستخدامات الأخرى.
- تبين أن توزيع المساكن في المحافظة غير متساوٍ، وهو قريب إلى شدة التركز وقد بلغت نسبة التركز 65%، وأن غالبية المساكن المأهولة تقع في الحضر .
- متوسط عدد الطوابق خاصة لفئة المساحة (أكثر من 2000م2) وصل إلى (4) طوابق، ومتوسط عدد الوحدات السكنية (16) وحدة لفئة المساحة نفسها، مما يوحي بأن التوجه العام لدى السكان نحو امتلاك وحدة سكنية (شقة) في المبنى السكني، وهي أقل تكلفة من الحصول على بيت مستقل .
- بلغت نسبة التزاحم (1.7) فرد/غرفة في مساكن المحافظة، ومتوسط عدد غرف السكن(3.2)غرفة /مسكن، واستحوذ نوع المسكن (دار) على نسبة 53%، يليه نوع المسكن (شقة) على نسبة 36.8%، والباقي للأنواع الأخرى .
- تبين أن النسبة الغالبة من المساكن المأهولة، مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة، وتشكل نسبة 73.6%، وتشكل المساكن التي حيازتها مستأجرة مفروشة وغير مفروشة ما نسبته 14.7%، وباقي النسبة للحيازات الأخرى .
- وتبين من خلال رخص الأبنية السكنية الجديدة الصادرة لمحافظة أريحا والأغوار، أن "الحجر" مادة البناء المستخدمة، رغم وجود مواد أخرى، مع ملاحظة ندرة زيادة متوسط عدد الطوابق عن طابقين، وقد يزداد حسب حاجة السكان من الوحدات السكنية في المستقبل.

الفصل الرابع
الخدمات المتوفرة في المسكن

أولا :الخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن.

ثانياً :الخدمات الأخرى المتوفرة في المسكن.

مقدمة:

تختلف المناطق العمرانية في المدن والقرى، وفقاً لجودة المرافق الخدماتيه للحياة، واعتماداً على مدى كفاية وكفاءة الخدمات المتوفرة، وتعتبر دراسة الخدمات المتوفرة في المسكن على درجة كبيرة من الأهمية،إذ يرتبط التمتع بالمسكن الملائم بمدى توفر الخدمات فيه.(جودة، 2001م:ص124) وتعد شبكة المرافق الخدماتيه من الضرورة الفاعلة في قيام المسكن بوظائفه، إذ تؤثر العوامل الوظيفية والاقتصادية على تصميم هذه الشبكات، وفي حين توفر هذه الخدمات في المسكن فإنه يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للسكان.(باهمام وآخرون، 1998م:ص28)

ويقصد بالخدمات المنزلية، كل مايلزم المسكن من تجهيزات تساعد على توفير الراحة لساكنيه، وهي تتمثل في الماء النظيف للشرب، والاستخدامات الأخرى، وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والتدفئة، وأي نقص فيها سيتسبب في العديد من المشاكل التي تؤثر على الأوضاع الصحية لساكنيه، وتعرف هذه الخدمات لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالخدمات والسلع المعمرة المتوفرة في الوحدة السكنية، والتعرف على النقص الحاصل فيها، ومعالجة هذا النقص من قبل الجهات المختصة .(جودة،2001م:ص125) ويمكن التفريق بين مفهوم الخدمات التي تتعلق بتقديم خدمات أساسية ومهمة للسكان مثل الخدمات التعليمية، والصحية، وخدمات الصرف الصحي، والكهرباء، وبين مفهوم المرافق التي هي جزء مادي من تصميمات السكن وذات علاقة أساسية بالخدمات المقدمة مثل المطبخ، والحمام، والمرحاض ... وغيرها التي تعود بالنفع على الأسرة وتحقيق رفاهية الحياة، أو يمكن الدمج بين مفهوم المرافق والخدمات، ليطلق عليها المرافق الخدماتية.(جاسر،2011م:ص89)

أولاً :الخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن:

يعدُّ السكن الملائم عنصراً جوهرياً من عناصر الكرامة الإنسانية، فالمسكن ضرورة أساسية من ضرورات المعيشة الصحية السوية، أي أنه يلبي حاجات نفسية عميقة، للتمتع بالخصوصية وبمكان مقصورٍ على الشخص وحده، وحاجات مادية للتمتع بالأمن والاحتماء من عوادي الطقس، كما يلبي أيضا الحاجة الاجتماعية التي تؤدي إلى وجود أماكن تجمع أساسية تنشأ فيها العلاقات، كما يقوم المسكن بدور مهم في كثير من المجتمعات باعتباره مركزاً اقتصادياً، تجري فيه أنشطة تجارية أساسية. (فيلكس موركا، 2002م:ص250) ويواجه المسؤولون في قطاع الإسكان ظاهرة تعدد المرافق والمنافع العامة(amenities) التي يجب أن تتوفر في المباني الحديثة (دره، 1978م:ص45)، وحتى يمكن وصف المسكن بأنه ملائم فلابد من أن تتوفر له بعض المرافق

الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية. ويجب أن تتاح للمنتفعين بهذا الحق وبشكل مستمر إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، وعلى المياه النظيفة والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، وكذلك المرافق المتعلقة بتعزيز الصحة العامة، والغسيل وتخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه وخدمات الطوارئ .(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005م:ص22) لذا لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار إمكانية توفر مرافق في المناطق الحضرية في ضوء عدد السكان الحالي والمستقبلي، من أجل العمل على توفير الاحتياجات والخدمات الضرورية لتلك التجمعات الحضرية .

وعند دراسة محافظات الضفة الغربية، فإن نتائج تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007م تشير إلى أن نسبة المساكن المتصلة بالشبكات العامة الثلاث معاً (المياه والكهرباء والصرف الصحي) قد بلغت 33.7% من إجمالي المساكن في الضفة الغربية، وأن نسبة المساكن المتصلة بشبكتين فقط هما المياه والكهرباء ترتفع إلى 46.3%، فيما تنخفض نسبة المساكن المتصلة بشبكتي المياه والصرف الصحي، والكهرباء والصرف الصحي إلى 0.4% و1.3% على التوالي . ويوجد هنالك اختلافات واضحة على مستوى محافظات الضفة الغربية، خاصة فيما يتعلق بالاتصال بالشبكات العامة الثلاث معاً، ففي حين أن نسب اتصال المساكن بالشبكات الثلاث معاً، في محافظتي قلقيلية وبيت لحم هي الأعلى 49.1% و46.7% على التوالي . بينما تنخفض النسبة بشكل كبير جداً في محافظتي طوباس وأريحا والأغوار بمقدار 3.2% و3.8% على التوالي(ج،م،ح،ف،1521، 2007م:ص31) .

1.مياه الشرب :

تعتبر مياه الشرب أولى المتطلبات الحياتية لحياة الفرد وإعاشته، فالحياة والموت مرتبطان بوجود المياه من عدمه، لذا يعتبر مرفق المياه من المرافق المهمة التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً من قبل الهيئات التخطيطية.(صالحة، 2005م:ص100)،وتعتبر مياه الأمطار والمياه الجوفية المصدر الرئيس لمياه الشرب، ومتوسط الاستهلاك السنوي للمياه ،في تزايد مستمر، مما يتطلب توفير وتأمين المياه بشكل دائم، والبحث عن مصادر أخرى للمياه ولعل الارتفاع في استهلاك المياه الفعلي والمتوقع يرجع إلى أسباب عدة من أهمها، الزيادة السكانية، وإقامة المشروعات العمرانية، وإقامة العديد من المشروعات الصناعية، بالإضافة إلى عملية الري، وعلى سبيل المثال تبلغ كمية الاستهلاك اليومي من المياه في الضفة الغربية 67.5 لتراً.(صالحة، 1994م:ص354)، وعلى مستوى المحافظات في الضفة الغربية، بلغت نسبة المساكن المأهولة التي تزود بالمياه عن طريق الشبكة العامة للمياه 84% من إجمالي المساكن المأهولة، واختلفت هذه النسب بين المحافظات، لذا اعتمدت على مصادر أخرى بسبب بعد المناطق الريفية وصعوبة

توصيل المياه عن طريق الشبكة العامة للمياه .(ج، م، ح، ف،1521،2007م:ص60-62)، وتعتبر المياه هي العامل الرئيس المحدد للزراعة في محافظة أريحا والأغوار، وهي أصلاً أحد الجذور الرئيسة للصراع العربي الإسرائيلي، حيث قامت إسرائيل منذ تأسيسها بالاستيلاء على معظم المياه في المنطقة (اسحق، بدون تاريخ :ص2)، وحسب إحصائيات عام 2010م، تتوزع التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار حسب مصدر المياه الرئيس، بواقع 11تجمعاً من مصدر إسرائيلي (ميكوروت)، وتجمعاً واحداً من هيئة محلية أخرى، وتجمعين اثنين بدون شبكة مياه (ج، م، ح، ف،1703،2007م:ص53). وقد سجلت محافظة أريحا والأغوار نسبة أفضل من المحافظات الفلسطينية الأخرى في توفر الشبكة العامة للمياه، التي بلغت 90.7% من المساكن المأهولة التي تتزود بمياه الشرب عن طريق الشبكة العامة، وكما يوضحه الجدول رقم (34).

جدول(34) المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للمياه في المسكن لمحافظة أريحا والأغوار عام 2007م

المؤشر	الاتصال بشبكة المياه						
	شبكة عامة	آبار جمع مياه أمطار	ينابيع	صهاريج	أخرى	غير مبين	المجموع
العدد	6585	19	169	339	33	117	7262
النسبة	90.7	0.3	2.3	4.7	0.5	1.6	100

(المصدر :ج،م،ح،ف،1703، 2007م:ص57).

ومن خلال الجدول السابق (34) يتضح مايأتي :

- من الملاحظ ارتفاع هذه النسبة في التجمعات السكانية كافة تقريباً داخل المحافظة رغم اختلاف نوع التجمع، ومعنى هذا أن البلديات في هذه المحافظة تعمل بشكل متساوٍ في توصيل المياه إلى جميع مناطق المحافظة، وحتى المخيمات الفلسطينية في هذه المحافظة ترتفع فيها هذه النسبة، إذ بلغت في مخيم عين السلطان 98.4%، وفي مخيم عقبة جبر 96.6% (ج،م،ح، ف،2007م:ص57). وسبب ارتفاع هذه النسبة في المخيمات يعود إلى وجود المخيمات داخل حدود بلديات المدن، مما يجعلها تستفيد من خدمات البلدية الخاصة في تزويد المساكن بالمياه، وما تقدمه وكالة الغوث من خدمات.
- أما المصادر الأخرى لمياه الشرب في المحافظة فنسبتها قليلة جداً، فبلغت نسبة آبار جمع مياه الأمطار ما نسبته 0.3% من المساكن المأهولة، وأما الصهاريج (التنكات) فتشكل ما نسبته 4.7%، بينما الينابيع بلغت نسبتها 2.3% من المساكن المأهولة على مستوى المحافظة، وأما المصادر الأخرى وغير المبين فقد شكلت نسبته 0.5%، 1.6% على التوالي في محافظة أريحا والأغوار .

- ومن أكثر التجمعات السكانية استفادة من الشبكة العامة، تجمع مرج الغزال حيث بلغت النسبة فيه 100%، و يعني أن هذا التجمع يعتمد اعتماداً كلياً على الشبكة العامة، وعلى العكس من ذلك هناك أقل التجمعات استفادة من الشبكة العامة للمياه وتتمثل في تجمع النويعمة وشكلت ما نسبته 20.2% من الشبكة العامة، ولكن تستفيد ما نسبته 64.5% عن طريق الينابيع، بينما تنعدم الاستفادة من الشبكة العامة في كلٍ من(دير القلط و دير حجلة والنبي موسى)، وهذا ما يفسر اعتمادها على مصادر أخرى للحصول على المياه، سواء عن طريق الصهاريج حيث بلغت النسبة 95.2% في النبي موسى، أو عن طريق مياه الينابيع بنسبة 3.2% في نفس التجمع .

2. الإضاءة في المسكن :

تعتبر الكهرباء مرفقاً عاماً وحيوياً لكل السكان، كما تعد عصب الحياة الحديثة، وهي من أهم وسائل الاستخدامات المنزلية، لذا تعد من أهم عوامل الراحة بالمنزل، وتكاد أهميتها تعادل أهمية المياه، وما من شك في أن توفر الإضاءة عن طريق الشبكة العامة، يعتبر مؤشراً مهماً يدل على التقدم في المجتمع (جودة، 2001م:ص128). ويعد معدل استهلاك الفرد مقياساً للتقدم الحضاري ،ويتضاعف الاستهلاك في الدول النامية عادة خلال فترة (5–12سنة).(صالحة، 2005م:ص102)،وتبرز أهمية الكهرباء في كافة القطاعات و قطاع الإسكان جزء من تلك القطاعات، فهو من الأنشطة التي تستهلك الكميات المتزايدة منها حيث يستحوذ على حوالي 20% من مجمل الاستهلاك العام في الولايات المتحدة الأمريكية، ونسبة 25% منها في بريطانيا(جاسر، 2011م:ص92)، غير أن هذه النسبة ترتفع لتبلغ 75% في دول الخليج من إجمالي الطاقة المستهلكة لأغراض التبريد في المساكن صيفاً على وجه الخصوص(دره، 1978م:ص25).وإن حوالي 84% من المساكن في الضفة الغربية تنار بالكهرباء، و15% من المساكن تنار بالنفط (الكاز)، وتلك المناطق التي تستخدم الكاز في الإنارة هي في الغالب المناطق الريفية النائية(ج، م، ح، ف،1487،2007م:ص62) .

- **مصدر الكهرباء في محافظة أريحا والأغوار:**

وأما بالنسبة للمصدر الرئيسي لكهرباء محافظة أريحا والأغوار، فهناك 13 تجمعاً يحصلون على الكهرباء من الهيئة المحلية، وتجمعاً واحداً بدون شبكة كهرباء، وذلك خلال إحصائيات عام 2010م. بينما يوضح الجدول(35) مصدر الكهرباء في محافظة أريحا والأغوار لسنوات مختارة كما يأتي :

جدول (35) توزيع التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار حسب المصدر الرئيس للكهرباء لسنوات مختارة

المؤشر	2003م	2005م	2008م
شركة كهرباء القدس	8	5	5
شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية	5	5	4
مجلس السلطة المحلية	1	1	0
أخرى	0	0	4
لا يوجد كهرباء	1	1	1
المجموع	15	12	14

(ج،م،ح،ف،1639، 2009م:ص75).

ويلاحظ من الجدول السابق مايأتي :

- إن المصدر الرئيس المغذي لكهرباء محافظة أريحا والأغوار هي شركة كهرباء القدس بنسبة 53%، يليها شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية بنسبة 33%، ومن ثم تنخفض النسب لباقي المصادر الأخرى.
- ويعتبر سعر الطاقة الكهربائية في المحافظات الفلسطينية مرتفعاً، مقارنة بالدول المجاورة وبمعدل الفرد فيها، إذ يدفع الفلسطيني من 12-18 سنتاً أمريكياً لكل كيلو واط، في حين يدفع نظيره الإسرائيلي 9.2سنتاً أمريكياً .(صالحة، 2003م:ص266)
- وعلى مستوى اتصال المساكن بشبكة الكهرباء في محافظات الضفة الغربية، بلغت نسبة المساكن المأهولة التي تتصل بالشبكة العامة للكهرباء 96.9%، وبلغت هذه النسبة في محافظة أريحا والأغوار 91%، بينما تعد من أفضل المحافظات الفلسطينية في الاتصال بشبكة الكهرباء محافظة نابلس بنسبة 99.1%، وبلغت النسبة في محافظة بيت لحم 98.1%(ج، م، ح، ف،1487، 2007م:ص57-59).

جدول(36) نسبة المساكن المأهولة حسب اتصال المسكن بالكهرباء في محافظة أريحا 1997-2007م

المؤشر	سنة 1997	سنة 2007م
شبكة عامة	82.8	91.0
مولد خاص	6.6	3.9
لا يوجد	10.3	3.6
غير مبين	0.3	1.5

(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1521،2007م:ص63).

نستنتج من الجدول السابق ما يأتي :

- ارتفاع نسبة المساكن المأهولة المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء، مما يؤكد على تحسن مستوى خدمات شبكة الكهرباء في محافظة أريحا والأغوار، وتقدر نسبة الزيادة من عام 1997م إلى عام 2007م نحو 8.2% خلال هذه السنوات، وبقية المساكن المأهولة في هذه المحافظة والتي لم تستفد من خدمات الشبكة العامة للكهرباء تعتمد على مصادر أخرى.
- وعلى مستوى نوع التجمع في المحافظة، بلغت نسبة المتوسط في المخيمات 97%، وهي أفضل من التجمعات الحضرية التي بلغ متوسط نسبتها 86.8% حيث بلغت نسبة كلٍ من تجمع أريحا و العوجا 95.8% و77.8% على التوالي، بينما اختلفت النسبة عن ذلك في المناطق الريفية مابين الارتفاع والانخفاض، حيث شكل التجمع الريفي (فصايل) ما نسبته 99.5% من المساكن المأهولة المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء، وعلى النقيض من ذلك انخفضت في الجفتلك ودير حجلة ودير القلط والنبي موسى، وبالتالي تحتاج إلى المزيد من تحسين الخدمات .(ج، م، ح، ف، 2007م:ص58) لأن توفر شبكة الكهرباء في تجمع ما يزيد طلب السكان على المباني والوحدات السكنية فيه،مما يكسب التجمع صفة الازدحام السكني والعمراني.
- يلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبة المساكن المأهولة في المحافظة التي تعتمد على المولد الخاص كمصدر للكهرباء، حيث بلغت هذه النسبة 6.6% في عام 1997م، ثم انخفضت في عام 2007م لتصل إلى 3.9% . كما أن هناك مساكن مأهولة في المحافظة غير متصلة بالكهرباء شكلت ما نسبته 3.6% عام 2007م، وبلغ عددها 262 مسكناً من إجمالي المساكن المأهولة في المحافظة، وبالاعتقاد أنها مناطق نائية وبعيدة عن توفر هذه الخدمات بالإضافة إلى المضايقات التي تنتهجها سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية .

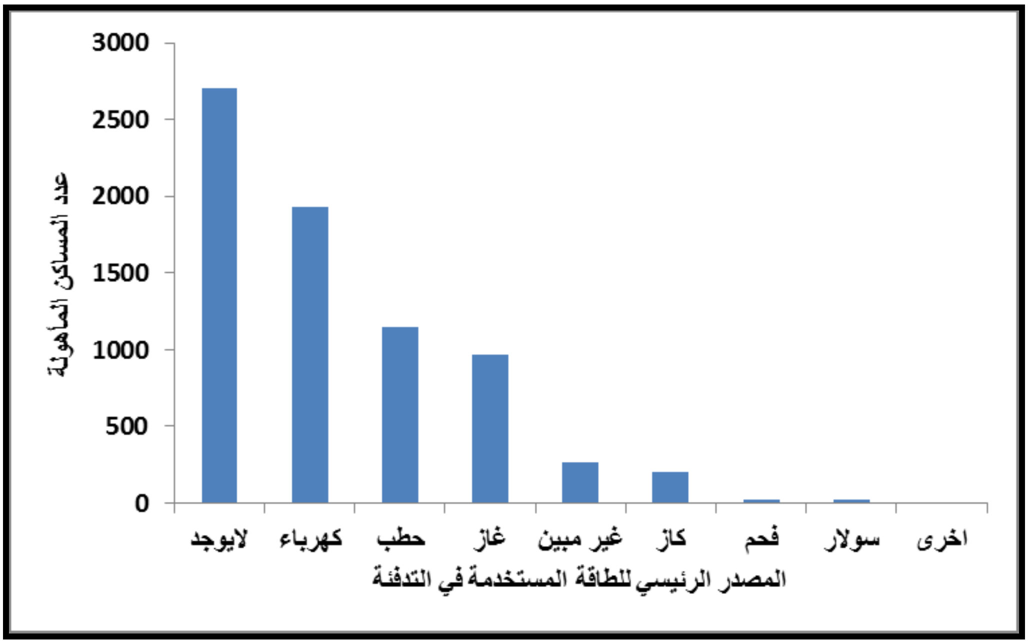
3. التدفئة في المسكن :

تعتبر دراسة مصادر التدفئة من الضروريات المُلِحَّة عند دراسة الخدمات المتوفرة في المسكن، وتعد التدفئة من الخدمات الضرورية التي يجب توفيرها في المسكن، وتختلف هذه المصادر من بيئة لأخرى حسب توفر المواد الخام اللازمة لها، فحيث يتوفر الحطب تكون نسبة استخدامه في التدفئة عالية، أو حسب المستوى الاقتصادي للأسرة، فتكاليف استخدام الكهرباء في التدفئة أكثر كلفة من استخدام الكاز أو الحطب، وكلفة استخدام التدفئة المركزية أكثر من كلفة استخدام الغاز وهكذا.(أبو صالح، 1998م:ص131)

أ.المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للطاقة المستخدمة في التدفئة :

تشير النتائج إلى أن غالبية الأسر في المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار تستخدم الكهرباء بنسبة 26.5% كمصدر رئيس للتدفئة، يلي ذلك الحطب بنسبة 15.8% ويفسر ذلك بأن السمة الغالبة على المراكز العمرانية هي تجمعات ريفية، وهناك ما نسبته 13.3% من هذه الأسر تستخدم الغاز في التدفئة، وبعد ذلك تنخفض نسب المصادر المتاحة في عملية التدفئة مابين الكاز وغير مبين والفحم والسولار ومصادر أخرى .

شكل (34)عدد المساكن حسب المصدر الرئيس للطاقة المستخدمة في التدفئة في محافظة أريحا2007م.



(المصدر : ج،م،ح،ف، 1592، 2007م :ص38).

ومن الشكل السابق يتبين أن ما نسبته نحو 37% من المساكن المأهولة في المحافظة لا يوجد بها مصدر رئيس للطاقة المستخدمة في التدفئة، في حين لم يتبين من هذه الإحصائية ما يتعلق بالتدفئة المركزية، وكان مصدر كلٍ من الفحم والسولار ومصادر أخرى أقل مصادر الطاقة المستخدمة في التدفئة ، وتظهر النتائج حسب نوع التجمع كما هو مبين في الجدول(37).

جدول(37) المصدر الرئيس للطاقة المستخدمة للتدفئة في المساكن حسب نوع التجمع في محافظة أريحا والأغوار 2007م

مسلسل	مصدر الطاقة	الحضر	الريف	المخيمات
1	الكهرباء	29.2	23.2	23.4
2	الحطب	13.8	34.0	5.3
3	الغاز	20.5	1.2	7.2
4	مصادر أخرى	36.5	41.6	64.1
5	المجموع	%100	%100	%100

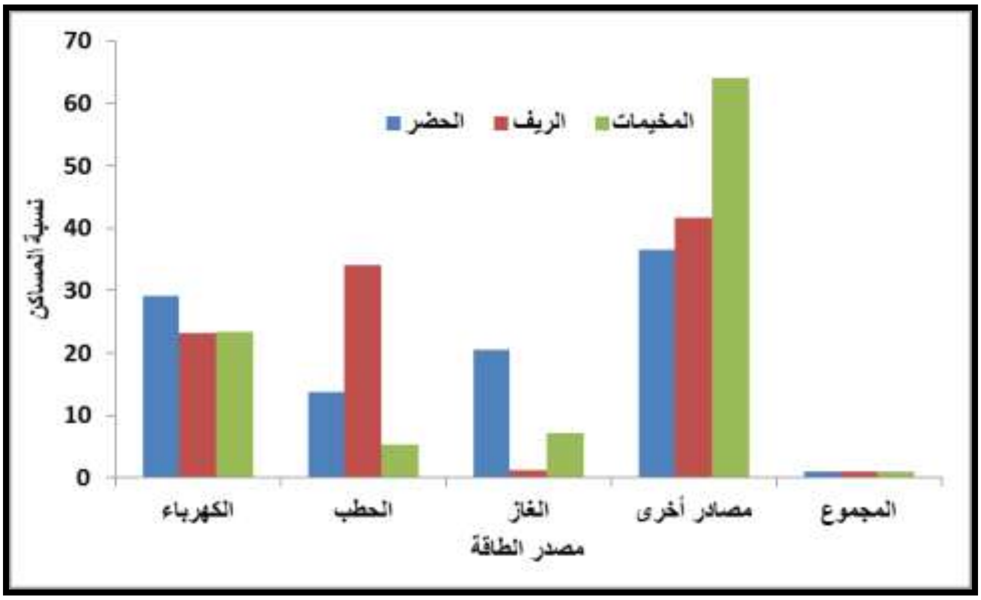
(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،2007، 1592م:ص112)

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتي :

- تتقارب نسب مصادر الطاقة الكهربائية المستخدمة للتدفئة في كل من الريف والمخيمات، بينما تختلف نسب مصادر الطاقة جميعها بشكل كبير وواضح ما بين التجمعات العمرانية الثلاثة.
- وترتفع نسبة الكهرباء كمصدر للطاقة المستخدمة للتدفئة في الحضر، حيث بلغت 29.2%، على اعتبار أن الكهرباء هي المصدر الرئيس للتدفئة في حضر محافظة أريحا والأغوار، رغم ارتفاع أسعارها نسبياً، ويعود ذلك لسهولة استخدامها، وعدم الدفع المباشر لثمنها حالياً (جاسر،2011م:ص95) بالإضافة إلى ارتفاع متوسط دخل رب الأسرة، الذي يسمح باستعمال المصادر البديلة كالغاز والكهرباء و الكاز، ثم يليه استخدام الغاز، حيث بلغت نسبته 20.5% وهناك انخفاض في نسبة استخدام الحطب كمصدر للتدفئة في المناطق الحضرية، حيث بلغت النسبة 13.8% و يرجع ذلك إلى عدم توفر الحطب في المدن كما هو الحال في القرى، يضاف إلى ذلك كون المساكن في المدن أجزاء من العمارات أو أنها مغلقة على عكس القرى التي تكون مساكنها مكشوفة، وبالتالي تسهل عملية الحرق والتخلص من الدخان (أحمد والشامي، 1995م:ص18).
- أما في الريف فقد أظهرت النتائج أن 34% من الأسر تستخدم الحطب كمصدر رئيس للتدفئة، وهي نسبة أكبر من المدن حيث يحصلون على الحطب من حقولهم أثناء تقليمهم للأشجار، أو عن طريق قطع بعض الأشجار الحرجية الموجودة في منطقة سكناهم (أحمد والشامي، 1995م :ص17)، بعد ذلك يأتي استخدام الكهرباء بنسبة 23.2%، وأن 1.2% من هذه الأسر تستخدم الغاز في التدفئة.
- أما في المخيمات فالمصدر الرئيس للتدفئة هي الكهرباء وتمثلت بنسبة 23.4%، في حين أن ما نسبته 7.2% من الأسر في المخيمات تستخدم الغاز للتدفئة، بينما بلغت نسبة استخدام

الحطب 5.3% كمصدر للتدفئة وهي نسبة منخفضة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، ويعود ذلك لصغر مساحة المسكن التي يصعب استخدام الحطب كمصدر للتدفئة فيها، وعدم امتلاك سكان المخيمات للحقول التي تعد مصدراً للحطب، كما هو الحال في كثير من القرى .

شكل رقم (35) نسبة الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب المصدر الرئيس للطاقة المستخدمة في التدفئة ونوع التجمع 2007م.



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص112)

ب.المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للطاقة المستخدمة في الطبخ :

- تظهر نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأن غالبية الأسر في المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار تستخدم الغاز بنسبة 90.7% كمصدر رئيس للطاقة المستخدمة في الطبخ، يلي ذلك الحطب بنسبة 4.9%، كما تبين النتائج أن 90.9% من الأسر في الحضر تستخدم الغاز كمصدر رئيس للطبخ، ثم يأتي بعد ذلك استخدام الحطب حيث بلغت نسبته 3.7%، أما في الريف فقد أظهرت النتائج أن 89.3% من الأسر تستخدم الغاز كمصدر رئيس للطبخ، بعد ذلك يأتي استخدام الحطب بنسبة تبلغ 8.3%، بينما بلغت نسبة الأسر التي تستخدم الغاز في المخيمات كمصدر رئيسي للطبخ 91.5%، أما الحطب فحوالي 4.8% من الأسر في مخيمات المحافظة يستخدمونه كمصدر رئيس للطبخ.(ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص38).
- من الملاحظ عدم وجود اختلافٍ كبيرٍ في نسب استخدام الغاز كمصدر للطاقة في الطبخ بين الحضر والريف والمخيمات، ويعود ذلك لسهولة الحصول عليه، وانخفاض أسعاره نسبياً.

4. نظام الصرف الصحي :

يقصد بها قنوات تصريف المياه العادمة من داخل المنازل، إما بربطها مع الشبكة العامة للتصريف أو بربطها مع حفر امتصاصية خاصة بكل مسكن، وتوفر هذه الشبكة يحافظ على البيئة من حيث النظافة والنقاء، ويساعد على عدم إصابة جسم الإنسان بالإمراض الناتجة عنها، مثل الكوليرا، والبلهارسيا، والتفوئيد والديدان وغيرها .(جودة، 2001م:ص130). ويعتبر الصرف الصحي أحد الخدمات الحيوية التي تتعامل مع أهم المخرجات السلبية في التجمعات العمرانية المختلفة، كما يعتبر أحد الخدمات التي ترتفع تكلفته إذا ما قورن بالخدمات الأخرى كمياه الشرب مثلاً، كما ينتج عنه تفاعلات تؤثر سلباً على البيئة مما يجعل التخلص منه ضرورة ملحَّة (مصيلحي، 2001م:ص149)، وقد تسبب نظام الصرف الصحي في قطاع غزة بإصابة (50) شخصاً بمرض التفوئيد عام 1990م .(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1997م:ص21)

ونظراً لارتفاع تكاليف إقامة خدمات الصرف الصحي فإن الاحتلال الإسرائيلي لم يكترث إلى إقامة مثل هذه الشبكات بدليل أن نتائج التعداد عام 1997م كشفت أن نسبة الأسر المخدومة بشبكة صرف صحي عامة تصل إلى ثلث الأسر في الأراضي الفلسطينية.(صالحة، 2005م:ص103)، وتنخفض نسبة المساكن الموصولة بشبكات الصرف الصحي كثيراً في القرى الفلسطينية، حيث لا تتعدى نسبتها 3.1% من مجموع مساكنها، وتعتبر المخيمات أحسن حالاً من القرى من هذه الناحية، فنسبة المساكن الموصولة فيها بشبكة صرف صحي تقارب النسبة في المدن الفلسطينية، حيث تبلغ 47.3%، والسبب أن المخيمات التي تقع داخل بلديات بعض المدن قد استفادت من الخدمات المتوفرة في المدن بما فيها الصرف الصحي (أبو صالح، 1998م:ص136).وبشكل عام فإن نحو 27.8% من المساكن في الضفة الغربية يتم صرف مياهها العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي، ونحو 69.4% بواسطة الحفر الامتصاصية (ج، م، ح، ف،1592،2007م:ص71). وبالنسبة للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالصرف الصحي في محافظة أريحا والأغوار، فقد اختلفت نسبتها منذ عام 1997م وحتى عام 2007م، كما هو مبين في الجدول الأتي:

جدول (38)النسبة المئوية للمساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب اتصال المسكن بالصرف الصحي (1997م –2007م)

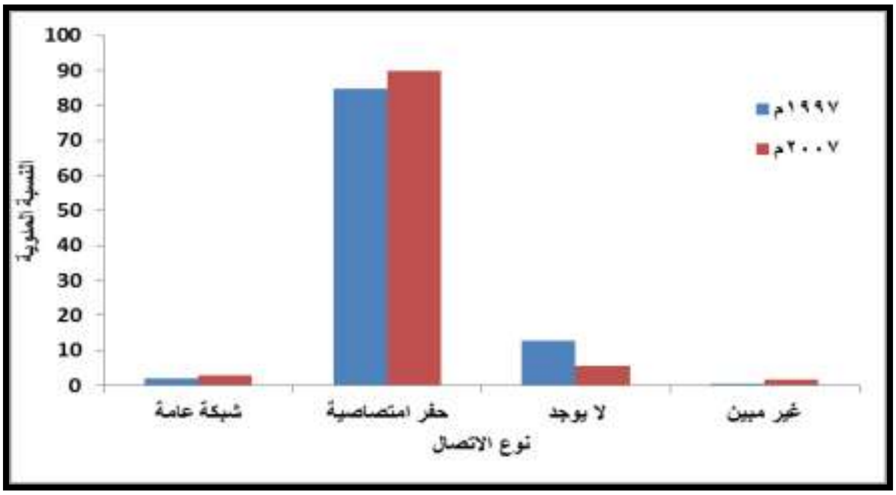
مسلسل	خدمة الصرف الصحي	1997م	2007م
1	شبكة عامة	2.0	2.8
2	حفر امتصاصية	84.8	89.9
3	لا يوجد	12.7	5.5
4	غير مبين	0.5	1.8

(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592،2007م:ص60)

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتي :

- ارتفاع طفيف على نسبة الشبكة العامة من 2.0% إلى 2.8% عام 2007م، مما يعطي مؤشراً على بداية الاهتمام بمشروعات الصرف الصحي داخل محافظة أريحا والأغوار، حيث بلغت نسبة الزيادة خلال هذه الفترة 0.8% شكل(36) علماً بأن هذه الزيادة ضئيلة خلال هذه الفترة الزمنية ولا تفي بالمطلوب لمحافظة أريحا والأغوار.
- ارتفاع نسبة الحفر الامتصاصية عام 2007م عن نسبة الحفر الامتصاصية عام 1997م بمقدار زيادة 5.1%، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد السكان الناجم عنها زيادة في أعداد المساكن، بالإضافة إلى أن محافظة أريحا والأغوار تتسم بالطابع الريفي وضعف الخدمات بها، على عكس المدن الكبرى في المحافظات الفلسطينية التي تتوفر فيها البنية التحتية بشكل جيد، وتوفر شبكة عامة لخدمة الصرف الصحي .
- من المؤكد أن مظاهر السطح والتركيب الجيولوجي في الضفة الغربية بشكل عام، وفي محافظة أريحا والأغوار بشكل خاص تؤثر في مشروعات الصرف الصحي، لكونها منطقة انهدامية وغوريه، وتعتبر هذه المشروعات ذات كلفة عالية مقارنة مع الأراضي السهلية، ذات التربة الرملية أو الطينية، التي تسهل فيها عملية مد شبكة الصرف الصحي وتقل تكلفتها . لذا بقيت ظاهرة الحفر الامتصاصية كوسيلة لصرف المياه العادمة هي السائدة في كافة محافظات الضفة الغربية .

شكل (36) المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب اتصال المسكن بالصرف الصحي (1997م -2007م)

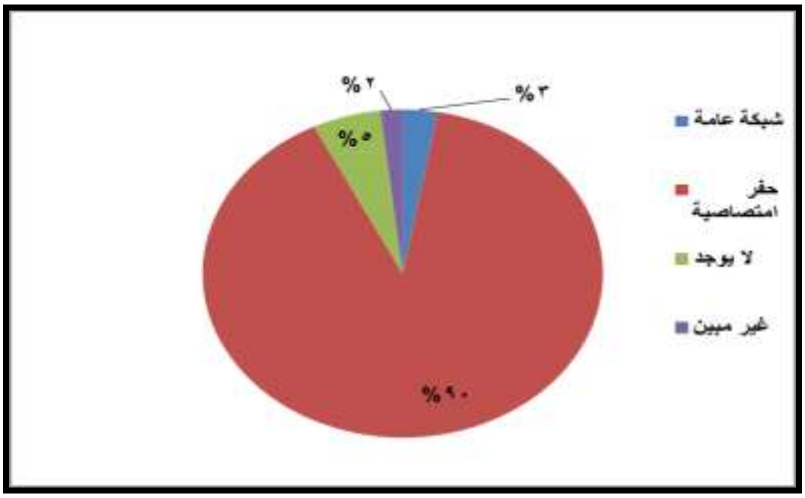


(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص60)

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ الآتي :

- أن غالبية المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار متصلة بالصرف الصحي عن طريق الحفر الامتصاصية، وهي الوسيلة الأولى المستخدمة في عملية الصرف الصحي للمساكن المأهولة داخل المحافظة .
- بلغت نسبة المساكن المأهولة التي لا يوجد فيها أي وسيلة اتصال بالصرف الصحي حوالي 5.5% وهي بالمرتبة الثانية، بينما الاتصال بالصرف الصحي عن طريق الشبكة العامة يأتي في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها 2.8% من المساكن المأهولة . وهذا يتطلب البحث عن وسائل وطرق لحل هذه المشكلات، وإيجاد حلول مناسبة لها .

شكل (37) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالصرف الصحي 2007م



(مصدر البيانات:ج،م،ح،ف،1592،2007م :ص37)

- أما على مستوى نوع التجمع في محافظة أريحا والأغوار، فلقد بلغت نسبة الشبكة العامة للصرف الصحي حصرياً في مدينة أريحا بنسبة 2.8% فقط من التجمعات الحضرية، وانعدمت الشبكة العامة في باقي التجمعات بالمحافظة، لذا اعتمدت باقي التجمعات العمرانية على الحفر الامتصاصية وخدمات الصرف الصحي الأخرى، وذلك لوقوع التجمعات السكانية في مناطق متباعدة عن بعضها البعض، بالإضافة إلى أنها تتعلق بأمور إدارية، وتنظيمية، ومالية حالت دون أن تصل تلك المساكن بالشبكة العامة للصرف الصحي، لذا فإنها تعتمد على مصادر أخرى (بلدية أريحا، 2013م) .

ثانياً : الخدمات الأخرى المتوفرة في المسكن :

تعتمد توفر هذه الخدمات في المسكن على المستوى المادي للأسرة، بالإضافة إلى نمط السكن ومنطقة السكن وتوفر الكهرباء، ويعتمد التفاوت في المرافق والسلع بين المساكن المختلفة من حيث الكم والنوع على موارد الأسرة الاقتصادية، وتدلل مرافق السكن على درجة الراحة والملاءمة التي يقدمها المسكن لساكنيه، ومنها وجود حمام ومطبخ، ومرحاض، وتدفئة بينما تدلل مفروشات المسكن ومعداته على الموقع الاجتماعي – الاقتصادي للأسرة. (ماريان وآخرون، 1994م:ص87) . ويمكن تقسيم الخدمات الأخرى في المسكن إلى قسمين،هما:

1. المرافق الأساسية في المسكن :

تعتبر المرافق من أهم الأساسيات التي يجب توفرها في المسكن، والتي تعد من ضروريات الحياة، وهي مقياس للمستوى الاقتصادي والحضاري للأسرة، ومن أهم هذه الخدمات المطبخ والحمام والمرحاض وغيرها....

أ – المطبخ : يعتبر المطبخ من المرافق الأساسية التي يجب توافرها في المسكن، وأصبحت طريقة تصميم المطبخ وأنواع التجهيزات فيه من الدلائل الأساسية للوضع الاقتصادي للأسرة، ومن الجدول (39) يتضح أن عدد المساكن المأهولة التي يتوفر بها مطبخ بلغت نحو 7262 مسكناً، ومن بين هذه المساكن ما يكون بها المطبخ متصلاً بالمياه بلغ عددها 6192مسكناً أي ما نسبته 85.3% من مجموع المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار، بينما بقيت المساكن المأهولة بحاجة إلى اتصال المطبخ بالمياه وبلغ عددها 639 مسكناً وشكلت نسبتها8.8%، وهي في الغالب تكون مساكن من نمط الخيمة أو الغرفة المستقلة أو البراكية، وكانت أكثر المساكن المأهولة التي يكون المطبخ فيها متصلاً بالمياه من نمط الشقة السكنية، على اعتبار أنها مبانٍ حديثة تتوفر فيها الخدمات الحديثة.

جدول (39) المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع وتوفر المطبخ بالمسكن 2007م.

نوع التجمع	العدد الكلي	توفر مطبخ							
		مطبخ متصل بالمياه		مطبخ غير متصل بالمياه		لا يوجد		غير مبين	
الحضر	3988	3610	90.5	133	3.3	107	2.7	138	3.5
الريف	1473	961	65.3	404	27.4	93	6.3	15	1.1
المخيمات	1801	1621	90.0	102	5.6	35	1.9	43	2.9
المجموع	7262	6192	85.3	639	8.8	235	3.2	196	2.6

(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص64)

ومن حيث نوع التجمع نلاحظ مايأتي :

- ترتفع نسبة المساكن المأهولة في أنواع التجمعات السكانية كافة، والتي يكون المطبخ فيها متصلاً بالمياه.
- بلغ عدد المساكن المأهولة في الحضر 3988مسكناً منها 3610مسكناً من إجمالي المساكن المأهولة التي يكون المطبخ فيها متصلاً بالمياه في الحضر، ويشكل ما نسبته 90.5%.
- بلغ عدد المساكن المأهولة في الريف 1473مسكناً، منها 961مسكناً ما نسبته 65.3% يكون المطبخ فيها متصلاً بالمياه، وبذلك تنخفض النسبة عن بقية أنواع التجمعات السكانية في المحافظة ويعود ذلك لريفية التجمع .
- بلغ عدد المساكن المأهولة في المخيمات 1801مسكناً، منها 1621 مسكناً ويشكل ما نسبته 90% من إجمالي المساكن المأهولة في مخيمات المحافظة، ويعود ذلك لموقع المخيمات في نطاق الاستفادة من خدمات بلديات المناطق الحضرية، وكذلك من الخدمات المقدمة من قبل وكالة الغوث .

ب – الحمام : ومن المرافق الأساسية أيضاً والتي يجب توافرها في المسكن هو الحمام، وقد تبين أن المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار والتي يتوفر فيها حمام متصل بالمياه قد بلغ عددها 6187 مسكناً، بما يمثل نحو 85.2% من مجموع المساكن المأهولة في المحافظة، في حين أن عدد المساكن المأهولة التي لا يتوفر فيها حمام متصل بالمياه قد بلغ عددها 495 مسكناً، أي ما نسبته 6.8% من مجموع المساكن المأهولة في المحافظة . ومن الجدير بالذكر بأن حسب نوع المسكن مثل (نظام فيلا) يتوفر في جميعها حمام متصل بالمياه، في حين ينعدم اتصال الحمام بالمياه في نظام الغرفة المستقلة والخيمة، وهذا دليل على العلاقة الطردية بين المستوى الاقتصادي وتوفر المرافق الأساسية في المسكن.

جدول (40) المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع وتوفر حمام بالمسكن 2007م.

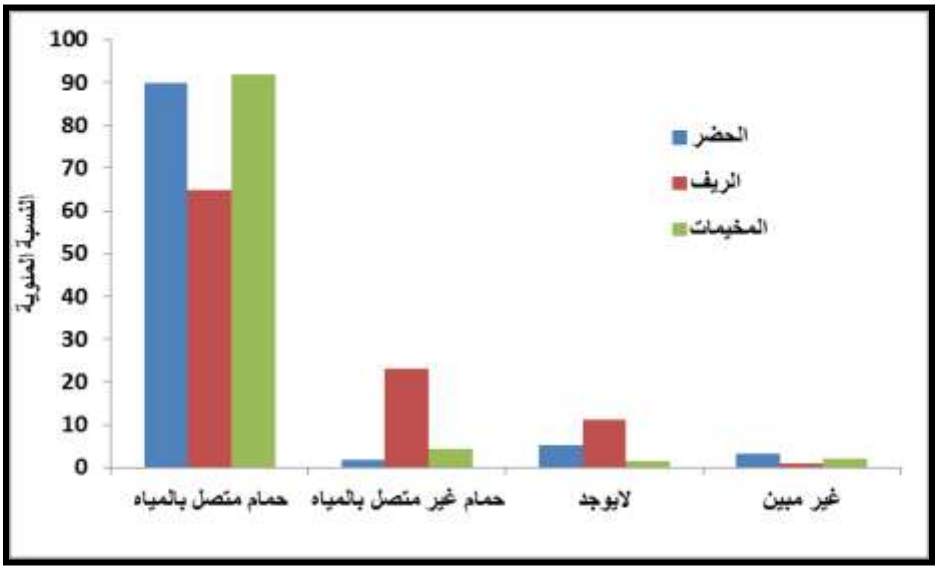
نوع التجمع	العدد الكلي	توفر حمام							
		حمام متصل بالمياه		حمام غير متصل بالمياه		لا يوجد		غير مبين	
الحضر	3988	3577	89.7	74	1.8	206	5.2	131	3.3
الريف	1473	955	64.8	341	23.2	163	11.1	14	0.9
المخيمات	1801	1655	91.9	80	4.4	26	1.4	40	2.2
المجموع	7262	6187	85.2	495	6.8	395	5.4	185	2.5

(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص68-69)

يتبين من الجدول السابق مايأتي :

- إن عدد المساكن التي يتصل فيها الحمام بالمياه في الحضر قد بلغت 3577 مسكناً، أي ما نسبته 89.7% كما في الشكل(38).
- بلغ عدد المساكن المتصل فيها الحمام بالمياه في الريف 955 مسكناً وشكل ما نسبته 64.8%، وهي نسبة منخفضة وتحتاج إلى المزيد من الخدمات والمرافق .
- شكلت عدد المساكن المأهولة والمتصل فيها الحمام بالمياه في المخيمات 1655 مسكناً،أي ما نسبته 91.9% وبذلك ارتفعت عن بقية أنواع التجمعات الأخرى في المحافظة بسبب الخدمات المقدمة من وكالة الغوث .

شكل (38) نسبة المساكن المأهولة في توفر الحمام حسب نوع التجمع 2007م.



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592،2007م:ص68-69).

ج – المرحاض : يعتبر المرحاض كذلك من الخدمات المهمة في المسكن، بل إن توفر هذا المرفق يعتبر ضرورة صحية واجتماعية. وقد تبين من الجدول (41)أن المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار والتي يتوفر فيها مرحاض متصل بالمياه قد بلغ عددها 6126 مسكناً، بما يمثل 84.4% من مجموع المساكن المأهولة في المحافظة، في حين أن عدد المساكن المأهولة التي لا يتوفر فيها مرحاض متصل بالمياه قد بلغ عددها 547مسكناً، وشكل ما نسبته 7.5% من مجموع المساكن المأهولة في المحافظة . ومن الملاحظ حسب نوع المسكن ينعدم اتصال المرحاض بالمياه في نظام الغرفة المستقلة والخيمة والبراكية، في حين أن نظام الفيلا يتوفر في جميعها مرحاض متصل بالمياه، وهو ما يؤكد على الارتباط بين المستوى الاقتصادي وتوفر المرافق الأساسية في المسكن.

جدول (41)المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع وتوفر مرحاض بالمسكن 2007م.

نوع التجمع	العدد الكلي	توفر حمام							
		مرحاض متصل بالمياه		مرحاض غير متصل بالمياه		لا يوجد		غير مبين	
الحضر	3988	3537	88.7	65	1.6	254	6.4	132	3.3
الريف	1473	929	63.1	405	27.5	126	8.5	13	0.9
المخيمات	1801	1660	92.2	77	4.3	23	1.3	41	2.3
المجموع	7262	6126	84.4	547	7.5	403	5.5	186	2.7

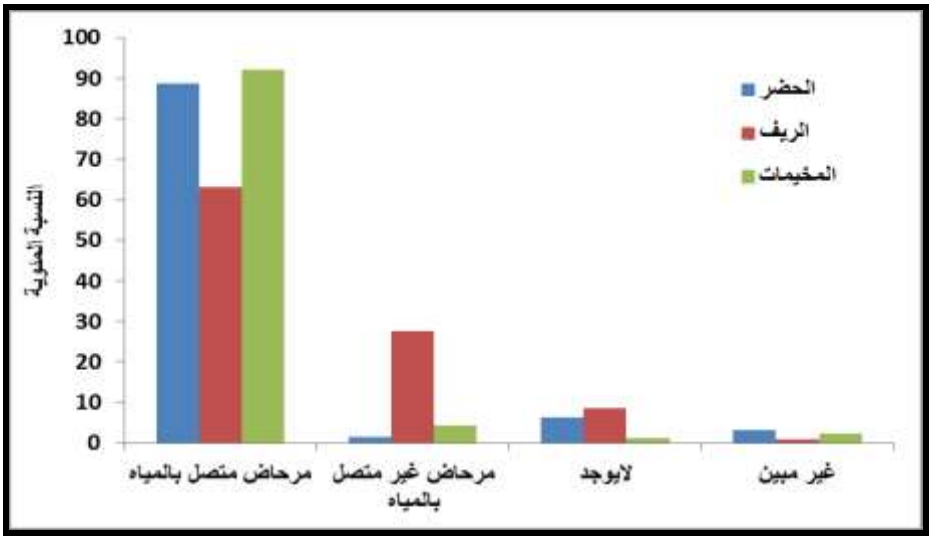
(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592،2007م:ص71-72).

وعند دراسة توفر المرحاض في المسكن حسب نوع التجمع، يتبين ما يأتي :

- عدد المساكن التي يتصل فيها المرحاض بالمياه في تجمع الحضر قد بلغ 3537 مسكناً، أي ما نسبته 88.7%، بينما انخفضت نسبة المساكن غير المتصل فيها المرحاض بالمياه فشكلت ما نسبته 1.6%، حيث بلغ عدد المساكن 65 مسكناً وهي نسبة منخفضة على مستوى المحافظة .
- انخفاض عدد المساكن التي يتصل فيها المرحاض بالمياه في الريف إلى 929مسكناً مقارنةً بالحضر، وبلغت نسبته 63.1%، بينما ارتفعت فيها نسبة المساكن غير المتصلة فيها المرحاض بالمياه و بلغت النسبة 27.5%، وبذلك تحتاج إلى المزيد من الخدمات والتطوير.
- بلغ عدد المساكن المتصل فيها المرحاض بالمياه في المخيمات 1660مسكناً، وشكل ما نسبته 92.2% وبذلك أفضل من بقية التجمعات العمرانية الأخرى في المحافظة .

وبذلك لابد من تقديم المزيد من الخدمات وتوفير المرافق المناسبة في المساكن المأهولة كافة في محافظة أريحا والأغوار وخاصة المناطق الريفية منها، فإن انعدام هذه الخدمات وعدم توفر المرافق الجيدة، يؤدي إلى المزيد من انتشار الأمراض والآثار السلبية على صحة الإنسان ورفاهية المواطن، ويعود عدم توفر هذه المرافق إلى طبيعة المسكن المتمثل في الغرفة المستقلة، والخيمة، والبراكية والتي تحتاج إلى تحسين أوضاعها وعلاج مشكلاتها .

شكل (39)نسبة المساكن في محافظة أريحا والأغوار المأهولة في توفر المرحاض حسب نوع التجمع 2007م



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592،2007م:ص71–72).

د – النفايات المنزلية : من الخدمات الأخرى التي تعتبر ذات أهمية ولا بد من توفرها للمساكن المأهولة هي الطريقة المستخدمة للتخلص من النفايات المنزلية، ويظهر الجدول (41)عدة طرق للتخلص من هذه النفايات .

جدول (42) المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار حسب الطريقة المستخدمة للتخلص من النفايات المنزلية ونوع التجمع 2007م

نوع التجمع	إلقاؤها في أقرب حاوية	حرقها	إلقاؤها في مكب النفايات	إلقاؤها بشكل عشوائي	أخرى	غير مبين
محافظة أريحا والأغوار	75.9	14.1	2.1	2.6	2.6	2.7
الحضر	82.4	6.2	0.9	2.9	4.1	3.6
الريف	39.4	47.3	7.5	3.0	1.8	0.9
المخيمات	91.2	4.4	0.4	1.6	0.0	2.3

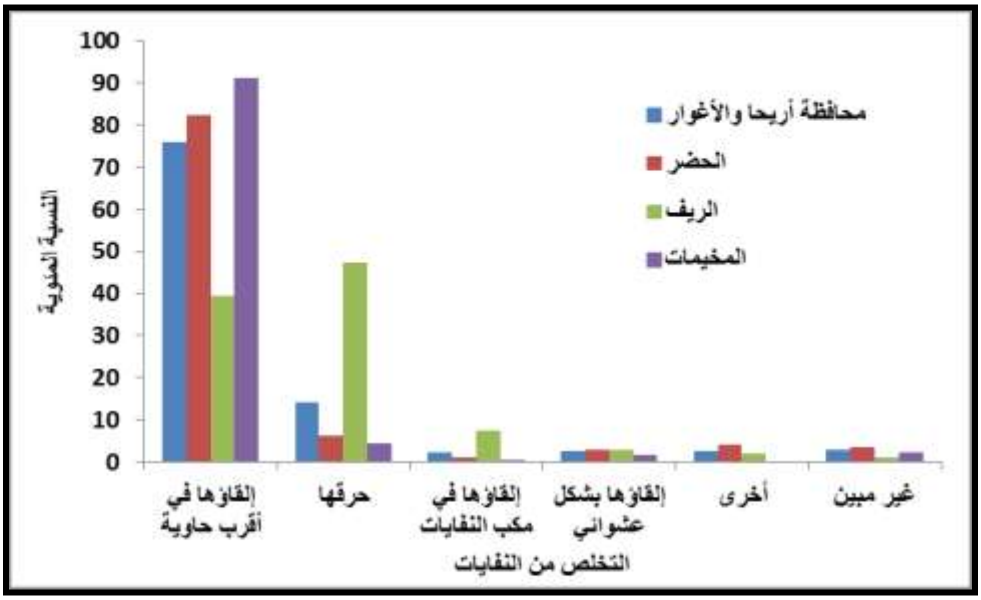
(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م :ص122).

من الجدول السابق يتبين الآتي :

- شكلت آلية التخلص من النفايات المنزلية بطريقة إلقائها في أقرب حاوية نسبة مرتفعة بشكل كبير في كل من الحضر والمخيمات حسب نوع التجمع، ويعود ذلك إلى الخدمات التي تقدمها البلديات في التجمعات الحضرية، وما تقوم به وكالة الغوث بتقديم هذه الخدمة لسكان المخيمات حيث زادت النسبة المئوية عن نسبة المحافظة بشكل عام .
- كانت النسبة منخفضة بشكل واضح في الريف حيث وصلت إلى نحو 39.4%، ومن الملاحظ أن مساكن الريف تتبع طريقة أخرى للتخلص من النفايات المنزلية وهي طريقة الحرق حيث تصل نسبة التخلص من النفايات عن طريق حرقها إلى أكثر من 47%. ويعود ذلك إلى نقص الخدمات في المناطق الريفية، واتساع مساحات الأراضي الزراعية البعيدة عن المباني السكنية، بينما تواجه طريقة حرق النفايات المنزلية صعوبة في المناطق الحضرية من المحافظة وذلك لصعوبة عملية الحرق في المدن، وفي المخيمات أكثر صعوبة وذلك لعدم توافر مساحات فضاء تسمح بعملية حرق النفايات، بالإضافة الى أنها تؤدي إلى تلوث بيئي، لذا لا بد من زيادة تقديم هذه الخدمات للمساكن في المناطق الريفية في محافظة أريحا والأغوار للحد من التلوث.

شكل (40) طرق التخلص من النفايات المنزلية حسب نوع التجمع في محافظة أريحا والأغوار2007م

.



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م :ص122)

2 – التجهيزات في المسكن :

تتنوع التجهيزات الموجودة في المساكن متأثرة في هذا التنوع بالبيئة المناخية التي يقع فيها المسكن، وبنمط المسكن، ووجود الكهرباء بالمسكن، كما يؤثر في تنوعها وكمياتها المستوى

الاقتصادي للأسرة وبعض السلوك والمفاهيم الاجتماعية،ومن هذه التجهيزات : السيارة الخصوصية، والثلاجة الكهربائية والسخان الشمسي، والغسالة، والمكتبة المنزلية، وخط الهاتف، وتجهيزات أخرى .ويبين الجدول (43) بأن توفر الخدمات أو الوسائل في المسكن يرجع إلى الأوضاع المادية والفنية للأسرة .

جدول (43) نسبة الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب توفر السلع المعمرة (1997–2007)

السلع المعمرة المتوفرة	1997م		2007م	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سيارة خصوصية	1213	23.8	1721	23.7
ثلاجة كهربائية	4028	78.9	6441	88.7
سخان شمسي	1501	29.4	2856	39.3
تدفئة مركزية	44	0.9	73	1.0
مكنسة كهربائية	–	–	1375	18.9
طباخ غاز/كهرباء	4491	88.0	6781	93.4
ميكروويف	–	–	1885	26.0
غسالة ملابس	3310	64.9	6153	84.7
مكتبة منزلية	493	9.7	1146	15.8
راديو/مسجل	–	–	4873	67.1
تلفزيون	4212	82.6	6511	89.7
فيديو/DVD	733	14.4	1816	25.0
صحن للاقط	–	–	5565	76.6
خط هاتف	1387	37.2	2913	40.1

(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص38).

وتبين من الجدول السابق مايأتي :

- أن تقريباً ما نسبته 24% من الأسر الخاصة في محافظة أريحا والأغوار عام 1997م يمتلكون سيارة خاصة، ومن الملاحظ انخفاض هذه النسبة في عام 2007م لتصل إلى 23.7%، ويعود ذلك إلى أن اقتناء سيارة خاصة مسألة مكلفة، وترتبط بمستوى دخل رب الأسرة، وارتفاع أسعارها، والسيطرة الإسرائيلية على الحواجز المحيطة بالمحافظة .
- أما بالنسبة لتوفر الثلاجة الكهربائية، فقد بلغت نسبة توفرها للأسرة 78.9% عام 1997م، ثم ارتفعت النسبة بشكل واضح لتصل إلى 88.7% عام 2007م، وهذا ما يثبت أهميتها وحاجة الناس الدائمة لها، ويمكن تعليل عدم امتلاك بعض الأسر للثلاجة الكهربائية ارتباط ذلك

بطبيعة نوع المسكن من خيمة وغرفة مستقلة وبراكية، وعدم توفر الشبكة العامة للكهرباء في بعض المساكن .

- أما السخان الشمسي فهناك مجموعة من العوامل تؤثر في مدى امتلاك الأسرة للسخان الشمسي، من حيث اتساع سطح المسكن وطبيعة امتلاك المسكن ونوعيته، وهو من الضروريات للأسر وخاصة التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة، علما بأن السخان الشمسي لا يكون مجدياً في الشتاء، حيث تنخفض كمية الإشعاع الشمسي فيه عن بقية فصول السنة . فبلغت نسبة امتلاك الأسر للسخان الشمسي في عام 1997م إلي 29.4%، وارتفعت هذه النسبة عام 2007م لتصل إلى 39.3% وهو مصدر لتسخين المياه والتخفيف من استهلاك الكهرباء أو حتى من مصادر الطاقة أخرى .
- ارتفاع طفيف على نسبة امتلاك الأسرة للتدفئة المركزية من عام 1997م حيث بلغت النسبة 0.9% إلى عام 2007م حيث وصلت النسبة إلى 1.0% ،وهذا يعطي مؤشراً على ضعف التحسن في مستوى دخل بعض الأسر في محافظة أريحا والأغوار .
- وبالنسبة لامتلاك الأسر الخاصة لمكنسة كهربائية فحسب ما توفر من نسبة عام 2007م فقد بلغت النسبة 18.9%، وهي دليل على تغير جيد على بعض المساكن الراقية وتحقيق رفاهية للسكان .
- لوحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع واضح في توفر طباخ غاز/كهرباء في المسكن حيث بلغت النسبة 88.0% عام 1997م، وارتفعت إلى 93.4% عام 2007م، وهي نسبة مرتفعة نظراً لأهمية توفره في المسكن، ويصعب الاستغناء عنه .
- أما بالنسبة لجهاز الميكروويف فحسب ما توفر من إحصاءات عام 2007م فقد بلغت نسبة امتلاك الأسر الخاصة له 26%، وهي مؤشر على ارتفاع امتلاكه ،وإن كان ثمنه ليس باهظاً، إلا أنه يحقق نوعاً من الرفاهية للأسرة .
- ارتفعت نسبة الأسر التي تتوفر لديها غسالة ملابس في المحافظة، فقد بلغت عام 1997م 64.9%، ثم استمر ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 84.7% عام 2007م، وهي متوفرة في أنواع التجمعات السكانية كافة وبنسب متقاربة، ويعود ذلك لتوفر الكهرباء وأهمية استخدامها للأسرة .
- وتبين أن نسبة توفر مكتبة منزلية للأسر في المحافظة قد ارتفعت من 9.7% في عام 1997م إلى 15.8% في عام 2007م، مما يعطي مؤشراً لتحسن المستوى التعليمي والثقافي للأسر التي تمتلك المكتبات المنزلية .

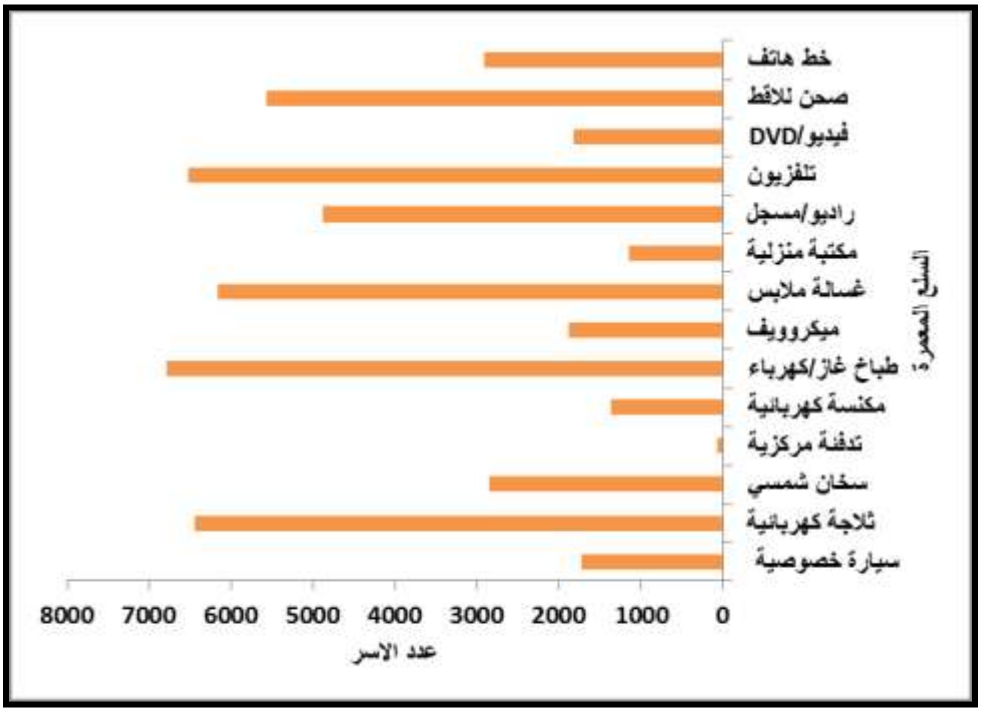
- أما جهاز الراديو / مسجل تبين أن نسبة امتلاك الأسر له بلغت 67.1% وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة مع محافظات أخرى بالضفة الغربية، رغم رخص هذا الجهاز وإمكانية اقتناء غالبية الأسر لهذا الجهاز، ويمكن أن يفسر ذلك بتفضيل الأسر لوجود جهاز التلفزيون عوضاً عنه، لذا ارتفعت نسبة امتلاك الأسر لجهاز التلفزيون من 82.6% عام 1997م إلى 89.7% عام 2007م.
- بالنسبة إلى جهاز الفيديو / DVD فقد ارتفعت النسبة من 14.4% عام 1997م إلى 25%، وأما صحن اللاقط فقد بلغت نسبة توفره عام 2007م وامتلاك الأسر له بنسبة 76.6%، وما من شك في أن اقتناء هذا الجهاز يرتبط بمفاهيم اجتماعية ودينية لدى أرباب الأسر، إذ يعتقد هؤلاء بأن توفر هذا الجهاز له تأثير سلبي وخصوصاً على سلوك أطفالهم .
- يفضل الكثير من أرباب الأسر وجود التليفون في مساكنهم، فتنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، بالإضافة إلى اتساع رقعة التجمعات السكانية مع سهولة استعمال هذا الجهاز كل ذلك يجعل الحاجة لهذا الجهاز ضرورية، وقد بلغت نسبة امتلاك الأسر له 37.2% عام 1997م وارتفعت لتصل في عام 2007م إلى 40.1%، ورغم هذا الارتفاع في النسبة فما تزال منخفضة بالنسبة لمدن الضفة الغربية، وهذا يعود لعدم قدرة بعض الأسر على تحمل تكاليف الاشتراك وثمن المكالمات، وإن كانت مرتفعة في المناطق الحضرية حيث وصلت في مدينة أريحا 58% وإلى 33.1% في مدينة العوجا، بينما انعدمت في مناطق أخرى مثل دير حجلة ودير القلط والنبي موسى و فصايل.(ج،م،ح،ف،2007م :ص55)، وعموماً يمكن القول بأن التجمعات السكانية في الضفة الغربية تعاني من نقص في خدمات التلفون.

توفر السلع المعمرة:

تعرف السلع المعمرة على أنها السلع التي لا تبلى بسرعة، وهي التي تقدم الخدمة أو المنفعة بمرور الوقت، ولا يتم استهلاكها بشكل كامل من الاستخدام الأول للسلعة. ومن أبرز الأمثلة على السلع المعمرة: الثلاجة والغسالة، والتلفاز وغيرها. ومن خلال الشكل (41) ووفقاً لنتائج التعداد العام لسنة 2007م، فإن طباخ غاز /كهرباء متوفر لغالبية الأسر في محافظة أريحا والأغوار ويمثل أعلى نسبة للسلع المعمرة، حيث بلغت النسبة 93.4%، ويلي ذلك جهاز التلفاز حيث بلغت النسبة 89.7%، وفي المرتبة الثالثة تأتي الثلاجة كسلعة لا يمكن الاستغناء عنها في المسكن بنسبة 88.7% يليها الغسالة بنسبة 84.7%، ثم بعد ذلك الصحن اللاقط بنسبة 76.6%، وبقية السلع متوفرة بنسب متفاوتة.

- أما على مستوى أنواع التجمعات السكانية في المحافظة، ففي الحضر نجد أن أكثر السلع المعمرة المتوفرة هي طباخ الغاز/ الكهرباء والتلفزيون والثلاجة والغسالة والصحن اللاقط بنسب 92.8%، 90.5%، 89.6%، 86.3% و80.6% على التوالي.
- وفي الريف نجد أن أكثر السلع المتوفرة هي طباخ الغاز /الكهرباء بنسبة 95.7%، والتلفزيون بنسبة 90.0%، والثلاجة بنسبة 89.0%، أما توفر الغسالة فبلغت 85.0%، والصحن اللاقط بنسبة 67.7% .
- أما أكثر السلع المعمرة المتوفرة للأسر في المخيمات فكانت طباخ الغاز/الكهرباء بنسبة 95.7%، و في المرتبة الثانية الثلاجة بنسبة 92.7%، ثم التلفزيون بنسبة 92.4%، والغسالة بنسبة 86.0%، ويأتي صحن اللاقط بنسبة 74.9% من السلع المعمرة المتوفرة في مساكن المخيمات بالمحافظة .

شكل(41) نسبة الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب توفر السلع المعمرة 2007م



(مصدر البيانات : ج،م،ح،ف،1592، 2007م:ص38)

- ومن الخدمات والسلع المتوفرة للأسر في محافظة أريحا والأغوار خدمات وسائل تكنولوجيا المعلومات، ومن أهم هذه الخدمات خطوط الشبكة العنكبوتية، والهاتف النقال، وجهاز الحاسوب، وقد تبين أن هناك تساوٍ تماماً بين عدد خطوط الشبكة العنكبوتية الفلسطينية الإسرائيلية، وكذلك بين عدد خطوط الهاتف النقال الفلسطيني الإسرائيلي في محافظة أريحا والأغوار، ويمكن تفسير ذلك لانتشار المستوطنات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار كبقية

الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي تحيط بكافة تجمعات السكان الفلسطينيين (جاسر، 2011م:ص110)، ومن الملاحظ كذلك تساوى عدد أجهزة الحاسوب المتوفرة لدى الأسر في محافظة أريحا والأغوار مع عدد خطوط الشبكة العنكبوتيه، وذلك للارتباط الكبير بين هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة، موضح بالشكل (42).

جدول (44) الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع وتوفر وسائل تكنولوجيا المعلومات 2007م

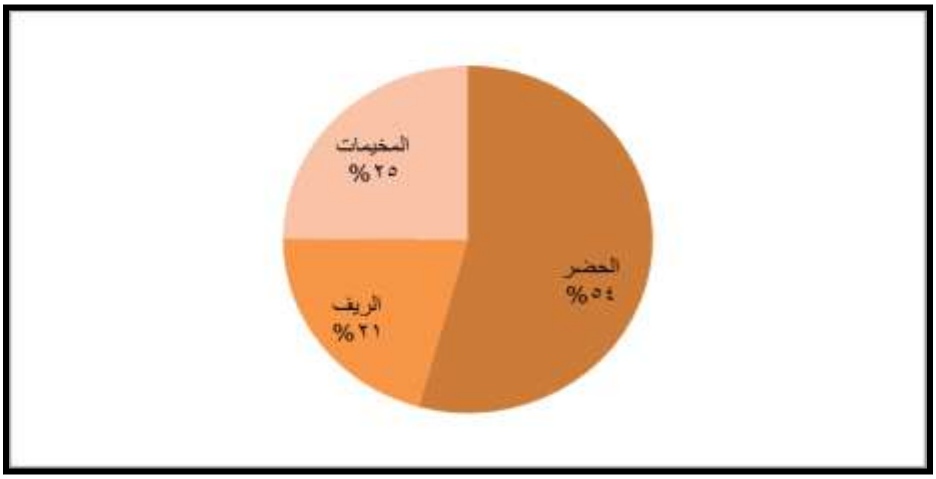
نوع التجمع	الحضر	الريف	المخيمات	المحافظة
عدد الأسر	3800	1455	1750	7005
النسبة المئوية	54.3	20.8	24.9	100

(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1592، 2007م :ص133-136).

وعند دراسة الجدول السابق يتبين الآتي :

- أعلى نسبة لتوفر خدمة وسائل تكنولوجيا المعلومات حسب نوع التجمع كانت في الحضر حيث بلغت النسبة 54.3% ويرجع ذلك لاعتبارات عدة، منها ارتفاع مستوى الدخل في العادة لدى سكان الحضر، وطبيعة عمل السكان في الحضر، وتوفر هذه الخدمة بشكل أفضل من بقية أنواع التجمعات السكانية الأخرى .
- ومن الملاحظ أن أقل نسبة لهذه الخدمة كانت في الريف حيث بلغت النسبة 20.8%، ويرتبط ذلك ببعد التجمعات الريفية عن التجمعات الحضرية مما يقلل فرص توفر الخدمات على العكس من تجمع المخيمات الذي يقع داخل المدن، والذي بلغ نسبته 24.9%، وتعد هذه النسبة منخفضة أيضاً وقد يكون ذلك مرتبط بمستوى دخل الأسرة المتدني عادة في المخيمات .وبذلك فإن كلا التجمعين بحاجة إلى المزيد من توفير هذه الخدمة .

شكل (42) الأسر في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع وتوفر وسائل تكنولوجيا المعلومات 2007م



(مصدر البيانات :ج،م،ح،ف،1592، 2007م :ص133-136)

ملخص الفصل الرابع

- ترتفع نسب حصول المساكن في محافظة أريحا والأغوار على خدمات البنية التحتية الثلاث : الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد مصادر كل خدمة، حيث يمكن الحصول على هذه الخدمات إما من الشبكات العامة أو من المصادر الأخرى .
- من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى المعيشة، مدى توفر المرافق العامة والخدمات الأساسية في المسكن، ومنها المياه الذي بلغت نسبة المساكن المأهولة في المحافظة التي تتزود بمياه الشرب عن طريق الشبكة العامة 90.7% .
- أما بخصوص الإضاءة في المسكن، فقد بلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكة عامة للكهرباء91% عام 2007م .
- تشير النتائج إلى أن غالبية الأسر في الحضر تستخدم الكهرباء (29.2%) كمصدر رئيس للتدفئة، ويأتي استخدام الغاز في المرتبة الثانية بنسبة (20.5%)، مع ملاحظة أن استخدام الحطب هو المصدر الرئيس في التدفئة في الريف بنسبة (34%) وتأتي الكهرباء في المرتبة الثانية .
- رغم تحسن خدمات الصرف الصحي من خلال الشبكة العامة داخل التجمعات السكنية في المحافظة، إلا أنه زادت عمليات الصرف الصحي عن طريق الحفر الامتصاصية، وشكلت ما نسبته (89.9%) من مساكن المحافظة .
- أما الخدمات الأخرى في المراحل الأساسية، فقد تبين ارتفاع نسبة المساكن الذي يكون المطبخ والحمام فيها متصلاً بالمياه وخاصة المسكن من نوع الفيلا والشقة السكنية، بينما انعدمت تماماً في نوع الخيمة والبراكية والغرفة المستقلة .
- بخصوص طرق التخلص من النفايات المنزلية، كانت أعلى نسبة فيها عن طريق إلقائها في أقرب حاوية وخاصة في المخيمات (91.2%) بسبب الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث، بينما سجلت أعلى نسبة عن طريق حرقها في الريف بنسبة (47.3%) لسهولة عملية الحرق في المناطق الريفية .
- تتوفر بعض السلع المعمرة بنسب عالية جداً، فمنها طباخ غاز /كهرباء بنسبة 93.4%، تلفزيون بنسبة 89.7%، وثلاجة كهربائية بنسبة 88.7%، وغسالة ملابس بنسبة 84.7% وغيرها، بينما تقل بعض السلع الأخرى والتي ترتبط بالمستوى الاقتصادي والثقافي للسكان مثل السيارة الخاصة بنسبة 23.7%، والتدفئة المركزية بنسبة 1.0%، والمكتبة المنزلية بنسبة 15.8%.

الفصل الخامس
العوامل المؤثرة في واقع ظروف السكن وخصائصه

التحليل العاملي :

أولاً : مفهوم التحليل العاملي.

ثانياً: تحليل النتائج .

ثالثاً :العوامل المؤثرة في واقع ظروف السكن وخصائص المسكن.

العوامل المؤثرة في واقع ظروف السكن و خصائص المسكن

مقدمة:

لم تعد البحوث في العلوم الجغرافية وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل في كافة ميادين حياتنا المتنوعة، تكفي بمجرد عرض المشاكل، ودراسة الظواهر، وتحديد الأسباب، واستخلاص النتائج، واتخاذ القرارات بطريقة سطحية مجردة بعيدة عن أسلوب الموضوعية والقياس، بل أصبح الاتجاه العام في مثل هذه البحوث هو استخدام طرق القياس الكمية ومناهج إحصائية ،وذلك لتصنيف الظواهر العلمية وإبراز خصائصها وتحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي. (الأنصاري، 1999م:ص1)

وتختلف العوامل المؤثرة في خصائص المسكن من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف التقدم العلمي، والمستوى المعيشي، ودرجة التطور الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، كما تؤثر الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتوفرة وإمكانية امتلاكها وتوظيفها، ويمكن إضافة عامل الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته الهيكلية، وسياسته تجاه الفلسطينيين، و أملاكهم، وأراضيهم. ومما لاشك فيه أن العوامل المؤثرة في خصائص المسكن في بعض الدول يمكن أن تنطبق نفسها على دولة أخرى، ولكن يختلف تأثير كل عامل من دولة إلى أخرى، ومن تجمع سكاني إلى آخر داخل الدولة نفسها، وعند قياس درجة تأثير كل عامل من مجموع العوامل المؤثرة على التجمعات السكانية، لابد من استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف باسم التحليل العاملي Factor Analysis. (صالحة،2003م،ص8). ولابد من تحديد عدد من المتغيرات عند استخدام هذا الأسلوب، ومن تلك المتغيرات التي تتعلق بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وخصائص المسكن والخدمات في التجمعات العمرانية، وفيما يأتي نبذة مختصرة عن التحليل العاملي:

أولاً : مفهوم التحليل العاملي :

التحليل العاملي (Factor Analysis) هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباط الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات، ويبسط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة التي تصنف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها، ويعد التحليل العاملي منهجاً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط لتلخص في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص هذه الأسس التصنيفية واستشفاف ما بينها من خصائص مشتركة، وفقاً للإطار النظري والمنطق العلمي الذي بدأ به.(فرج، 1991م:ص17) وهي حاجة يسعى إليها

الباحث لمعرفة مدى تعلق المتغيرات المختلفة بظواهرها الرئيسة، والنتيجة المباشرة لهذه الخطوة الاستكشافية هي إعادة الدراسة والتناول للمتغيرات المهمة في المجال، وبناء الفروض التي تفسر العلاقات بين هذه المتغيرات (الأنصاري، 1999م :ص2) كما يفيد التحليل العاملي في الكشف عن تأثير كل عامل من العوامل حسب المناطق من خلال ما يعرف بالدرجات العاملية، ويمكن توضيح هذه الدرجات على خريطة لتبين الأنماط المكانية للأبعاد أو العوامل المختلفة.(أبوصبحة، 1988م:ص118)

ويجب أن ندرك في النهاية أن التحليل العاملي أسلوب إحصائي يتطلب شروطاً لاستخدامه، ودقة في مراعاة هذه الشروط، وتعريفاً لحدود الأسلوب وإمكاناته.(فرج، 1991م:ص19-20) ولقد بين Eyzanck عام 1953م أن للتحليل العاملي ثلاثة أهداف أساسية يجب تحقيقها، ويرتبط بهذه الأهداف ثلاث وجهات وهي النظر إلى طبيعة العوامل وعدد كبير من طرق استخراج العوامل والتدوير وهي الأهداف ذاتها لأي فرع من فروع الإحصاء وهي : الوصف، البرهنة على الفروض، اقتراح فروض من البيانات الأولية. مع تحديد درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل، كما يفيد التحليل العاملي في الكشف عن درجة تأثير كل عامل من العوامل حسب المناطق من خلال ما يعرف بالدرجات العاملية FactorsScores .(Katrin,2012;p506)

وإن التحليل العاملي له جذوره في علم النفس منذ بداية القرن العشرين، وقد كان يدرس أسلوب المتغير الواحد وأسلوب المتغيرين، ولكن عندما تعقدت الأمور وتجمع عدد كبير من المتغيرات، تطور هذا المنهج إلى منهج التحليل العاملي الذي يدرس مئات المتغيرات بعد إدخال البيانات وإخراج النتائج بسرعة هائلة.(أبوصبحة، 1988م:ص71) بينما هذا الأسلوب لم ينل اهتماماً من جانب علماء الإحصاء، ولكن بعد عام 1930 أصبح موضوع التحليل العاملي يحتل مكانة مرموقة في مجال الرياضيات، ولقد زاد الاهتمام بهذا الأسلوب من قبل الجغرافيين خلال الفترة ما بين 1954م- 1965م، حيث شاع استخدام هذا الأسلوب لدراسة التركيب الداخلي للمدن، فقد استخدمه الجغرافيون في أبحاثهم من أجل بيان أنماط التركيب الداخلي في المدن، والتعرف إلى العلاقات المعقدة بين المتغيرات.(أبوصبحة، 1988م:ص82).

ومن جهة أخرى هناك بعض العوامل التي لا يمكن قياسها إحصائياً كالسياسيات الإسكانية والاحتلال والمخططات وغيرها من العوامل المؤثرة (جاسر،2011م:ص114)، وعلى سبيل المثال لا على سبيل الاستقصاء أظهرت الدراسة التي أعدها كايد أبو صبحة سنة 1988م للبيئة الاجتماعية لمدينة عمان ستة عوامل هي: الحالة الاقتصادية، والتعليمية، والحالة الأسرية، وخصائص المسكن، والسكن العشوائي، والبعد الديمغرافي، وبعد خصائص الأسرة الاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة 1302 متغيراً و 51 منطقة وكانت نسبة التباين 47.9%،

وأظهرت دراسة أخرى لـ محمد النوباني لمدينة وادي كسير بالأردن خمسة عوامل هي: العامل الاقتصادي والاجتماعي وخصائص المسكن وتركيب الأسرة، والمستوى التعليمي للزوج والزوجة، وخصائص الأسرة، واشتملت الدراسة على خمسة أحياء و450 متغيراً.(النوباتي، 1992م:ص50) كما أظهرت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول الأوروبية وبشكل خاص على المدن الاسكندينافية وتم استخلاص ثلاثة عوامل وهي : البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبعد الأسري ثم النمو السكاني والحركة السكانية ولم يظهر البعد العرقي وذلك لتجانس السكان.(أبوصبحة، 1988م:ص113-114)

ولتطبيق أسلوب التحليل العاملي على محافظة أريحا والأغوار تم اختيار عدد من المتغيرات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، والديمغرافية، وكذلك خصائص المسكن والخدمات المتوفرة فيه، بموجب البيانات التي وردت في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997م وحتى عام 2007م،مع العلم أن هذه الدراسة ستعتمد على بيانات التعداد وهي أفضل بكثير من الاعتماد على الاستبانة ،ولذلك ستظهر هذه الدراسة حقيقة العوامل المؤثرة في خصائص المسكن بشكل دقيق، بجانب التعرف إلى التجمعات السكانية التي تتميز بخصائص متشابهة، ومدى ارتباطها بالعوامل المؤثرة من خلال الدراسات العاملية.

تحليل نتائج التحليل العاملي: Total Variance Expained :

جدول رقم (45)

العوامل المستخلصة التي تزيد قيمتها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر

العامل	العوامل والأبعاد	القيمة المميزة	النسبة المميزة من التباين الكلي	نسبة التباين المفسر التراكمية
العامل الأول	الديمغرافي وخصائص المسكن	112.957	77.368	77.368
العامل الثاني	عامل الخدمات	8.330	5.705	83.073
العامل الثالث	كثافة المسكن	7.904	5.414	88.487
العامل الرابع	ملكية المسكن	7.566	5.183	93.669
العامل الخامس	مشكلة المياه	3.046	2.086	95.755

المصدر: من إعداد الطالبة ،مستخرج الحاسب.

يتبين من الجدول أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها من نتائج التحليل العاملي خمسة عوامل، وهي العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد على (1.0) وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته

العوامل الخمسة 96%، وعلى ذلك بقى 4% للعوامل الأخرى وفيما تبدو هذه النسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بدراسات متشابهة، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة لمدينة مأدبا في الأردن عام 2004م خمسة عوامل خسرت 53.52%(الليمون، 2004م:ص26)، وفي دراسة للتركيب الداخلي لمدينة تعز اليمنية عام 1992م أظهرت أربعة عوامل فسرت 62.2% من نسبة التباين الكلي (الوهمي، 1992م:ص44)، باستثناء دراسة لمحافظات غزة حيث أظهرت الدراسة أربعة عوامل فسرت 94.5% من نسبة التباين الكلي (صالحة، 1994م:ص91) .

ولعل هذا الارتفاع في النسبة مرده إلى دقة البيانات المستخدمة في الدراسة، مما أدى إلى الكشف عن العوامل المشتركة المؤثرة في خصائص السكن والتركيب السكاني وتلخصيها إلى عدد قليل من العوامل، وقد ضمت المصفوفة المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل الأخرى على 30%. ولتحليل النتائج الواردة في الملحق رقم(6) نجد أن 97 متغيراً تتراوح القواسم المشتركة بينها بين (0.85 – 1) أي ما يعادل 85% إلى 100% من المعلومات الأساسية من المتغيرات فسرت إلى العوامل الخمسة المشتقة، فيما انخفضت نسبة التباين في أربعة متغيرات فقط إذ تراوحت الاشتراكات فيها (0.4إلى0.84) أي ما يعادل 40% إلى 84% من المعلومات الأساسية في المتغيرات فسرت في العوامل الثلاثة المشتقة.

ولتوزيع المتغيرات على المراكز العمرانية في المحافظة ولتحديد المراكز التي تتميز بخصائص متشابهة فقد تم استخراج مصفوفة الدرجات العاملية للعوامل الثلاثة، وتم تقسيم الدرجات العاملية إلى أربع فئات هي: (من صفر إلى –1) (أقل من –1) (من صفر إلى 1)، (أكثر من1).

وهذه الدرجات تقيس مدى تكثيف خصائص العامل في الوحدات الجغرافية المختلفة وتذبذب هذه القيم بين موجبة وأخرى سالبة، وكلما كبرت القيم الموجبة لدرجات العامل أشار ذلك إلى بروز أشد في خصائص العامل لمتغيراته المختلفة في الوحدة الجغرافية، أما القيم السالبة فتعني ضعفاً في تأثير خصائص العامل مع الوحدة الجغرافية.(صالحة، 1994م:ص92) .

العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني اعتماداً على نتائج التحليل العاملي:

1– العامل الأول: العامل الديمغرافي وخصائص المسكن:

ويتضمن هذا العامل متغيرات متعددة تتعلق بالسكان من حيث عددهم وتركيبهم العمري والنوعي، وعدد الأسر والحالة التعليمية والزواجية وتركيبهم الاقتصادي، وما يتعلق بالمسكن من حيث عدد الوحدات السكنية، وعدد الغرف في المسكن، وملكية المسكن والخدمات المتوفرة داخل المسكن وقد فسر العامل الأول 77.3% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، ويلاحظ من ارتفاع درجات هذا العامل من تشعبات العوامل، إذا تزيد على 0.9 خمسه وسبعين متغيراً فيما إذ تراوحت تشعبات العوامل من 0.7 إلى أقل من 0.9 خمسة عشر متغيراً، وباقي العوامل كان أقل

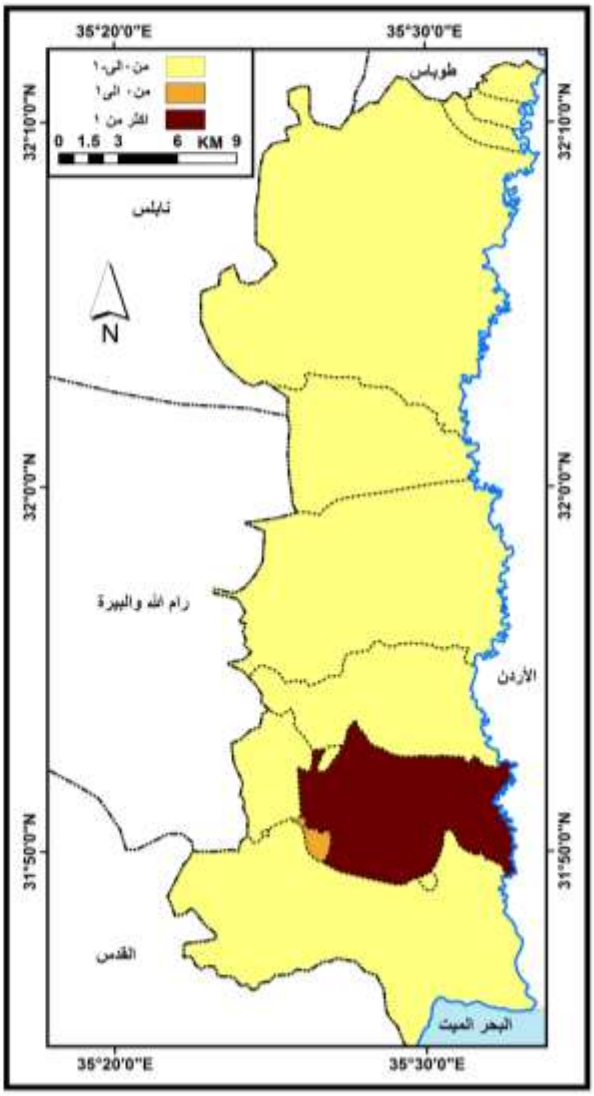
من 0.7 فيما كانت جميع المتغيرات موجبة، وهذا يدل على قوة تأثير خصائص هذا العامل وأثره المباشر على خصائص المسكن.

ومما لاشك فيه أن العامل الديمغرافي يؤثر بشكل أساسي وكبير على المسكن وخصائصه والاستخدام السكني فيه، وكانت الظروف السياسية لها دور بارز حيث ألقت ظلالها على هذا العامل في محافظة أريحا خاصة – وفلسطين عامة – وما تبعها من هجرات قسرية من الأراضي التي احتلت عام 1948 إلى المحافظة، ومن المحافظة إلى الخارج بعد احتلال عام 1967، وما تشهده المحافظة من هجرات داخلية مستمرة بفعل الاستيطان، كل ذلك كان له أثر واضح في العامل الديمغرافي وخصائص المسكن. ولاشك أيضاً أن خصائص المسكن له تأثير مباشر على التركيب السكاني، وقد تم إنشاء خريطة للدرجات العاملية تظهر تأثير العامل الأول المتعلق بالعامل الديمغرافي وخصائص المسكن كما هو موضح في الخريطة (18).

وتبين من توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول:

- إن مدينة أريحا هي المدينة الوحيدة التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة والتي زادت عن واحد صحيح ، وهذا يدلل أن تأثير العامل فيها كان كبيراً جداً.
- إن المناطق التي أظهرت درجات عامليه موجبة معتدلة من (0–1) بحيث يكون تأثير العامل أقل من الفئة السابقة قد ظهر في مخيم عقبة جبر واحتل المرتبة الثانية فيها.
- أظهرت بعض المناطق درجات عامليه سالبة تراوحت من (صفر الى –1)، أي أن تأثير العامل على هذه المناطق أقل تأثيراً، وحظيت هذه الفئة على أكبر تكرار من التجمعات السكانية، حيث احتلت المرتبة الثالثة وهي تضم باقي المراكز العمرانية في المحافظة.

خريطة (18) العامل الديمغرافي وخصائص السكان



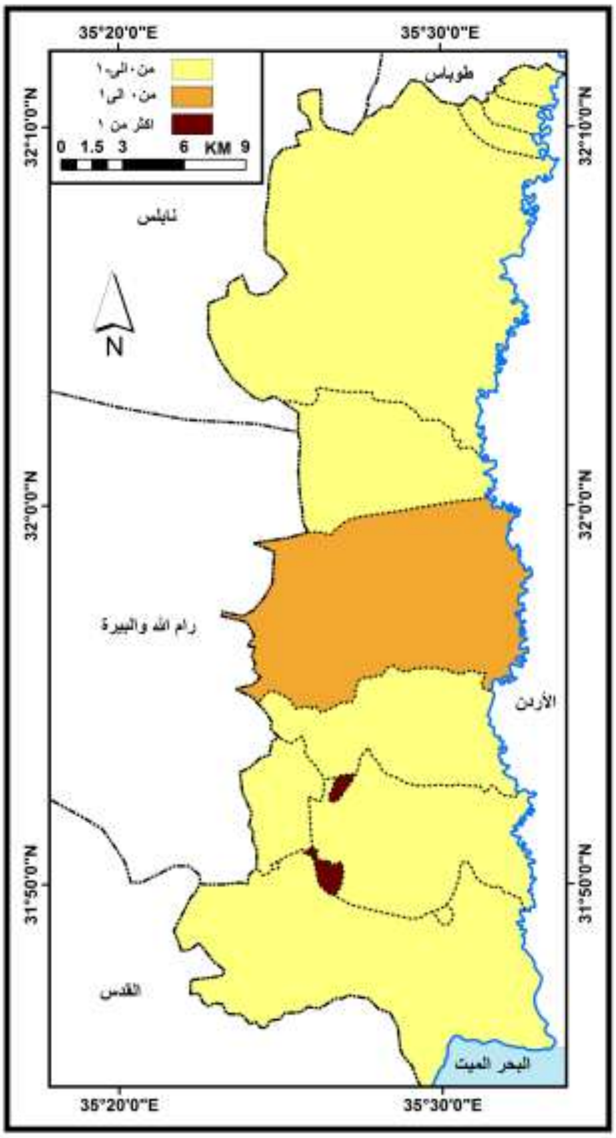
(المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات ج، م، ح، ف)

2- العامل الثاني: عامل الخدمات:

ترتبط الخدمات بشكل طردي مع الاستخدام السكني، فكلما توفرت الخدمات في التجمعات العمرانية كلما زاد الطلب على الوحدات السكنية والمباني، وبالتالي يؤدي إلى تغير اجتماعي وعمراني واضح . وحسب بيانات الجدول فقد فسر هذا العامل نحو 5.7% من مجموع التباين مصفوفة المتغيرات، وقد تميز هذا العامل أيضاً بدرجات مرتفعة من تشعبات العوامل، وقد زاد عن 0.8 في ثلاثة عوامل تمثلت هذه العوامل في الأسر التي تمتلك صحن لاقط وخط هاتف، وكذلك كثافة السكان على الدونم. ثم تراوح تشبع ثلاثة عوامل من (0.5– 0.79) وتمثلت هذه العوامل في الأسر التي لم يسبق لرب الأسرة العمل، واللاجئ المسجل ذكراً وأنثى. وباقي المراكز بلغت من (0.3– 0.49) ومن خلال تأثير درجات هذا العامل على المراكز العمرانية تبين الاتي :

- يبدو أن المراكز العمرانية التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من واحد صحيح لهذا العامل هي مخيم عقبة جبر وعين السلطان، وأن هذين المخيمين يقعان على أطراف محافظة أريحا، شمالاً مخيم عين السلطان وجنوباً عقبة جبر.
- وقد أظهرت بيانات التعداد ارتفاع عدد السكان والمساكن في تلك المخيمات التي لا يوجد فيها صحن لاقط وخط هاتف، والكثافة في الدونم.

خريطة (19) عامل الخدمات



(المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات ج، م، ح، ف)

ومن خلال توقيع الدرجات العاملية على الخريطة السابقة، تم توضيح الآتي :

- كان تأثير العامل أقل في المناطق التي أظهرت درجات عاملية بنسبة تتراوح من(صفر الى 1)، وكان تأثيره في تجمع سكني وحيد، وهي مدينة "العوجا ".

- أما الدرجات العاملية السالبة التي تراوحت من(صفر إلى أقل من-1)، أي أن تأثير العامل كان ضعيف وأقل من الفئتين السابقتين في التجمعات السكانية، وتمثل في باقي المراكز العمرانية بالمحافظة.

وعند الحديث عن توفر عامل الخدمات في المحافظة لابد من الإشارة إلى مدى تأثر قطاع الخدمات بالاقتصاد الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948م. فقد أدت النكبة 1948م إلى تحول حوالي نصف سكان الضفة الغربية إلى معدمين اقتصادياً نتيجة فقدان مصدر عملهم(أغريب، بدون تاريخ:ص154)، وقد فقدت المحافظة الأسواق الأساسية لمنتجاتها الزراعية ومراكزها الصناعية، كما فقدت المحافظة اتصالها بالعالم الخارجي وتغيرت بالتالي علاقاتها الاقتصادية والمكانية والسياسية، وذلك بعد ظهور الضفة الغربية كوحدة إدارية وضمها للأردن بعد انفصالها عن باقي جسم فلسطين، وفي هذه الفترة اتسم اقتصاد محافظة أريحا والأغوار بأنه اقتصاد متخلف يتمثل في قطاع زراعي مع قطاع صناعي ضعيف، قليل التطور، تسود فيه الصناعات الصغيرة والحرف، وأما عن مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد المحافظة في هذه الفترة لا يتجاوز 10%، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني لضربة قوية بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بعد نكسة عام 1967م، وبذلك تأثرت الصناعة بهجرة الأيدي العاملة وخاصة المهرة منهم بعد الاحتلال الإسرائيلي للمحافظة، وعدم توفر المواد الأولية، مما أدى ذلك إلى شل الحركة الصناعية لفترة طويلة، وقد ساعد هذا الوضع السلطات الإسرائيلية على تشكيل النشاط الصناعي في الضفة الغربية بما يتناسب مع احتياجاتها، وتشير المعلومات أن القطاع الصناعي شهد تراجعا ملحوظا في هذه الفترة، إذ كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7% عام 1967 لتتراجع إلى 5% عام 1987م.(جمعية الدراسات العربية، 1988م:ص33-39)

ومما لا شك فيه أن الاحتلال الإسرائيلي قد أسس أرضية خصبة لإيجاد علاقة اقتصادية ذات اختلال شديد بين المناطق الفلسطينية المحتلة من جهة والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، وهي أن دولة صناعية تصدر إلى مناطق ذات اقتصاد غير متطور مختلف المواد الاستهلاكية وتستورد الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي انخفض الدخل من الصناعة عام 1976م من 12% إلى 6.5% عام 1980م، ولابد من الإشارة أن المحافظة شهدت نمواً عمرانياً ملحوظاً في الفترة 1977- 1987م نتيجة لزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة، بعد عمل كثير من أبناء المحافظة داخل الخط الأخضر ودول الخليج(جمعية الدراسات العربية، 1988م:ص41).

ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م شهد الاقتصاد الفلسطيني تقدماً نوعياً، وخاصة في بنية القطاع الصناعي وهيكله، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 8% عام 1997م إلى 16.8% عام 1998م، وقد عمدت السلطة الوطنية إلى إنشاء هيئة المدن والمناطق الصناعية الحرة، الذي يعطي الكثير من الحوافز للمستثمرين، وإعداد الخطط والبرامج الكفيلة بإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتنميته وتطويره، وانعكس هذا التطور الاقتصادي بشكل ملحوظ على تطور العمران في المحافظة، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000م واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفاً صعبة لم يسبق لها مثيل، فقد فرض حصاراً شاملاً على الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تم إغلاق كل المنافذ الخارجية بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية ومع إسرائيل أيضاً، مما ترتب عليه خسائر فادحة في كافة جوانب وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وقد تأثر قطاع الإسكان بشكل مباشر بهذا الوضع وتراجعت حركة العمران بشكل ملحوظ(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية-ماس،2004م:ص44).

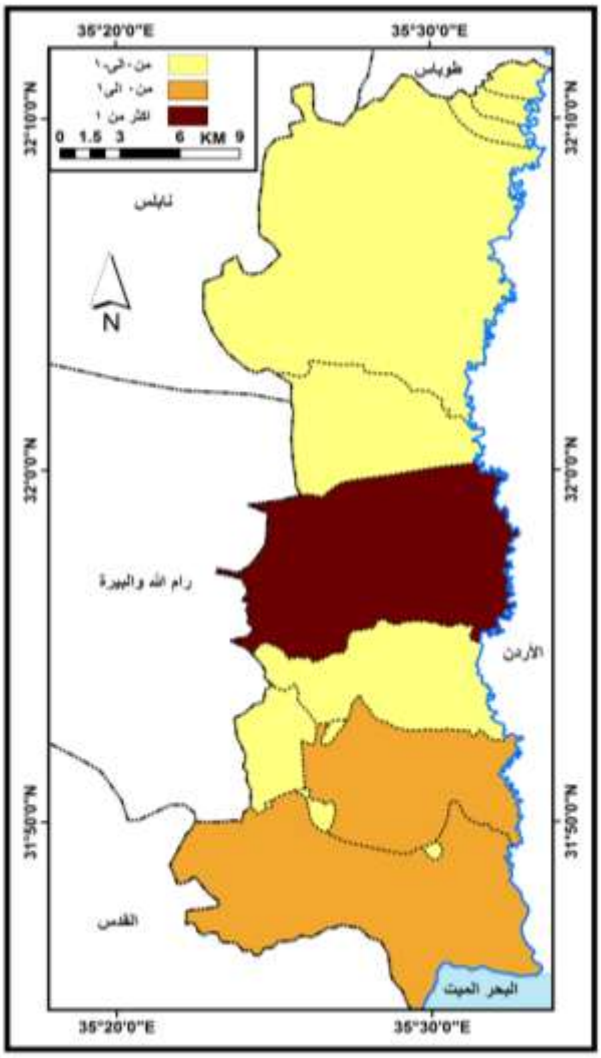
3- العامل الثالث: كثافة المسكن:

فسر هذا العامل 5.414 % من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميز بدرجات متوسطة من التشبع، إذ كانت أكثر من 0.7 .

ومن خلال تأثير الدرجات العاملية لهذا العامل تبين ما يأتي:

- أكثر من 1 في العوجا حصلت على درجات عامليه موجبة .
- حظيت بعض المناطق بدرجات عامليه موجبة متوسطة (من صفر-1) وهذه المناطق هي أريحا والنبي موسى .
- باقي المراكز تميزت بدرجات عاملية أقل من صفر .

خريطة(20) كثافة المسكن



(المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات ج، م، ح، ف)

4- العامل الرابع: ملكية المسكن:

يرتبط هذا العامل بحيازة المسكن، ولم يكن تأثيره كبيراً إذ فسر 5.183% فقط من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات، وقد تميز هذا العامل بدرجات عالية من تشبعات العوامل، إذ بلغت 0.552 لمتغير المسكن مقابل عمل و0.547 للأفراد مقابل عمل، وبالرغم من وجود متغيرين فقط فإن الباحثين يفضلون وجود ثلاثة متغيرات على الأقل لتسمية العامل (عبد الخالف، 1994م: ص125).

إلا أن هذا العامل يعطي مؤشراً مهماً لتأثير حيازة المسكن على الاستخدام السكني وتطور عدد المساكن وتمثل المساكن، في محافظة أريحا مشكلة قائمة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مساحات واسعة من الأراضي وضمها للمستعمرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي في المحافظة مما يعيق عملية تملك المسكن، حيث يعتبر التباين في سعر الأراضي داخل

المدينة من أصل العوامل المؤثرة في النمو وفي توزيع استخدامات الأراضي واختيار الوظائف لمواقعها داخل المدينة (اسماعيل، 1990م:ص263)، وذلك ينطبق إلى حد كبير على جميع المراكز العمرانية في محافظة أريحا،التي تشابهت بارتفاع أسعار الأراضي وسط المدن وسيادة الوظيفة التجارية واقتصار الوظيفة السكنية على الأدوار العلوية، وفي المنطقة التجارية في مدينة أريحا (البلدة القديمة) تكاد تخلو من الوظيفة السكنية من شدة منافسة الوظيفة التجارية لها، حيث تشهد تلك المنطقة ارتفاعاً كبيراً في أسعار الأراضي. ومن خلال تأثير الدرجات العاملية يتبين الآتي:

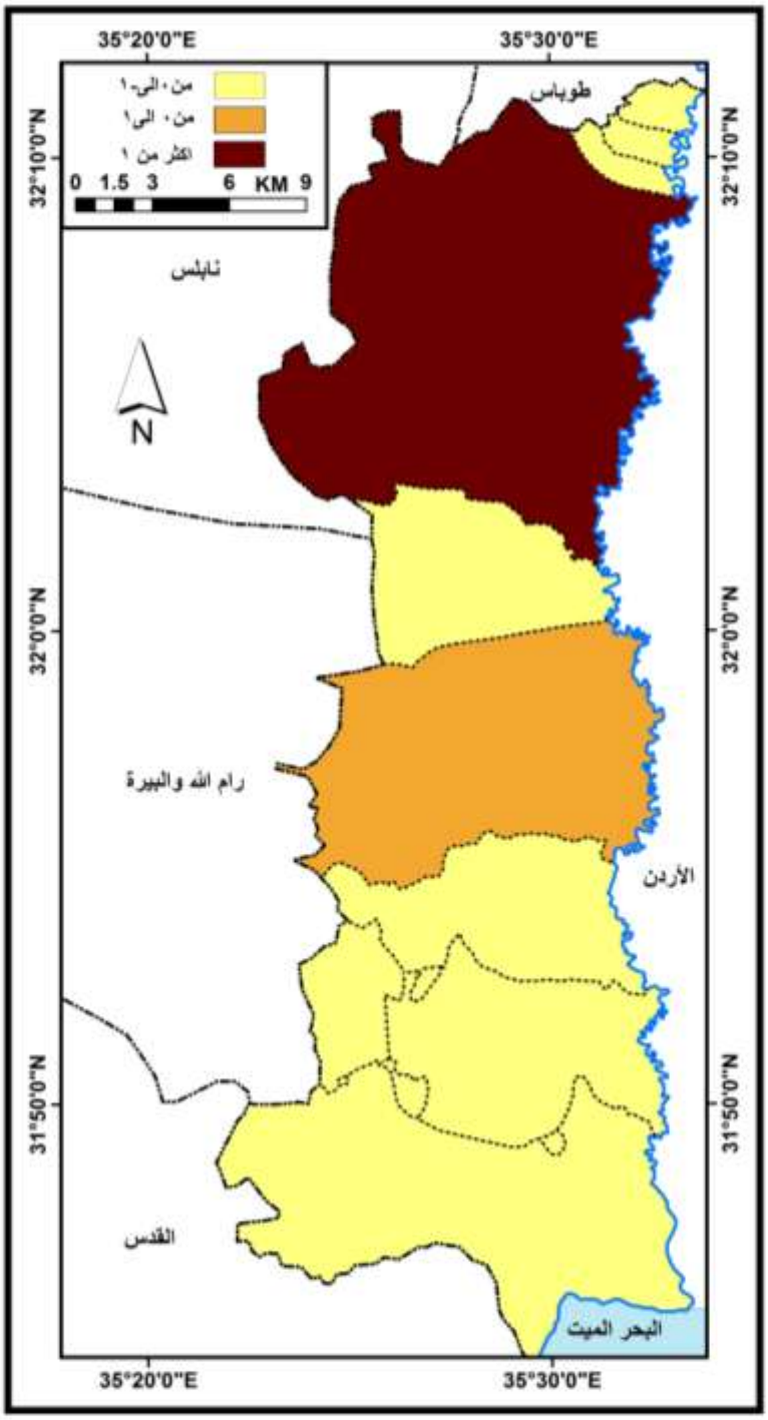
- حصلت الجفتلك على أعلى الدرجات العاملية التي زادت عن الواحد الصحيح في هذا العامل.
- بلغ تأثير هذا العامل من (صفر إلى أقل من1) في العوجا.
- وفي باقي المراكز العمرانية كان تأثير العامل بدرجة أقل من الفئتين السابقتين إذ تراوحت الدرجات من (صفر إلى أقل من–1) ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المالكين للمسكن، ولم تظهر عملية استئجار للمساكن في هذه التجمعات .

5–العامل الخامس: مشكلة المياه:

يرتبط هذا العامل بعامل المرافق والخدمات، ولم يكن تأثيره كبيراً إذ فسر 2.086% فقط من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات وقد تميز هذا العامل بدرجات عالية لحد ما من تشبعات العوامل، إذ بلغت 0.818 لمتغير المساكن التي تعتمد على مياه الينابيع. هذا العامل يعطي مؤشراً مهماً لتأثير مصادر المياه على الاستخدام السكني، ويمثل نقص المياه في محافظة أريحا مشكلة قائمة ليس فقط بسبب الظروف الطبيعية المتمثلة بالمناخ الجاف وشبه الجاف وتذبذب الأمطار بل أيضاً بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على موارد المياه، وبشكل عام تتمثل مصادر المياه الرئيسة لمياه الشرب في المحافظة على آبار الجمع المنزلية والينابيع والآبار الزراعية وعلى شركة (ميكروت) "الإسرائيلية"، وهذه الشركة تسيطر على جزء من موارد المياه في المحافظة استخراجاً وتوزيعاً. ومن خلال تأثير الدرجات العاملية يتبين الآتي:

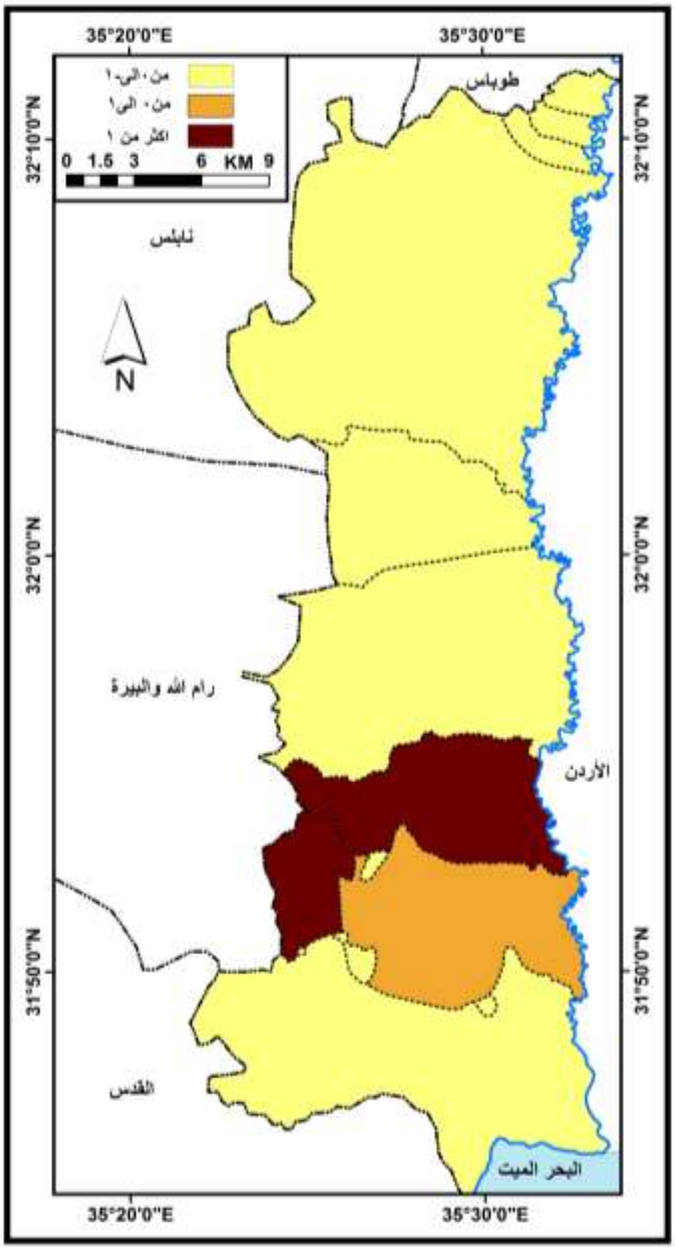
- حصلت عين ديوك الفوقا والنويعمة على أعلى الدرجات العاملية التي زادت عن الواحد الصحيح في هذا العمل، وخاصة أنه تبين من بيانات التعداد ارتفاع عدد الأسر التي تعتمد على ينابيع المياه كمصدر للمياه.
- بلغ تأثير هذا العامل من (صفر إلى أقل من1) في أريحا.
- وفي باقي المراكز العمرانية كان تأثير العامل بدرجة أقل من الفئتين السابقتين ؛ إذ تراوحت الدرجات من (صفر إلى –1).
-

خريطة (21) ملكية المسكن



(المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات ج، م، ح، ف)

خريطة (22) مشكلة المياه



(المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات ج، م، ح، ف)

ثالثاً: العوامل الأخرى المؤثرة على الاستخدام السكني:

ترتبط العوامل الخمسة السابقة بمجموعة من العوامل الأخرى ،وهي:

1 . العامل الاجتماعي:

يلاحظ على سكان محافظة أريحا والأغوار من خلال الدراسة السكن المنفرد (الأفقي)، وبالتالي ينتشر العمران على مساحة كبيرة من الأرض مما يزيد من عدد المساكن، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد للأسر التي تفضل التمتع بالخصوصية والسكن منفردة ولا تقبل السكن مع أسر

أخرى في شقق سكنية، وهذا خلافاً لما هو شائع في محافظات غزة ومحافظات أخرى في الضفة الغربية، حيث لوحظ أن كثيراً من الأسر تفضل أن يسكن أبناؤها مجتمعين في عمارة واحدة.

2.العامل السياسي :

تعاني التجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة الأغوار الفلسطينية من سياسات الاضطهاد الإسرائيلية اللامتناهية، حيث إنه عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967م استهدفت إسرائيل المنطقة الشرقية في الضفة الغربية، وذلك من خلال الإعلان عن مساحات شاسعة من منطقة الأغوار "منطقة عسكرية مغلقة" بقصد إيقاف التطور العمراني الفلسطيني في المنطقة والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين، وتهجيرهم من أماكن سكناهم حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الاستيطانية وتعزيز وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة(معهد الأبحاث التطبيقية، 2010م:ص6).

وقد شكلت هذه السياسة عائقاً أمام نمو التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار، بسبب وقوع معظمها في مناطق يمنع البناء فيها إلا بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية، بالإضافة إلى إقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية في منطقة الأغوار التي جاءت مكملة لسياسة العزل العنصري لتضييق الخناق على المواطنين،كما استنزفت إسرائيل المصادر الطبيعية الموجودة فيها كالأراضي الزراعية، ومصادر المياه الطبيعية (الآبار والينابيع) وتحويلها لصالح المستعمرات الإسرائيلية المجاورة من خلال بناء الآبار الارتوازية، وذلك لإجبار الفلسطينيين على الرحيل، وقامت بإنشاء خنادق امتدت من شمال الأغوار وحتى أواسطها الذي عمل على عزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، وحرمان مربي الماشية والأغنام من استغلال الأراضي الزراعية والمراعي في تلك المنطقة (مركز القدس للشؤون العامة، بدون تاريخ، ص30).

كما صعدت إسرائيل من عمليات الهدم والإخلاء في الأعوام القليلة الماضية، حيث استهدفت العديد من التجمعات الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار كقرية فصايل وقرية الجفتلك، وقرية الزبيدات والعديد من التجمعات الفلسطينية الأخرى(معهد الأبحاث التطبيقية، 2010م:ص10).

أ – المخططات الهيكلية:

ظهر أثر العامل السياسي بشكل واضح بعد اتفاقية أوسلو الانتقالية في عام 1993م والتي قسمت الضفة الغربية بما فيها محافظة أريحا والأغوار إلى ثلاث مناطق: (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007م)

1. **منطقة (A)**: وهي منطقة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، وتغطي ما نسبته 18% من مساحة الضفة الغربية، ونسبة السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة حوالي 46.6% من مجمل السكان، بينما 11.6% فقط من مساحة محافظة أريحا والأغوار مصنفة كمناطق (A) وتبلغ من مساحة المحافظة (68.2كم2)، هذا مما أثر على الكثافة السكانية في المحافظة وبالتالي على النمط العمراني ودرجة التزاحم في المحافظة.

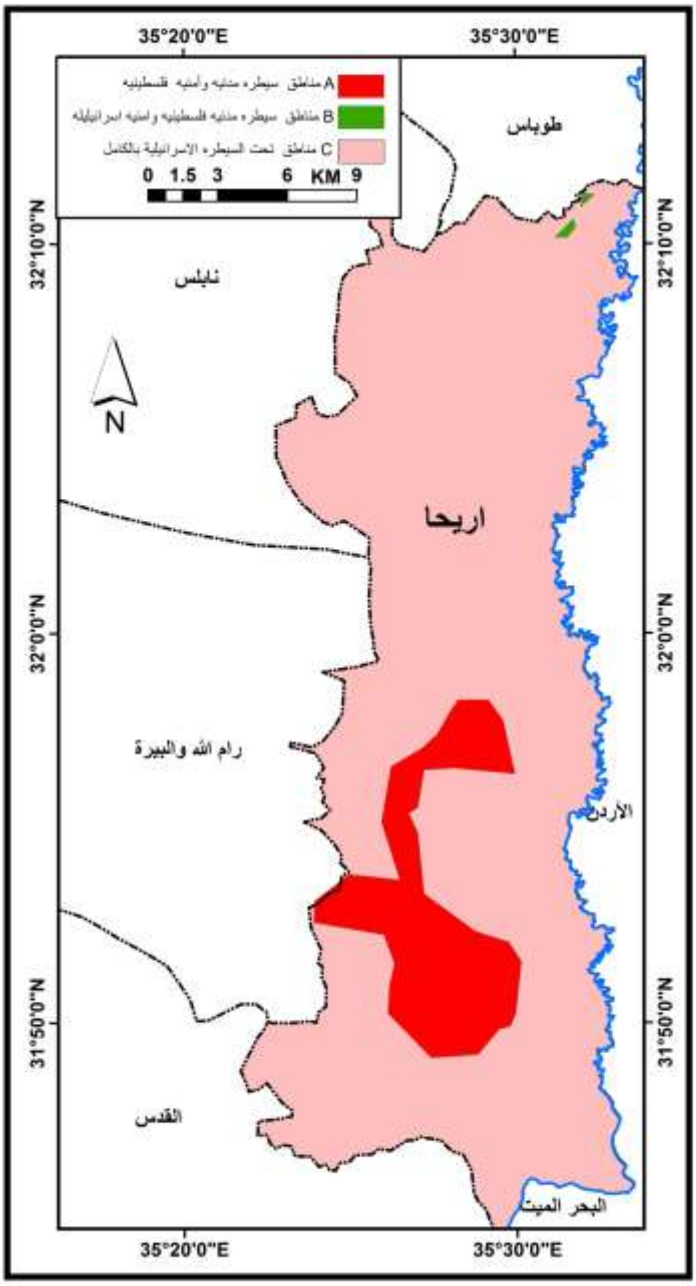
2. **منطقة (B)**: وهي منطقة تحت الإدارة المدنية الفلسطينية ولكن تحت السيطرة الإسرائيلية العسكرية، وتشكل 22% من مساحة الضفة الغربية وتضم حوالي 37% من مجمل سكان الضفة، بينما نسبة المنطقة (B) ضئيلة جداً بمحافظة أريحا والأغوار وتشكل 0.12% بمساحة مقدارها(0.694كم2)، مما أضعف ذلك من استغلال مساحات الأراضي الزراعية في المحافظة، واستثمار مساحات من الأراضي لإقامة مشاريع سكنية للتخفيف من حدة الكثافة السكانية في المحافظة.

3. **منطقة (C)**: هي منطقة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتشكل 61.5% من مساحة الضفة الغربية، حيث إن نسبة السكان الذين يعيشون فيها هو 1.3% من مجمل السكان. بالإضافة إلى المحميات الطبيعية والتي تشكل 3% من مجمل مساحة الضفة الغربية، وشكلت هذه الفئة نسبة كبيرة في محافظة أريحا والأغوار 88.3% وبمساحة (523.9كم2)من مساحة المحافظة ويعيش فيها (1.979نسمة) وهو ما تبقى من سكان المحافظة، وهذا ما يدلل على عنصرية الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على معظم أراضي محافظة أريحا والأغوار، وتقليص المساحة المخصصة للفلسطينيين، مما يشكل عبئ على السكان والمساكن في المحافظة. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2011م:ص57).

ومن خلال التحليل لما سبق من اتفاقية أوسلو لتصنيف المناطق في الضفة الغربية إلى مناطق (A.B.C) بأن هذا التصنيف يخدم بالأساس سياسة الاستيطان، فعند الرجوع إلى الخارطة والتمعن في دراسة المناطق المصنفة (C) حسب تصنيف اتفاقية أوسلو- وهي تلك المناطق من الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، يتبين أنها تحتل الغالبية العظمى من الضفة الغربية، حيث بلغت مساحتها 3452.3 كم2، أي ما نسبته 61.1% من إجمالي مساحة الضفة الغربية ومعظم محافظة أريحا تقع ضمنها.

كما ويتبين أيضاً أن جميع المستوطنات ومحيطها تتواجد في المناطق (C)، مما يؤكد على أن سياسة إسرائيل على المدى البعيد تتجه نحو تعزيز تواجد الاستيطان والمستوطنين في الضفة الغربية، وذلك من خلال التحكم بالغالبية العظمى من أراضي الضفة الغربية ومنع الفلسطينيين من استغلالها في البناء والتوسع العمراني. وفيما يخص التجمعات الفلسطينية في مناطق (A) و (B) حسب تصنيف اتفاقية أوسلو هي التي تشكل الأقلية، إذ تبلغ مساحة مناطق A حوالي 1005كم2 ومناطق (B) 1035كم2من الضفة الغربية(بيتسيلم، 2013م:ص2).لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار القيود الإسرائيلية على الأرض ومساحة الأرض غير المسموح للفلسطينيين إدارتها والسيطرة عليها، فعند حساب الكثافة السكانية، يجب الانتباه إلى أن حوالي 60% من مجمل مساحة الضفة الغربية هي أراضٍ تحت السيطرة الإسرائيلية، وبالتالي تعتبر أراضٍ غير مسموح للمالكين الفلسطينيين البناء عليها، إلا بتراخيص إسرائيلية معقدة، وعند المقارنة من خلال الكثافة السكانية في تلك المناطق، فإن الكثافة السكانية في مناطق (A) تصل إلى 1135نسمة/كم2 وفي مناطق (B) تصل إلى 874 نسمة/كم2 في حين أن الكثافة السكانية في مناطق (C) تصل إلى 115 نسمة/كم2، أي أن الكثافة السكانية في مناطق (A) تصل إلى عشرة أضعاف الكثافة السكانية في مناطق (C)(معهد الأبحاث التطبيقية، 2011م:58).

خريطة(23) اتفاقية أسلو مناطق (A,B,C) في محافظة أريحا والأغوار



(مصدر البيانات :معهد الأبحاث التطبيقية – أريج،2012م)

ب- المستعمرات الاستيطانية:

لقد غزا الاستيطان أراضي محافظة أريحا والأغوار في وقت مبكر منذ الاحتلال عام 1967م، واستمر في بناء المستعمرات، وذلك لأسباب عدة منها أمنية، حيث تقع أراضي المحافظة على طول الحدود مع الأردن، وكذلك لأسباب زراعية واقتصادية وسياحية، ولكن في سنوات الثمانينات من القرن الماضي شهدت الضفة الغربية طفرة كبيرة في بناء المستعمرات، حيث

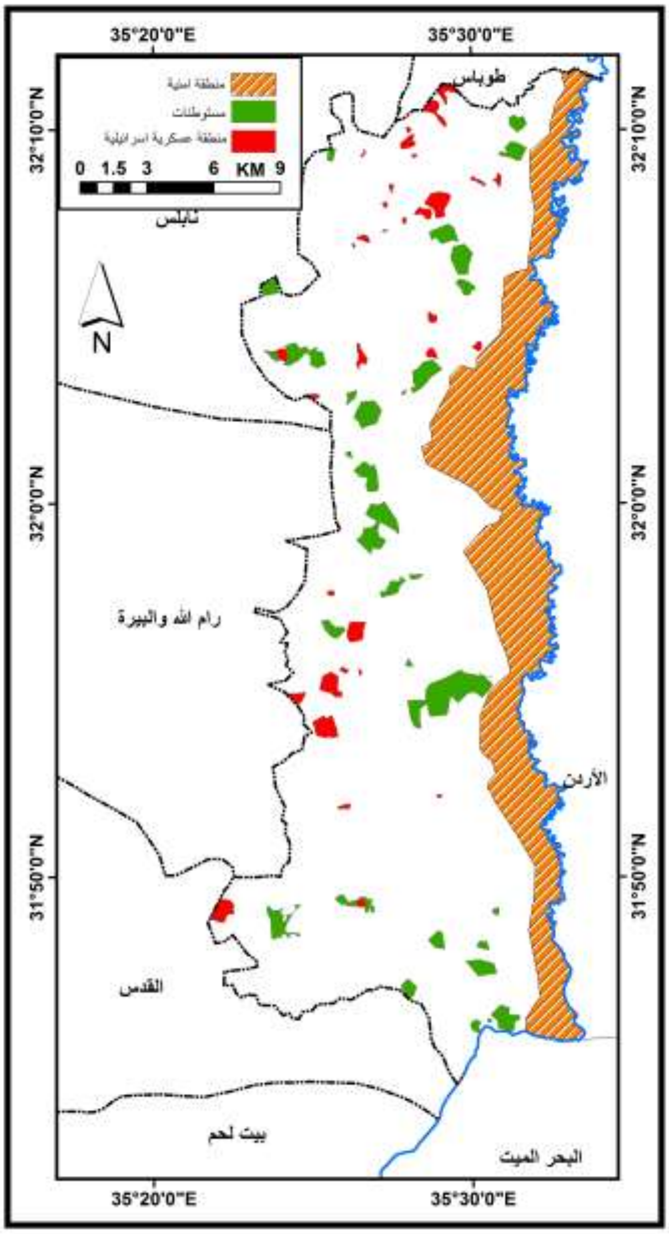
بلغ مجموع المستعمرات من عام 1967- 1982م نحو 153 مستوطنة وقدر عدد سكانها بنحو 140 ألف نسمة، بينما بلغت عدد المستعمرات الاستيطانية في أنحاء الضفة الغربية إلى 144 مستعمرة عام 2011م(ج، م، ح، ف،1913،2011م :ص17).

أما في محافظة أريحا والأغوار فقد بلغ عدد المستعمرات الاستيطانية 17مستعمره وبؤرة استيطانية عام 2010م، بينما كان أعلى توزيع لعدد المستعمرات في محافظتي القدس ورام الله ، حيث بلغت 33 مستعمرة وأقلهما في محافظة طولكرم وبلغت 3 مستعمرات (مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، وزارة الدولة،2010م)، ويعيش في مستعمرات محافظة أريحا والأغوار حوالي 6400مستعمر، بينما كان أكبر عدد في القدس 267.6 ألف مستعمر وأقلها في طوباس 1.5ألف مستعمر، فيما يبلغ مجموع مساحة المستوطنات 2343دونماً، ومجموع مساحة القواعد العسكرية الإسرائيلية 881 دونماً(بتسيلم، 2012م:ص3)، فلذلك يعتبر الاستيطان عامل رئيس في الحد من الانتشار العمراني للفلسطينيين المترتب عليه الازدحام السكاني، والتقليص من مساحات الأراضي الزراعية والسيطرة على موارد المياه، علاوة على ذلك فإن موقع المستوطنة وليس حجمها كان له دور في التأثير على الخارطة العمرانية للمحافظة وتقطيع أوصالها.

ومن أهم نتائج الاستيطان علاوة على ما ذكر ما يأتي :

- فقدان أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية عن طريق المصادرة، ووضع اليد، والإغلاق، وتقييد البناء.
- الحد من التواصل العمراني بين المدن في المحافظة ومحاصرتها، وعزل أراضٍ واسعة تقع بين المستوطنات.
- إنشاء الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض وتفصل أجزاء المحافظة بعضها عن بعض، ويحرم على الفلسطينيين استخدام تلك الطرق أو الاقتراب منها.(فريجات، 2008م:ص9)
- إقامة الجدار الفاصل ضمن المرحلة الثالثة التي أقرها الاحتلال الإسرائيلي عام 2002م بدواعٍ أمنية، والذي يفصل أريحا وما يحيط بها عن محافظات الضفة الغربية، ولكنه لم يتم تنفيذه حتى الآن .(عقروق، 2007م:ص2)

خريطة (24) المستعمرات والبؤر العسكرية الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار 2012



(المصدر :معهد الأبحاث التطبيقية –أريج، 2012م)

ملخص الفصل الخامس

التحليل العاملي:

تبين من خلال التحليل العاملي للعوامل المؤثرة في التركيب السكاني وخصائص المسكن أن العوامل الرئيسة المؤثرة خمسة عوامل تمثل 96% وهي على النحو الآتي:

- العامل الأول : العامل الديمغرافي وخصائص المسكن فسر 77.3% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وبلغت القيمة المميزة (112.957%).
- العامل الثاني : الخدمات فسرت 5.705% من مجموع التباين الكلي، والقيمة المميزة (8.330%) .
- العامل الثالث : كثافة المسكن فسرت 5.414% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، والقيمة المميزة (7.904%).
- العامل الرابع : ملكية المسكن فسرت 5.183% فقط وبلغت القيمة المميزة (7.566%).
- العامل الخامس : مشكلة المياه فسرت 2.086% فقط من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، بينما القيمة المميزة (3.046%) .
- إضافة إلى عوامل أخرى تمثل بقية النسبة، وهي :

العامل الاجتماعي، والعوامل السياسية منها المخططات الهيكلية والمستعمرات الاستيطانية.

الفصل السادس
الاحتياجات السكنية للسكان في محافظة أريحا والأغوار

أولاً: الاحتياجات المستقبلية من المساكن.

ثانياً: استراتيجية حل مشكلة الإسكان.

ثالثاً: الأولويات والاحتياجات التطويرية.

أولاً: الاحتياجات المستقبلية من المساكن :

إن حاجة الإنسان إلى المسكن هي من أمس الحاجات الحياتية التي يسعى إليها أي إنسان وخاصة المواطن الفلسطيني، الذي يعاني من مشاكل عدة في توفير المسكن الملائم لأفراد أسرته، في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل على مصادرة الأراضي، وبناء جدار الضم والتوسع وبناء المستعمرات وتوسيعها، وصعوبة الحصول على تراخيص للبناء خارج حدود التجمعات (التي لا يوجد تحديث وتوسيع لمخططاتها الهيكلية) وهدم البيوت كعقوبة أمنية أو بحجة عدم الترخيص، والوضع الاقتصادي السيئ حيث الحصار وانتشار البطالة وارتفاع نسبة الأسر الفقيرة، ووجود المخيمات الفلسطينية وأوضاعها السكنية والصحية والبيئية المتردية وارتباط وضعها بالوضع السياسي العام.(ج،م،ح،ف،1632،2009م:ص29)

1. قطاع الإسكان :

الإسكان هو إحدى البنى الأساسية المستمرة للتطور في المستوطنات البشرية، ويعتبر الإسكان إحدى الضمانات لحياة صحية ملائمة لأفراد المجتمع، وتحقيق الهدف العام للمستوطنات البشرية والذي يتمثل في تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية (ج، م،ح،ف،1632،2009م:ص27) ولكن يختلف الحال بالنسبة للأراضي الفلسطينية عامة ومحافظة أريحا والأغوار خاصة، إذ أدى ضعف السيطرة الفلسطينية على عملية التخطيط العمراني وإهمال قوات الاحتلال الإسرائيلية لتطوير الأراضي الفلسطينية ما يزيد عن 35عاماً إلى تدهور المناطق العمرانية والتجمعات السكنية الفلسطينية، فقد أثر تدني توصيل الخدمات وسوء التخطيط والقيود المفروضة من قبل الاحتلال بشكل سلبي على عملية التطوير الحضري. وصاحب هذه القيود إقامة أبنية غير مرخصة وغير مخطط لها مما أدى إلى تمدد عمراني غير منظم، وإلى إساءة استخدام الأراضي الزراعية القيمة.(فريجات، 2008م:ص18)، وتعتبر مشكلة الإسكان من أصعب المشاكل التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية نظراً لارتباطها الوثيق بحياة السكان والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم، ومن المتوقع أن تزداد متطلبات المساكن بصورة كبيرة خلال السنوات المقبلة بسبب الزيادة السكانية، ومن المعروف أن حجم الوحدات السكنية له ارتباط وثيق بأعداد الأسر ومتوسط الأسرة الواحدة، والنمط العمراني السائد وعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية .(ج، م، ح، ف،1487،2007م:ص31)

2. الرصيد الإسكاني :

يشكل النمو السكاني والانفجار العمراني والهجرة الريفية والحضرية والهجرة المترتبة عن الظروف الجيوسياسية، قضايا تجعل المحافظة أمام تحديات متعددة المظاهر من أهمها ظاهرة السكن.

وبالتالي يعد التوسع في النشاط العمراني في المحافظة، وتعدد الجهات التي تتولى وضع الخطط وتنفيذ البرامج دون وجود تنسيق مؤسسي، وافتقار قطاع الإسكان إلى وجود خطة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى بروز العديد من المشاكل الإسكانية منها ارتفاع معدل إشغال الغرف وتوفر فائض من مساكن ذوي الدخول المرتفعة وعجز في المساكن الملائمة لذوي الدخول المتدنية وارتفاع تكلفتها، وعدم توفر قطع أراضٍ تناسب ذوي الدخل المتدني، وتزايد الاعتداءات على الأراضي من قبل قوات الاحتلال "الإسرائيلي"، عائقاً يواجه المحافظة نحو التطور المنظم(نصير، 2004م:ص4-5).وعند توضيح مفهوم الرصيد الإسكاني يتم تلخيصه بافتراض أن كل أسرة تمتلك وحدة سكنية واحده فإن عدد الوحدات السكنية هو ناتج عن قسمة العدد السكاني على متوسط حجم الأسرة، ومن ثم يمكن تقدير الاحتياجات المستقبلية من المساكن (جاسر، 2011م:ص137)، والجدول (46) يوضح الرصيد السكني المتوفر والعجز في عدد الوحدات السكنية بناءً على العلاقة مابين إجمالي عدد السكان وعدد الوحدات السكنية، وحجم الأسرة وتقدير عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها .

3. مؤشرات العجز السكني :

إن معرفة الواقع السكني يشكل القاعدة الأساسية لمعرفة العجز السكني والحاجة السكنية ومدى التوقع في زيادة الطلب على المساكن مستقبلاً، والتخطيط السليم لتحقيق التوازن بين الطلب على الوحدات السكنية الصالحة للسكن وبين المعروض منها(الشوك، 2008م:ص3).وإن قطاع البناء والتشييد كغيره من القطاعات يعاني حالياً من تدهور واضح في مستوى الخدمات التي يقدمها، وخاصة في مجال بناء الوحدات السكنية التي لا تتناسب مع الزيادة السكانية المقرونة بالنمو السكاني أو الهجرة بين المحافظات، أو بسبب العامل الأمني أو اختلال التوازن في تقديم الخدمات العامة وتوفر فرص العمل، بالإضافة لاختلاف المناخ في محافظة أريحا والأغوار عن باقي المحافظات الفلسطينية. ويمكن تحديد المشكلة السكنية وفق التصورات الآتية :

- هناك أسر عديدة تشترك في مسكن واحد وهذه الأسر نفسها قابلة للانشطار مستقبلاً والعيش في نفس الوحدة السكنية وهي الأسر النووية، وهذا ما يشكل حالة اكتظاظ الأسر(التزاحم السكاني).
- هناك أسر تسكن في مساكن غير صالحة للسكن كالبراكية والخيمة وغيرها (مساكن هامشية) يجب أن تستبدل بوحدات سكنية صالحة للسكن .
- هناك العديد من الوحدات السكنية القديمة والآيلة للسقوط غير صالحة للسكن وتهدد شاغليها لإخلائها.

- هناك حالة أفرزتها حرب عام 1948م بعد سيطرة اليهود على الأراضي الفلسطينية، وهي ما يسمى بالمخيمات داخل الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى ازدياد الازدحام السكاني داخلها.
- ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في المحافظة.
- تعرض الوحدات السكنية لعدد من الأسر إلى التدمير بسبب العمليات العسكرية الصهيونية والاستيلاء على الأراضي مما سبب في ارتفاع الضغط على تلبية الحاجة السكنية .

4. الوضع الإسكاني المستقبلي :

يشكل الإسكان مجموعة معقدة من الهموم البشرية، والبشر الذين هم هدف التنمية ووسيلتها يتأثرون بتطور الإسكان أو بتخلفه، لذلك يعد تحسين الإسكان والخدمات المتصلة به بمنزلة مدخلات إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة.(برنامج الشيخ زايد، 2009م:ص23) ويمكن تقدير الاحتياجات المستقبلية من المساكن في محافظة أريحا والأغوار وفق اقتراح سناريوهان : الأول كما في الجدول (46)، والسناريو الثاني كما في الجدول (47) من خلال إضافة 40% للمباني المتوقع بناؤها حيث يتم بناء نحو 40% من المساكن بدون ترخيص لاعتبارات مختلفة ، منها عدم الالتزام بقوانين البناء وخاصة في المنطقة "C" الخاضعة للسيطرة الادارية والأمنية "الاسرائيلية"، وبالتالي يكون العجز بأقل من 40% مقارنة بالجدول (46)، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك وحدات سكنية تتطلب الإزالة وإعادة البناء وخاصة من نوع البراكية، أو الخيمة، أو حتى نوع الغرفة الواحدة التي لا تصلح للسكن الحضري الحديث وأخرى بحاجة إلى إدخال إصلاحات ضرورية ومهمة، وخاصة من نوع المغلقة،أو المهجورة، أو الخالية حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإمكانية إدخال خدمات جديدة وتحسين أوضاعها لتصبح مناسبة وفق المعايير الإسكانية الجيدة، وتحقيق الرفاهية لسكانها.

جدول (46) الاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار من عام2013م- 2030م

السنة	عدد السكان المتوقع بالألف (2013 – 2030م)	متوسط الحجم	عدد الأسر المعيشية	عدد المساكن المتوفرة	العجز المتراكم	عدد الوحدات التالفة للاستبدال	الحاجة الناجمة عن تكوين الأسر الجديدة	نسبة الأشغال من الاحتياجات السكنية	عدد الوحدات السكنية المطلوبة للبناء	عدد الوحدات المتوقع بنائها	العجز
2007	40403	5.6	7270	7262	8	123	259	31	421	143	277
2008	41403	5.6	7393	7282	277	124	306	56	713	144	569
2009	42432	5.6	7577	7302	569	124	314	80	1087	145	942
2010	43491	5.6	7766	7323	942	124	293	108	1467	145	1322
2011	44582	5.6	7961	7344	1322	125	316	141	1904	145	1759
2012	45709	5.6	8162	7364	1759	125	334	177	2395	146	2249
2013	46871	5.6	8369	7385	2249	125	328	216	2918	146	2772
2014	48070	5.1	9425	7406	2772	126	336	258	3492	147	3345
2015	49307	5.1	9668	7427	3345	126	345	305	4121	147	3974
2016	50583	5.1	9918	7448	3974	126	354	356	4810	147	4663
2017	51897	5.1	10175	7469	4663	127	363	412	5565	148	5417
2018	53250	5.1	10441	7490	5417	127	372	473	6389	148	6241
2019	54642	4.6	11878	7511	6241	127	382	540	7290	149	7141
2020	56071	4.6	12189	7533	7141	128	392	612	8273	149	8124
2021	57538	4.6	12508	7554	8124	128	403	692	9347	149	9198
2022	59040	4.6	12834	7575	9198	128	413	779	10518	150	10368
2023	60578	4.1	14775	7597	10368	129	424	873	11794	150	11644
2024	62149	4.1	15158	7618	11644	129	435	976	13184	151	13033
2025	63753	4.1	15549	7640	13033	130	446	1088	14697	151	14546
2026	65386	4.0	16346	7661	14546	130	458	1210	16344	152	16192
2027	67048	4.0	16762	7683	16192	130	469	1343	18134	152	17982
2028	68733	4.0	17183	7705	17982	131	481	1487	20081	153	19928
2029	70438	4.0	17609	7727	19928	131	493	1644	22196	153	22043
2030	72163	4.0	18040	7749	22043	132	505	1814	24494	153	24341

المصدر : من إعداد الطالبة

يتضح من الجدول السابق مايأتي :

- عدد السكان المتوقع : حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م.
- متوسط حجم الأسرة : يفترض الباحث ثبات متوسط حجم الأسرة حتى عام 2013م (5.6) فرداً/أسرة، وذلك اعتماداً على سنة الأساس 2007م، ثم يبدأ متوسط حجم الأسرة بالانخفاض

بعد عام 2013م بمقدار 0.5%، ويستمر الانخفاض ليصل عام 2019م متوسط حجم الأسرة (4.6)فرداً/غرفة، ومن ثم يستمر الانخفاض كما هو متوقع ليصل إلى(4) فرداً/أسرة حتى عام 2030م.

- عدد الأسر المعيشية :يتم الحصول عليها بقسمة عدد السكان على متوسط حجم الأسرة .
- عدد المساكن المتوفرة : حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007م، أما باقي السنوات فهو حاصل جمع عدد المساكن للفترة السابقة + عدد الوحدات السكنية المتوقع بناؤها – الوحدات التالفة للاستبدال .
- العجز التراكمي : هو الفرق بين عدد الأسر المعيشية، وعدد المساكن المتوفرة، أما باقي السنوات فهو الفرق بين عدد الوحدات المطلوبة للبناء، وعدد الوحدات المتوقع بناؤها .
- الوحدات التالفة للاستبدال: هي المساكن التي يجب أن تتلف ويعاد بناؤها وتقدر بنحو 1.7%.
- الحاجة الناجمة عن تكوين الأسر الجديدة : تم حسابها كالتالي :(عدد السكان × 0.0070) وهي النسبة التي تم الحصول عليها من معدلات عقود الزواج للسنوات من 2007م – 2012م.
- نسبة الأشغال : تقدر نسبة الشاغر بـ 8% حسب تقديرات الأمم المتحدة في دول العالم الثالث.
- عدد الوحدات المطلوبة للبناء : يتم الحصول عليها من جمع العجز المتراكم + الوحدات التالفة للاستبدال + الحاجة الناجمة عن تكوين الأسر، والوحدات اللازمة لتقليل الازدحام.
- عدد الوحدات المتوقع بناؤها فعلياً : يتم الحصول عليها من حاصل ضرب (عدد المساكن × 0.0198) وهي نسبة متوسطة لأعداد الرخص الصادرة للوحدات السكنية لفترات عديدة .
- العجز : وهو الفرق بين عدد الوحدات المطلوبة للبناء وعدد الوحدات المتوقع بناؤها فعلياً.
- من خلال الجدول السابق يتضح أن الوضع الحالي للإسكان يعاني من عجز في الوحدات السكنية، وبحاجة إلى توفير المزيد من الوحدات وفق متطلبات الحاجة المستقبلية للسكان . وإذا استمرت عمليات البناء العشوائي في الأراضي ذات الملكيات الخاصة دون تخطيط جيد فإنه سيؤدي إلى انخفاض في مساحات الأراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، الأمر الذي يفرض على السلطة الوطنية الفلسطينية إعداد الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالإسكان ووضع البرامج والمشاريع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط وتشجيع السكان على السكن الجماعي، وذلك عن طريق إنشاء مجمعات سكنية على

شكل مدن جديدة، والتي تعتمد في بنائها على البناء الرأسي متعدد الطوابق، ومن شأن ذلك أن يحد من الخطر المستقبلي للعجز السكني في المحافظة.

جدول (47) الاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار بزيادة 40% للوحدات المتوقع بناؤها من عام2013م- 2030م

السنة	عدد السكان المتوقع بالألف (2013 – 2030م)	متوسط الحجم	عدد الأسر المعيشية	عدد المساكن المتوفرة	العجز المتراكم	عدد الوحدات التالفة للاستبدال	الحاجة الناجمة عن تكوين الأسر الجديدة	نسبة الأشغال من الاحتياجات السكنية	عدد الوحدات السكنية المطلوبة للبناء	عدد الوحدات المتوقع بنائها بزيادة 40%	العجز
2007	40403	5.6	7270	7262	8	123	259	31	421	200	221
2008	41403	5.6	7393	7339	221	124	306	52	703	203	500
2009	42432	5.6	7577	7418	500	126	314	75	1015	206	809
2010	43491	5.6	7766	7498	809	127	293	98	1327	207	1120
2011	44582	5.6	7961	7578	1120	129	316	125	1690	210	1480
2012	45709	5.6	8162	7659	1480	130	334	155	2099	211	1888
2013	46871	5.6	8369	7740	1888	131	328	187	2534	214	2320
2014	48070	5.1	9425	7823	2320	133	336	223	3012	217	2795
2015	49307	5.1	9668	7907	2795	134	345	262	3536	218	3318
2016	50583	5.1	9918	7991	3318	136	354	304	4112	221	3891
2017	51897	5.1	10175	8076	3891	137	363	351	4742	224	4518
2018	53250	5.1	10441	8163	4518	138	372	402	5430	225	5205
2019	54642	4.6	11878	8250	5205	140	382	458	6185	228	5957
2020	56071	4.6	12189	8338	5957	141	392	519	7009	231	6778
2021	57538	4.6	12508	8428	6778	143	403	586	7910	234	7676
2022	59040	4.6	12834	8519	7676	144	413	658	8891	235	8656
2023	60578	4.1	14775	8610	8656	146	424	738	9964	238	9726
2024	62149	4.1	15158	8702	9726	148	435	824	11133	241	10892
2025	63753	4.1	15549	8795	10892	149	446	919	12406	244	12162
2026	65386	4.0	16346	8890	12162	151	458	1021	13792	246	13546
2027	67048	4.0	16762	8985	13546	152	469	1133	15300	249	15051
2028	68733	4.0	17183	9082	15051	154	481	1255	16941	252	16689
2029	70438	4.0	17609	9180	16689	156	493	1387	18725	255	18470
2030	72163	4.0	18040	9279	18470	158	505	1530	20663	258	20405

المصدر: من إعداد الطالبة.

- من خلال تطبيق القوانين السابقة كما وردت في الجدول (46)، يتم حساب الجدول (47)، مع إضافة زيادة مقدارها 40% لعدد الوحدات المتوقع بناؤها في المحافظة حتى عام 2030م.
- يتضح من الجدول أن عدد العجز من الوحدات السكنية سيبلغ عام 2030م 20405 وحدة سكنية.

ثانياً: استراتيجية حل مشكلة الإسكان:

إن مشكلة الإسكان قائمة في محافظة أريحا والأغوار حسب التوقعات المستقبلية لأعداد المساكن كما بين الجدول السابق، ويمكن تحديد حجم المشكلة من خلال الحاجة السكنية وهي عدد الوحدات السكنية التي يجب تشييدها لتحقيق التوازن المطلوب من حيث بقاء الوضع الإسكاني على مستوى معين ومقبول خلال فترة زمنية محددة، وهي تعكس حاجة أي إنسان لمسكن ملائم بغض النظر عن قدرته على دفع تكاليف هذا المسكن (خطة التنمية الوطنية، 2009م:ص89). فلذلك عند تقدير الحاجة السكنية في المحافظة فإنه يساعد على إعداد الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالإسكان والمشاريع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، بالإضافة إلى تحديد الفجوة بين الحاجة السكنية والعرض السكني، ثم تساعد على تقدير حجم الدعم اللازم توفره لشرائح المجتمع ذات القدرة الشرائية المحدودة للحصول على وحدة سكنية تحقق الحد الأدنى من متطلبات الحياة الضرورية .

ولحل مشكلة الإسكان لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاقتراحات ،وهي : أن مشكلة الإسكان لا يمكن أن تجد حلاً جذرياً بعيداً عن الاستقلال السياسي وخاصةً محافظة أريحا والأغوار لاعتبارها محافظة استراتيجية من حيث التاريخ والحدود، كما أن تخطيط مخيمات اللاجئين يتطلب قراراً سياسياً ودعماً دولياً وعربياً للتغلب على المشكلة. بالإضافة إلى أن عملية التنمية الشاملة ستستغرق وقت طويلاً فلذلك لابد أن تكون الأولوية للمناطق المتدهورة عمرانياً وهي مخيمات اللاجئين والمناطق العشوائية والأحياء الشعبية والمناطق التاريخية، ولكل منطقة متطلبات خاصة قد تختلف عن المناطق الأخرى. (صالحة، 2003م:ص382)

ومن خلال دراسة محافظة أريحا والأغوار فقد تبين وجود اختلاف التجمعات السكانية في صورتها ما بين تجمعات حضرية وريفية ومخيمات، مما ترتب عليه تنوع في مشاكل الإسكان بالمحافظة، ومن الأمثلة على ذلك :

1- إذا سيطر البناء العشوائي غير المنتظم فمن المتوقع أن يستمر زحف المباني والأراضي المستخدمة للبناء على حساب الأراضي الزراعية، مما يشير إلى تقلص في مساحات الأراضي الزراعية .

2- النقص في عدد الوحدات السكنية والتطور الاجتماعي في المناطق الحضرية .

3- التهجير القسري من مناطق الأطراف الريفية القريبة من الطرق الالتفافية ومناطق C التي وضعتها "إسرائيل"، للحد من حركة المواطنين والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية .

4- الأراضي ذات الملكيات الخاصة وتأثيرها على الناحية السكنية وخاصة في المناطق الريفية.

5- سوء الإدارة والتخطيط وضعف البنية الأساسية في المخيمات.

6- عدم تلبية العديد من الوحدات السكنية التي أقيمت في المخيمات وحتى التجمعات الحضرية حاجات ورغبات السكان.

ولابد عند إيجاد استراتيجية لحل مشكلة الإسكان وضع مجموعة من البنود والاقتراحات التي تسهم في تقديم حلولٍ موضوعية لمشكلة السكن في المحافظة، بحيث يراعى فيها إمكانية التطبيق وهي على النحو الآتي :

1- إعادة هيكلة المراكز العمرانية ورسم مخططات جيدة من خلال تطوير المناطق الحضرية القائمة .

2- العمل على إقامة مشاريع إسكانية تستوعب الطلب على المساكن وفق المتوقع .

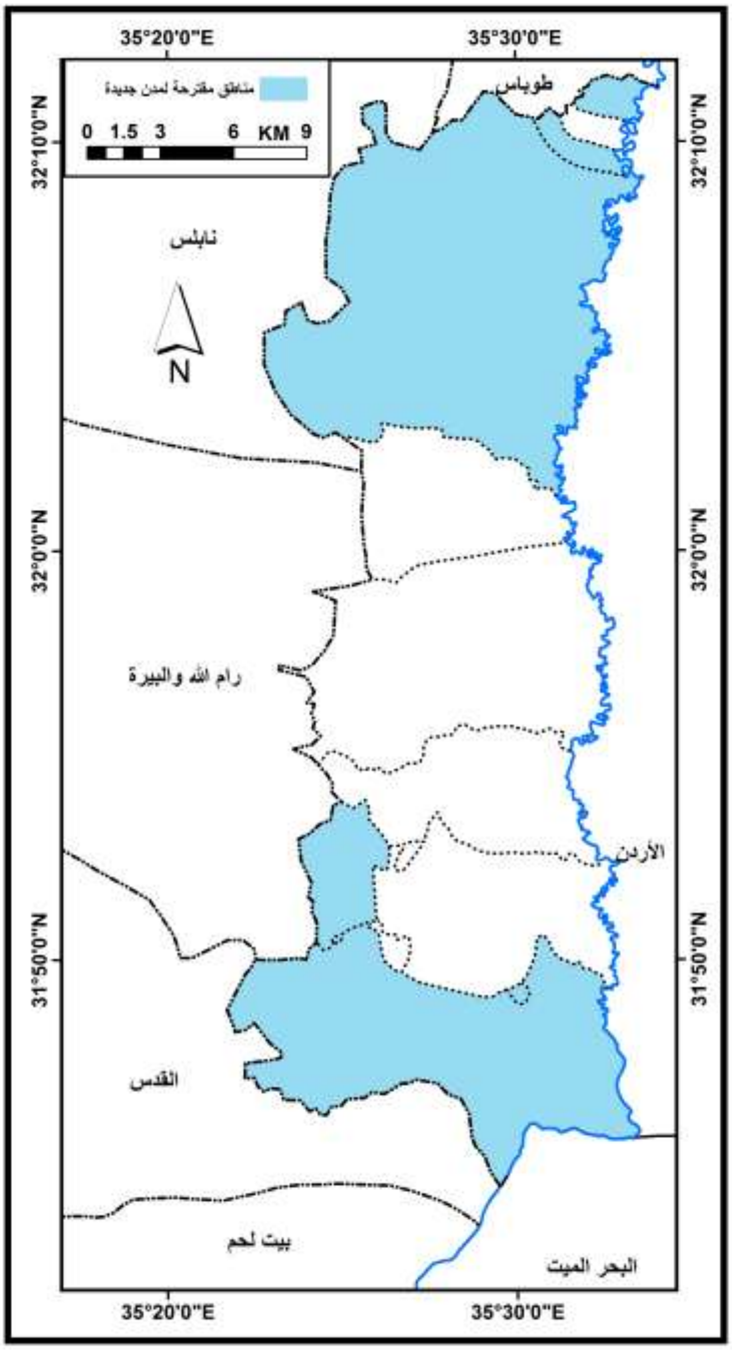
3- إقامة مدن جديدة لاستيعاب الطلب المتزايد على الوحدات السكنية، ومن خلال الدراسة يمكن اقتراح سيناريو لإقامة مدن جديدة في الأجزاء الشمالية والجنوبية من المحافظة، ولكن هذه الأجزاء تقع ضمن المناطق ذات التصنيف (C) لأنه من الصعوبة إيجاد سيناريو لإقامة مدن سكنية جديدة ضمن التصنيف (A) بسبب صغر مساحة المنطقة وكثافة المساكن فيها، والخريطة (25) تبين الحلول المحتملة لإقامة مدن جديدة، تستوعب الطلب على المساكن وتقلل من العجز السكني.

4- العمل على امتداد المراكز العمرانية للسكان حول المستعمرات الاستيطانية للحد من توسيعها وزحفها على أراضي السكان الفلسطينيين .

5- استقطاب المستثمرين الاقتصاديين من أبناء الوطن ومن الدول العربية لتنفيذ مشاريع سكنية داخل المحافظة .

6- إقامة مشاريع إسكانية تستوعب الطلب على المساكن في المرحلة القادمة من عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية الواعدة، حيث من المؤكد أن عودة اللاجئين ستزيد من درجة التزاحم، بالرغم أنها متواجدة فعلاً ،حيث تشير النتائج إلى أن 13.1% من أسر المخيمات تسكن في مساكن ذات درجة تزاحم 3 أفراد أو أكثر للغرفة .(ج، م، ح، ف،1521،2007م:ص19)

خريطة (25) أماكن مقترحة لإقامة مدن جديدة



(المصدر: عمل الطالبة بناءً على سيناريوهات: إبراهيم، 2001م:ص408)

ثالثاً: الأولويات والاحتياجات التطويرية :

تتطلب محافظة أريحا والأغوار العديد من الاحتياجات السكنية والأولويات الضرورية من المساكن، ويمكن تصنيف الأولويات والاحتياجات التطويرية من وجهة نظر البلديات والمجالس

القروية واللجان الشعبية في أهم المجالات منها البنية التحتية، والاحتياجات الصحية، ...وغيرها كما هو مبين في الجدول (48).

جدول (48) الأولويات والاحتياجات التطويرية في محافظة أريحا والأغوار (2012م)

م	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية
*	احتياجات البنية التحتية %			
1	شق أو تعبيد الطرق	90	–	10
2	إصلاح وترميم شبكة المياه الموجودة	50	–	50
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	80	–	20
4	تركيب شبكة مياه جديدة	40	–	60
5	ترميم /إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية	70	–	30
6	بناء خزان مياه	60	10	30
7	تركيب شبكة صرف صحي	90	–	10
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة	30	10	60
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة	80	–	20
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة	30	30	40
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	30	20	50
*	الاحتياجات الصحية %			
1	بناء مراكز/عيادات صحية جديدة	80	10	10
2	إعادة تأهيل مراكز/عيادات صحية موجودة	40	20	40
3	شراء تجهيزات طبية للعيادات الموجودة	90	–	10
*	الاحتياجات التعليمية %			
1	بناء مدارس جديدة	60	–	40
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	60	10	30
3	تجهيزات تعليمية	80	–	20

(المصدر : معهد البحوث التطبيقية–أريج، التجمعات السكانية، 2012م:ص74).

ومن معطيات الجدول السابق، فقد تم تقسيم الأولويات والاحتياجات التطويرية في التجمعات السكانية داخل محافظة أريحا والأغوار إلى الآتي:

أ. احتياجات البنية التحتية .

ب. الاحتياجات الصحية .

ج. الاحتياجات التعليمية .

وبناءً على ما سبق من خلال الجدول، فقد تبين أن محافظة أريحا والأغوار بحاجة إلى عدد كبير من احتياجات البنية التحتية والصحية والتعليمية، وذلك وفق ما توفر من بيانات في الدراسة حسب التصنيفات (بحاجة ماسة – بحاجة – ليست أولوية) وهذا مما يظهر حجم المعاناة الناجمة عن أسباب عدة ، ومن أهمها الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان داخل المحافظة .

- بينت النتائج أن المحافظة بحاجة إلى ما يقارب 59% من احتياجات البنية التحتية ضمن تصنيف (حاجة ماسة) وضرورية للمحافظة، بينما تحتاج إلى ما نسبته 34.5% من نفس الفئة ضمن تصنيف (ليست أولوية).
- أما من الناحية الصحية فالمحافظة تحتاج إلى ما نسبته 70% من ضمن تصنيف (حاجة ماسة)، وما نسبته 20% ضمن تصنيف (ليست أولوية)،وهذه النسبة تدلل على حجم الإهمال الصحي في المحافظة، وعلى المسؤولين الاهتمام بالناحية الصحية وتوفير الخدمات بشكل أسرع للسكان.
- تحتاج المحافظة من الاحتياجات الماسة بنسبة 66.6% للناحية التعليمية، بينما شكلت الاحتياجات غير الأولوية من الناحية التعليمية ما نسبته 30%، وهذا يعني بأن أهم جانب من جوانب المجتمع يتعرض أكثر من نصفه للإهمال وعدم الاهتمام به، فلذلك على صانعي القرار في المحافظة التركيز على الاحتياجات التعليمية لأنها أساس بناء الدولة الفلسطينية

ملخص الفصل السادس

- يتأثر مستقبل المسكن بمستقبل النمو السكاني، وهذا يؤثر بشكل مباشر على قطاع الإسكان، حيث تزداد متطلبات الإسكان بزيادة السكان، وارتبط حجم الوحدات السكنية بعدد متوسط الأسرة الواحدة وعوامل أخرى.
- تعتبر مشكلة الإسكان في محافظة أريحا والأغوار من أصعب المشاكل التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب ضعف سيطرتها على كافة أرجاء المحافظة.
- تعد المخيمات من أهم مؤشرات العجز السكني في محافظة أريحا والأغوار.
- عدد الوحدات السكنية المطلوبة للبناء عام 2030م تقدر بحوالي 20663مسكناً، بينما سيبلغ العجز بمقدار 20405مسكناً.
- العمل على إقامة مشاريع إسكانية تستوعب الطلب على المساكن وفق المتوقع.
- بلغت الأولويات والاحتياجات التطويرية في محافظة أريحا والأغوار من احتياجات البنية التحتية بنسبة 59% حاجة ماسة، ومن الناحية الصحية ما نسبته 70% حاجة ماسة، ومن الناحية التعليمية بنسبة 67% حاجة ماسة.

النتائـــــج

قدمت الدراسة مجموعة من النتائج التي تم تحقيقها في ضوء مجموعة من الاهداف التي عملت عليها الدراسة وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

1. تَركُز سكان محافظة أريحا والأغوار في التجمعات السكانية الواقعة في جنوب شرق المحافظة ، وخاصة شمال غرب وجنوب شرق مدينة أريحا ويرجع هذا التركز الى كونها مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من جهة، ووجود مخيمات اللاجئين من جهة أخرى.
2. مثلت المحافظة مناطق جذب للسكان في بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كونها المحافظة الأولى في الضفة الغربية التي تنفذ السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم الذاتي عليها ضمن اتفاقية غزة – أريحا أولاً.
3. من خلال دراسة سكان محافظة أريحا والأغوار، تبين أن المجتمع المقيم في هذه المحافظة مازال فتياً كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية، ويبدو الاتجاه العام نحو الزيادة التدريجية في معدلات الزيادة الطبيعية لسكان المحافظة، وهذا يتطلب استمرار توفر المزيد من المساكن والمرافق والخدمات ،وبالتالي سيؤثر على حجم الاحتياجات السكنية المستقبلية.
4. الكثافة السكانية في المحافظة مرتفعة نسبياً، نتيجة لمصادرة الأراضي وضمها للمستعمرات "الإسرائيلية"، وبذلك سيزيد الضغط على المساحة السكنية في المحافظة من أجل توفير الوحدات السكنية، بالإضافة الى التعدي على الأراضي الزراعية لإقامة المساكن.
5. انخفاض متوسط حجم الأسرة في المحافظة بمقدار 5.6فرد/أسرة، ورغم هذا الانخفاض مازال حجم الأسرة مرتفعاً نسبياً مقارنةً بالدول المتقدمة، ومن المرشح انخفاضه مستقبلاً مما سيؤثر على مساحة المسكن في المحافظة.
6. أظهرت الدراسة أن غالبية المساكن المأهولة في محافظة أريحا والأغوار تتركز في التجمعات الحضرية، حيث بلغت نسبتها 55%، وهذا مؤشر يدل على درجة تركز المساكن والازدحام السكني في المراكز الحضرية للمحافظة.
7. حظيت حرفة الزراعة بالمرتبة الأولى 40.7% من حجم النشاط الاقتصادي حيث تعد المحافظة ذات أغلبية ريفية ، يليها الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ثم نشاط الصناعات التحويلية احتلت المرتبة الثالثة.

8. إن نمط الأسرة النووية هو النمط السائد في المحافظة، حيث بلغت نسبتها 78.4% من مجموع أسر المحافظة، بحيث تتقارب هذه النسبة في كافة أنواع التجمعات السكانية، وهذا النمط من الأسرة يَزيد الطلب على الوحدات السكنية مما يؤدي للتطور العمراني في المحافظة.

9. تبين من الدراسة أن توزيع المساكن على المساحة السكنية في تجمعات المحافظة غير متساوٍ، وأن النسبة الأعظم للاستخدام الحالي للمبنى في المحافظة يكون للسكن، وبلغت درجة التزاحم في مساكن المحافظة 1.7 فرد/غرفة، ومتوسط عدد الغرف 3.2غرفة/مسكن، وهذا لا يتعارض مع المعايير الدولية للحق في السكن.

10. أظهرت الدراسة أن التوسع العمراني حدث في المنطقة(A)،بينما كان التوسع في منطقتي "B" و"C" محدود جداً أي أن مجمل الزيادة السكانية وقعت في مدينة أريحا التي تقع ضمن المنطقة"A".

11. وحسب نوع حيازة المسكن، فإن النسبة الأعظم تكون ملك 73.6%، وإن غالبية رخص البناء الصادرة للأبنية السكنية الجديدة تعتمد على الحجر في البناء، ونظراً لطبيعة المحافظة ذات الطابع الريفي فقد استحوذ نوع المسكن(دار)على نسبة 53%، ويفضل السكان هذا النط للانفراد بالخصوصية، ولكن ذلك أثر على مساحة الأرض المستغلة للبناء وفقدان مساحة كبيرة من الأراضي.

12. تراجع نصيب الفرد من المساحة الاجمالية لمحافظة أريحا والأغوار من 356م2/فرد عام 2000م إلى305م2/فرد عام2005م، وهذا يعبر عن خطورة التعدي على الأراضي الزراعية التي تشكل السلة الغذائية الرئيسية لسكان المحافظة.

13. تبين الدراسة أثر طبيعة الأرض وتربتها على تحديد اتجاه التوسع العمراني وكذلك المستعمرات "الإسرائيلية" والبؤر العسكرية.

14. أظهرت النتائج أن محافظة أريحا والأغوار تعاني من نقص ملحوظ في خدمات الشبكة العامة للصرف الصحي، حيث وصلت النسبة إلى 2.8% في حين بلغت نسبة الاعتماد على الحفر الامتصاصية 89.9%،وبذلك يظهر ضعف البنية التحتية في المحافظة ومالها من آثار صحية وبيئية خطيرة على السكان.

15. أظهرت الدراسة انخفاض نسبة بعض السلع مثل السيارة الخصوصية، والمكتبة المنزلية، والتدفئة المركزية، ومن خلال هذا الانخفاض يتبين ضعف مستوى المعيشة في المحافظة

حيث تحتاج هذه السلع إلى المزيد من النفقات، وكذلك أظهرت أن تجمعات الريف والمخيمات بحاجة إلى المزيد من وسائل تكنولوجيا المعلومات.

16. تأثر واقع ظروف السكن بمجموعة من العوامل حسب التحليل العاملي في خمسة عوامل رئيسية :العامل الديمغرافي وخصائص المسكن، عامل الخدمات، عامل كثافة المسكن، وعامل ملكية المسكن، وعامل مشكلة المياه، بالإضافة إلى عوامل أخرى .وان كان العامل الأول يستأثر بنسبة تأثير عالية حوالي 112% وهذا يدل على وجود مشاكل بواقع وظروف السكن في المحافظة.

17. تبين من المخططات الهيكلية للمحافظة بأن معظم محافظة أريحا والأغوار تقع ضمن التصنيف "C" أي تحت السيطرة "الاسرائيلية" الكاملة حسب اتفاقية أوسلو، وهذا بدوره يؤدي الى تقليص المساحة المخصصة للفلسطينيين،مما يشكل عبئ على السكان والمساكن والمساحة السكنية في المحافظة.

18. أوضحت الدراسة أن الكثافة السكانية في مناطق "A" تصل الى عشرة أضعاف الكثافة السكانية في مناطق"C" وهذا يؤدي إلى زيادة الازدحام داخل المسكن، وإضافة مساحات سكنية جديدة على حساب المساحات الزراعية.

19. تعتبر مشكلة الإسكان في محافظة أريحا والأغوار من أصعب المشاكل التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب ضعف سيطرتها على كافة أرجاء المحافظة.

20. من خلال الإسقاطات الخاصة بالمساكن، تبين أن عدد الوحدات المطلوبة للبناء عام 2030م تقدر بنحو 20405مسكناً، وأن المحافظة بحاجة ماسة إلى تطوير 59% من البنية التحتية، و70% من الناحية الصحية، وأيضاً بحاجة ماسة لتطوير ما يقارب 67% من الناحية التعليمية.

التوصيات والمقترحات

بناءً على ما تقدم من الدراسة والنتائج المترتبة عليها، لابد من تحديد خطوط عامة لإنجاز تعديلات ضرورية على واقع ظروف السكن، والاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار، من حيث خصائص المسكن، والخدمات المتوفرة في المسكن والاحتياجات السكنية، ومن هنا توصي الباحثة بالآتي :

1. ضرورة إنجاز مخطط لاستعمالات الأراضي داخل حدود محافظة أريحا والأغوار، والتوسع العمراني في الأراضي غير الزراعية.

2. زيادة الاهتمام بالبنية التحتية في المدينة وخاصة تلك التي تراعي الامتداد الطبيعي للمحافظة.

3. على السلطة والجهات المعنية العمل على تطوير وإقامة مشاريع سكنية جديدة لاستيعاب عملية النمو الحضري والسكني في المحافظة .

4. تعتبر البلدة القديمة بكل ما فيها من محلات أو مساكن مصدر جذب للسياح، لذلك يجب العمل على تنميتها وتطويرها وتقديم خدمات أفضل لها، وخاصة ترميم المباني والمحلات القديمة ، وذلك باتباع أسس التخطيط الحضري العلمي الحديث في تنظيم المحافظة.

5. لقد أضعف الاحتلال الإسرائيلي العملية الزراعية في محافظة أريحا والأغوار، بسبب سياسته التعسفية، فلذلك يجب تبني سياسة واضحة لتطوير الناحية الزراعية في المحافظة وتشجيع تسويقها إلى الخارج ، وتطوير الوضع الاقتصادي في المحافظة، والعمل على إيجاد فرص عمل للمتضررين.

6. القيام بدراسات سكانية عن محافظة أريحا والأغوار في شتى مجالات علم السكان، وذلك لمعالجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان التي تؤثر بشكل مباشر على الاحتياجات السكنية.

7. إن مخيمات اللاجئين بحاجة ماسة إلى تطويرها، وتطوير أوضاعها السكنية بالتنسيق مع الأنروا لدعم وتحسين مساكنهم في مخيمات المحافظة.

8. تقديم الدعم المستمر للبلديات والمجالس القروية من أجل تطوير المشاريع العمرانية فيها، وتقديم كافة الخدمات لسكانها على أكمل وجه.

9. لابد من دعم صمود الأهل في منطقة الأغوار مادياً ومعنوياً، بتقديم الحوافز التي تساعدهم على البقاء والعيش، أمام ما يهدف إليه الكيان الصهيوني إليه من تفريغ المناطق المحتلة من المواطنين الفلسطينيين بكل السبل، فهو يستخدم شتى وسائل الإرهاب ومصادرة الأرض، ويعمل على تهجير المواطنين خارج المناطق المحتلة.

10. بناء مساكن مع توفير الخدمات لأجيال الشباب ونقل وظائفهم إلى مناطق التخلخل السكاني حول المستوطنات لمنع التوسع الأفقي على الأراضي العربية.

11. دعم المناطق الريفية بالمؤسسات الضرورية وخاصة التعليمية من جامعات ومعاهد عليا، وخفض نسب التسرب المدرسي وخاصة لدى الإناث، ومحاربة ظاهرة الأمية والزواج المبكر في المجتمع.

12. الاستمرار في توصيف المشكلات السكانية لتقدير حجمها وإسقاطاتها المستقبلية، والاهتمام ببرنامج البيئة وبرامج الشباب لما لها من علاقة وثيقة بالمشاكل السكنية.

13. دعم النشاط السياحي في هذه المحافظة، والمحافظة على الأماكن الدينية والأثرية وترميم ما دمره الاحتلال.

14. لابد من توظيف التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في دراسات حصر المساكن وتقدير عدد السكان، حيث تعتبر وسائل الاستشعار عن بعد من الطرق التي يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير للحصول على تقديرات لعدد المساكن وأنواعها وكثافاتهم.

15. أن تكون السياسات الإسكانية ضمن استراتيجية طويلة المدى تتصف بالشمولية، ومرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على توفير المرافق والخدمات الضرورية فهي من الأولويات التي لابد من توفيرها قبل المسكن.

16. التمسك بالقرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها القرار الدولي رقم 194الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه لابد من التخطيط الشامل والكامل لحل مشكلة المخيمات وسكانها من اللاجئين ،مع إمكانية التوسع الأفقي والعمودي المدروس بحيث يعمل على تطوير مساكن المخيمات لإنقاذ سكانها من الاكتظاظ ،وما يترتب عليها من مشكلات متعددة.

17. دعم وتنسيق جميع الهيئات الحكومية والأهلية والتطوعية وتعزيز مشاركتها في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الإسكانية بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للسكان والمساكن.

18. إقامة مشاريع إسكانية ومدن جديدة وفق الاحتياجات السكنية، والسيناريوهات المتوقعة في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية.

19. تحسين البنية التحتية والمرافق العامة، وخاصة شبكة الصرف الصحي على مستوى التجمعات السكانية، وخاصة الريفية منها في هذه المحافظة.

ملحق رقم (1)

التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع

اسم التجمع	نوع التجمع	السنة		
		1997	2007	2011
مرج نعجة	2	554	715	789
الزبيدات	2	968	1421	1569
مرج الغزال	2	278	203	224
الجفتلك	2	3178	3714	4100
فصايل	2	650	1074	1190
العوجا	1	2896	4120	4548
النويعمة	2	841	1245	1374
عين الديوك	2	1286	821	906
مخيم عين السلطان	3	1470	3160	3488
أريحا	1	14744	18346	20253
دير القلط	2	4	4	5
مخيم عقبة جبر	3	4581	7176	7922
دير حجلة	2	6	8	9
النبي موسى	2	45	309	341
مجموع الحضر		14744	22466	24801
مجموع الريف		10706	9518	10507
مجموع المخيمات		6051	10336	11410
مجموع محافظة أريحا والأغوار		31501	42320	46718

***نوع التجمع :1-حضر 2-ريف 3- مخيم**

(المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختارة).

الملحق رقم (2)

محافظة أريحا والأغوار- مؤشرات رئيسة

م	اسم التجمع	نوع التجمع	المساحة الكلية(دونم)	الأراضي السكنية(دونم)	عدد السكان الكلي 2007م	ذكور	إناث
1	مرج نعجة	ريف	4872	157	715	359	356
2	الزبيدات	ريف	4123	131	1421	729	692
3	مرج الغزال	ريف	600	72	203	97	106
4	الجفتلك	ريف	185032	972	3714	1857	1857
5	فصايل	ريف	46826	322	1074	541	537
6	العوجا	حضر	106946	1126	4120	2058	2062
7	النويعمة	ريف	52616	360	1245	593	652
8	عين الديوك	ريف	21332	186	821	409	412
9	مخيم عين السلطان	مخيم	513	679	3160	1592	1568
10	أريحا	حضر	58701	4195	18346	9145	9201
11	دير القلط	ريف	103	1	4	4	0
12	مخيم عقبة جبر	مخيم	974	1342	7176	3630	3546
13	دير حجلة	ريف	452	14	8	6	2
14	النبي موسى	ريف	4500	85	309	167	142
15	المجموع		487590	9642	42320	21187	21133

مصدر البيانات:1- قاعدة بيانات معهد الأبحاث التطبيقية القدس(أريج) بيت لحم- فلسطين2012م.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010م، رام الله، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت2007م.

ملحق رقم (3)

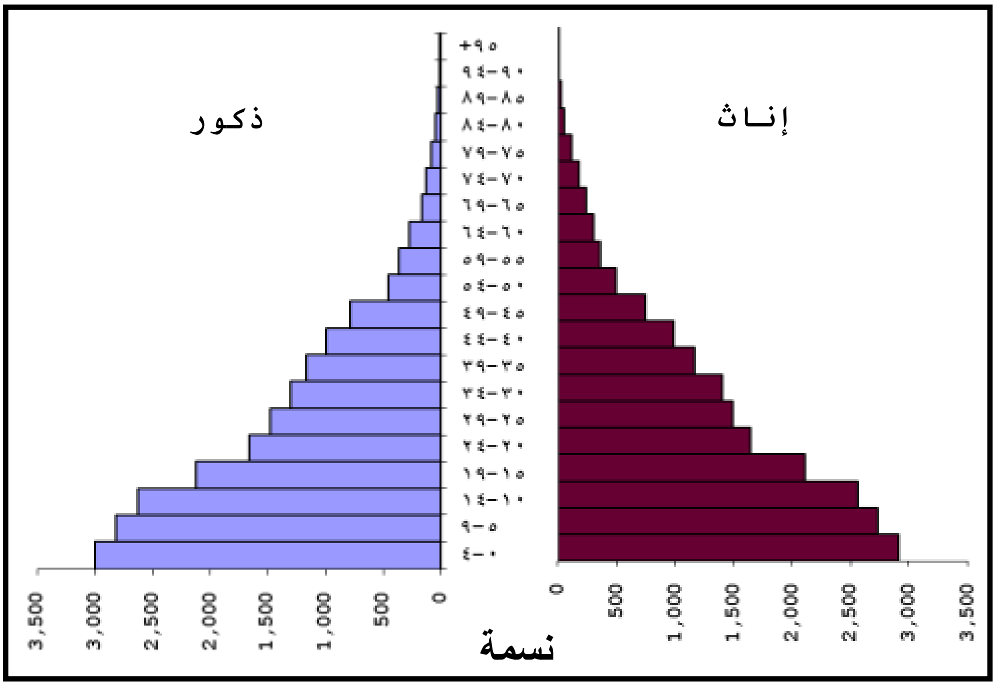
بيانات سكان محافظة أريحا والأغوار2007م.

فئات السن	محافظة أريحا والأغوار		الحضر		الريف		المخيمات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
4-0	3004	2910	1468	1480	713	762	774	717
9-5	2823	2729	1374	1336	689	668	781	704
14-10	2632	2559	1281	1284	608	681	670	667
19-15	2127	2110	1093	1035	545	520	514	530
24-20	1663	1647	856	856	408	411	396	383
29-25	1481	1491	819	829	315	315	347	347
34-30	1309	1401	708	774	300	268	333	327
39-35	1172	1171	666	654	224	226	280	293
44-40	999	993	563	562	217	171	265	214
49-45	789	743	465	436	151	144	180	156
54-50	456	498	266	285	101	102	88	112
59-55	365	360	230	225	64	54	81	71
64-60	276	306	167	189	44	54	55	73
69-65	168	239	107	149	42	35	26	48
74-70	128	182	86	110	32	23	19	40
79-75	78	120	47	80	21	18	13	19
84-80	43	58	17	26	15	13	13	17
89-85	27	25	21	20	6	13	7	15
94-90	5	11	1	3	3	6	1	2
+95	10	5	3	1	5	3	2	1

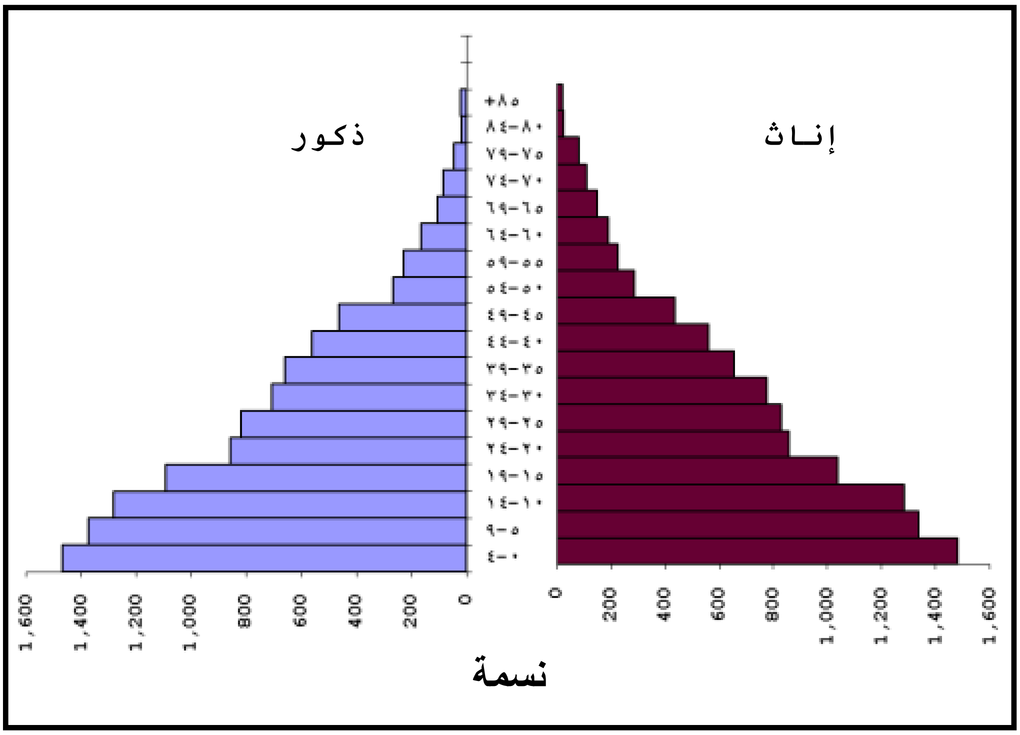
(المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م:ص44-48).

ملحق رقم (4)

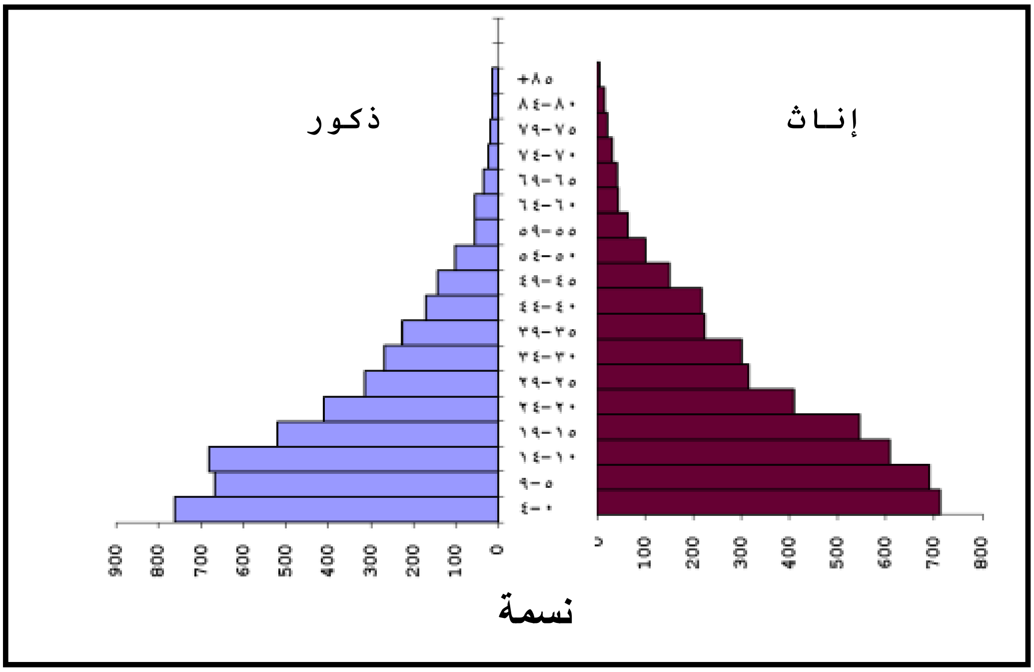
الأهرام السكانية – محافظة أريحا والأغوار



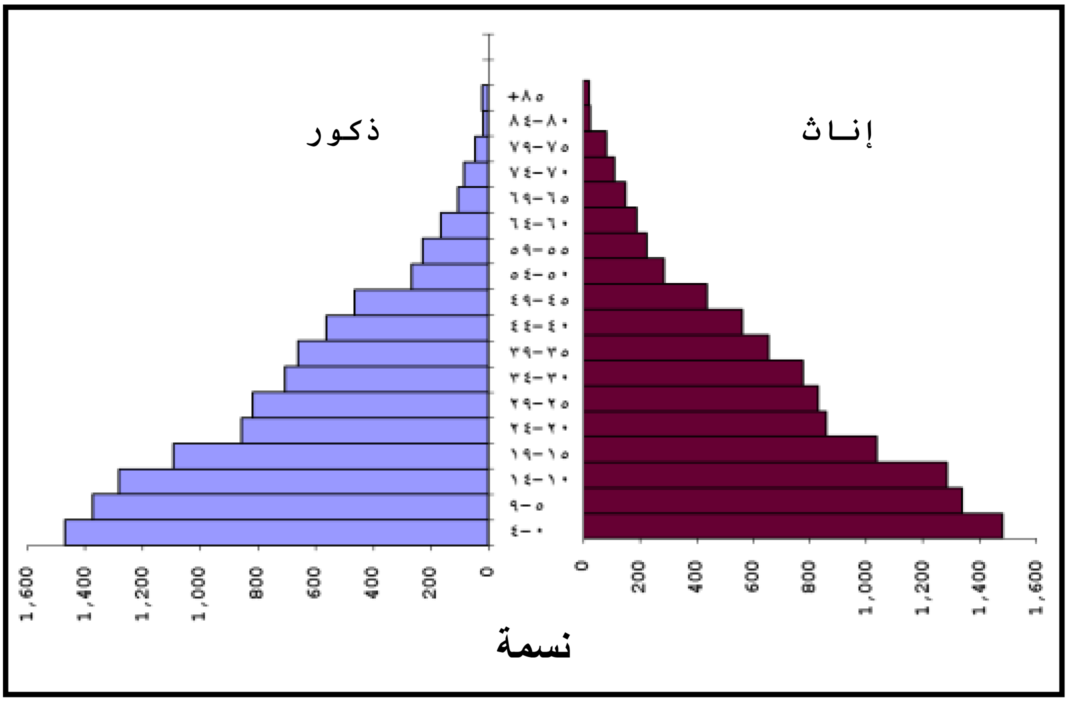
(1) الهرم السكاني – محافظة أريحا والأغوار2007م.



(2) الهرم السكاني 2007م – الحضر



(3)الهرم السكاني – الريف



(4)الهرم السكاني – المخيمات

ملحق رقم (5)

بيانات المساحة وعدد المساكن – محافظة أريحا والأغوار 2007م.

م	اسم التجمع	نوع التجمع	المساحة الكلية (دونم)	الأراضي السكنية (المبنية)بالدونم	عدد الوحدات السكنية
1	مرج نعجة	ريف	4872	157	111
2	الزبيدات	ريف	4123	131	190
3	مرج الغزال	ريف	600	72	41
4	الجفتلك	ريف	185032	972	552
5	فصايل	ريف	46826	322	182
6	العوجا	حضر	106946	1126	643
7	النويعمة	ريف	52616	360	203
8	عين الديوك	ريف	21332	186	131
9	مخيم عين السلطان	مخيم	513	679	562
10	أريحا	حضر	58701	4195	3345
11	دير القلط	ريف	103	1	1
12	مخيم عقبة جبر	مخيم	974	1342	1239
13	دير حجلة	ريف	452	14	1
14	النبي موسى	ريف	4500	85	63
15	المجموع		487590	9642	7262

مصدر البيانات:1- قاعدة بيانات معهد الأبحاث التطبيقية القدس(أريج) بيت لحم- فلسطين2012م.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010م، رام الله، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت2007 م.

ملحق رقم (6)
نتائج التحليل العاملي
Factor Analysis

Communalities		
Extraction	Initial	
1.000	1.000	عدد الأسر
.961	1.000	المساحة الكلية
1.000	1.000	لم يتزوج ابداً ذكر
1.000	1.000	لم يتزوج ابداً أنثى
.977	1.000	عقد قران لأول مرة ذكر
.953	1.000	عقد قران لأول مرة أنثى
1.000	1.000	متزوج ذكر
1.000	1.000	متزوج أنثى
.998	1.000	مطلق ذكر
.999	1.000	مطلق أنثى
.999	1.000	أرمل ذكر
.998	1.000	أرمل أنثى
.992	1.000	منفصل ذكر
.992	1.000	منفص أنثى
.992	1.000	غير مبين ذكر

غير مبين أنثى	1.000	.973
لاجئ مسجل ذكر	1.000	.994
لاجئ سجل أنثى	1.000	.995
لاجئ غير مسجل ذكر	1.000	.988
لاجئ غير مسجل أنثى	1.000	.991
ليس لاجئ ذكر	1.000	.995
ليس لاجئ أنثى	1.000	.995
غير مبين ذكر	1.000	.998
غير مبين أنثى	1.000	.998
امي ذكر	1.000	.922
أمي أنثى	1.000	.995
ملم ذكر	1.000	.994
ملم أنثى	1.000	.996
ابتدائي ذكر	1.000	1.000
ابتدائي أنثى	1.000	1.000
إعدادي ذكر	1.000	.998
إعدادي أنثى	1.000	.999
ثانوي ذكر	1.000	.999
ثانوي أنثى	1.000	.999
دبلوم متوسط ذكر	1.000	.999
دبلوم متوسط أنثى	1.000	.999

بكالوريوس ذكر	1.000	.999
بكالوريوس أنثى	1.000	.999
دبلوم عالي ذكر	1.000	.999
دبلوم عالي أنثى	1.000	.994
ماجستير ذكر	1.000	.999
ماجستير أنثى	1.000	.998
دكتوراه ذكر	1.000	.999
دكتوراه انثى	1.000	.997
غير مبين ذكر	1.000	.982
غير مبين أنثى	1.000	.971
مجموع طلاب ذكر	1.000	1.000
مجموع طلاب أنثى	1.000	1.000
نشيطون اقتصادياً ذكر	1.000	1.000
نشيطون اقتصادياً أنثى	1.000	.997
مشتغل ذكر	1.000	.928
مشتغل أنثى	1.000	.996
متعطل سبق له العمل ذكر	1.000	.996
متعطل سبق له العمل أنثى	1.000	.999
متعطل لم يسبق له العمل ذكر	1.000	.962
متعطل لم يسبق له العمل أنثى	1.000	.996
غير ناشطين اقتصادياً ذكر	1.000	1.000

غير ناشطين اقتصادياً أنثى	1.000	1.000
التفرغ للدارسة تدريب ذكر	1.000	.999
التفرغ للدارسة تدريب أنثى	1.000	.999
التفرغ لأعمال المنزل ذكر	1.000	.997
التفرغ لأعمال المنزل أنثى	1.000	1.000
العجز كبر السن المرض ذكر	1.000	.997
العجز كبر السن المرض انثى	1.000	.997
وجود ايراد متقاعد ذكر	1.000	.998
وجود ايراد متقاعد أنثى	1.000	.997
أخرى ذكر	1.000	.995
أخرى أنثى	1.000	.957
غير مبين ذكر	1.000	.942
غير مبين أنثى	1.000	.960
حجم الأسرة1	1.000	.995
حجم الأسرة2	1.000	.998
حجم الأسرة3	1.000	1.000
حجم الأسرة4	1.000	.999
حجم الأسرة5	1.000	.999
حجم الأسرة6	1.000	1.000
حجم الأسرة7	1.000	1.000
حجم الأسرة8 فأكثر	1.000	.997

سيارة خصوصية	1.000	.999
ثلاجة كهربائية	1.000	1.000
سخان شمسي	1.000	.999
تدفئة مركزية	1.000	.997
مكنسة كهربائية	1.000	.999
طباخ غاز/كهرباء	1.000	1.000
ميكرويف	1.000	.999
غسالة ملابس	1.000	1.000
مكتبة منزلية	1.000	.997
راديو/مسجل	1.000	.999
تلفزيون	1.000	1.000
فيديودي في دي	1.000	.999
صحن لاقط	1.000	.988
خط هاتف	1.000	.981
نوع المسكن فيلا	1.000	.998
دار	1.000	.998
شقة	1.000	1.000
غرفة مستقلة	1.000	.972
خيمة	1.000	.770
براكية	1.000	.948
أخرى	1.000	.959

غير مبين	1.000	.998
الاتصال بشبكة المياه شبكة عامة	1.000	.999
آبار جمع مياه الامطار	1.000	.876
ينابيع	1.000	.879
صهاريج	1.000	.941
أخرى	1.000	.973
غير مبين	1.000	.998
الاتصال بالكهرباء شبكة عامة	1.000	1.000
مولد خاص	1.000	.991
لا يوجد	1.000	.897
غير مبين	1.000	.998
الاتصال بالصرف الصحي عامة	1.000	.999
حفرة امتصاصية	1.000	1.000
لايوجد	1.000	.982
غير مبين	1.000	.996
الاستخدام للسكن	1.000	1.000
للسكن والعمل	1.000	.998
للعمل	1.000	.997
مغلق	1.000	.999
خالي	1.000	.998
مهجور	1.000	.995

غير مبين	1.000	.983
السكان0-14	1.000	.999
السكان15-64	1.000	1.000
السكان+65	1.000	1.000
السكان	1.000	1.000
السكان ذكور	1.000	1.000
السكان إناث	1.000	1.000
الكثافة/دونم	1.000	.978
متوسط حجم الأسرة	1.000	.494
عدد المنشآت	1.000	.999
عدد المباني	1.000	1.000
عدد المساكن	1.000	1.000
مساكن ملك	1.000	.999
أفراد ملك	1.000	.999
مساكن مستأجر غير مفروش	1.000	.999
افراد مستأجر غير مفروش	1.000	.998
مساكن مستأجر مفروش	1.000	.939
افراد مستأجر مفروش	1.000	.929
مساكن دون مقابل	1.000	.999
أفراد دون مقابل	1.000	.999
مساكن مقابل عمل	1.000	.996

أفراد مقابل عمل	1.000	.996
مساكن أخرى	1.000	.818
أفراد أخرى	1.000	.934
مساكن غير مبين	1.000	.999
أفراد غير مبين	1.000	.997
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

Total Variance Explained										
Component		Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
		Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
dimension0	1	119.642	81.947	81.947	119.642	81.947	81.947	112.957	77.368	77.368
	2	7.720	5.288	87.235	7.720	5.288	87.235	8.330	5.705	83.073
	3	6.444	4.414	91.648	6.444	4.414	91.648	7.904	5.414	88.487
	4	3.751	2.569	94.217	3.751	2.569	94.217	7.566	5.183	93.669
	5	2.593	1.776	95.993	2.593	1.776	95.993	3.046	2.086	95.755
	6	2.014	1.380	97.373	2.014	1.380	97.373	2.270	1.555	97.310
	7	1.328	.910	98.283	1.328	.910	98.283	1.420	.973	98.283
	8	.927	.635	98.918						
	9	.699	.479	99.397						
	10	.411	.281	99.678						
	11	.324	.222	99.900						
	12	.138	.095	99.995						
	13	.008	.005	100.000						
	14	6.760E-15	4.630E-15	100.000						
	15	4.672E-15	3.200E-15	100.000						

Component Matrix[a]							
	Component						
	1	2	3	4	5	6	7
السكان15-64	.999						
عدد الأسر	.999						
متزوج ذكر	.999						
مجموع طلاب أنثى	.999						
مجموع طلاب ذكر	.999						
لم يتزوج أبداً أنثى	.999						
حجم الاسرة6	.998						
طباخ غاز/كهرباء	.998						
تلفزيون	.998						
غسالة ملابس	.998						
عدد المساكن	.998						
لم يتزوج أبداً ذكر	.998						
حجم الاسرة4	.998						
السكان+65	.998						
متزوج أنثى	.998						
ثلاجة كهربائية	.998						
نشيطون اقتصادياً ذكر	.998						
السكان اناث	.998						
غير ناشطين اقتصاديا ذكر	.997						
راديو/مسجل	.997						
السكان	.997						
إعدادي أنثى	.997						

التفرغ للداسة تدريب ذكر	.997						
حجم الاسرة2	.997						
السكان ذكور	.997						
الاتصال بالكهرباء شبكة عامة	.997						
الاتصال بشبكة المياه شبكة عامة	.997						
حجم الاسرة5	.997						
اعدادي ذكر	.996						
حفرة امتصاصية	.996						
التفرغ للدراسة تدريب أنثى	.996						
حجم الاسرة7	.996						
غير ناشطين اقتصاديا انثى	.995						
ابتدائي انثى	.995						
غير مبين	.995						
العجز كبر السن المرض انثى	.995						
ارمل انثى	.995						
غير مبين أنثى	.995						
عدد المباني	.994						
حجم الاسرة3	.994						
التفرغ لأعمال المنزل انثى	.994						
غير مبين ذكر	.993						
ارمل ذكر	.993						
مطلق ذكر	.993						
سيارة خصوصية	.993						
عدد المنشآت	.992						
متعطل سبق له العمل أنثى	.992						
ثانوي ذكر	.992						

مساكن غير مبين	.992						
دبلوم متوسط ذكر	.991						
للسكن والعمل	.991						
ثانوي انثى	.991						
ابتدائي ذكر	.991						
افراد غير مبين	.991						
سخان شمسي	.989						
العجز كبر السن المرض ذكر	.988						
السكان0-14	.988						
ميكرويف	.986						
نوع المسكن فيلا	.986						
مطلق انثى	.985						
حجم الاسرة1	.984						
ملم ذكر	.984						
الاستخدام للسكن	.984						
غير مبين	.984						
غير مبين	.984						
بكالوريوس انثى	.983						
منفصل ذكر	.983						
بكالوريوس ذكر	.982						
فيديو دي في دي	.982						
مساكن ملك	.982						
غير مبين	.982						
ماجستير ذكر	.980						
ملم أنثى	.980						
للعمل	.979						

						.977	دبلوم متوسط انثى
						.976	افراد ملك
						.975	شقة
						.975	مساكن دون مقابل
						.975	مكتبة منزلية
						.972	مكنسة كهربائية
						.972	وجود ايراد متقاعد ذكر
						.970	افراد دون مقابل
						.970	اخرى ذكر
						.970	غير مبين ذكر
						.969	غير مبين ذكر
						.967	خالي
						.967	حجم الاسرة8 فاكثر
						.967	مغلق
						.966	غير مبين انثى
						.966	متعطل لم يسبق له العمل انثى
						.965	غير مبين انثى
						.962	غير مبين ذكر
						.960	دكتوراه ذكر
						.960	وجود ايراد متقاعد انثى
						.955	دكتوراه انثى
						.953	دبلوم عالي ذكر
						.951	ليس لاجئ أنثى
						.950	مساكن مستاجر غير مفروش
						.947	غير مبين انثى
						.947	ليس لاجئ ذكر

ماجستير انثى	.945						
دار	.945						
عقد قران لأول مرة ذكر	.943						
تدفئة مركزية	.942						
مهجور	.942						
افراد مستأجر غير مفروش	.941						
منفص انثى	.938						
دبلوم عالي انثى	.936						
الاتصال بالصرف الصحي عامة	.935						
متعطل سبق له العمل ذكر	.934						
نشيطون اقتصاديا انثى	.932						
اخرى	.929						
امي أنثى	.918						
مشتغل انثى	.916						
عقد قران لأول مرة أنثى	.913						
امي ذكر	.907						
التفرغ لأعمال المنزل ذكر	.906						
لاجئ سجل انثى	.862		-.412-				
لاجئ مسجل ذكر	.856		-.420-				
ابار جمع مياه الامطار	.850						
مشتغل ذكر	.846				.397		
اخرى أنثى	.787						
غير مبين	.771	.357	-.361-				
لاجئ غير مسجل أنثى	.713	.414		-.504-			
خيمة	.686						
لاجئ غير مسجل ذكر	.676	.425		-.538-			

متعطل لم يسبق له العمل ذكر	.653		-.623-				
لايوجد		.850	.380				
براكية		.801	.463				
المساحة الكلية		.787	.520				
اخرى	.518	.780					
مولد خاص		.740	.436	.426			
صهاريج		.713		-.605-			
خط هاتف		.403	-.860-				
الكثافة/دونم			-.842-	.380			
صحن لاقط		.620	-.702-				
لا يوجد		.630		-.657-			
مساكن مقابل عمل	.394	.516	.512	.552			
أفراد مقابل عمل		.525	.542	.547			
ينابيع					.818		
مساكن اخرى	.385				.703		
افراد اخرى	.532				.627		
افراد مستأجر مفروش					-.464-	.731	
مساكن مستأجر مفروش	.422				-.433-	.680	
متوسط حجم الأسرة						.603	
غرفة مستقلة	.457		-.398-				.697
Extraction Method: Principal Component Analysis.							
a. 7 components extracted.							

التجمع	fac1-1	fac1-2	fac1-3	fac1-4	fac1-5	fac1-6	fac1-7
دير القلط	-.28766	-.64654	-.50291	-.45979	-.67951	-.93041	-.21086
أريحا	3.39579	-.65857	0.23	-.00306	0.16873	0.09402	0.08711
الجفتلك	-.24927	-.07268	-.39109	3.43324	-.13109	0.0457	-.04691
الزبيدات	-.32498	-.16316	-.42421	-.42910	-.51172	3.21517	-.13332
العوجا	-.43419	0.33072	3.30103	0.06603	-.22407	0.18256	0.46439
النبي موسى	-.38639	-.69015	0.5061	-.27857	-.71007	-.83712	-.70064
النويعمة	-.46611	-.06903	-.10154	-.16063	2.93871	-.01023	0.30606
دير حجلة	-.39675	-.53015	-.45159	-.32527	-.37902	0.34725	0.06971
عقبة جبر	0.37236	2.97656	-.30291	-.23802	-.06636	-.22209	-1.66438
عين السلطان	-.01886	1.25946	-.70625	-.31418	-.41013	-.38929	2.98843
عين ديوك	-.35143	-.50970	-.16022	-.34430	1.40824	-.18793	-.46022
فصايل	-.26319	-.30474	-.21914	-.17135	-.56738	-.41484	-.14462
مرج الغزال	-.28509	-.56344	-.50659	-.39620	-.60430	-.69587	-.14435
مرج النعجة	-.30424	-.35858	-.27067	-.37880	-.23202	-.19694	-.41042

ملحق رقم (7)

عدد المواليد والوفيات المتوقعة في محافظة أريحا والأغوار (2012–2030)م

السنوات	عدد المواليد	عدد الوفيات
2012	1,332	206
2013	1,373	211
2014	1,416	217
2015	1,460	223
2016	1,505	229
2017	1,550	236
2018	1,597	244
2019	1,643	252
2020	1,690	260
2021	1,736	270
2022	1,782	279
2023	1,827	289
2024	1,872	300
2025	1,915	311
2026	1,956	323
2027	1,996	334
2028	2,032	346
2029	2,064	359
2030	2,097	372

*المصدر: استخدام برنامج SPECTRUM

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً:الكتب:

1. أبوصبحة، كايد وآخرون (1998م) *مدخل إلى الجغرافية البشرية*. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. أبوعيانه، (1989) *دراسات في الجغرافية البشرية*. ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
3. أبوعيانه، (1996م). دراسات في الجغرافيا البشرية.الاسكندرية، دار المعرفة الجغرافية.
4. أبوعيانه، فتحي محمد (1987م) *مشكلات السكان في الوطن العربي*. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
5. أبوعيانه، فتحي محمد (1993م) *جغرافية السكان أسس وتطبيقات*. ط4، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
6. أبوعيانه، فتحي محمد (2000م) *دراسات في الجغرافيا البشرية*. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
7. إسماعيل، أحمد على (1990م) *دراسات في جغرافية المدن*. ط4، دار الثقافة والنشر والتوزيع.
8. باهمام ، على بن سالم وآخرون(1998م) *دليل المسكن الميسر*. الرياض، معهد الأمير عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية.
9. بحيرى، صلاح الدين (1998م) *قراءات في التخطيط الإقليمي ووجهة نظر جغرافية*.
10. جامعة القدس المفتوحة، (1995م).*الزراعة في فلسطين*.
11. الجرداوي، عبد الرؤف عبد العزيز (1977م) *الإسكان في الكويت*.الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
12. حيدر، فاروق عباس (1994م) *تخطيط المدن والقرى*. الإسكندرية.
13. خمايسي، راسم (2001م) *صراع على المسكن*.قطاع الإسكان في القدس.

14. خواجة، خالد زهدي (بدون تاريخ) *إحصاءات ومقاييس الوفيات*.المعهد العربي للتدريب والبحوث العربية.

15. الدقاق، إبراهيم (1981م) *مشكلة السكن في الأراضي المحتلة*.الملتقي الفكري العربي، فلسطين، القدس.

16. رونج دنيس(1963م) *علم السكان*. ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم، القاهرة.

17. الزوكة، محمد خميس (1980م) *مقدمة في التخطيط الإقليمي*. دار الجامعات المصرية.

18. السعدي، عباس فاضل (1980م) *دراسة في جغرافية السكان*. الإسكندرية، منشأة المعارف.

19. شراب، محمد محمد (2000) معجم *بلدان فلسطين*. ط الثانية،الأهلية للنشر والتوزيع .

20. شرف، عبدالعزيز طريح (1985م) *الجغرافيا المناخية والنباتية*. الإسكندرية، دار الجامعات المصرية.

21. الشلقاني، مصطفى (1981م) *وفيات الأطفال الرضع في الكويت والاتجاهات الحالية*.مجلة دراسات الخليج والجزيرة، الكويت.

22. الشيخ درة، إسماعيل إبراهيم (1978م) *اقتصاديات الإسكان*. سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة.

23. صالح، عبد القادر حسن (1997م) *ضبط النسل وأبعاده وآثاره الديمغرافية والاقتصادية*.

24. صفوت فرج، (1980م) *التحليل العاملي في العلوم السلوكية*. القاهرة ، دار الفكر العربي.

25. الصقار، فؤاد محمد (1994م) *التخطيط الإقليمي*. ط3، الإسكندرية، منشأة المعارف.

26. الصقار، فؤاد محمد(1999م) *دراسات في الجغرافيا البشرية*. الإسكندرية، منشأة المعارف.

27. عابد، عبدالقادر(1999م) جيولوجية *فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة*.مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

28. عبد الحكيم، محمد صبري، وغلاب، محمد السيد (1984م).*السكان ديموغرافيا وجغرافيا*. ط5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

29. عبد الخالف، أحمد محمد (1994م) *الأبعاد الأساسية للشخصية*. ط6، دار المعرفة الجامعية.

30. العشاوى، عبد الحكيم ناصر (2008م) **جغرافية المدن**.المكتب الجامعي الحديث.

31. عصفور، محمود، والبدوي،السعيد (1983م) *الدراسة الميدانية في جغرافية العمران*. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

32. علام، أحمد وآخرون(1995م) *التخطيط الإقليمي*. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

33. غلاب، سيد (1972م) *جغرافية الحضر* .الإسكندرية، منشأة المعارف.

34. غلاب، محمد السيد (1957م) *تطور الجنس البشري*.الإسكندرية، مكتبة الأنجلو المصرية.

35. غنيم، عثمان محمد(2013م) *تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني*. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

36. فرج، صفوت (1991م) *التحليل العاملي في العلوم السلوكية*. ط2،القاهرة، دار الفكر العربي.

37. كرم، انطونيوس (1980م) اقتصاديات التخلف والتنمية.

38. مرعي، توفيق (1989م) *قصة مدينة أريح*. سلسلة المدن الفلسطينية(17) .المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

39. المسيري، عبد الوهاب(2003م) *مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي*. دمشق، دار الفكر.

40. المظفر، محسن عبد الصاحب ،يوسف، عمر الهاشمي (2010م) *جغرافية المدن وأسس–منهج–نظريات–تحليلات سكانية* .عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

41. الهيتي، صبري فارس (2002م) *جغرافية المدن*.عمان، دار صفاء للنشر.

42. وهيبة،عبد الفتاح محمد (1979م) *في جغرافية السكان*.بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

ثانياً: المقالات والدوريات:

43. إبراهيم، أحمد حسن (1994) *الموقع والموضع وأثرهما على العمران في مدينة العين*. *دورية علمية محكمة*، جامعة الكويت، قسم الجغرافية.

44. أبو صبحة،كايد (1988م) البيئة الاجتماعية لسكان عمان.*المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، الكويت، جامعة الكويت.

45. أبوجابر، نزار(2005) قناة البحرين الأحمر و الميت: هل تستحق التنفيذ؟.*مجلة الجيولوجي الاردني*،6،7-20.

46. أحمد،حسين، والشامي، مفيد(1995)مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة. *الملتقى الفكري العربي القدس*، فلسطين، القدس.

47. الأنصاري، بدر(1999م) أسلوب التحليل العاملي:عرض منهجي نقدي لعينة من الدراسات العربية استخدمت التحليل العاملي.*مجلة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية*، الجمهورية العربية السورية: وزارة التربية والتعليم العالي.

48. بارود، نعيم (2005)متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية.

49. حبيب، إبراهيم ، الكيلاني، رضوان جهاد.(2007 م).جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر–الميت). *مجلة الجامعة الإسلامية* .المجلد15.العدد2.

50. حبيب، إبراهيم محمود(2007م) قوم لوط والبحر الميت.*مجلة جامعة النجاح الوطنية*. نابلس.

51. الدباغ، مصطفى مراد (1991م) بلادنا فلسطين.المجلد الثامن، القسم الثاني، *إصدار دار الهدى – كفر قرع.*

52. سمحة وآخرون، (1986م).الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة، *اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة.*

53. شرابي، هشام (1975م).مقدمات لدراسة المجتمع العربي.القدس، *منشورات صلاح الدين*، فلسطين.

54. الطاهر، عمر (1984م) مشروع الإسكان من أجل دعم الصمود الوطني في الأراضي المحتلة.العدد49 .

55. عبيدة، صلاح (2009)تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية1997م–2007م.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

56. عقروق، سامر عبده (2007م).الجدار العنصري الفاصل حقائق وأرقام.*مركز الديمقراطية لحقوق الانسان*.

57. العيسوي، فايز (2009م)الخصائص الديمغرافية لسكان الوطن العربي و واقع التنمية البشرية المستدامة. بحث منشور، *برنامج الملتقى الخامس للجغرافيين العرب*، الكويت.

58. لطفي، سلوان(2008م)الإسقاطات السكانية للعراق للمدة من1997م–2007م.*مجلة التقني*، المجلد الحادي والعشرون، العدد6.

59. مقلد، محمد سالم (2002م)خصوبة السكان واتجاهاتها في مصر، الجمعية الجغرافية المصرية، *المجلة الجغرافية العربية*، العدد40، ج2.

60. الموسوعة الفلسطينية(1984م)الدراسات الجغرافية الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية.القسم العام في أربعة مجلدات، المجلد الأول.

61. الموسوعة الفلسطينية، (1984م)القسم العام في أربعة مجلدات، المجلد الأول(أ–ث).

62. موسوعة المدن الفلسطينية، (1990م) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة.

63. يوسف، حسين، وغضيه،أحمد(2002م) التوزيع الجغرافي للسكان في شمال الضفة الغربية. *مجلة النجاح للأبحاث*، المجلد16(1).

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

64. إبراهيم، يوسف كامل (2001م) *سكان الدولة الفلسطينية– المشكلات والسياسات*. رسالة دكتوراة غير منشورة.معهد البحوث والدراسات العربية.

65. أبو الليل، محمد (2012م) *التحليل الجغرافي لدرجات الحرارة في الضفة الغربية باستخدام(GIS)*. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية.

66. أبو صالح، ماهر(1998م) *دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن*. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية.

67. أبوتمام، معتصم حلمي (2003م)*العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات محافظة طولكرم*. رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة النجاح الوطنية.

68. البحري، صالح حماد(1982) *مدينة صنعاء- دراسة في جغرافية المدن* .رسالة دكتوراة غير منشورة.جامعة الإسكندرية

69. جودة،عماد(2001م) *منطقة سلفيت –دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن*. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية.

70. حامد، راشد عبد العزيز (2009م) *إستراتجية تطوير الهيئات المحلية في محافظة أريحا والأغوار*.رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة النجاح الوطنية.

71. الحسانين، مختار(2011م) *سكان* مركز ميت غمر. دراسة جغرافية.رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة المنصورة.

72. الحسناوى، أزهار جابر(2007) *التحليل المكاني للوفيات في محافظة بابل 1996م-2005م*.رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة الكوفة.

73. الحمدان، فاطمة عبد العزيز.(2003م) *دراسة ايكولوجية على متغيرات النمو السكاني بمدينة جدة*. رسالة ماجستير. المملكة العربية السعودية.

74. داوود، وائل عبد الرؤف.(2003 م)*البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي عمراني*. رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة النجاح الوطنية.

75. دوابشة، محمود عبد اللطيف (2011م) *الرعي في المراعي المفتوحة"الأغنام والماعز" في محافظة أريحا* . رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية.

76. صالحة، رائد أحمد (2003م) *الاستخدام السكني للأرض في محافظة غزة*. رسالة دكتوراة منشورة معهد البحوث والدراسات العربية .القاهرة.

77. صالحة، رائد أحمد.(1994م) *مدينة غزة- دراسة في جغرافية المدن*. رسالة ماجستير منشورة.معهد البحوث والدراسات العربية.القاهرة.

78. صلاح، علاء سليم(2006م) *خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو السكاني- دراسة تحليلية لمدينة نابلس*.رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة النجاح الوطنية.

79. عبد الحق، جمال (2009) *توزيع وتخطيط الخدمات في مدينة السياحية أريحا*. رسالة ماجستير.جامعة النجاح الوطنية.

80. عناب، وائل(1979م) *الجغرافيا الاقتصادية لضفة نهر الأردن*.رسالة ماجستير.جامعة القاهرة.

81. الليمون، سامي محمد(2004)*التركيب الداخلي لمدينة مأدبا*.رسالة ماجستير غير منشورة.الجامعة الأردنية.

82. نادية، عتوت (1990) *تطبيق تنظيم النسل من طرف النساء المتزوجات*.رسالة ماجستير منشورة.جامعة الجزائر.

83. النجوم، محمد حسين(2006م) *تحليل وتقييم أنماط استعمالات الأراضي في مدينة أريحا*.رسالة ماجستير.جامعة النجاح الوطنية.

84. النوباني، محمد(1992) *التركيب الداخلي لمدينة وادي السير دراسة في السكان والمسكن*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية.

85. الوهمي، عبد الله(1992) *التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية–دراسة في التركيب السكاني والمساكن*.رسالة ماجستير غير منشورة.الجامعة الأردنية.

رابعاً: التقارير المنشورة وغير المنشورة :

86. برنامج الشيخ زايد للإسكان.(2009)*استراتيجيات الإسكان الحكومي في دول مجلس التعاون وبعض الدول الأوروبية*.

87. البنك الدولي.(2000 م) *نشرة تفصيلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة*.الضفة الغربية وقطاع غزة أخبار تنموية.

88. جمعية الدراسات العربية.(1981) *الصناعات العربية في الضفة الغربية*. القدس.

89. دائرة الثقافة منظمة التحرير الفلسطينية.(1990م) موسوعة *المدن الفلسطينية*. دمشق:الأهالي للطباعة والنشر.

90. رزق الله، نجوى، وخضر،سامي(2002 م) *البلدة القديمة في القدس:الواقع الحالي وآفاق التنمية*.

91. شفيق، منير (2011 م) *اتفاق أوسلو وتداعياته* .الأردن :عمان.

92. الشوك، إستبرق إبراهيم (2008م) نحو *الارتقاء بالرصيد السكني القائم في العراق*. العراق:وزارة الإعمار والإسكان.

93. صالحة، رائد أحمد(2005م)*التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية*.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

94. فريجات، فايز (2008م)*الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي*.جامعة القدس.

95. ماريان هيبرغ وآخرون.(1994)*المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية– بحث في الأوضاع الحياتية* .مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

96. المالكي، مجدي، شلبي،وياسر (1981م) *الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة*.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

97. المدهون، عبد الكريم (2006) *دراسات فلسطينية:الفقر والبطالة في قطاع غزة*.بحث غير منشور.

98. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2007) *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني*.لبنان بيروت.

99. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.(2005 م) *تأهيل ضحايا الحق في المسكن الملائم.*

100. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق.(1997 م) *دراسات حول المسكن في قطاع غزة.*

101. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة(بتسيلم)،سياسة اسرائيل في منطقة غور الاردن وشمال البحر الميت.(عبر الانترنت).تقرير منشور بتاريخ 2013/10/9م.http://www.btselem.org/arabic/publication .

102. مكتب اليونسكو الإقليمي للتنمية في الدول العربية(1992م)*السياسات السكانية في الوطن العربي*.برنامج التربية السكانية(UNDBAS).الأردن.

103. موركا،فيلكس .(2000) *الحق في المسكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان*.المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

104. نصير،عاطف(2004 م) *السياسات السكانية بين الواقع وتطلعات المستقبل*.مؤتمر الإسكان واقع تطلعات وطموح.الأردن:عمان.

105. وزارة التخطيط العراقية.(2009م) *خطة التنمية الوطنية 2010م–2014م.*

106. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(1997م)*الأطلس الفني الجزء الأول.*

107. وزارة الزراعة الفلسطينية.(MOA) فلسطين، *بيانات مديرية زراعة أريحا1997م–2006م.*

108. وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2013م)*ملفات المخيمات الأردنية*. (عبر الانترنت). تقرير منشور بتاريخ2010/1/4م.
http://www.unrwa.org/ar/newsroom

109. ياسين، مصطفى (2002 م) *محافظة أريحا*. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

خامساً: المصادر الإحصائية :

110. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008) *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*،1526.

111. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2007) *التعداد العام للسكان والمساكن، النتائج النهائية، السكان، المساكن، المباني، المنشآت*،1521.

112. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2007) *جداول استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2006م*،1445 .

113. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2008) *التعداد النهائي في الضفة الغربية، ملخص السكان والمساكن*،1487.

114. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) *النتائج النهائية للتعداد، تقرير السكان، محافظة أريحا والأغوار*،1562.

115. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) *النتائج النهائية، تقرير السكان، محافظة أريحا والأغوار*، 1562.

116. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) *تقرير المساكن، النتائج النهائية*،1592.

117. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) *كتاب أريحا والأغوار الإحصائي السنوي(1)*،1639.

118. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) *واقع ظروف السكن في الاراضي الفلسطينية*،1632.

119. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009م) *إسقاطات المساكن في الأراضي الفلسطينية حتى عام 2017م*،1622.

120. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2010) *كتاب أريحا والأغوار الإحصائي السنوي(2)*،1703.

121. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2010) مسح *الهجرة في الأراضي الفلسطينية*،1734.

122. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011) *تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، النتائج النهائية*، 1853.

123. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011) كتاب أريحا والأغوار الإحصائي السنوي(3)،1792.

124. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011) مستويات *المعيشة في الأراضي الفلسطينية*،1899.

125. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2012) *أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات*، التقرير السنوي،1969.

126. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2012) *المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية2011م، التقرير الإحصائي السنوي*،1913.

127. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2012) *كتاب وسط الضفة الغربية ،الاحصائي السنوي2011*،1886.

128. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2013) *إحصاءات رخص الأبنية الربع الرابع 2012م*،1959.

129. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات الإنشاءات، رخص الأبنية* (2007م-2012م).

130. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية(2009)*تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007*،1634.

131. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية(1997) *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.*

132. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس(2004) *التقرير السنوي.*

133. معهد الأبحاث التطبيقية القدس أريج(2010) *السياسات الاسرائيلية اتجاه الأراضي في الأغوار*، بيت لحم.

134. معهد الأبحاث التطبيقية القدس –أريج(2011) *وحدة النظم الجغرافية*، بيت لحم.

135. معهد الأبحاث التطبيقية القدس–أريج(1996) *الملف البيئي للضفة الغربية، لمحة بيئية ،محافظة أريحا*، بيت لحم.

136. معهد الأبحاث التطبيقية القدس–أريج(2009) *وحدة النظم الجغرافية*، بيت لحم.

سادساً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Kearns, Ade , Elise Whitley , Lyndal Bond & Carol Tannahill(2012) : The Residential Psychosocial Environment and Mental Wellbeing in Deprived Areas, International Journal of Housing Policy, 12:4, 413-438.
2. Ahmed Soliman(1988): Housing the urban poor in Egypt: a critique of present policies, International Journal of Urban and Regional Research,Pages65-86, March.
3. Bahalotra,Sonia,(2013):Religion, Politician Identity and Development Outcomes; Evidence From India, University Of Bristol.
4. Chia-Lin Pan(1949): The population of Libya, The population of Libya, Population Studies: A Journal of Demography, 3:1, 100-125.
5. Clarke.J,and Fisher. W(1972):"Population of the Middle East and North Africa,"London.
6. Donald J.Bogue(2012): "International Migration:What is Driving it?What is its Future?, University Of Chicago.
7. Ennab ,Wa'el ;(1989):Population Geography Of The Refugee Camps In The West Bank. Doctoral Thesis, Durham University .
8. Hussein,Ahmad ;(1989): The Demography Of The Arab Villages Of The Arab Villages Of The West Bank. Doctoral Thesis, Durham University.
9. Jan Warnken,R,B(2003):"Condominium Development In Maturing Destinations:Potentials And Problems for Long –Term Sustainability,Rmit University.

10.Katrin B. Anacker (2012): A Review of “Fair and Affordable Housing in the US: Trends, Outcomes, Future Directions”, International Journal of Housing Policy, 12:4, 506-509.

11.Microsoft Encarta, World Atlas, Population Urban.1995-1997,Edition1998.

12.National Statistics,(2011):Population Estimates by Marital Status,Mid 2010.29November.

13.R. Lesthaeghe(1971):Nuptiality and population growth, Nuptiality and population growth, Population Studies: A Journal of Demography, 25:3, 415-432.

14.Sonia Bhalotra(2013):"Religion, Politician Identity and Development Outcomes: Evidence From India" .University Of Bristolan ,IZA.

15.Thompson A. and Lewis(1965):Population Problems,Mcgrawhil Book Company, New York,.,p11.

16.United Nations,(1970): Methods of Measuring Internal Migration, Manual, VI, Population Studies,No.33,New York.

ملـــــخص الدراسة

تناول هذا البحث دراسة واقع ظروف السكن وخصائص المسكن في محافظة أريحا والأغوار، لتاريخها الحضاري وبعدها الديني للعديد من الطوائف الدينية، وامتدادها الجغرافي على الحدود الأردنية الفلسطينية.

وتهدف هذه الدراسة التعرف إلى التركيب السكاني والاقتصادي والاجتماعي، وأهم خصائص الأسرة وخصائص المسكن، وأهم الخدمات الأساسية المتوفرة داخل المسكن، وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية وفق معدلات الزيادة السكانية والتغيرات الديمغرافية لسكان المحافظة.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم وضع عدد من الافتراضات، وأهمها: ارتباط حجم الأسرة وتوفر الخدمات الأساسية في المسكن والنشاط الاقتصادي للسكان ومستوى دخل الأسرة ،بالإضافة إلى دور الاحتلال "الإسرائيلي" في المحافظة.

أما بخصوص المنهج المتبع في الدراسة، فقد تم الاعتماد على عدد من المناهج وهي :التاريخي والوصفي والتحليلي والاستنتاجي.

وتنوعت مصادر البحث بين المصادر المكتبية والمصادر الإحصائية والتي أهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الخرائط والرسومات البيانية ذات العلاقة، والأساليب الإحصائية والتي أهمها التحليل العاملي.

واحتوت الدراسة على ستة فصول، وعدد من الجداول، والخرائط والرسومات، والملاحق، أما الفصول فكانت كالأتي:

الفصل الأول: البيئة الطبيعية والمراكز العمرانية لمحافظة أريحا والأغوار.

الفصل الثاني : السكان وخصائصهم في محافظة أريحا والأغوار.

الفصل الثالث : خصائص المسكن (مورفولوجية السكن).

الفصل الرابع : الخدمات المتوفرة في المسكن.

الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في خصائص المسكن.

الفصل السادس: الاحتياجات السكنية في محافظة أريحا والأغوار حتى عام 2030م.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن سكان المحافظة يقعون ضمن مرحلة الشباب والمجتمع السكاني كان فتياً، إذ تمثل فئة صغار السن نحو 41.2% من سكان المحافظة، ونمط الأسرة النووية هو السائد، وتوزيع المساكن على المساحة غير متساوٍ والتوجه العام نحو امتلاك

شقة سكنية، وتتوفر الخدمات الأساسية في المسكن، رغم افتقار بعضها وخاصة خدمات الصرف الصحي عن طريق الشبكة العامة حيث بلغت نسبتها 2.8% فقط، في حين بلغت نسبة الاعتماد على الحفر الامتصاصية 89.9%، وتدني نسبة تكنولوجيا المعلومات في المخيمات والريف عنها في حضر المحافظة.

وأظهرت نتائج التحليل العاملي أن العوامل المؤثرة في خصائص المسكن، خمسة عوامل هي: العامل اليمغرافي وخصائص المسكن بنسبة 77.3%، وعامل الخدمات بنسبة 5.7%، وكثافة المسكن بنسبة 5.7%، وملكية المسكن بنسبة 5.1%، ومشكلة المياه بنسبة 2% .

وأوصت الدراسة بأهمية دعم صمود السكان وإقامة مشاريع إسكانية وفق احتياجات السكان المستقبلية، والتي تقدر بنحو 268ألف وحدة سكنية حتى عام 2030م، وتوفير الخدمات اللازمة وتشجيع التوسع الرأسي والأفقي المدروس، وضرورة توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في دراسة المسكن.

Abstract

This research tackles the reality of housing conditions and housing characteristics in the governor of Jericho and the Jordan Valley for its cultural and religious history for the multi-religious communities and its geographical reach to the Jordanian border with Palestinian.

This study aims to identify the composition of the population ، the economic structure and social structure .The most important characteristics of the family and housing characteristics .The most important basic services available within the housing .And estimate future needs of the residential units in accordance with the rates of population growth and demographic changes to the population of the province.

To achieve the above objectives ،a number of assumptions have been considered ،including :the size of the family link and provide basic services to housing ،economic activity and educational level of the population and the level of family income.

As for the approach taken in the study ،it has been relying on a number of approaches ،namely :historical and descriptive ،analytical and deductive.

And a variety of research resources between desktop sources and statistical sources and that the most important organ of the Central Palestinian Bureau of Statistics ،as well as maps and graphs related ،and statistical methods and that the most important factor analysis.

The study consists of six chapters ،and a number of tables ،charts and graphics ،and supplements The chapters are:

Chapter One :the natural environment and the urban centers of the province of Jericho and the Jordan Valley.

Chapter two: Population characteristics in Jericho and the Jordan Valley.
Chapter three :housing characteristics(morphology of residence).
Chapter Four: The services available at the shelter.
Chapter five :factors affecting the housing characteristics.
Chapter six :housing needs in the province of Jericho and the Jordan Valley until 2030.

The most important findings of the study :that the population of the province fall into young adulthood and the community population was young ،it represents a class of young people about %41.2 of the population of the province ،and the pattern of the nuclear family is the dominant .The

distribution of housing space is uneven and the general attitude towards owning an apartment ،and basic services are available in the home ،despite the lack of some of them ،especially sanitation services through the public network ،which accounted for only 2.8%.While the percentage of reliance on cesspits ،%89.9 and the low proportion of information technology in the camps and the countryside than in the province attended.

The results of the factor analysis that factors affecting the housing characteristics ،five factors are :factor Alimgrave and housing characteristics by ،%77.3 and the factor of services by ،%5.7 and the density housing by 5.7 ،%and the home ownership by ،%5.1 and the problem of water by 2% .

The study recommended the importance of supporting the steadfastness of the people and the establishment of housing projects according to the needs of the future population ،which is estimated at 268 thousand units until2030 ،and to provide the necessary services and encourage the expansion of vertical and horizontal studied ،and the need to employ tools of modern technology to contribute to the study of housing